

الدراسات النحوية للأحاديث النبوية
الكتاب الأول
الحديث النبوي في النحو العربي
دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي
ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك
تأليف
الدكتور محمود فجال
الأستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالأحساء
أضواء السلف

الدراسات النحوية للأحاديث النبوية

الكتاب الأول



الحديث النبوي في النحو العربي

دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي
ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك

تأليف

الدكتور محمود فجال

الأستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالإحساء

أضواء السلف

الطّبعَة الثانيَة

١٤١٧هـ/١٩٩٧م

أضواء السلف : الرياض ـ النسيم ـ شارع الأربعين بجوار بنده .
تليفون و فاكس ٢٣٢١٠٤٥ ـ ص . ب ٩١٦٦٧ الرمز البريدي ١١٦٤٣ .

الموزعون المعتمدون لمنشوراتنا

- المملكة العربية السعودية: مؤسسة الجريسي.
- قطر: مكتبة ابن القيم . ت ٨٦٣٥٣٣.
- الكويت: دار إيلاف . ت ٤٧٧٧٥٥٩/٨.
- مصر: دار السلام . القاهرة . ت ٢٧٤١٥٧٨.
- باقي الدول: دار ابن حزم . بيروت . ت ٧٠١٩٧٤.





التقدمة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، مَنْ يهدِهِ الله فلا مضلَّ له، ومَنْ يضللْ فلا هادِيَ له، وأشهدُ أنْ لا إله إلاّ الله وحدَه لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه.

﴿ يا أيُّها الذين آمنوا اتقوا الله حقَّ تُقاته، ولا تموتُنَّ إلاَّ وأنتم مُسلمون ﴾[1] ﴿ يا أيُّها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفسٍ واحدةٍ وخلق منها زوجها، وبثَّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ إنَّ الله كان عليكم رقيبا ﴾[2]، ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً، يُصْلحْ لكم أعمالكُمْ ويغفرْ لكم ذنوبكُمْ ومَنْ يطع الله ورسولَه فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾[3].

وبعد فـ « القرآنُ الكريم » هو المصدر الأوّل لـ « النحو العربي »، و« الحديثُ النبوي » هو المصدر الثاني له، كما أنه في المرتبة الثانية بعد « القرآن الكريم » في البيان والفصاحة.

وبهما ازدهار اللغة العربية، وسرُّ تقدمها.

ولا يشك مسلم، ولا يرتاب، في أن فصاحة النبي ـــ ﷺ ـــ لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبَه في حديثه لا يقاربه أسلوب، فلقد مدَّتْ عليه الفصاحةُ رِواقها، وشدَّتْ به البلاغة نطاقها، وهو المبعوثُ بالآيات الباهرة والحجج، المنزلُ عليه قرآنٌ عربيٌّ غيرُ ذي عوج.

---

(١) آل عمران : ١٠٢.

(٢) النســاء : ١.

(٣) الأحزاب : ٧٠، ٧١.

أما الصحابة والتابعون فقد كانت لغتُهم العربيةُ وصفاً غريزياً فيهم، لأنهم من العرب الخلص، لذا لم يكونوا في حاجة لقواعد يضبطون بها كلامَهم. أما مَنْ جاء بعدهم فلا بدَّ لهم من قواعد تضبط لهم طريقَ استعمال العرب في لسانها، ومعرفةَ أسلوب العرب في كلامها.

ولقد تناولْتُ في كتابي « الحديث النبوي في النحو العربي » ظاهرةَ « الاحتجاج بالحديث النبوي، والاستشهاد به » ؛ لأنّ علمَ الحديث الشريف، رفيعُ القدر، عظيمُ الفخر، شريفُ الذكر، لا يَعتني به إلاّ كلُّ حَبْرٍ، ولا يُحْرَمُهُ إلاّ كلُّ غُمْر[1]، ولا تفنى محاسنُه على ممر الدهر[2].

فالحديثُ النبوي كما أنه المصدر الثاني للتشريع واللغة بلا منازع. فكذلك هو المصدر النَّحْوِيُّ في قولين من ثلاثة.

وسيبقى الحديثُ إلى جانب القرآن في الاستدلال والاحتجاج، حتى يرث الله الأرض ومن عليها، فالتمسك بهما سر نجاح الأمة الإسلامية وتقدمها، مصداقاً لقوله — ﷺ — : ﴿ تَرَكْتُ فيكُمْ شَيْئَيْنِ لن تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا : كِتابُ الله، وسُنَّتي ﴾[3].

وقد قسَّمْتُ الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي، إلى ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : صحةُ الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو العربي.

ذهب إلى ذلك طائفة من النحاة، منهم : « ابنُ خَروف » — ٦٠٩ هـ و« ابنُ مالك » — ٦٧٢ هـ، و« ابنُ هشام » — ٧٦١ هـ.

وهذا الاتّجاه عليه المعوّل، وإليه المصير.

---

(١) الغُمر — بضم الغين — : غير المجرب.

(٢) انظر مقدمة « تدريب الراوي ».

(٣) رَمَزَ « السيوطي » في « الجامع الصغير » بأنه أخرجه « الحاكم » في « المستدرك » عن أبي هريرة ا هـ. قاله النبي — ﷺ — في حجة الوداع. وانظر « فيض القدير » ٣ : ٢٤١.

وقد أفسح لنا « ابنُ مالك » دائرةَ الاستشهاد باعتبار الحديث مصدراً من مصادرها.

وليت شعري، مَنْ أولى مِن « ابن مالك » في عصره، بتمييز صحيح الحديث من زائفه !! وهو الذي ذُكر بين طبقات الشافعية، وروى له « السيوطيُّ » بعضَ الأحاديث بسنده، وتَلْمَذَ له الإمام « اليونينيُّ » و « ابنُ جماعة »، وغيرهما من كبار الأئمة، وكتابُهُ « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » خيرُ دليل على أن الرجل لم يَجْرِ في غير ميدانه، ولم يتعلق بما ليس من شأنه، بل إنه الإمام الذي يُطمأن إليه فيما يأخذ وما يدع من أحاديث الرسول — ﷺ — حين يرى الاستشهاد بشيء من هذه الأحاديث[1].

وقال « ابن حزم » : «... والذي لا شك فيه فهو أنه — عليه السلام — أفصحُ من امرئ القيس، ومن الشماخ، ومن الحسن البصري، وأعلمُ بلغة قومه من الأصمعي، وأبي عبيدة، وأبي عبيد.

فما في الضلال أبعد من أن يحتج في اللغة بألفاظِ هؤلاء، ولا يحتج بلفظه فيها — عليه السلام — فكيف وقد أضاف ربه — تعالى — فيه إلى ذلك العصمة من الخطأ فيها، والتأييد الإلهي، والنبوة والصدق... »[2]

الاتجاه الثاني : رفضُ الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به صراحة.

ذهب إلى ذلك طائفة من النحاة، منهم : « أبو حيان » — ٧٤٥ هـ، و « أبو الحسن ابن الضائع » — ٦٨٠ هـ. وأُولع « السيوطي » — ٩١١ هـ بنقل كلامهما، وألْهَجَ به في كتبه، ظاناً أنه من الفوائد الغريبة، متلقياً له بالقبول تقليداً غافلاً عن أنه في هذا الباب لا يسمن ولا يغني.

---

(١) انظر تمهيد « ابن مالك : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » ٤٧ — ٤٨.
(٢) « الإحكام في أصول الأحكام » ٥٣٩ — ٥٤١.

وقد تَعلَّق مَنْ قال بهذا الاتجاه بعلّتَيْن :

- جواز الرواية بالمعنى.
- ووقوع اللحن كثيراً في الأحاديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غيرَ عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو.

ونحن نحمِّلُ مسؤوليةَ هذا الرفض « أبا حيان » و « ابنَ الضائع » ؛ النقلُ بالمعنى إنما كان في الصدر الأوّل، قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايتُه تبديل لفظٍ بلفظ، يصح الاحتجاج به، فلا فرق. وادعاءُ وقوع اللحن في الحديث النبوي باطلٌ ؛ لأن ذلك يمكن أن يتخرج على وجه من الوجوه النَّحْوِية الصحيحة، أو يتخرج على لغةٍ عربيةٍ غيرِ مشهورةٍ.

والقولُ بأن في رواة الحديث أعاجم قولٌ لا يُعْتَدُّ به ؛ لأنّ ذلك يقالُ في رواة الشعر والنثر، اللذَيْن يُحتج بهما، فإن فيهم الكثيرَ من الأعاجم، وهل في وسعهم أن يذكروا لنا محدِّثاً ممن يعتد به أن يوضع في صف « حمَّاد الراوية » الذي كان يَكذب، ويَلْحَنُ، ويَكسِر الشعر.[1] وروى « الكوفيون » أنَّ حَمَّاداً الراوية كان حَفِظَ القرآن من المُصحف، فكان يُصَحِّف نيِّفاً وثلاثين حرفاً.[2] ومع ذلك لم يتورع الكوفيون، ومَنْ نهج منهجهم عن الاحتجاج بمروياته. ولكنهم تحرجوا في الاحتجاج بالحديث النبوي.

ولِمَ تَرَفَّعَ النَّحْوِيُّون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن، والاستقاءِ من ينبوعه الفياض، العذب الزلال، فأصبح رَبْعُ اللغة به خصيباً بقدر ما صار رَبْعُ النحو جديباً ؟!

- ومَنِ اطَّلَعَ على منهج المحدِّثين في النقد، وطريقتهم في التعديل، ومبالغتهم في

---

(١) « مراتب النحويين » : ١١٨ .

(٢) « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » : ١٢، و« حماد » هذا هو حماد بن سابور بن المبارك، أبو القاسم (٩٥ ــ ١٥٥ هـ) وانظر ترجمته في « الأعلام » ٢ : ٢٧١.

حقيقة الراوي، والأخذ بالظنة والتهمة في ردِّ مروياته، يكادُ يجزم بأن تجويز الكذب على الراوي المستجمع للشروط أمر لا يُصَدِّقُهُ عقل، ولا يتفق عليه اثنان.

● ونحن لا نعذر القدامى في عدم احتجاجهم بالحديث، ولكن عَدَمُ ممارستهم لهذا الفن الجليل صَرَفَهُمْ عن الاحتجاج به ؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

الاتجاه الثالث : التوسط بين المنع والجواز

ومِنْ أبرز مَنْ نهج هذا النهج « أبو إسحاق الشاطبي » ـــ ٧٩٠ هـ فقد قَسَّمَ الحديث إلى قسمين :

القسم الأول : ما يُعْتَنى ناقلُه بمعناه دون لفظِهِ، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

القسم الثاني : عُرِفَ اعتناء ناقله بلفظه، لمقصود خاص، كالأحاديث التي قُصِد بها فصاحتُه ـــ ﷺ ـــ والأمثالِ النبوية. وهذا يصح الاستشهاد به في النحو.

ثم أضاف « محمد الخَضِر حُسَيْن » ـــ ١٣٧٧ هـ قسماً ثالثاً، هو في الواقع تفصيل لما أُجْمَلَ « الشاطبيُّ »، وقد عَالَجَ هذا الموضوعَ في « مجلة مجمع اللغة العربية » على خير ما يعالجه عالمٌ ثَبَتٌ،[1] وانتهى من بحثه إلى النتيجة الآتية :

من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة و (القواعد) **وهي ستة أنواع** :

أولها : ما يُرْوَى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته، ومحاسن بيانه.

ثانيها : ما يُرْوَى من الأقوال التي يُتَعَبَّدُ بها.

---

(١) يقال : رجل ثَبْتٌ ـــ بسكون الباء ـــ مُتَثَبِّتٌ في أموره. ورجل ثَبَتٌ ـــ بفتحتين ـــ إذا كان عدلاً ضابطاً، والجمعُ : أثْبَاتٌ، مثل سَبَبٍ وأسباب. مصباح (ثبت).

ثالثها : ما يُرْوَى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم. ومما هو ظاهر أن الرواة يقصِدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه.

رابعها : الأحاديث التي وردت من طرقٍ متعددة، واتحدتْ ألفاظها. سواء أكان ذلك من لفظ النبي — ﷺ — أم الصحابة، أم التابعين، الذين ينطقون الكلامَ العربيَّ فصيحاً.

خامسها : الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئةٍ عربيةٍ لم ينتشر فيها فساد اللغة، كـ « مالك بن أنس »، و « عبد الملك بن جريج »، و « الشافعي ».

سادسها : ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى. مثل : « ابن سيرين » و « علي بن المديني »، و « رجاء بن حَيْوَة »...

إلى غير ذلك من النتائج، وقد ذُكرت في مكانها من هذا المؤَّلف.

وأخيراً فلقد تعرضتُ لكثيرٍ من الشبهات والآراء، وناقشتُها، ورددت على الساقط منها، وبيَّنت وجهَ الحق مدعوماً بالأدلة، والبراهين.

واشتمل هذا التأليف بعد هذه « التقدمة » على « تمهيدٍ » ذكرتُ فيه « فصاحة النبي — ﷺ — وبلاغة قوله »، وإنما ذكرت هذا التمهيد بِساطاً وتوطئة لما سأبسُطُه من الاحتجاج بالحديث النبوي. لا لأبيِّنَ فصاحتَهُ، وبلاغةَ قوله، فهو أفصح مَنْ نَطَقَ بالضاد. لا ينازِع في ذلك أحدٌ.

وقد قسَمْتُ هذا التأليف إلى قسمين :

القسم الأول : (دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي)
وفيه ثلاثة أبواب :

الباب الأول : مدخل إلى علم النحو العربي.
وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : معرفةُ اللغة والإعرابِ أصلٌ لمعرفة الحديث النبويِّ.

الفصل الثاني : فائدة تعلّم النحو.

الفصل الثالث : آراء علماء الشريعة في تعلّم النحو.

الباب الثاني : مدخل إلى علم الحديث النبوي.

وفيه فصلان :

الفصل الأول : تعريف الحديث، والفرق بينه وبين الخبر والأثر.

الفصل الثاني : تدوين الحديث النبوي.

- تصحيح خطأ.

الباب الثالث : المحدثون يتمتعون بدقةٍ منقطعةِ النظير.

وفيه فصلان :

الفصل الأول : صفة رواية الحديث، وشرط أدائه.

- آراء العلماء في روايةِ المعنى.

وفيه مسائل :

المسألة الأولى : بيان ما يقولُه مَنْ يروي حديثاً بالمعنى.

المسألة الثانية : حكم اختصار الحديث الواحد.

ورواية بعضه دون بعضٍ والزيادة فيه.

المسألة الثالثة : حكم تقطيع متن الحديث الواحد، وتفريقه في الأبواب.

المسألة الرابعة : طريق السلامة من اللحن والتصحيف في الحديث.

المسألة الخامسة : اللحن والتصحيف.

المسألة السادسة: تقويم اللحن بإصلاح الخطأ.

المسألة السابعة : اتباع المحدّث على لفظه وإن خالف اللغة الفصيحة.

الفصل الثاني : الاحتجاج بالحديث والاستشهادُ به.

- **مطلـــب :** معنى الاستشهاد، والاحتجاج، والتمثيلُ.

وهذه الفصول والمسائل التي درستُها شديدةُ المِسّاسِ بظاهرة « الاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي ».

وحين أبحث ذلك فإنني لم أخرج عن إطار البحث النحوي الجاد الذي فيه أُوَفِّي الموضوعَ حقَّه من البحث والتنقيب، معتصماً بالصبر، ومستعيناً بالله.

وخَلَصْنَا من دراستنا هذه إلى أنه من المسلّمات الأوّلية أنّ الخطأ واللحن لم يقُلْه النبي — ﷺ — ولا أصحابُه، ولا التابعون.

القسم الثاني : (دراسةٌ نحويةٌ للأحاديث النبوية الواردة في أكثر شروح ألفية « ابن مالك »)
وفيه ثمانيةٌ وثلاثون باباً.
وهذه الأبواب مشتملة على مسائل.
وعددها : عشرٌ ومائةُ مسألة.
وقد تضمنت هذه المسائل شواهد حديثية نبوية، مبيناً فيها وجه الاستشهاد.

وقد اقْتَصَرْتُ على الأحاديث الواردة في شروح الألفية التالية :

(١) « شرح ألفية ابن مالك »
ومؤلفه : « محمد بن محمد بن مالك، بدر الدين، ابن جمال الدين » — ٦٨٠ هـ.

(٢) « توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك » ومؤلفه : « الحسن ابن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المعروف بابن أمّ قاسم » — ٧٤٩ هـ.

(٣) « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك »
ومؤلفه : « عبد الله، جمال الدين، أبو محمد، ابن هشام الأنصاري » — ٧٦١ هـ .

(٤) « شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك »
ومؤلفه : « عبد الله بن عبد الرحمن بن عَقِيل الهاشميّ » — ٧٦٩ هـ.

(٥) « المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية »

ومؤلفه : « إبراهيم بن موسى اللَّخْمِي الغرناطي، أبو إسحاق الشاطبي » ـــ ٧٩٠ هـ.

(٦) « شرح الأشموني على ألفية ابن مالك »

ومؤلفه : « نور الدين، علي بن محمد، أبو الحسن الأُشموني » ـــ نحو ٩٠٠ هـ وقيل في وفاته غير ذلك.

وبنهاية المطاف عقدت « خاتمةً » بيّنتُ فيها النتائجَ التي وصلتُ إليها من بحثي.

ثم يجيء دور المحتوىٰ العام .

● وبهذا أكون قد استوعبت في هذا الكتاب : دراسةَ ظاهرة الاستشهاد بالحديث عند النحاة، وما يتصل بهذه الظاهرة، مع المناقشات السديدة، والآراء المفيدة، كما درستُ طائفة كبيرة من الأحاديث التي استشهد بها شُرَّاح الألفية، وعُنِيتُ بتخريجها عنايةً تامة من المصنفات الحديثيّة.

وفي الختام : أستغفر اللهَ العظيم مما طغى به القَلَمُ، أو زَلَّ به الفكر، على أنه قد قيل : ليس من الدَّخَلِ[1] أن يطغى قلم الإنسانِ، فإنه لا يكادُ يسلم منه أحدٌ.

قال « ابن الأثير » في « المثل السائر » :

« ليس الفاضلُ من لا يَغْلَطُ ، بل الفَاضِلُ من يُعَدُّ غَلَطُهُ »

في أبها ٢٣ من جمادىٰ الأولىٰ سنة ١٤٠٢

وكتبه

أ . د محمـــود فجال

(١) العيب.



تمهيد

فصاحة النبي ﷺ وبلاغةُ قوله

منح الله ـــ سبحانه وتعالى ـــ نبيَّنا ـــ ﷺ ـــ من كمالات الدنيا والآخرة ما لم يمنحه غيرَه ممن قبله أو بعده، فمن ذلك كلامُه المعتادُ، وفصاحته المعلومة.

وكلام النبوّة دون كلام الخالق، وفوق كلام فصحاء المخلوقين، فيه جوامع الكلام، ومعجزاتُ البلاغة والفصاحة.

وهو كثير مستفيض، وحصر البليغ من كلام النبوَّة ممتنع مُعْجِز، لأنَّهُ كُلَّهُ بليغٌ فصيح[1].

والنبي ـــ ﷺ ـــ أفصحُ العرب قولاً، وأبينُهم كلاماً، وأعلاهم بلاغة.

وقد وصف « الجاحظُ » ـــ ٢٥٥ هـ كلامَ النبي ـــ ﷺ ـــ فقال :

« ...هو الكلام الذي قلَّ عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجَلَّ عن الصنعة، ونُزِّه عن التكلف ، وكان كما قال الله ـــ تبارك وتعالى ـــ قل يا محمد : ﴿ **وما أنا من المتكلِّفين** ﴾[2]، فكيف وقد عابَ التشديق، وجانب أهل التقعيب[3]، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصورَ في موضع القَصْر، وهَجَرَ الغريب الوحشيَّ، ورغب عن الهجين السُّوقيِّ، فلم ينطِقْ إلا عن ميراث حكمةٍ، ولم يتكلَّم إلاَّ بكلامٍ قد حُفَّ بالعصمة، وشُيِّدَ بالتأييد، ويُسِّرَ بالتوفيق.

وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبةَ، وغَشَّاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حُسن الإفهام، وقلّة عدد الكلام.

---

(١) « لباب الآداب » ٣٣٠ ـــ ٣٣٤.

(٢) سورة « ص » : ٨٦.

(٣) التقعيب كالتقعير، وهو أن يتكلم بأقصى قعر فمه.

وهو مع استغنائه عن إعادته، وقلّةِ حاجة السامع إلى معاودته، لم تَسْقُط له كلمة، ولا زَلَّت به قَدَم، ولا بارَتْ له حُجَّة، ولم يَقُم له خصم، ولا أفحمه خطيب، بل يَبُذُّ الخُطَبَ الطِّوَالَ بالكلم القصار. ولا يَلتمس إسكات الخصم إلا بما يعرفه الخصم، ولا يحتجُّ إلا بالصِّدق. ولا يطلب الفَلَجَ[1] إلا بالحق، ولا يستعين بالخِلاَبَةِ، ولا يستعمل المواربَة، ولا يَهْمِزُ ولا يَلْمِزُ[2]، ولا يُبْطىء ولا يَعْجَلُ، ولا يُسْهِبُ ولا يَحْصَرُ[3]، ثم لم يسمع الناسُ بكلام قطُّ أعمَّ نفعاً، ولا أقصَدَ لفظاً، ولا أَعْدَلَ وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرمَ مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهلَ مخرجاً، ولا أفصحَ معنىً، ولا أبين عن فحواه[4]، من كلامه — ﷺ — »[5]

وقال « القاضي أبو الفضل عياض » — ٥٤٤ هـ : « وأما فصاحةُ اللسان، وبلاغة القولِ، فقد كان — ﷺ — من ذلك بالمَحَلِّ الأفضلِ، والموضع الذي لا يُجْهَلُ، سلاسةَ[6] طَبْعٍ، وبراعةَ[7] مَنْزَعٍ[8]، وإيجاز مقطعٍ[9]، ونَصَاعَةَ لفظٍ، وجزالةَ قولٍ، وصحَّةَ معانٍ، وقِلَّةَ تكلُّفٍ، أُوتِيَ جوامع الكَلِمِ[10]، وخُصَّ ببدائع الحِكَمِ، وعُلِّم ألسنةَ العَرَبِ، فكان يُخَاطِبُ كُلَّ أمةٍ منها بلسانها، ويُحَاوِرُهَا بِلُغَتِها، ويُبَارِيها في مَنْزِعِ بلاغتِها، حتى كان كثيرٌ من أصحابه يسألُونَهُ

(١) الفَلَج : الفوز والظفر.

(٢) الهمز : الغيبة في الغَيْبَة، واللمز : العيب في الحضرة.

(٣) حصير يحصَر حصراً، من باب تعب : عي في كلامه.

(٤) فحواه : معناه.

(٥) « البيان والتبيين » ٢ : ١٧ — ١٨.

(٦) سلاسة : سهولة.

(٧) « البراعة » مصدر « بَرُع » أي : فاق.

(٨) المنزع : المأخذ.

(٩) مقطع : تمام الكلام.

(١٠) جمع : جامعة، أي : أوتي الكَلِمَ الجوامعَ للمعاني.

في غير موطنٍ عن شرح كلامِهِ، وتفسير قوله. مَنْ تأمَّل حديثَهُ وسِيَرَهُ[1] عَلِمَ ذلك وتَحَقَّقَهُ...

وأما كلامُهُ المعتادُ وفصاحتُهُ المعلومةُ، وجوامع كَلِمِهِ المأثورةِ، فقد أَلَّفَ الناسُ فيها الدواوينَ، وجُمِعَتْ في ألفاظِها ومعانيها الكُتُبُ، ومنها ما لا يُوَازَى[2] فصاحةً، ولا يُبَارَى بلاغةً...

وقد روت الكافة عن الكافة[3] من مقاماته، ومُحاضراتِهِ، وخُطَبِهِ، ومُخَاطَبَاتِهِ، وعُهُودِهِ مما لا خِلاَفَ أنه نَزَلَ من ذلك مرتبةً لا يُقَاسُ بها غَيْرُهُ، وحازَ فيها سبقاً لا يُقْدَرُ قَدْرُهُ.

وقد جُمِعَتْ من كلماتِهِ التي لم يُسْبَقْ إليها، ولا قَدَرَ أحدٌ أن يُفْرِغَ في قالَبِهِ عليها... ما يدرك الناظِرُ العجبَ في مُضَمَّنِها، ويذهب به الفِكْرُ في أداني حِكَمِهَا...

فَجُمِعَ له بذلك ــ ﷺ ــ قوةُ عَارِضَةِ الباديةِ وجَزَالَتِها، ونَصَاعَةُ أَلْفَاظِ الحاضِرَةِ، ورونَقُ كلامِها، إلى التأييد الإلهي الذي مَدَدُهُ الوَحْيُ الذي لا يُحيطُ بِعِلْمِهِ بَشَرِيٌّ.

وقالت «أُمُّ مَعْبَد»[4] في وَصْفِهَا له ــ ﷺ ــ :

حُلْوُ المَنْطِقِ، فَصْلٌ، لا نَزْرٌ[5]، ولا هَذْرٌ[6]، كَأَنَّ مَنْطِقَهُ خَرَزَاتٌ نُظِمْنَ، وكان جَهِيرَ الصَّوْتِ، حَسَنَ النَّغْمَةِ ــ ﷺ ــ ».[7]

---

(١) جمع سيرة.

(٢) يوازى : يُماثل ويقابل.

(٣) الكافة : جمع من الناس، يقال : لقيتهم كافة، أي : جميعهم.

(٤) « أم معبد الخُزاعية » من رَبَّاتِ الفصاحة والبلاغة انظر « أعلام النساء » ٥ : ٦٢.

(٥) نَزْر : قليل.

(٦) هَذْرٌ : مصدر هذر إذا كثر كلامه.

(٧) « الشفا بتعريف حقوق المصطفى » ١ : ٧٠ ــ ٨١.

وقال « مجد الدين، أبو السعادات، المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير » ــ ٦٠٦ هـ : «... وقد عرفتَ ــ أيدك الله وإيانا بلُطفه وتوفيقه ــ أن رسول الله ﷺ كان أفصح العرب لساناً، وأوضَحَهُمْ بياناً، وأعْذَبَهُمْ نُطْقاً، وأسدَّهم لفظاً، وأبْيَنَهُمْ لَهْجَةً، وأقْوَمَهُمْ حُجَّةً، وأعْرَفَهُمْ بمواقع الخطاب، وأهداهم إلى طُرق الصواب، تأييداً إلهيًّا ، ولطفاً سماوياً، وعناية ربَّانيةً، ورعايةً رُوحانية، حتى لقد قال له « عليٌّ » ــ كرّم الله وجهه ــ وسَمِعَهُ يُخَاطِبُ وَفْدَ بني نَهْد ــ : يا رسول الله، نحن بنو أبٍ واحد، ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثَرَهُ ! فقال : « أدبني ربي فأحسن تأديبي[1]، ورُبِّيتُ في بني سعد ».

فكان ﷺ يخاطب العرب على اختلاف شُعُوبهم وقبائلهم، وتباين بُطونهم، وأفخاذهم، وفَصَائِلِهِم، كُلّاً منهم بما يفهمون، ويحادثُهم بما يعلمون. ولهذا قال ــ صدَّق الله قَوْلَهُ ــ : «أُمِرْتُ أن أخاطبَ الناسَ على قَدْر عقولهم »[2] فكأن[3] الله ــ عز وجل ــ قد أعْلَمه ما لم يكن يَعْلَمُهُ غيرُهُ من بني أبيه، وجمع فيه من المعارف ما تفرّق ولم يوجد في قاصي العرب ودانيه. وكان أصحابُه ــ رضي الله عنهم ــ ومن يَفِدُ عليه من العَرَب يعرفون أكثَرَ ما يقوله، وما جَهِلُوه سألوه عنه فيوضحه لهم »[4].

وقال « مصطفى صادق الرافعي » ــ ١٣٥٦ هـ (بتصرف) :

« ولا نعلم أن هذه الفصاحة قد كانت له ﷺ إلا توفيقاً من الله، وتوقيفاً، إذِ ابتعثه للعرب، وهم قومٌ يقادون من ألسنتهم، ولهم المقامات المشهورة في البيان

---

(١) أخرجه « العسكري » في « الأمثال » عن « علي » ــ رضي الله عنه ــ مرفوعاً، في حديث طويل، وسنده ضعيف. وقال في « اللآلي » لـ « السيوطي »: معناه صحيح، لكن لم يأت من طريق صحيح. « المقاصد الحسنة » ٢٩، « كشف الخفاء » ١ : ٧٠، و « تمييز الطيب من الخبيث » ١٢.

(٢) عزاه الحافظ « ابن حجر » لـ « مسند الحسن بن سفيان » عن « ابن عباس ». وسنده ضعيف جداً. ولـ « الديلمي » في « مسنده » عن « ابن عباس » رفعه : « يا ابن عباس لا تحدث قوماً حديثاً لا تحتمله عقولهم ». « المقاصد الحسنة » ٩٣، و « كشف الخفاء » ١ : ١٩٦.

(٣) لعلها تصحيف، وصوابها : « فكان » بلا همزة، لما لا يخفى.

(٤) مقدمة « النهاية في غريب الحديث والأثر ».

والفصاحة، ثم هم مختلفون في ذلك على تفاوت ما بين طبقاتهم في اللغات، وعلى اختلاف مواطنهم، فمنهم الفصيح والأفصح، ومنهم الجافي والمضطرب، ومنهم ذو اللوثة، والخالص في منطقه، إلى ما كان من اشتراك اللغات وانفرادها بينهم، وتخصص بعض القبائل بأوضاع، وصيَغ مقصورة عليهم، لا يساهمهم فيها غيرهم من العرب، إلا من خالطهم، أو دنا منهم دنوّ المأخذ.

فكان — ﷺ — يعلم كل ذلك على حقّه، كأنما تكاشفه أوضاع اللغة بأسرارها، وتبادره بحقائقها ؛ فيخاطب كلَّ قوم بلحنهم، وعلى مذهبهم، ثم لا يكون إلا أفصحهم خطاباً، وأسدَّهم لفظاً، وأبينهم عبارة، ولم يُعرف ذلك لغيره من العرب، ولو عرف لنقلوه وتحدثوا به، واستفاض فيهم.

ومثل هذا لا يكون لرجل من العرب إلا عن تعليم، أو تلقين، أو رواية، عن أحْيَاء العرب، حيًّا بعد حي، وقبيلاً بعد قبيل، حتى يَفْلي لغاتهم، ويتتبع مناطقهم، مستفرغاً في ذلك، متوفِّراً عليه، ومعلوم أنه — ﷺ — لم يتهيأ له شيء من ذلك... والذي خُص به النبي — ﷺ — من ذلك قد كان توفيقاً وإلهاماً من الله، فقد علمه الله أشياء كثيرة لم يكن يعلمها، حتى لا يعيا بقوم إن وردوا عليه، ولا يحصر إن سألوه، ويكون في كل قبيل منهم ؛ لتكون الحجة به أظهر، والبرهان على رسالته أوضح، وذلك خاص له من دون العرب. فهذه واحدة.

وأما الثانية فقد كان — ﷺ — في اللغة القرشية التي هي أفصحُ اللغات وألينها، بالمنزلة التي لا يدافع عليها، ولا ينافس فيها، وكان من ذلك في أقصى النهاية، وإنما فَضَلَهم بقوة الفطرة، واستمرارها وتمكنها، مع صفاء الحسِّ، ونفاذ البصيرة، واستقامة الأمر كله، بحيث يُصرِّف اللغة تصريفاً، ويديرها على أوضاعها، ويشقق منها في أساليبها ومفرداتها مَالاً يكون لهم إلا القليل منه ؛ لأن القوة على الوضع، والكفاية في تشقيق اللغة وتصاريف الكلام، لا تكون في أهل الفطرة مزاولةً ومعاناةً، ولا بعد نظر فيها، وارتياض لها، إنما هي إلهام بمقدار، تُهَيِّئُ له الفطرة القوية، وتُعينُ عليه النفس المجتمعة، والذهن الحادُّ، والبصر النفَّاذ، فعلى حسب ما يكون

للعربي في هذه المعاني، تكون كفايته، ومقدار تسديده في باب الوضع.

وليس في العرب قاطبةً من جمع الله فيه هذه الصفات، وأعطاه الخالص منها، وخصه بجملتها، وأسلس له مآخذها، وأخلص له أسبابها، كالنبي — ﷺ — فهو اصطنعه لوحيه، ونَصَبَهُ لبيانه، وخصه بكتابه، واصطفاه لرسالته، وماذا عسى أن يكون وراء ذلك في باب الإلهام، وجمام الطبيعة، وصفاء الحاسة، وثقوب الذهن، واجتماع النفس، وقوة الفطرة، ووثاقة الأمر كله بعضه إلى بعض.

ولا يَذْهَبَنَّ عنك أن للنشأة اللغوية في هذا الأمر ما بعدها، وأن أكبر الشأن في اكتساب المنطق واللغة، للطبيعة والمخالطة والمحاكاة، ثم ما يكون من سمو الفطرة، وقوتها، فإنما هذه سبيله : يأتي من ورائها، وهي الأسباب إليه ؛ وقد نشأ النبي — ﷺ —، وتقلّب في أفصح القبائل وأخلصها منطقاً، وأعذبها بياناً، فكان مولده في بني هاشم، وأخواله في بني زهرة، ورضاعه في سعد بن بكر، ومنشؤه في قريش، ومتزوَّجه في بني أسد، ومهاجرته إلى بني عمرو، وهم الأوس والخزرج من الأنصار، لم يخرج عن هؤلاء في النشأة واللغة ؛ ولقد كان في قريش وبني سعد وحدهم ما يقوم بالعرب جملة، ولذا قال — ﷺ — : « أنا أفصح العرب، بيد أني من قريش، ونشأت في بني سعد بن بكر »[1].

وهو قول أرسله في العرب جميعاً، والفصاحة أكبر أمرهم، والكلام سيد عملهم، فما دخلتهم له حميّة، ولا تعاظمهم، ولا ردُّوه، ولا غضُّوا منه، ولا وجدوا إلى

---

(١) هم بنو سعد بن بكر، وكانوا من العرب الضاربة حول مكة، وكان أطفال القرشيين يتبدون فيهم وفي غيرهم، يطلبون بذلك نشأة الفصاحة، ولا يزال كبراء مكة إلى اليوم يرسلون أحداثهم إلى أماكن هذه القبائل من البادية، وخاصة إلى قبيلة عدوان في شرق الطائف، وهي قريبة من بني سعد، وإنما يطلبون بذلك إحكام اللهجة العربية، وصحة النشأة، وحرية النزعة. وما إليها مما هو الأصل في هذه العادة يتوارثونها في التربية العربية من قديم.

وبنو سعد هؤلاء غير بني سعد بن زيد مناة بن تميم، الذين من لغتهم إبدال الحاء هاء لقرب المخرج، وليست لغتهم خالصة في الفصاحة.

والرواة جميعاً على أن بني سعد بن بكر خصوا من بين قبائل العرب بالفصاحة، وحسن البيان. أ هـ « الرافعي ».

نقضه سبيلاً، ولا أصابوا للتهمة عليه طريقاً، ولو كان فيهم أفصحُ منه لعارضوه به، ثم لجعلوا من ذلك سبباً لنقض دعوته، والإنكار عليه، غير أنهم عرفوا منه الفصاحة على أتم وجوهها، وأشرف مذاهبها، ورأوا له في أسبابها ما ليس لهم، ولا يتعلقون به، ولا يطيقونه، وأدنى ذلك أن يكون قوي العارضة، مستجيب الفطرة، ملهم الضمير، متصرف اللسان، يضعه من الكلام حيث شاء، لا يَستكرِه في بيانه معنى، ولا ينِدُّ في لسانه لفظ، ولا تغيب عنه لغةٌ، ولا تضرب له عبارة، ولا ينقطع له نظمٌ، ولا يشوبه تكلف، ولا يشق عليه منزعٌ، ولا يعتريه ما يعتري البلغاء في وجوه الخطاب، وفنون الأقاويل، من التخاذل، وتراجع الطبع، وتفاوت ما بين العبارة والعبارة، والتكثر لمعنى بما ليس منه، والتحيف لمعنى آخر بالنقص فيه، والعلوّ في موضع، والنزول في موضع، إلى غير ذلك.

وقد نزه ــ ﷺ ــ عن جميعها، وسَلِمَ كلامُه منها، وخرج سبكه خالصاً لا شوب فيه، وكأنما وَضَعَ يَدَهُ على قلب اللغة ينبضُ تحت أصابعه. ولو هم اطلعوا منه على غير ذلك، أو ترامى كلامُهُ إلى شيء من أضداد هذه المعاني لأطالوا في رد فصاحته، وعرّضوا، ولكان ذلك مأثوراً عنهم، دائراً على ألسنتهم، مستفيضاً في مجالسهم ومناقلاتهم، ثم لردُّوا عليه القرآن، ولم يستطع أن يقوم لهم في تلاوته وتبيينه، ثم لكان فيهم من يَعيب عليه في مجلس حديثه، ومحاضرة أصحابه، أو ينتقص أمره، ويغضُّ من شأنه، فإنَّ القومَ خُلَّصٌ لا يستجيبون إلا لأفصحهم لساناً، وأبينهم بياناً، وخاصة في أول النبوَّة، وحدثان العهد بالرسالة، فلما لم يعترضه شيء من ذلك، وهو لم يخرج من بين أظهرهم، ولا جلا عن أرضهم، ورأينا هذا الأمر قد استمر على سنته، واطرد إلى غايته، وقام عليه الشاهد القاطع من أخبارهم، علمنا قطعاً وضرورة أنه ــ ﷺ ــ كان أفصحَ العرب، وأنه آيةٌ من آيات الله، لأولئك القوم، و « كذلك يُبَيِّنُ اللهُ آياتِهِ للناس لعلَّهم يتَّقون »[1] (*).

---

(1) البقرة : ١٨٧ .

(*) « تاريخ آداب العرب » ٢ : ٢٨٣ ــ ٢٨٧.

● وقال الأستاذ محمود محمد شاكر في مقال « المقتطف » (عدد يوليو سنة ١٩٣٤ ص ١١٤ ــ ١١٥) :

« إن اتساع الفكرة في هذا الزمن، ثم بساطتها، ثم خفاء موضع الفلسفة العالية فيها، ثم تغلغل النظرة الفلسفية إلى أعماق الحقيقة الحية في الكون : هو رأس ما يمتاز به كبار الأفذاذ والبلغاء في عصرنا هذا. وهو النوع الذي لم تعرفه العربية إلا في القليل من شعرائها، وفي القليل من شعر هؤلاء الشعراء، وليس في العربية من هذا النوع إلا معجزتان : إحداهما: القرآن، والأخرى : ما صحَّ من حديث الرسول ــ ﷺ ــ ، ففيهما وحدهما تبلغ الفكرة في نفسها، ثم بتعبيرها وألفاظها، ثم بشمول معانيها لجميع الحقائق الواشجة بها، ثم بتَنَسُّمِها في ألفاظها وكلماتها نَسَمَةَ الرَّوْح العَطِر في جَوِّ السَّحَر، ثم فوق ذلك كله البساطة واللين والتقارب والتعاطف بين هذه المعاني كلها ــ نقول : يبلغ هذا كله مبلغاً يكون منه ما هو كنسيم الجنة في طيبه ونعمته، ويكون منه ما هو كحزّ المواسي في علائق القلوب، ويكون منه ما هو كالنار تستعر وتَتَلَذَّع، ويكون منه ما ينتظم البنيان الإنساني البليغ المتفهم فيهزُّه هزَّ الزلزلة أعصاب الأرض، وبهذا كان القرآن معجزاً، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وبمثله كان حديث الرسول ــ ﷺ ــ هو ذروة البلاغة البشرية التي تَتَقَطَّع دونها أعناقُ الرجال »[1].

* * *

وأخيرا ما أثمرت بلاغةٌ مثل ما أثمرته بلاغة السماء في القرآن الكريم، ثم بلاغة الأرض في كلامه ــ ﷺ ــ.

ولم يأتِ عن أحد من روائع الكَلِم مثل ما جاء عنه ــ ﷺ ــ .

* * *

(١) التعريف بكتاب « مفتاح كنوز السنة » : د، هـ، للمحدث أحمد محمد شاكر.

القسم الأول

دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث النبويّ في النحو العربيّ

وفيه ثلاثةُ أبواب :

(الباب الأول) : مَدْخَلٌ إِلَى عِلْمِ النَّحْوِ العَرَبيّ.

(الباب الثاني) : مَدْخَلٌ إِلَى عِلْمِ الحديثِ النَّبوِيّ.

(الباب الثالث) : المُحدِّثُونَ يَتَمَتَّعُونَ بِدقَّةٍ منقطعةِ النظيرِ.



الباب الأول

مدخل إلى علم النحو العربي

وفيه ثلاثةُ فصولٍ :

(الفصل الأول) : معرفةُ اللغةِ والإعرابِ أَصْلٌ لمعرفةِ الحديثِ النَّبوِيّ.

(الفصل الثاني) : فائدةُ تَعَلُّمِ النَّحْوِ.

(الفصل الثالث) : آراءُ عُلَمَاءِ الشريعة في تعلُّم النَّحْوِ.

الفصـــل الأول :

معرفةُ اللغة والإعراب أصلٌ لمعرفة الحديث النبوي

● « النَّحْوُ » دِعامةُ العلومِ العربية، وقانُونُها الأعلى، ولن تجد منها علماً يستقلُّ بنفسه عن « النحو »، أو يستغنى عن معونته، أو يسير بغير نوره وهداه.

وجميعُ العلومِ النقلية — على جليل شأنها — لا سبيل إلى استخلاص حقائقها، والنفاذ إلى أسرارها، بغير هذا العلم، فهل ندركُ كلامَ الله — تعالى — ونفهمُ دقائقَ التفسير، وأحاديثَ الرسول — ﷺ — وأصولَ العقائد، وأدلةَ الأحكام، والفقهَ الإسلاميَّ، والبحوثَ الشرعيَّة، إلاّ بإلهام النحو، وَإرشاده ؟.

و « النحوُ » وسيلةُ المستعرب، وسلاحُ اللغوي، وعمادُ البلاغي، وأداةُ المشرِّع والمجتهِد، والمدخلُ إلى العلوم الشرعية والعربيّة جميعاً. فليس عجيباً أن يصفَه الأعلامُ السابقونَ بأنه : « قانون اللغة، وميزان تقويمها »[١]، وأن يفرغ له العباقرة من أسلافنا، يجمعون أصوله، ويثبتون قواعدَه، ويرفعون بنيانه شامخاً، ركيناً، في إخلاص نادرٍ، وصبرٍ لا ينفد[٢].

● قال « أحمد بن علي القلقشنديُّ » — ٨٢١ هـ:

« ومما يحتاج إليه الكاتب « النحوُ »، والأخذ منه بالحظ الوافر، وصرف اهتمامه إلى القدر الكافي منه »[٣].

---

(١) « صبح الأعشى » ١ : ١٦٧ .

(٢) مقدمة « النحو الوافي » بتصرف .

(٣) « ضوء الصبح المسفر » ٥٨ .

● وقال « شهاب الدين محمود الحلبي » ـــ ٧٢٥ هـ :

« ويتبع ذلك[1] قراءة ما يتفق له من كتب « النحو » التي يحصل بها المقصود من معرفة العربية، بحيث يجمع بين طرفَي الكتاب الذي يقرؤه، ويستكملُ استشراحه، ويكبُّ على الإعراب ويلازمُه، ويجعلُه دأبَهُ، ليرتسمَ في فكره، ويدورَ على لسانه، وينطلقَ به عقال قَلَمِهِ وكَلِمِهِ، ويزولَ به الوهم عن سجيته، ويكون على بصيرة من عبارته، فإنه لو أتى من البراعة بأتم ما يكون، ولَحَنَ ذهبت محاسن ما أتى به، وانهدمت طبقةُ كلامِهِ، وألقى جميع ما يحسنه، ووقف به عند ما جهله »[2].

● وقد كان الجهابذة من أسلافنا يتباهون بمعرفته.

ففي أول مقدمة « تدريب الراوي » يتحدث « السيوطي » ـــ ٩١١ هـ ـــ رحمه الله ـــ بأنه عَبَرَ لجة قاموس « علم الحديث الشريف » حيث وقف غيرُه بشاطئه، ولم يكتف بورود مجاريه، حتى بَقَرَ عن منبعه ومناشئه... ثم قال : مع ما أمدني الله به من العلوم، فَذَكَرَ التفسيرَ... وعلومَه.. والفقهَ.. واللغة.. ثم قال : والنحوَ الذي يفتضح فاقده بكثرة الزلل، ولا يصلح الحديث للحان.

وقال « الجاحظ » ـــ ٢٥٥ هـ : « كان أيوب السختياني يقول : تعلَّموا النحوَ ؛ فإنَّه جمال للوضيع، وتركُه هجنة للشريف »[3].

(١) أي : الآلات والأصول التي يحتاجها من يريد أن يكون منشئاً وكاتباً.

(٢) « حسن التوسل إلى صناعة الترسل » ٨٠ ، وهذا النص نَقَلَهُ « القلقشنديُّ » في « ضوء الصبح المسفر » ٥٨، معزواً لـ : « حسن التوسل ».

(٣) « البيان والتبيين » ٢ : ٢١٩.

ومن كلام « مالك بن أنس » ـــ ١٧٩ هـ :

« الإعرابُ حَلْيُ اللِّسان، فلا تمنعوا ألسنتكم حُلِيَّها »[1].

وقال « عمر » ـــ رضي الله عنه ـــ ٢٣ هـ :

« تعلموا اللحن والفرائض، فإنه من دينكم ».

قال « يزيد بن هارون » ـــ ٢٠٦ هـ : اللحن هو اللغة[2].

وقال « أبو إسحاق الشاطبي »[3] : « إنَّ هذه الشريعةَ المباركةَ عربيةٌ، فمن أراد تفهمها فمن جهة لسانِ العرب يُفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمها من غير هذه الجهة »[4].

---

(١) « صبح الأعشى » ١ : ١٦٩

(٢) « صبح الأعشى » ١ : ١٤٨ : وفيه : أخرجه « ابن أبي شيبة ».

(٣) « الشاطبي » نسبة لمدينة « شاطبة »، وهي مدينة كبيرة، ذات قلعة حصينة، بشرق الأندلس، يخترق بطاحها وادٍ عليه بساتين جميلة. خرج منها جماعة من العلماء، واستولى عليها الإفرنج : ٦٤٥ هـ فمن هؤلاء صاحب الترجمة « إبراهيم بن موسى بن محمد اللَّخْمِي، الغرناطي، أبو إسحاق » (المتوفَّى : ٧٩٠ هـ) الشهير بالشاطبي، الحافظ، الأُصولي، اللغوي. كان بارعاً في العلوم، وهو من أفراد العلماء المحققين الأثبات، له القدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون.

من كتبه « الموافقات » تحسُّ حين تقرؤه أنك تتلقى الشريعة من إمام أحكم أصولها خبرة، وأشرب مقاصدها دراية. و « المجالس » شرَحَ به كتاب البيوع من « صحيح البخاري ». و « الاعتصام ». وشَرْحُ الألفية المسماة : « المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية » مخطوط في خمسة مجلدات ضخام، كتبت سنة ٨٦٢ هـ، والنسخة نفيسة موجودة في خزانة الرباط (الرقم ٦ جلاوي).

قال « التنبكتي » : لم يؤلف عليها ـــ أي : الخلاصة ـــ مثله بحثاً وتحقيقاً. فيما أعلم. أ هـ وحين تقرؤه تشعر أنك بين يدي رجل هو من أغزر النحاة علماً، وأوسعهم نظراً، وأقواهم في الاستدلال حجة. انظر « نيل الابتهاج بتطريز الديباج » مطبوع على هامش « الديباج » ٤٦ ـــ ٥٠، و « الأعلام ». ١ : ٧٥.

(٤) « الموافقات » ٢ : ٦٤.

● وقال « المبارك، ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات » ــ ٦٠٦ هـ : « ... معرفة اللغة والإعراب هما أصلٌ لمعرفة الحديث وغيره، لورود الشريعة المطهرة بلسان العرب... »[(١)].

● وقال « ضياء الدين بن الأثير »[(٢)] : « أما علمُ النحو فإنه في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة (أبجد) في تعليم الخط، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي، ليأمن مَعَرَّة اللحن »[(٣)].

ولهذا « قالوا : إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبةً على أنه شرْطٌ في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جَمَعَ كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يَعلم « النحو » فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره. فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه، لا تتم إلا به... »[(٤)]

---

(١) « جامع الأصول » ١ : ٣٧، ونَقَلَ هذه العبارة « حاجي خليفة » في كتابه « كشف الظنون » ١ : ٦٣٦.

(٢) من لطف مبدع الكون أن نشأ ثلاثة أعلام في بيت واحد، لأب واحد، نشأ الجميع في جزيرة « ابني عمر » (جزيرة أوس وكامل ابني عمر بن أوس التغلبي) (وهي مدينة فوق الموصل على دجلتها، ودجله محيطة بها) فبرز كلُّ واحد منهم في فن من الفنون حتى أصبح مرجعاً فيه، وهؤلاء الثلاثة هم أبناء الأثير :
الأول : « علي بن محمد، أبو الحسن، عز الدين، ابن الأثير » ــ ٦٤٠ هـ (المؤرخ) صاحب كتاب الكامل، المعروف بتاريخ ابن الأثير، وأكثر من جاء بعده من المؤرخين عيالٌ على كتابه هذا، وصاحب كتاب « أسد الغابة في معرفة الصحابة ». انظر « وَفَيَات الأعيان » ٣ : ٣٤٨، و « الأعلام » ٤ : ٣٣١.
والثاني : « المبارك بن محمد، أبو السعادات، مجد الدين، ابن الأثير » ــ ٦٠٦ هـ (المحدث اللغوي) أشهر العلماء ذكراً، وأكبر النبلاء قدراً، وأحد الأفاضل المشار إليهم، وفرد الأماثل المعتمد في الأمور عليهم. صاحب كتاب « النهاية » في غريب الحديث. وكتاب « جامع الأصول في أحاديث الرسول ». انظر « وَفَيَات الأعيان » ٤ : ١٤١، و« الأعلام » ٥ : ٢٧٢.
والثالث : «نصر الله بن محمد، أبو الفتح، ضياء الدين، ابن الأثير » ــ ٦٣٧ هـ (كان بارعاً في الأدب، وتحرير الرسائل)، وكان قوي الحافظة. من محفوظاته : شعر أبي تمام، والمتنبي، والبحتري. ومن تآليفه : « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ». انظر « وفيات الأعيان » ٥ : ٣٨٩، و« الأعلام » ٨ : ٣١.

(٣) « المثل السائر » ١ : ٤٤

(٤) « لمع الأدلة في أصول النحو » (الفصل الحادي عشر).

ولهذا الاعتبار رُسم المنهج الرفيع في دراسة النحو، فتعاقبت طوائفُ النحاة، وتوالت زمرهم في ميدانيه، وتلقى الراية نابغ عن نابغ، وألمعيّ في إثر ألمعيّ، وتسابقوا مخلصين دائبين، فُرادى وزَرافات، في إقامة صرحه، وتشييد أركانه، فأقاموه سامق البناء، وطيد الدِّعامة، مكين الأُساس وهذا ما حمل علماء اللغة الأجانب على الاعتراف بفضلهم، والإشادة ببراعتهم[1].

● وكانت الناس فيما سلف تتعاير باللحن[2]، وكان مما يسقط الرجل بالمجتمع أن يلحن، حتى قال « عبد الملك بن مروان » ــ ٨٦ هـ وقد قيل له : (أسرع إليك الشيب) : شيبني ارتقاء المنابر مخافة اللحن.

وكان يرى اللحنَ في الكلام أقبحَ من التفتيق في الثوب النفيس[3].

قال « الأصمعي » : خاصمَ « عيسى بن عمر الثقفي النحوي » رجلاً إلى « بلال بن أبي بُردة » فجعل « عيسى » يتتبّع الإعراب، وجعل الرجلُ ينظر إليه، فقال له « بلال » : لأن يذهب بعضُ حقّ هذا أحبُّ إليه من ترك الإعراب، فلا تتشاغل به، واقصِد لحجَّتك[4].

قال « علي بن محمد الأُشموني » ــ نحو ٩٠٠ هـ قال « المطرزي » ــ ٦١٦ هـ : نقط الياء من (قائل) و (بائع) عامي، قال : ومرّ بي في بعض تصانيف « أبي الفتح، ابن جني » ــ ٣٩٢ هـ أن « أبا علي » ــ ٣٧٧ هـ دخل على واحد من المتسمين بالعلم، فإذا بَيْنَ يديه جزء مكتوب فيه (قايل)

---

(١) من ذلك ما قاله « دي بور » في كتابه « تاريخ الفلسفة في الإسلام »، ونصه كما جاء في ترجمة د. محمد أبي ريدة، ص : ٤ ــ : « علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي، بما له من دقة في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرق، وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره، ويحق للعرب أن يفخروا به ». مقدمة « النحو الوافي ».

(٢) قالوا : أول لَحْنٍ سُمِعَ بالبادية : هذه عصاتي، وأوّلُ لحنٍ سُمع في العراق : حَيِّ على الفلاح (بكسر الياء بدل فتحها). « البيان والتبيين » ٢ : ٢١٩.

(٣) « عيون الأخبار » ٢ : ١٥٨ ومن قول ابنِهِ « مسلمة » : « اللحن في الكلام أقبح من الجدري في الوجه ».

(٤) « البيان والتبيين » ٢ : ٢١٨ .

بنقطتين من تحت. فقال « أبو عليّ » لذلك الشيخ : هذا خطُّ مَنْ ؟

فقال : خطي. فالتفت إلى صاحبه وقال : قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته.

قال « محمد بن علي الصبان » ــ ١٢٠٦ هـ : كان الواجب عليه أن يقول : خطُّ مَنْ هذا ؟ لوجوب صدارة الاستفهام وما أضيف إليه[١].

● وقد كان السابقون يَقْدِرون[٢] الرجلَ بقَدْر ما فيه من علم، ويسقطونه بقدر جهله.

قال « أبو محمد الأزدي » ــ ٣٤٨ هـ : واظِبْ على العلم فإنه يزين الرجال. كنت يوماً في حلقة « أبي سعيد السيرافي » ــ ٣٦٨ هـ، فجاء « ابن عبد الملك » خطيبُ جامع المنصور، وعليه السواد، والطويلة، والسيف، والمنطقة، فقام إليه الناس وأَجْلَسُوهُ، فلما جلس قال : لقد عرفت قطعة من هذا العلم، وأريد أن استزيد منه، فأيهما خيرٌ « سيبويه » أو « الفصيح »[٣] ؟ فضحك الشيخ ومَنْ في حلقته، ثم قال : يا سيدنا « محبق » اسم أو فعل أو حرف ؟ فسكتَ، ثم قال : حرف، فلما قام لم يقم له أحدٌ[٤].

● و « الحجاج » ــ ٩٥ هـ على أنه من الخطباء الأبيناء البلغاء، كان في طبعه تقزز من اللحن أن يقع منه أو من غيره، فإذا وَقَعَ منه حَرَصَ على ستره، وإبعادِ من اطلع عليه منه.

---

(١) انظر « شرح الأشموني» على الألفية، « حاشية الصبان » ٤ : ٢٨٨.

(٢) يقال : قَدَرَ فلاناً : عَظَّمه، وفي التنزيل : « وما قَدَرُوا الله حَقَّ قَدْرِهِ » الأنعام : ٩١.

(٣) « الفصيح » اسم كتاب لـ « أبي العباس ثعلب، أحمد بن يحيى » ــ ٢٩١هـ إمام الكوفيين في النحو واللغة. « بغية الوعاة » ١ : ٣٩٦.

(٤) « أخبار الحمقى والمغفلين »١٢٤.

ذَكَرَ أنه سَأَلَ « يحيى بن يَعْمَر الليثي »[1] ــ ١٢٩ هـ :

أَتَسْمَعُني أَلْحَنُ على المنبر ؟ فقال يحيى : الأمير أفصح الناس إلاّ أنه لم يكن يروي الشعر. قال : أتسمعني ألحن حرفاً ؟ قال : نعم، في آي القرآن. قال : فذاك أشنع، وما هو ؟ قال : تقول : « قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ... »[2] تقرؤها « أحبُّ » بالرفع. فأنف « الحجاج » أن يطلّع له رجل على لحن، فبعث به إلى خراسان.

● وكان « الحجاج » يعجب بفصاحة « يحيى » هذا، فسأله يوماً : أَخْبِرْني عن « عَنْبَسَةَ بن سعيد » أيلحنُ ؟ قال : كثيراً، قالَ : أفأنا ألحنُ ؟ قال : لحناً خفيفاً، قال : كيف ذلك ؟ قال : تجعل (أن : إن) و (إن : أن)، ونحو ذلك. قال : لا تُسَاكِنِّي ببلدٍ، أُخْرُجْ[3].

● وقال « السيوطي » في أول مقدمة « تدريب الراوي »في ذمّ من يدعي الحديث بغير علم النحو ــ : « ... أو تَلَفُّظَ بكلمة من الحديث لم يأمن أن يزل في إعرابها، فصار بذلك ضحكة للناظرين، وهزأة للساخرين ».

وقال في « تدريب الراوي » ٢ : ١٠٧ :

وروى « الخليلي » في « الإرشاد » عن « العباس بن المغيرة بن عبد الرحمن » عن أبيه قال : جاء « عبد العزيز الدَرَاوَرْديّ » في جماعة إلى أبي ليعرضوا عليه كتاباً، فقرأ لهم « الدَرَاوَرْدِيّ »، وكان رديء اللسان يلحن، فقال أبي : ويحك يا « دَرَاوَرْدِيّ » أنت كنت إلى إصلاح لسانك قبل النظر في هذا الشأن أحوج منك. إلى غير ذلك.

(١) هو أبو سليمان، من علماء التابعين، وقد أدرك بعض الصحابة، وهو أول من نقط المصاحف، ولد بالأهواز، وسكن البصرة، عارفٌ بالحديث، والفقه، ولغات العرب. وفي لغته إغراب وتقعر. كان فصيحاً، ينطق بالعربية طبيعة غير متكلف. أُعْجِبَ « الحجاج » بقوّة أسلوبه، فطلبه فجاءه إلى العراق، وحادَثَهُ فلم تُرْضِهِ صراحته، فردّه إلى خراسان. « بغية الوعاة » ٢ : ٣٥٤، و « الأعلام » ٨ : ١٧٧.

(٢) التوبة : ٢٤.

(٣) « طبقات النحويين واللغويين » ٥، و« من تاريخ النحو » ٨ ــ ١٢.

● وكان الرجل فيما مضى يخشى من ظهور اللحن على لسانه.

لقي أحدهم رجلاً من أهل الأدَب، وأراد أن يسأله عن أخيه، وخاف أن يلحن، فقال : أخاك، أخوك، أخيك، هاهنا ؟ فقال الرجل : لا، لي، لو، ما هو حضر[1].

فهذا الجواب لا يخلّصُ صاحبَه من معرّة الجهل، ولو كان المسؤولُ عاقلاً لسلك طريق العلم، ونفض عن نفسه عار الجهل.

وقال « ابن الصلاح » ـــ ٦٤٣ هـ : روِّينا عن « النضر بن شميل » ـــ ٢٠٣ هـ قال : « جاءت هذه الأَحاديثُ على الأصل معربة ». وقال « الأصمعي » ـــ ٢١٦ هـ : إن أخوفَ ما أخاف[2] على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ـــ ﷺ ـــ :

« من كذب عليَّ متعمداً فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه من النار » ؛[3] لأنه ـــ ﷺ ـــ لم يكن يلحن، فمهما رويتَ عنه ولحنتَ فيه، كذبتَ عليه.

وقال « الحافظ العراقي » ـــ ٨٠٦ هـ في « ألفيته » ٣٤٧ :

وليحـــذر اللحـــان والمصحفـــا ... على حديثـــه بأن يحرفـــا

فَيَدْخُلا في قوله : « من كذبا » ... فحقٌّ النحـوُ على من طلبـا

فحقٌّ على طالب الحديث أن يتعلّم من النحو واللغة ما يتخلّصُ به من شَيْنِ اللحن والتحريف ومعرَّتهما.

---

(١) « أخبار الحمقى والمغفلين » ١٢٣.

(٢) وإنما قال « الأصمعي » : « أخاف »، ولم يجزم ؛ لأنَّ مَنْ لم يعلم العربية، وإن لحن لم يكن متعمداً الكذب. « توضيح الأفكار » ٢ : ٣٩٣.

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العلم ـــ باب إثم من كذب على النبي ـــ ﷺ ـــ) ١ : ٣٦، و« مسلم » في مقدمة « صحيحه » ١ : ٨ من حديث « أبي هريرة ». وقد أفاض في تخريجه وأجاد « أبو الفيض، جعفر الكتاني » في كتابه : « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » ٢٠ ـــ ٢٤.

● ولابد لمن يريد تعلمَ النحو من الشغف به، ومجالسةِ أهله، وإدامةِ النظر في كتبه، وبذلِ الوُسع في تحصيله، والوقوفِ على أبوابه وفصوله، ليطلع على خفاياه، ويدرك خباياه.

وكان فيما سلف « أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه » (المتوفى ٣٨٠ هـ بحلب)(١) إمامَ النحو والأدب، وأَحَدَ أفراد الدّهر في كل فن من فنون العِلْم، وكانت الرحلة إليه من الآفاق. هذا الإمام الذي لا يشق له غبار في علوم العربية جاءه رجل وقال له : أريد أن أتعلّم من العربية ما أقيم به لساني. فقال : أنا منذ خمسين سنةً أتعلم النحو، ما تعلمت ما أقيم به لساني(٢).

فهذا الإمام لم يبالغ، ولكنه يريد أن يقرر أنه دائب في تحصيل العلم لا يفتر، وقد فاز بجزئه، ولم يحط بكله ، وفي التنزيل : « وفوق كل ذي علم عليم »(٣)، فمن أراد أن يقيم لسانه، فعليه أن ينصرف للعلم بكليته.

● وعن « شعبة » ــ ١٦٠ هـ : « من طلب الحديثَ ولم يبصر العربية فمثلُه مثلُ رجلٍ عليه بُرْنُسٌ(٤) ليس له رأس ».

● وعن « حماد بن سلمة » ــ ١٦٧ هـ قال : « مَثَلُ الذي يطلب الحديثَ ولا يعرف النحو، مثلُ الحمارِ عليه مخلاةٌ لا شعيرَ فيها ».

● وقال « السيوطي » ــ ٩١١ هـ : كان « حماد بن سلمة » يمرّ بـ « الحسن البصريّ » في الجامع فيَدعه، ويذهب إلى أصحاب العربية يتعلّم منهم(٥).

---

(١) كان العلماء قديماً يعدون « حلب الشهباء » مدينةَ العلم والعلماء، فلقد أسهمت إسهاماً بالغاً في تخريج العلماء والزهاد، بالإضافة إلى المدن العظيمة التالية : « مكة المكرمة »، و « المدينة المنورة »، و « دمشق »، و « القاهرة »، و « بغداد ». والله الكريم أسأل أن يعيد لهذه البلاد نشاطها العلمي، وازدهارها الفكري ؛ ليعود للإسلام سالف عزه، وتالد مجده.

(٢) « بغية الوعاة » ١ : ٥٢٩.

(٣) يوسف : ٧٦.

(٤) البُرْنُس ــ بالضم ــ قُلنسُوة طويلة، أو كل ثوب رأسُهُ منه دراعة كان أوجبة أو قمطراً. « قاموس ».

(٥) « بغية الدعاة » ١ : ٥٤٨ .

● وقال « شمس الدين السخاوي » ـــ ٩٠٢ هـ : عن « أبي أسامة، حماد ابن سلمة »[١]، أنه قال لإنسان : إن لَحَنْتَ في حديثي فقد كَذَبْتَ عليَّ فإني لا ألْحَنُ. وصدق ـــ رحمه الله ـــ فإنه كان مقدماً في ذلك، بحيث إنَّ « سيبويه » شكى إلى « الخليل بن أحمد » ـــ ١٧٥ هـ أنه سأله عن حديث : « هشام بن عروة »[٢] عن أبيه في رجل رَعُفَ، يعني بضم العين على لغةٍ ضعيفة. فانتهره، وقال له : أخطأت، إنما هو (رعَف)[٣]، يعني بفتحها، فقال له « الخليل » : صَدَقَ، أتلقى بهذا أبا أسامة[٤] ؟! وهو سبب تعلّم « سيبويه » العربية[٥].

---

(١) كان إماماً رأساً في العربية، فصيحاً بليغاً، كبير القَدْر، صاحبَ سُنَّة، شديداً على المبتدعة، زاهداً، حجة، رَوَىٰ له « مسلم » و« الأربعةُ، وتوفي سنة ١٦٧ هـ، وفيه قال « اليزيديُّ » :

يا طالبَ النحـــو ألا فابكِـــهِ   بعـــد أبي عمـــرٍو وحمَّـــادِ

انظر « بغية الدعاة » ١ : ٥٤٨ ـــ ٥٤٩.

(٢) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام، أبو المنذر، القرشي، الأسدي، (٦١ ـــ ١٤٦ هـ) : تابعي، من أئمة الحديث، ومن علماء « المدينة »، ولد وعاش فيها. وزار « الكوفة » فسمع منه أهلها، ودخل بغداد، وافداً على « المنصور » العباسي، فكان من خاصته، وتوفي بها. روى نحو أربعمائة حديث. « الأعلام » ٨ : ٨٧.

(٣) الرُّعاف : دم يسبق من الأنف، رَعَفَ يَرْعُفُ، ويَرْعَفُ رَعْفًا ورُعافاً، ورَعُفَ ورَعِفَ. قال « الأزهري » : ولم يُعْرَف : رُعِفَ، ولا رَعُفَ، في فِعْلِ الرُّعاف. قال « الجوهري » : ورَعُفَ ـــ بالضم ـــ لغة فيه ضعيفة.

(٤) جاء في « توضيح الأفكار » ٢ : ٣٩٣ : (سأل أحدهم حماد عن حديث هشام بن عروة عن أبيه في رجل رُعِف، فانتهرني، وقال : أخطأت إنما هو مرعَف ـــ بفتح العين ـــ...) أقول : لا وجود لكلمة (مرعف) في شيء من كتب اللغة، ففي النقل تحريف. والله أعلم.

(٥) انظر « فتح المغيث » ٢ : ٢٢٨، و « تدريب الراوي » ٢ : ١٠٦ وذكر أستاذنا العلامة المحقق « عبد السلام محمد هارون » في : (نشأة « سيبويه » وطلبه للنحو) في مقدمة تحقيقه وشرحه لكتاب « سيبويه » ص : ٧ ـــ ما يلي : ... طفق « سيبويه » يطلب العلم، فكان الحديث والفقه من أول ما يدرس العلماء فأعجبه ذلك، وصحب الفقهاء وأهل الحديث، وكان يستملي الحديث على « حماد بن سلمة بن دينار البصري » ـــ ١٦٧ هـ قال « القفطي » : « وكان شديد الأخذ » فبينما هو يستملي قول النبي ـــ ﷺ ـــ : « ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء »، فقال « سيبويه » : « ليس أبو الدرداء » وظنه اسم « ليس ». فقال « حماد » : لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، وإنما « ليس » ها هنا استثناء، =

ـــ قال « القلقشندي » : قال « عثمان المهريُّ » : أتانا كتابُ « عمرَ ابن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ ونحن بأذربيجان يأمرنا بأشياءَ، ويذكر فيها : تعلموا العربية، فإنها تثبِّت العقلَ، وتزيد في المروءة.

ولله درُّ « أبي سعيد البصري » حيث يقول :

النحوُ يبسُط من لسان الألكن	والمرءُ تُكْرِمُــهُ إذا لم يَلْحَــــنِ
وإذا طلبتَ من العُلوم أجَلَّها	فأجَلُّها عنـدي مقيـــمُ الألْسُنِ

ـــ قال صاحب « الريحان والريعان » : واللحن قبيح في كبراء الناس وسَرَاتهم.

كما أن الإعرابَ جمال لهم، وهو يرفع الساقط من السِّفْلة، ويرتقي به إلى مرتبةٍ تُلْحِقُه بمن كان فوق نَمَطه وصِنْفه.

(=) فقال : لا جرم، سأطلب علماً لا تلحنني فيه، فلزم « الخليل » فبرع. انظر « أخبار النحويين والبصريين » ٤٢، ٤٣، و « إنباه الرواة » ٢ : ٣٥٠، ٣٥٥، و « مجالس العلماء » ١٥٤، و « بغية الوعاة » ١ : ٥٤٨، و « مغني اللبيب » ٣٨٧، و « سيبويه إمام النحاة » ٨٤.

● وخبر آخر يرويه « حماد » أنه جاء إليه « سيبويه » مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث، قال « حماد » : فكان فيما أمليت ذكر « الصفا »، فقلت : « صعد رسول الله ــ ﷺ ــ الصفا »، وكان هو الذي يستملّ، فقال : « صعد النبي ــ ﷺ ــ الصفاء »، فقلت : يا فارسيُّ، لا تقل : الصفاءَ ؛ لأن « الصفا » مقصور. فلما فرغ من مجلسه كسر القلم، وقال : « لا أكتب شيئاً حتى أحكم العربية » انظر « مجالس العلماء » ١٥٤.

ولعل هاتين الحادثتين المثيرتين مع حوادث أخرى هي التي حدت بسيبويه إلى العناية الشديدة بتعلّم النحو. ونحوُ ذلك ما حفز من بعدُ « عثمان بن جني » حينما كان يقرأ النحو بجامع الموصل، فمر به « أبو علي » فسأله عن مسألة في التصريف فقصّر فيها، فقال له « أبو علي » : « زَبَّبْتَ قبل أن تُحَصْرِمَ ! » فلزمه من يومئذ مدة أربعين سنة، واعتنى بالتصريف إلى أن تصدّر مكان « الفارسي » فيه ببغداد. « بغية الوعاة » ٢ : ١٣٢.

أما الحديث : « ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء » فقد ورد في معظم تراجم « سيبويه »، ولم أعثر عليه في كتب الحديث، ويُرْوَى الحديث في « الجامع الصغير » ٢ : ١٤٨ هكذا : « ما من أحد من أصحابي إلا ولو شئت لأخذت عليه في بعض خلقه غير أبي عبيدة بن الجراح ».

قال : وإذا لم يتجه الإعراب فسد المعنى ؛ فإنّ اللحن يُغَيِّر المعنى واللفظ، ويقلبه عن المراد به إلى ضده، حتى يفهم السامعُ خلاف المقصود منه.

● وقد رُوِي أن أعرابياً سمع قارئاً يقرأ : « أنَّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولِهِ »[1] بجر « رسوله » فتوهم عطفه على « المشركين »، فقال، أوَبَرِيءَ اللهُ من رسوله ؟ فبلغ ذلك « عمر بن الخطاب » ـــ رضي الله عنه ـــ فأمر ألاّ يَقْرَأَ القرآن إلا مَنْ يُحْسِنُ العربية. على أن « الحسن » قد قرأها بالجرّ على القسم. وقد ذهب على الأعرابي فهمُ ذلك لخفائه.

● وسمع أعرابي رجلاً يقول : (أشهد أن محمداً رسولَ الله)، بفتح « رسول » فتوهم أنه نصبه على النعت، فقال : يفعل ماذا ؟

● وقال رجل لآخر : ما شانك ؟ بالنصب، فظن أنه يسأل عن شين به، فقال : عِظَم في وجهي.

● وقال رجل لأعرابي : كيف أهْلِكَ ؟[2] بكسر اللام، وهو يريد السؤال عن أهله، فتوهّم أنه يسأل عن كيفية هلاك نفسه، فقال : صَلْباً.

---

(١) التوبة : ٣، قال « الألوسي » ـــ ١٢٧٠ هـ : قرأ « الحسن » و « ابن أبي إسحاق » و « عيسى بن عمرو » : « ورسولَهُ » بالنصب، وعليها فالعطف على اسم « أنْ » وهو الظاهر، وجُوِّز أن تكون الواو بمعنى « مع »، ونصب « رسوله » على أنه مفعول معه، أي : بريء معه منهم. وعن « الحسن » أنه قرأ بالجر، على أن الواو للقسم، وهي كالقسم بعُمُرِهِ ـــ ﷺ ـــ في قوله ـــ سبحانه ـــ : « لعمرك ». وقيل : يجوز كون الجر على الجوار، وليس بشيء، وهذه القراءة لعمري موهمة جداً، وهي في غاية الشذوذ، والظاهر أنها لم تصح » ثم ذكر « الألوسي » قصة الأعرابي المذكورة، ثم قال : فعندها أمر « عمر » بتعليم العربية، ونقل أنْ « أبا الأسود الدؤلي » سمع ذلك فرفع الأمر إلى « علي » ـــ كرم الله وجهه ـــ فكان ذلك سببَ وضع النحو. والله أعلم. أهـ « روح المعاني » ١٠ : ٤٧. قال « أبو حيان » ـــ ٧٥٤ هـ : وقرىء : « ورسوله » بالجر شاذاً، ورويت عن « الحسن ». « البحر المحيط » ٥ : ٦

(٢) في العبارة لحن، وصوابُها : (كيف أهْلُكَ) ؟ وتعرب « كيف » هنا : اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، و « أهلُ » : مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف، و « الكاف » : ضمير متصل في محل جر مضاف إليه.

● ودخل رجل على « زياد بن أبيه » فقال : إن أبُونا ماتَ، وإن أخينا وَثَبَ على مَالِ أبانا فأكله[1]. فقال « زياد »لَلَّذي أضعتَه من كلامك أضرُّ عليك مما أضعته من مالك.

● وقيل لرجل : من أين أقبلت ؟ فقال : من عند أهلُونا[2]. فحسده آخر حين سمعه، وظن ذلك فصاحةً، فقال : أنا والله أعلم من أين أخذها، من قوله : « شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وأَهْلُونَا »[3] فأضحك كلٌّ منهما من نفسه[4].

قال « **ابنُ حزم الأندلسيُّ** » **ــ ٤٥٧ هـ** : قد حدثني « يونس بن عبد الله بن مغيث » قال : أدركت بـ « قرطبة »مقرئاً يعرف بالقرشي، أحد مقرئين ثلاثة للعامّة كانوا فيها، وكان هذا القرشي لا يحسن النحو، فقرأ عليه قارىء يوماً سورة « ق » : « وجَاءَتْ سَكْرَةُ المَوْتِ بالحَقِّ ذَلِكَ ما كُنْتَ منه تَحِيدُ »[5] فردّه عليه القرشي « تحيدٌ » بالتنوين، فراجعه القارئ، وكان يحسن النحو، فلجَّ المقرئ، وثَبَتَ على التنوين. وانتشر ذلك الخبر إلى أن بلغ إلى « يحيى بن مجاهد الفزاري الألبيري »، وكان منقطع القرين في الزهد والخير والعقل، وكان صديقاً لهذا المقرئ، فمضى إليه فدخل عليه وسلّم عليه، وسأله عن حاله، ثم قال له : إنه بَعُدَ عهدي بقراءة القرآن على مقرئ فأردت تجديد ذلك عليك، فَسَارَعَ المقرئ إلى ذلك،

---

(١) في العبارة لَحْنٌ، وصوابُها : (إنّ أبانا مات، وإنَّ أخانا وَثَبَ على مال أبينا فأكله) كما هو مقرر في باب « الأسماء الستة »، فـ « أب » و « أخ » اسمان يُرفعان بالواو، وينصبان بالألف، ويجران بالياء.

(٢) « أهلون » لفظ مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم؛ لذا يستحق في إعرابه الرفع بالواو، والنصب والجر بالياء. وهو ملحق؛ لأن مفرده « أهل » وهو اسم جنس جامد، ولم تجتمع فيه شروط جمع المذكر السالم من العلمية أو الوصفية. وصواب الإجابة على مقتضى القاعدة : (من عند أهلينا). أما حسد الآخر حين سمعه، وظنه فصاحةً فهو دليل الغباء ؛ لذا أورد هذه الحادثة الإمام « أبو الفرج عبد الرحمن الجوزي » ــ ٥٩٧ هـ في كتابه « أخبار الحمقى والمغفلين » في (الباب الثامن عشر في المغفلين من المتحذلقين، فيمن قصد الفصاحة والإعراب، في كلامه من المغفلين) ص : ١٢٣.

(٣) الفتح : ١١.

(٤) « صبح الأعشى » ١ : ١٦٨ .

(٥) ق : ١٩.

فقال له « الفزاري » : أريد أن أبتدئ بالمفصل[1]، فهو الذي يتردّد في الصلوات.

فقال له المقرئ : ما شئت، فبدأ عليه من أوّل المفصل، فلما بلغ سورة « ق » وبلغ الآية المذكورة، ردّها عليه المقرئ، بالتنوين، فقال له « يحيى بن مجاهد » : لا تفعل، ما هي إلا غير منونة، بلا شك، فلجَّ المقرئ.

فلما رأى « يحيى بن مجاهد » لجاجه قال له : يا أخي إنه لم يحملني على القراءة عليك إلا لترجع إلى الحق في لطف، وهذا عظيمة أوقعك فيها قلةُ علمك بالنحو، فإنَّ الأفعالَ لا يدخلها تنوين البتة، فتحيّر المقرئ، إلاَّ أنه لم يقنع بهذا. فقال « يحي بن مجاهد » : بيني وبَيْنَكَ المصاحف، فبعثوا فأحْضَرَتْ جملةً من مصاحفهم الجيرانُ، فوجدوها مشكولةً بلا تنوين، فرجع المقرئ إلى الحق... قال « أبو محمد » : هذا المقرئ واهم مغفل[2].

● وقد كان سلفنا يُعْنَوْنَ بتصحيح اللسان.

قال « أبو زيد النحويُّ »[3] قال رجل لـ « الحسن » : ما تقول في رجلٍ تَرَكَ أبيه وأخيه ؟.

---

(١) المفصَّل : هو السُّبُعُ السابع من القرآن، سمي به لكثرة فصله بالبسملة، أو لقلة المنسوخ منه، ولهذا يسمى بالمحكم أيضاً. وقد اختُلف في تحديد أول المفصل على اثنى عشر قولاً، كما في « الإتقان » ١ : ١٢١، والذي رجحه « ابن كثير » في تفسيره ٤ : ٢٢٠ أن ابتداء المفصل من سورة « ق » ؛ لرواية « أحمد » في « مسنده» ٤ : ٩، ٣٤٣ عن « أوس بن حذيفة » ــ رضي الله عنه ــ أنه سأل الصحابة : كيف تُحَزِّبُونَ القرآن ؟ فذكروا أنه سبعة أُحزاب، الحزب الأُخير هو المفصل من « ق » حتى تختم. وهذه الرواية حَسَّنَ إسنادَها « ابنُ كثير » في « فضائل القرآن » : ٤٩، و « العراقي » في تخريج أحاديث الإحياء في (كتاب آداب تلاوة القرآن ــ الباب الثاني). وانظر منهج ابن الجوزى في تفسيره « زاد المسير » ٢٠٣ ــ ٢٠٤.

(٢) « الإحكام في أصول الأحكام » ٦٧٥ ــ ٦٧٧.

(٣) لعله : « سعيد بن أوس، أبو زيد الأنصاري » توفي نحو ٢١٥ هـ بالبصرة عن ٩٣ سنة. كان إماماً نحوياً، غلبت عليه اللغة والنوادر والغريب. قال « السيرافي » : كان أبو زيد يقول : كلما قال « سيبويه » : « أخبرني الثقة » فأنا أخبرته به روى له « أبو داود » و « الترمذي ».
قيل : كان « الأصمعي » يحفظ ثُلث اللغة، و « أبو زيد » ثلثي اللغة، و « الخليل » نصف اللغة، و « عمرو بن كركرة الأعرابي » يحفظ اللغة كلَّها. « بغية الوعاة » ١ : ٥٨٣.

فقال « الحسن » : تَرَكَ أباه وأخاه.
فقال الرجل : فما لأباه وأخاه ؟
فقال « الحسن » فما لأبيه وأخيه ؟
فقال الرجل لـ « الحسن » : أراني كلما كلمتك خَالَفْتني[1] !

● قال « ابن هشام الأنصاري » ــ ٧٦١ هـ في « مغنى اللبيب » ٨٧٧ : وحكى « العسكريُّ » في كتاب « التصحيف » أنه قيل لبعضهم : ما فعل أبوك بحماره ؟ فقال : باعِهِ. فقيل له : لِمَ قلتَ : باعِهِ ؟ قال : فلِمَ قلت أنت : بحمارِهِ ؟ فقال : أنا جررته بالباء، فقال : فلِمَ تجرُّ باؤك، وبائي لا تجر ؟!.

وحكى « أبو بكر التاريخيُّ » في كتاب « أخبار النَّحْوِيِّينَ » أن رجلاً قال لسمّاكٍ بالبصرة : بكم هذه السمكة ؟ فقال : بدرهمان، فضحك الرجل، فقال السمّاك : أنت أحمق، سمعت « سيبويه » يقول : ثمنها درهمان.

وقد يكون سببُ اللحنِ الفهمَ السقيم، والقياسَ الفاسد.

قال « ابن هشام » يوماً : تردُ الجملة الاسمية الحالية بغير واوٍ في فصيح الكلام، خلافاً لـ « الزمخشري »، كقوله تعالى : « ويومَ القيامةِ تَرَى الذين كَذَبُوا على الله وجوهُهم مسودَّة »،[2] فقال بعض مَنْ حضر : هذه الواو في أولها.

وقال أيضاً يوماً : الفقهاء يلحنون في قولهم : « البايع » بغير همز، فقال قائلٌ : فقد قال الله ــ تعالى ــ : « فبايِعْهُنَّ »[3].

---

(١) « أخبار الحمقى والمغفلين » ١٢٠.
(٢) الزمر : ٦٠.
(٣) الممتحنة : ١٢.

● قال « القلقشندي » وقَفَ بعضُ الخلفاء على كتاب لبعض عمَّاله فيه لحن في لفظه، فكتب إلى عامله : قَنِّعْ هذا سَوْطاً معاقبة على لحنه[1].

● وخاصَمَ نحويٌّ نحوياً آخر عند بعض القضاة في دَيْن عليه، فقال : « أصلح الله القاضي ! لي على هذا دِرْهمان ».

فقال خصمه : « واللهِ ــ أصلحك الله ــ إن هي إلاّ ثلاثةُ دراهم، ولكنه لظهور الإعراب تَرَكَ من حقه درهماً »[2].

فـ « النحو » لا يُستغنى عنه، ولا يوجد بدٌّ منه، ومن جهله فبضاعته من العلوم مزجاة، وفهمه عقيم، ومن أتقنه وبرَّز فيه فهو من أصحاب السبق، لأن « النحو » مرقاة للوصول إلى جميع الفنون، وهاك بعضَ الأمثلة لتقريب هذه الفكرة.

قال « أبو إسحاق الشاطبي » ــ ٧٩٠ هـ :

يحكى عن « الفراء » ــ ٢٠٧ هـ أنه قال : من بَرَعَ في علم واحد سَهُلَ عليه كُلُّ علم. فقال له « محمد بن الحسن » ــ ١٨٩ هـ القاضي ــ وكان حاضراً في مجلسه ذلك، وكان ابنَ خالةِ الفراء ــ : أنت قد برعت في علمك، فخذ مسألةً أسألك عنها من غير علمك ! ما تقول فيمن سها في صلاته، ثم سجد لسهوه فسها في سجوده أيضاً ؟ قال « الفراء » : لا شيء عليه، قال : وكيف ؟ قال : لأن التصغير عندنا لا يُصَغَّر، فكذلك السهو في سجود السهو لا

---

(١) « صبح الأعشى » ١ : ١٧٠.
(٢) « صبح الأعشى » ١ : ١٧٢، و « البيان والتبيين » ٢ : ٢١٨.

يسجد له ؛ لأنه بمنزلة تصغير التصغير، فالسجود للسهو هو جبر للصلاة، والجبر لا يجبرُ، كما أن التصغير لا يصغر.

قال القاضي : ما حسبت أن النساء يلدن مثلك[1].

وروي أن « أبا يوسف » ــ ١٨٢ هـ دخل على « الرشيد » ــ ١٩٣ هـ و « الكسائيُّ » ــ ١٨٩ هـ يداعبه ويمازحه، فقال له « أبو يوسف » : هذا الكوفي قد استفرغك[2]، وغلب عليك. فقال : يا أبا يوسف إنه ليأتيني بأشياء يشتمل[3] عليها قلبي. فأقبل « الكسائيُّ » على « أبي يوسف » فقال : يا أبا يوسف ! هل لك في مسألة ؟ فقال : نحو أم فقه ؟ فقال : بل فقه. فضحك « الرشيد » حتى فحص[4] برجله، ثم قال : تُلقى على « أبي يوسف »فقهاً ؟ قال : نعم، قال : يا أبا يوسف ما تقول في رجل قال لامرأته : (أنتِ طالق أن دخلتِ الدار) وفتح « أن »[5]؟ قال : إذا دخلتْ طلقتْ، قال : أخطأت يا أبا يوسف، فضحك « الرشيد »، ثم قال : كيف

(١) وهذا من قبيل حمل بعض العلوم على بعض في بعض قواعده ، حتى تحصل الفُتيا في أحدها بقاعدة الآخر من غير أن تجتمع القاعدتان في أصل واحد.

(٢) قالوا : استفرغ فلانٌ مجهوده في كذا : بَذَلَهُ كُلَّه فيه واستقصاه.

(٣) قالوا : اشتمل عليه : احتواه وتضمنه.

(٤) قالوا : فحص الأرض : حفرها، والشيءَ : كشفه.

(٥) « إنِ » المكسورة من ألفاظ الشرط (أي : علامات وجود الجزاء)، فلو فتحها وقع للحال ما لم ينو التعليق فيدين « الدر المختار ».

(قوله : فلو فتحها وقع للحال) هو قول الجمهور؛ لأنها للتعليل، ولا يشترط وقوع العلة وقت الوقوع ، بل يشترط الطلاق نظراً لظاهر اللفظ.

وزعم « الكسائيّ » مناظراً لـ « الشيباني » في مجلس « الرشيد » أنها شرطية بمعنى « إذا »، وهو مذهب الكوفيين. ورجحه في « المغني ».

وعلى كل حال إذا نوى التعليق ينبغي أن تصح نيته (نهر) مختصراً، وإلى ذلك أشار الشارح بقوله : فيدين. « حاشية ابن عابدين » ٢ : ٤٩٨.

« فائدة » « النهرُ » كتاب في الفقه الحنفي. ومؤلفه : العلامة الشيخ عمر سراج الدين، الشهير بـ « ابن نجيم »، الفقيه المحقق، الرشيق العبارة ، الكامل الاطلاع ، كان متبحراً في العلوم الشرعية، غواصاً على المسائل الغريبة، محققاً إلى الغاية ، وجيهاً عند الحكام ، معظماً عند الخاص والعام، توفي سنة ١٠٠٥ هـ « حاشية ابن عابدين » ١ : ١٨.

الصواب ؟ قال : إذا قال : « أن » فقد وجب الفعل ووقع الطلاق، وإن قال : « إن » فلم يجب ولم يقع. قال : فكان « أبو يوسف » بعدها لا يدع أن يأتي « الكسائي ».

فهذه مسألة جارية على أصل لغوي لابد من البناء عليه في العِلْمَيْن.[1]

* * * * *

(1) « الموافقات » ١ : ٨٤ ـــ ٨٥.

الفصــل الثـاني :

فـائــدة تعلــم النحــو

عقد « أبو القاسم الزجاجي » ـــ ٣٣٧ هـ في كتابه « الإيضاح » ص : ٩٥، باباً، ذكر فيه الفائدة في تعلم النحو، قال فيه :
فإن قال قائل : فما الفائدة في تعلّم النحو، وأكثرُ الناس يتكلمون على سجيتهم بغير إعراب، ولا معرفة منهم به، فيَفهمون ويُفهمون غيرهم مثل ذلك ؟.

فالجواب : الفائدة فيه : الوصولُ إلى التكلّم بكلام العرب على الحقيقة، صواباً غير مبدل ولا مغيّر.

وتقويمُ كتاب الله ـــ عز وجل ـــ الذي هو أصل الدين والدنيا. ومعرفةُ أخبار النبي ـــ ﷺ ـــ، وإقامةُ معانيها على الحقيقة؛ لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقَها من الإعراب. قال الله ـــ عز وجل ـــ في وصف كتابه : « إنَّا أنْزَلْنَاهُ قرآناً عربيًّا »[١]، وقال : « بلسانٍ عَرَبِي مُبِين »[٢]، وقال : « قرآناً عربياً غيرَ ذي عِوَج »[٣]. فوصفه بالاستقامة كما وصفه بالبيان في قوله : « بلسان عربيٍّ مبين »، وكما وصفه بالعدل في قوله : « وكذلك أنزلناه حُكْمًا عربياً »[٤].

قال « المبرد » كان بعض السلف يقول : عليكم بالعربية، فإنها المروءة الظاهرة، وهي كلام الله ـــ عز وجل ـــ وأنبيائه وملائكته.

وقال « ابن عباس » : ما أنزل الله ـــ تعالى ـــ كتاباً إلا بالعربية، ثم ترجم لكل نبي على لسان أمته.

---

(١) يوسف : ٢.
(٢) الشعراء : ١٩٢.
(٣) الزمر : ٢٨.
(٤) الرعد : ٣٧.

وقال « عمر بن الخطاب » : عليكم بالعربية، فإنها تثبت العقل، وتزيد في المروءة.

وقال « عمر » أيضاً : لأن أقرأ فأخطئ أحبُّ إلي من أن أقرأ فألحن ؛ لأني إذا أخطأت رجعت، وإذا لحنت افتريت.

وقال « أبو بكر » و « عمر » : تعلّمُ إعراب القرآن أَحَبُّ إلينا من تعلّم حروفه.

وقال « عمر » لقومٍ رموا فأساؤوا الرميَ، فقال : بئس ما رميتم. فقالوا : إنا قوم متعلمين، فقال : والله لَخطؤكم في كلامكم أشد من خطئكم في رميكم. سمعت رسول الله ـــ ﷺ ـــ يقول : « رحم الله امرأً أصلح من لسانه »[1].

وقال بعض السلف : ربما دعوت فلحنت، فأخاف ألاّ يُستجاب لي.

وقال « علي » ـــ كرم الله وجهه ـــ : « قيمة كل امرئٍ ما يحسن ». وهذا قول جامع في فنون العلم.

وبعدُ : فأدب العرب وديوانها هو الشعر، ولا يتمكّن أحدٌ من المولدين[2] من إقامته[3] إلا بمعرفة النحو. ولا يطيق أحد من المتكلفين قول الشعر أن يتعاطى قوله إلا بعد إتقانه وجوه العربية، فإن تَكَلَّفَهُ منهم متكلف غير عارف بالعربية خبط في عشواء، وبان عواره للخاصة في أقرب مدة.

---

(١) أورده « ابن الأنباري » في « الوقف والابتداء »، و « الموهبي » في كتاب « العلم »، و « ابن عدي » في « الكامل »، و « الخطيب » في « الجامع لآداب المحدث والسامع »، و « البيهقي » في « الشعب ». كلهم عن « عمر بن الخطاب » ـــ رضي الله عنه ـــ. وأورده في « الميزان » في ترجمة « عيسى بن إبراهيم »، وقال : ليس بصحيح. و « ابن عساكر » في « التاريخ » عن « أنس » ـــ رضي الله عنه ـــ. ورواه عنه « أبو نعيم »، و « الديلمي »، وأورده « ابن الجوزى » في « الواهيات »، وقال : حديث لا يصح. « فيض القدير » ٤ : ٢٣ ـــ ٢٤.

(٢) المولّدون : جمع مولّد، وهو اللفظ الذي استعمله الناس قديما بعد عصر الرواية.

(٣) هذا التغيير مني، وفي الأصل : (ولم يمكن أحد من المولدين إقامته).

وهذا باب يطول جداً، أعني مدح العربية والنحو، وفيما ذكرت منه مقنع في هذا الموضع... ا هـ بتصرف.

وبالجملة فسبب السلامة من اللحن يكونُ بتعلم النحو، أي : بتعلم قدر يعرف به الإعراب.

وسببُ السلامة من التصحيف الأخذُ من أفواه أهل العلم، لا من الكتب، فقلّما سلم من التصحيف من أُخَذَ العلم من الصُّحُف من غير تدريب المشايخ.

وأخيراً هذه كلمة صادقة أملاها علينا الإنصاف فسجلناها، لننسب الفضل لروّاده، لأولئك الذين نقلوا لنا اللغة بكل أمانة وصدق، كيلا نكون من عصبة الجاهلين، وزمرة المغرورين.

والله المسؤول أن يأخذ بأيدينا، ويسدد خطانا في خدمة العلم وأهله.

★ ★ ★ ★ ★

الفصـــل الثـــالث :

آراء علماء الشريعة في تعلّم النحو

أ ـــ لقد ذهب فريق من العلماء إلى أن تعلم القدر اللازم من اللغة العربية واجب، ومازاد على ذلك فمشغلة.

قال « السخاوي » : صرح « العز بن عبد السلام » في أواخر « القواعد » أن الاشتغال بالنحو الذي نقيم به كلام الله ـــ تعالى ـــ وكلام رسوله ـــ ﷺ ـــ من مقدمة الواجب؛ لأن حفظ الشريعة واجب لا يتأتى إلاّ بذلك ؛ ولذا قال « الشعبي » : النحو في العلم كالملح في الطعام لا يستغني عنه أحد. ثم قال « العز » : ... لكن لا يجب التوغل فيه، بل يكفيه تحصيل مقدمة مشيرة لمقاصده، بحيث يفهمها، ويميز بها حركات الألفاظ وإعرابها، لئلا يلتبس فاعلٌ بمفعولٍ، أو خبرٌ بأمرٍ، أو نحو ذلك. قال « أبو أحمد بن فارس » في جزء « ذم الغيبة » له :

إن غاية النحو، وعلم ما يحتاج إليه منه أن يقرأ فلا يلحن، ويكتب فلا يلحن، فأما ماعدا ذلك فمشغلة عن العلم، وعن كل خير. و « الخطيب » قال في « جامعه » :

إنه ينبغي للمحدّث أن يتّقي اللحن في روايته، ولن يقدر على ذلك إلا بعد دربة النحو، ومطالعته علمَ العربية. ثم ساق عن الإمام « أحمد » أنه قال : ليس يتقي من لا يدري ما يتقي[1].

قال « القلقشندي » : ثم المرجع في معرفة النحو إلى التلقي من أفواه العلماء الماهرين فيه، والنظر في الكُتُب المعتَمدة في ذلك من كتب المتقدّمين والمتأخرين[2].

وعلى هذا المَهْيَع[3] جرى العلماء في تعلم النحو.

ب ـــ وذهب فريق آخر من الناس إلى طعن متعلمي العربية جهلاً منهم.

---

(١) « فتح المغيث » ٢٢٨ ـــ ٢٢٩.

(٢) « صبح الأعشى » ١ : ١٧١.

(٣) « المَهْيَعُ » من الطرق : البَيِّنُ، والجمع « مَهايع ».

قال « القلقشندي » : قال أبو جعفر النحاس[1] : وقد صار أكثرُ الناس يَطْعَنُ على متعلّمي العربية جهلاً وتعدّياً، حتى إنهم يحتجون بما يَزْعُمُونَ أن « القاسم بن مُخَيْمِرَة »[2] قال : « النحو أوّله شغل، وآخره بَغْي »[3]. قال : وهذا كلام لا معنى له، لأن أول الفقه شُغْل، وأول الحساب شُغْل، وكذا أوائل العلوم، أفترى أن الناس تاركين العلومَ من أجل أنّ أوَّلَها شغل ؟

قال : وأما قوله : « وآخره بغي » إن كان يريد به أن صاحب النحو إذا حَذَقَهُ صار فيه زَهْوٌ، واستَحْقَرَ من يَلْحَنُ، فهذا موجود في غيره من العلوم، من الفقه وغيره في بعض الناس، وإن كان مكروهاً. وإن كان يريد بالبغي التجاوُزَ فيما لا يحل، فهذا كلامٌ مُحال، فإن النحو إنما هو العلم باللغة التي نزل بها القرآنُ، وهي لغة النبي ـــ ﷺ ـــ وكلامُ أهل الجنة، وكلامُ أهل السماء...

★ ★ ★

جاء في « حاشية الصبان » ١ : ١٢٦ « فائدة » :

حيث قيل بالجواز والامتناع في أحكام العربية فإنما يعنى بالنسبة إلى اللغة، ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغةً الإثمُ الشرعي، فمن لَحَنَ في غير التنزيل والحديث، كأنْ نَصَبَ الفاعلَ، ورَفَعَ المفعولَ، لا نقول : إنه يأثم، إلا أن يقصد إيقاع السامع في غلط يؤدي إلى نوع ضرر، فعليه حينئذ إثم هذا القصد المحرم.

قاله الشيخ « بهاء الدين السبكي » في شرح المختصر.

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المراديّ، المصري، مولده ووفاته بمصر، مفسّر، أديب، توفي سنة ٣٣٨ هـ. « الأعلام » ١ : ٢٠٨.

(٢) هو القاسم بن مُخَيْمِرَة الهَمْدَاني، أبو عُروة، الكوفي، نزيل الشام، من رجال الحديث، ثقة فاضل، وكان يعيش من تجارة له ـــ توفي سنة ١٠٠ هـ. « تهذيب التهذيب » ٨ : ٣٣٧، و « تقريب التهذيب » ٢ : ١٢٠، و « الأعلام » ٥ : ١٨٥.

(٣) قال الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه « من قضايا اللغة والنحو » في مبحث : « هل نستسلم لدعاة العامية » ١٢٣ ـــ ١٣٦ : الهجوم على الفصحى، والدعوة إلى تبنّي اللهجات العامية قد ارْتَبَطَ في القديم بدعاوي الشعوبية وأعداء العروبة، وفي الحديث بالاستعمار وأعوانه. فـ « ابن مُخَيْمِرَة » دأَبَ منذ أكثر من ألف عام على مهاجمة اللغة الفصحى، والحط من شأنها، وكان يردد دائماً قولَه : « النحوُ أوله شغل، وآخره بغي » حتى انبرى له « أبو جعفر النحاس » العالم اللغوي، المتوفى عام ٣٣٨ ـــ هـ.

الباب الثاني

مدخل إلى علم الحديث النبويّ

وفيه فصلان :

(الفصل الأول) : تعريفُ الحديثِ ، والفَرقُ بَيْنَهُ وبَيْنَ الخَبَرِ والأَثَرِ.

(الفصل الثاني) : تَدْوينُ الحديثِ النبَوِيّ.

* تصحيحُ خطـأ.

الفصـــل الأول :

تعريف الحديث والفرق بينه وبين الخبر والأثر

تعريف الحديث، لغةً :

الحديثُ : نقيض القديم، والجديدُ من الأشياء، والخبر. فالحديث والخبر مترادفان، والحديث يأتي على قليل الخبر وكثيره ؛ لأنه يحدث شيئاً فشيئاً.

والجمع : أحاديث، كقطيع وأقاطيع. وهو شاذ على غير قياس.

وقولُه تعالى : « فلعلك باخعٌ نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفاً »[١] عَنَى بالحديث القرآنَ الكريمَ.

وقولُه تعالى : « وأما بنعمة ربك فحدِّث »[٢] أي : بلّغ ما أُرسِلْتَ به. والحديثُ : ما يُحَدِّث به المُحَدِّث تحديثاً، وقد حَدَّثْتُهُ الحديث، وحَدَثْتُهُ به.

قال « الجوهري » ــ ٣٩٣ هـ :

المحادَثَةُ، والتَّحادُثُ، والتَّحَدُّثُ، والتَّحْدِيثُ. معروفات.

وقال « ابن سيدَهْ » ــ ٤٥٨ هـ : قال « سيبويه » ــ ١٨٠ هـ في تعليل قولهم : لا تأْتيني فتُحَدِّثَني : كأنك قلتَ : ليس يكونُ منك إتيانٌ فحديثٌ، أراد فتَحْدِيثٌ، فَوَضَعَ الاسمَ موضع المصدر ؛ لأن مصدر حَدَّث إنما هو التحديث، فأما « الحديثُ » فليس بمصدر[٣].

وقول الله تعالى : « وأما بنعمة ربّك فَحَدِّثْ » معناه : بَلِّغْ ما أُرسِلْتَ به، وحدِّث بالنبوة التي آتاك اللهُ، وهي أَجَلُّ النِّعَم.

قال « الفراء » ــ ٢٠٧ هـ وغيره : « الأحاديث » جمع « أُحدوثة » ثم جعلوه جمعاً لـ « الحديث ».

---

(١) الكهف : ٦.
(٢) الضحى : ١١.
(٣) « الكتاب » ٢ : ٤١٨.

وقيل : بل جمع « أَحْدِثَة » على « أَفْعِلَة » ككَثِيب، وأَكْثِبَة.

ـــ قال « ابن بري » ـــ ٥٨٢ هـ :

ليس الأمر كما زعم « الفراء »، لأن « الأُحْدوثَة » بمعنى الأُعجوبة، يقال : قد صار فلانٌ أُحْدُوثَةً، فأما أحاديث النبي ـــ ﷺ ـــ فلا يكون واحدها إلا حَدِيثاً، ولا يكون أُحْدُوثَةً.

قال : وكذلك ذكره « سيبويه » في (باب ما جاءَ بناءُ جمعه على غير واحده المستعمل) كعَرُوض وأعاريض، وباطل وأباطِيل.

ثم قال « سيبويه » : ومثل ذلك : حديثٌ، وأحاديث...[1]

وفي حديث « فاطمة »[2] ـــ رضي الله عنها ـــ أنها جاءت إلى النبي ـــ ﷺ ـــ فَوَجَدَتْ عِنْدَهُ حُدَّاثاً، أي : جماعة يتحَدَّثُونَ، وهو جمع على غير قياس، حملاً على نظيره، نحو : سامِر، وسُمَّار، فإنَّ السُّمَّار المُحَدِّثُونَ.

ورجل حَدِثٌ، وحَدُثٌ، وحِدْثٌ، وحِدِّيثٌ، ومُحَدِّثٌ، بمعنى واحد، وهو كثيرُ الحديث، حسن السياق له[3].

تعريف « الحديث » شرعاً :

قال « السيوطي » في « تدريب الراوي » ١ : ٤٠ : قال « ابن الأكفاني » في كتاب « إرشاد القاصد » :[4]

---

(١) « الكتاب » ٢ : ١٩٩.

(٢) أخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الخراج والإمارة والفيء ـــ باب في بيان مواضع قسم الخمس، وسهم ذي القربى) ٣ : ١٥٠.

(٣) « اللسان » و « تاج العروس » (مادة : حدث).

(٤) **اسم الكتاب** : « إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد »، تكلم فيه مؤلّفه على أنواع العلوم.
ألّفهُ : محمد بن إبراهيم بن ساعد، الأنصاري، السِّنْجاري، أبو عبد الله. ويعرف بـ « ابن الأكفاني ». وهو طبيب، باحث، عالم بالحكمة والرياضيات. (المتوفى سنة ٧٤٩) « الأعلام » ٥ : ٢٩٩.

علم الحديث الخاص بالرواية : « علم يشتمل على أقوال النبي ـ ﷺ ـ وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها » وعلم الحديث الخاص بالدراية : « علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنوعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها ».

فحقيقة الرواية : نقلُ السنة ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث أو إخبار، وغير ذلك.

وشروطها : تحمل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل، من سماع، أو عرض، أو إجازة، ونحوها.

وأنواعها : الاتصال، والانقطاع، ونحوهما.

وأحكامها : القبول والرد.

وحال الرواة : العدالة والجرح.

وشروطهم : من جهة التحمل والأداء.

وأصناف المرويات : المصنفات من المسانيد، والمعاجم، والأجزاء،[1] وغيرها، أحاديثَ، وآثاراً، وغيرَهما.

وما يتعلق بها : هو معرفة اصطلاح أهلها.

وقال « عز الدين ابن جماعة » ـ ٨١٩ هـ :

علم الحديث : « علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن ».

---

(١) **المسانيد** : جمع مسند، وهي الكتب التي جُمع فيها حديث كل صحابي على حدة، مرتبين على حروف الهجاء، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو غير ذلك.
والمعاجم : جمع معجم، وهي ما تذكر فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان.
والأجزاء : جمع جزء، وهي ما دوِّن فيها حديث شخص واحد، أو مادة واحدة من أحاديث جماعة.
ولزيادة الفائدة في معاني هذه المصطلحات ارجع إلى كتاب « أصول التخريج ودراسة الأسانيد » للدكتور محمود الطحان، الصفحات التالية : ٤٠، ٤٥، ١٣٧.

وقال « أبو الفضل ابن حجر » ــ ٨٥٢ هـ :

علم الحديث : « القواعد المعرِّفة بحال الراوي والمروي » وقال « الكِرماني » ــ ٧٨٦ هـ في « شرح البخاري » : وحدّه هو : « علم يعرف به أقوالُ رسول الله ــ ﷺ ــ، وأفعالُه وأحوالُه ».

الفرق بين الحديث وبين الخبر والأثر :

قال « السيوطي » في « تدريب الراوي » (١ : ٤٢) :

قال « ابن حجر » في « شرح البخاري » : المراد بالحديث في عرف الشرع : « ما يضاف إلى النبي ــ ﷺ ــ » وكأنه أريد به مقابلة القرآن، لأنه قديم.

قال « الطيبي » ــ ٧٤٣ هـ : الحديث أعم من أن يكون قول النبي ــ ﷺ ــ والصحابيِّ، والتابعيِّ، وفعلهم، وتقريرهم.

وقال « ابن حجر » في « شرح النخبة »[١].

الخبر عند علماء الفن مرادف **للحديث**. فيطلقان على المرفوع، وعلى الموقوف، والمقطوع.

وقيل : الحديث : ما جاء عن النبي ــ ﷺ ــ والخبر : ما جاء عن غيره. ومن ثَمَّ قيل لمن يشتغل بالسنة : محدِّث، وبالتواريخ ونحوها : أخباريّ[٢].

وقيل : لا يطلق الحديث على غير المرفوع إلا بشرط التقييد.

وقد ذكر « النووي » ــ ٦٧٦ هـ في (النوع السابع) أن المحدثين يسمون المرفوع والموقوف بـ« **الأثر** »، وأن « فقهاء خراسان » يسمون الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر. ويقال : أثَرت الحديث بمعنى : رويته، ويسمى المحدِّث أثريًّا، نسبة

---

(١) « شرح نخبة الفكر » ١٦.

(٢) النسبة إلى الجمع على لفظه جائز عند قوم، وخرج عليه قول الناس : فرائضيّ، وكتبيّ، وقلانسيّ. « همع الهوامع » ٢ : ١٩٧.

للأثر. اهـ « السيوطي ».

ويظهر من صنيع «المبرد» أنه يريد من الحديث الخبرَ أحياناً، فقد قال : « وفي الحديث : لما طعن... » وهاك نصه من « المقتضب » ١ : ٣٤ :

« وقال أمير المؤمنين « علي بن أبي طالب » — كرم الله وجهه — : « العينُ وِكاءُ السَّهِ ».

ثم قال في ١ : ٢٢٣ : « وفي الحديث : العينُ وِكاءُ السَّهِ »[1] وقال في ٤ : ٢٥٥ : « وفي الحديث لما طَعَنَ العلج أو العبد عمرَ — رحمه الله — صاحَ : يالله لِلْمسلمين »، ومثله في « الكامل » لـ « المبرد »[2] ٧ : ٢١٥.

وقد حُدد معنى الحديث بأخبار الرسول — ﷺ —، فقد قال « أبو هريرة » — رضي الله عنه — : يا رسول الله مَنْ أسعدُ الناس بشفاعتك يومَ القيامة ؟ قال رسولُ الله — ﷺ — : « لقد ظننت يا أبا هريرة ألاّ يسألَني عن هذا الحديث أحدٌ أوّلَ منك، لِمَا رأيت من حِرصِك على الحديث. أسعدُ الناس بشفاعتي يوم القيامةِ من قال : لا إله إلاّ الله خالِصاً من قلبه، أو نفسه »[3].

---

(١) أخرجه « البيهقي »، و« الدارمي » في « سننه » ١ : ١٨٤، و« الطبراني » في « معجمه » مرفوعاً، من حديث « معاوية ». انظر « نصب الراية » ١ : ٤٦.
قال « الفيومي » — ٧٧٠ هـ في « المصباح المنير » :
الوِكاءُ : مثلُ كتابٍ، حبلٌ يُشَدُّ به رأسُ القِرْبَةِ. وقوله : « العَيْنَانُ وِكاءُ السَّهِ » فيه استعارةٌ لطيفةٌ لأنه جَعَلَ يقظةَ العَيْنَيْنِ بمنزلة الحَبْلِ، لأنه يَضْبِطُها، فزوال اليقظةِ كزوالِ الحبلِ، لأنه يَحْصُلُ به الانْحِلالُ. والجمعُ : أَوْكِيَةٌ.

(٢) « فهارس كتاب سيبويه » ٧٦٣.

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العلم — باب الحِرصِ على الحديث) ١ : ٣٣، وانظر « فتح الباري » ١ : ١٩٣.

وقال « أنس » ــ رضي الله عنه ــ : إنه لَيَمْنَعُني أنْ أُحَدِّثَكُمْ حديثاً كثيراً أنَّ النبي ــ ﷺ ــ قال : « من تَعَمَّدَ علي كذباً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النار[1] »

وقال « ابن عباس » ــ رضي الله عنهما ــ : « إنَّما كُنَّا نحفظ الحديثَ، والحديثُ يحفظ عن رسول الله ــ ﷺ ــ فأما إذْ ركبتم كل صعبٍ وذَلُولٍ فهيهات »[2].

وموجز القول : إذا أطلق « الحديث » أريد به ما أضيف إلى النبي ــ ﷺ ــ من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلقية.

وقد يراد به ما أضيف إلى صحابي أو تابعي، ولكن الغالب أن يقيد إذا ما أريد به غير النبي ــ ﷺ ــ.

ويطلق الخبر والأثر ويراد بهما ما أضيف إلى النبي ــ ﷺ ــ وما أضيف إلى الصحابة والتابعين. وهذا رأي الجمهور، إلا أن فقهاء خراسان يسمون الموقوف أثراً، والمرفوع خبراً[3].

* * * * *

---

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العلم ــ باب إثم من كذب على النبي ــ ﷺ ــ) ١ : ٣٥ وانظر « فتح الباري » ١ : ٢٠١.

(٢) أخرجه « مسلم » في مقدمة « صحيحه » ١ : ١٠.

(٣) أصول الحديث (علومه ومصطلحه) : ٢٨.

الفصل الثاني :

تــدوين الحـديث النبــوي

إن الحديث الشريف لم يدوّن تدويناً كاملاً في عهد الرسول — ﷺ — كما دوِّن القرآن الكريم.

وقد مر تدوين الحديث بمراحل منتظمة حققت حفظه، وصانته من العبث، وقد تضامنت الذاكرة والأقلام، وكان جنباً إلى جنب في خدمة الحديث. روى « مسلم » — في كراهة الكتابة — عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله — ﷺ — قال : « لا تكتبوا عَنِّي، ومن كتب عني غيرَ القرآن فَلْيَمْحُهُ، وحَدِّثُوا عني ولا حَرَج، ومن كذب عليَّ. قال همَّام : أَحْسِبُهُ قال : متعمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النار »[1].

وروى « البخاريُّ » — في إباحة الكتابة — عن أبي هريرة يقول : « ما من أصحاب النبي — ﷺ — أحدٌ أكثَرَ حديثاً عنه منِّي إلاَّ ما كان من عبدِ الله ابن عمرو، فإنه كان يكتُبُ ولا أكْتُبُ »[2].

قال « ابن حجر » : روى أحمد والبيهقي في « المدخل » عن أبي هريرة قال : ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله — ﷺ — مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو[3]، فإنه كان يكتب بيده، ويعي بقلبه، وكنت أعي ولا أكتب، اسْتَأْذَنَ رسولَ الله — ﷺ — أن يكتب بيده ما سمع منه فأذن له » الحديثَ.

---

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الزهد والرقائق — باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم) ٨ : ٢٢٩، وانظر « شرح النووي على صحيح مسلم » ١٨ : ١٢٩، و« جامع بيان العلم وفضله » ١ : ٦٣.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العلم — باب كتابة العلم) ١ : ٣٦ وانظر « فتح الباري » ١ : ٢٠٦.

(٣) عبد الله بن عمرو بن العاص.

يستفاد منه أن النبي ــ ﷺ ــ أذن في كتابة الحديث عنه، وهو يعارض حديث أبي سعيد الخدري.

والجمع بينهما أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك.

أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والإذن في تفريقهما. أو النهي متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس، وهو أقربهما مع أنه لا ينافيها.

وقيل : النهي خاص بمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ، والإذن لمن أمن منه ذلك[1].

والنهي عن الكتابة إنما كان في أول الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن، فلما كثر عدد المسلمين وعرفوا القرآن معرفة رافعة للجهالة، وميزوه من الحديث زال هذا الخوف عنهم، فنسخ الحكم الذي كان مترتباً عليه، وصار الأمر إلى الجواز[2].

قال « ابن حجر » : قال العلماء : كَرِهَ جماعةٌ من الصحابة والتابعين كتابةَ الحديث، واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظاً كما أخذوا حفظاً، لكن لما قصرت الهمم، وخشي الأئمةُ ضياعَ العلم دوّنوه.

وأوّلُ من دوّنَ الحديثَ « ابنُ شهابٍ الزهريُّ » ــ ١٢٤ هـ على رأس المائة بأمر «عمرَ بن عبدِ العزيز » ــ ٨٣ هـ ثم كثُر التدوين والتصنيف، وحصل بذلك خير كثير. فلله الحمد[3].

يقول « الرَّامَهُرْمُزِيُّ » ــ ١٠١ هـ : « والحديث لا يُضبط إلا بالكتاب، ثم بالمقابلة، والمدارسة، والتعهد، والتحفظ، والمذاكرة، والسؤال، والفحص عن

---

(١) « فتح الباري » ١ ــ ٢٠٨.
(٢) ذيل « توضيح الأفكار » ٢ : ٣٥٣.
(٣) « فتح الباري » ١ : ٢٠٨.

الناقلين، والتفقه بما نقلوه، وإنما كره الكتاب من كره في الصدر الأول، لقرب العهد، وتقارب الإسناد، ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله، ويرغبَ عن تحفظه والعمل به، فأما والوقت متباعد والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والنقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى، والدليل على وجوبه أقوى، وحديث أبي سعيد: حرصنا أن يأذَن لنا رسولُ الله — ﷺ — في الكتاب أحسب أنه كان محفوظاً في أول الهجرة، وحين كان لا يؤمن الاشتغالُ به عن القرآن »[1].

* * * * *

(١) « المحدث الفاصل » ٣٨٥.

تصحيــح خطــأ

ورد في كتاب « **أصول التفكير النحوي** » ١٤٢ ما يلي : ومن الأخطاء الشائعة أن الحديث لم يدوّن إلا بعد عهد « عمر بن عبد العزيز » إذ من الحقائق التاريخية الثابتة أن الحديث كان يدوّن على عهد صحابة رسول الله، في النصف الأول للقرن الأوّل من الهجرة، ومن المؤكد أن « عبد الله بن عمرو بن العاص » كان يدوّن ما يسمع من رسول الله في صحيفة سماها : « الصّادقة »[١]، وأن « همام بن منبه » كان يكتب ما يسمع من أحاديث الرسول التي يرويها « أبو هريرة » في صحيفة سماها : « الصحيحة »[٢]، ويعدها بعض الباحثين أقدم ما دوّن في الحديث النبوي، لأن أبا هريرة توفي سنة ٥٨ هـ، ومن المؤكد ــ عنده ــ أنها قد دوِّنت قبل وفاته. ا هـ.

أقول ــ وبالله التوفيق ــ : إنَّ قوله : « ومن الأخطاء الشائعة أن الحديث لم يدوّن إلا بعد عمر بن عبد العزيز... » خطأٌ لا يعول عليه ؛ لأن ما قاله علماء الحديث قاطبة في أولية التدوين هو اصطلاح لهم، ومرادهم به بداية عهد التدوين الجماعي، أما الصحيفة الصادقة، والصحيفة الصحيحة، فهما من قبيل الكتابة الإفرادية، وقد وجد في هذه الفترة مَنْ مَنَعَ الكتابة، ومَنْ أجازها، فالمسألة بين أخذ ورد، وبين مد وجزر، أما في عهد « عمرَ بنِ عبدِ العزيز » فقد استقر الأمر على الكتابة دون منازع، بأمر الخليفة العادل، وهاك مزيداً من البيان :

قد اعتبر علماء الحديث تدوين « عمرَ بنِ عبدِ العزيز » أولَ تدوين للحديث، وتناقلوا في كتبهم العبارة التالية :

« وأما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المائة في خلافة عمر بن عبد العزيز »[٣] أو نحوها.

---

(١) « الطبقات الكبرى » ٢ : ٣٧٣.

(٢) توجد نسخة من هذه الصحيفة بدار الكتب المصرية، رقم ١٩٨١ حديث.

(٣) « تدريب الراوي » ١ : ٩، و « قواعد التحديث » ٤٦، و « توجيه النظر » ٦.

ويفهم من هذا أن التدوين الرسمي والجماعي كان في عهد « عمر بن عبد العزيز » أما تقييد الحديث، وكتابته إفرادياً، وحفظه في الصحف والرقاع والعظام فقد مارسه الصحابة في عهد رسول الله — ﷺ — ولم ينقطع تقييد الحديث بعد وفاته — عليه الصلاة والسلام — بل بقي جنباً إلى جنب مع الحفظ، حتى قُيض للحديث من يُودعه المدونات الكبرى.

وقد كانت نهاية القرن الأول الهجري، وبداية القرن الثاني خاتمة حاسمة لما كان من كراهة الكتابة من بعض العلماء، وإباحتها من بعض آخر، فقد امتنع عن الكتابة من كبار التابعين :

« عَبيدة بن عمرو السلماني المرادي » — ٧٢ هـ، و « إبراهيم بن يزيد التيمي » — ٩٢ هـ، و « جابر بن زيد » — ٩٣ هـ، و « إبراهيم النخعي » — ٩٦ هـ[١].

قال « **الأوزاعيُّ** » — ١٥٧ هـ : « مازال هذا العلم عزيزاً يتلقاه الرجال حتى وقع في الصحف مجملُه، أو دَخَلَ فيه غيرُ أهلِه »[٢].

وكان « **عامر الشعبي** » ١٧ — ١٠٣ هـ يقول : « ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا سمعت من رجل حديثاً فأردت أن يعيده عَلَيَّ »[٣].

وقد ازدادت كراهة التابعين للكتابة عندما اشتهرت آراؤهم الشخصية، فخافوا أن يدونها طلابهم مع الحديث، وتحمل عنهم، فيدخله الالتباس[٤].

ومنهم من كان يحرص على الكتابة حرصاً شديداً، منهم « سعيد بن جبير » — ٩٥ هـ كان يكتب عن « ابن عباس »[٥]...

---

(١) « جامع بيان العلم » ١ : ٦٧، و « طبقات ابن سعد » ٦ : ٦٣

(٢) « سنن الدارمي » (باب من لم ير كتابة الحديث) ١ : ١٢١.

(٣) « جامع بيان العلم » ١ : ٦٧، و « سنن الدارمي » ١ : ١٢٥، و « المحدث الفاصل » ٣٨٠.

(٤) « جامع بيان العلم » ٢ : ٣١.

(٥) « سنن الدارمي » (باب من رخص في كتابة العلم) ١ : ١٢٨.

ورخص « سعيد بن المسيِّب » ــ ٩٤ هـ، لـ « عبد الرحمن بن حرملة » بالكتابة حينا شكا إليه سوء حفظه.

و « عامر الشعبي » الذي كان يقول : ما كتبت سوداء في بيضاء... كان يردد قوله : « الكتاب قيد العلم »[(1)]، وكان يحض على الكتابة ويقول : « إذا سمعتم مني شيئاً فاكتبوه ولو في حائط ».

ومثله نسب لـ « الضحاك بن مزاحم » ــ ١٠٥ هـ...

إلى أن جاء « عمر بن عبد العزيز » فحسم الأمر، وأمر « ابن شهاب الزهري » ــ ١٢٤ هـ، وغيره كـ « أبي بكر بن حزم » بجمع السنن،[(٢)] وقد أرسل كتباً إلى الآفاق يحث فيها على تدوين الحديث ودراسته، وعند ذلك أجمعت الأمة على الكتابة التي أصبحت من ضروريات حفظ الحديث لا يمكن الاستغناء عنها[(٣)].

---

(١) انظر « سنن الدارمي » (باب من رخص في كتابة العلم) ١ : ١٢٨.

(٢) « جامع بيان العلم » ١ : ٧٦.

(٣) « السنة قبل التدوين » ٣٢١ ــ ٣٢٨، ٣٣٧.



الباب الثالث

المحدِّثون يتمتعون بدقة منقطعة النظير

وفيه فصـــلان :

(الفصل الأول) : صفة رواية الحديث، وشرط أدائه.

* آراء العلماء في رواية المعنى.

وفيه مسائـــل :

المسألة الأولى : بيان ما يقوله مَنْ يَرْوِي حديثاً بالمَعْنَى.

المسألة الثانية : حكمُ اختصار الحديث الواحد.

وروايةُ بعضِهِ دونَ بعضٍ، والزيادة فيه.

المسألة الثالثة : حكم تقطيع مَتْنِ الحديثِ الواحِد، وتفريقه في الأبواب

المسألة الرابعة : طريقُ السلامةِ من اللَّحْنِ والتصحيفِ في الحديث.

المسألة الخامسة : اللَّحْنُ والتصحيف.

المسألة السادسة : تقويمُ اللحنِ بإصلاح الخطأ.

المسألة السابعة : اتِّباعُ المحدِّثِ على لفظه وإنْ خالفَ اللغةَ الفصيحة.

(الفصل الثاني) : الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به.

* مطلب : معنى الاستشهاد، والاحتجاج والتمثيل.

الفصـــل الأول :

صفــة روايــة الحديث وشــرط أدائـه

آراء العلماء في رواية الحديث بالمعنى

أجمع العلماء على أن الراوي إذا لم يكن عالماً عارفاً بالألفاظ، ومدلولاتها، ومقاصدها، خبيراً بما يُحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها، فإنه لا تجوز له الرواية بالمعنى، بل يتعين عليه أن يؤدي نفس[1] اللفظ الذي سمعه، لا يخرم منه شيئاً، ولا يبدل لفظاً بلفظ[2].

واختلفوا في جواز الرواية بالمعنى فيما إذا كان الراوي عالماً عارفاً بصيراً بذلك[3].
ولهم في ذلك أقوال أشهرها :

القول الأول : مذهب اللفظ، وأقصد بذلك أنه مذهب عدم جواز الرواية بالمعنى، ووجوب مراعاة اللفظ.

وهذا مذهب « عبد الله بن عمر » ـــ من الصحابة[4] ـــ، وقال به طائفة من المحدثين والفقهاء والأصوليين. ومذهب « محمد بن سيرين » بالبصرة،

---

(١) ورد في كتاب « الكتابة الصحيحة » ٣٦٩ : سأفعل نفس الشيء : (خطأٌ) وسأفعل الشيءَ نفسه (صوابٌ).
وورد في « معجم الأخطاء الشائعة » ٢٥٢ : ويقولون : جاء نفسُ الرجل. والصواب : جاء الرجلُ نفسُه ؛ لأن كلمَتِيْ « نفس » و « عَيْن » إذا كانتا للتوكيد، وَجَبَ أن يسبقها المؤكَّدُ، وأن تكونا مِثْلَهُ في الضبط الإعرابي، وأن تضافَ كل واحدة منهما إلى ضميرٍ مذكورٍ حتماً، يُطابقُ هذا المؤكَّدَ في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع. ا هـ
(أقول) كلمة « نفس » إن أردنا أن يكون إعرابها توكيداً فتؤخر عن المؤكَّد وجوباً، ولا يمتنع تقديمها إن أعربت بحسب موقعها من الإعراب. وقد ورد في « لسان العرب » (مادة : نفس) ٦ : ٢٣٦ ما يجيز ذلك، وهذا نصه : « ونفسُ الشيء : ذاته، ومنه ما حكاه « سيبويه » من قولهم : نزلت بنفس الجبل، ونفسُ الجبل مُقابلي، ونفس الشيء عَيْنُهُ، يؤكَّدُ به » وانظر « الكتاب » لسيبويه ١ : ٣٩٠. فعلى ذلك يحكم بصحة العبارات المتقدمة أسلوباً، وليست هي من قبيل الخطأ الشائع. والله أعلم.

(٢) انظر « تدريب الراوي » ٢ : ٩٨.

(٣) انظر « مقدمة ابن الصلاح » ٣٣١ ـــ ٣٣٣.

(٤) انظر « كشف الأسرار » ٣ : ٥٥.

و « القاسم بن محمد » بالحجاز، و « رجاء بن حَيْوَة » بالشام. وقال « القرطبي » : وهو الصحيح من مذهب « مالك »، ومذهب « ثعلب » واختيار « الجصاص » من الحنفيِّين.

واقتصر بعضهم على اللفظ، ولو خالف اللغة الفصيحة، وكذا لو كان لحناً. وهو معتمد « مسلم »، فإنه في « صحيحه » يميز اختلاف الرواة حتى في حرف المتن[1].

ورَوَى « الخطيب » عن « سفيان الثوري » قال : كان « إبراهيم بن ميسرة » لا يحدث إلا على ما سمع. وكذا « ابن طاووس »[2] ورَوَى عن « قتيبة » قال : كانوا يقولون : الحُفّاظ أربعة : إسماعيل بن علية، وعبد الوارث، ويزيد بن زريع، ووهيب. كان هؤلاء يؤدون اللفظ[3].

ورَوَى « الخطيب » عن « عبد الرحمن بن أبي ليلى » قال : قلنا لـ « زيد ابن أرقم » : يا أبا عمرو ألا تحدثنا ؟ فقال : قد كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله ــ ﷺ ــ شديد[4].

ورَوَى « الرامهرمزي » عن « عمر بن الخطاب » أنه قال : من سمع حديثاً فحدّث به كما سمع فقد سلم. وروى نحوه عن « عبد الله بن عمرو ».

ورَوَى عن « بشير بن نهيك » قال : كنت أكتب عند أبي هريرة ما سمعت منه فإذا أردت أن أفارقه جئت بالكتاب فقرأته عليه، فقلت : أليس هذا ما سمعته منك ؟ قال : نعم[5].

ورَوَى عن الساجي أن « الربيع » حدثهم عن « الشافعي » أنه قال في

---

(١) « فتح المغيث » ٢ : ٢١٢، و « الكفاية » ٣١١، و « المحدث الفاصل » ٥٣٤، ٥٣٥.
(٢) « الكفاية » ٣١١، ٣١٢.
(٣) « الكفاية » ٣١٦ .
(٤) « الكفاية » ٢٦٦.
(٥) « المحدث الفاصل » ٥٣٨ .

صفة المحدث : ويكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه، لا يحدّث به على المعنى، لأنه إذا حدّث به على المعنى وهو غير عالم بما يحتملُ معناه، لا يدري لعلّه أن يحمل الحلال على الحرام، وإذا أداه بحروفه لم يبق وجهٌ تخافُ منه إحالةُ الحديث[1].

وروَى عن « عبد الكريم الجزري » أنه قال : إني لأحدّثُ الحديثَ ما أترك منه كلمة[2].

● **ومن هذا المذهب مذهبُ من لم يُجز تقديم كلمة على كلمة.**

رَوَى « الخطيب » عن « محمد بن سيرين » عن أبي هريرة قال : سأل رجل النبي ـــ ﷺ ـــ : أيصلي الرجل في ثوب واحد ؟ فقال : أَوَكُلُّكُم يَجِدُ ثَوْبَيْنِ ؟... قال : وسأل رجلٌ عمر : أتصلي في ثوب واحد ؟ فقال : أوسعوا على أنفسكم إذ أوسع الله عليكم ـــ أو إذا وسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم[3] ـــ

قال « عاصم » : لاَ أدري بأيهما بدأ.... وذكر بقية الحديث.[4]

● **ومن هذا المذهب مذهب من لم يُجز إبدال كلمة بكلمة.**

رَوَى « الخطيب » عن « عبيد بن عمير »، وهو يقص، يقول : قال رسول الله ـــ ﷺ ـــ : « مثل المنافق كمثل الشاة الرابضة بين الغنمين »

---

(١) « المحدث الفاصل » ٥٣٩.

(٢) « المحدث الفاصل » ٥٤٣.

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الصلاة ـــ باب الصلاة في القميص والسراويل والتُّبَّانِ والقَبَاء) ١ : ٩٦.

(٤) « الكفاية » ٢٧٣.

فقال « ابن عمر » : ويلكم... لا تكذبوا على رسول الله ـــ ﷺ ـــ، إنما قال رسول الله ـــ ﷺ ـــ : « مثلُ المنافِق كَمَثَلِ الشَّاةِ العَائِرَةِ بين الغَنَمَيْن[1] »

ورَوَى عن « أنس بن مالك » قال : قال رسول الله ـــ ﷺ ـــ : « من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من جهنم » أو « مقعده من النار »[2].

● **ومن هذا المذهب مَنْ لم يُجز إبدال حرف بحرف وإن كانت صورتهما واحدة.**

رَوَى « الخطيب » عن « معن بن عيسى » قال : كان « مالك بن أنس » يتقي في حديث رسول الله ـــ ﷺ ـــ ما بين التي والذي، ونحوهما. ورَوَى عن « مَعْن » قال : كان « مالك » يتحفظ من الباء والتاء والثاء في حديث رسول الله ـــ ﷺ ـــ[3].

● **ومن هذا المذهب مذهب مَنْ لم يُجز زيادة حرف واحد، ولا حذفه، وإن كان لا يغيّر المعنى.**

رَوَى « الخطيب » عن « ابن عمر » قال : قال رسول الله ـــ ﷺ ـــ : لا تدخلوا على القوم المعذبين ـــ يعني حجر ثمود ـــ إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين، فلا تدخلوا عليهم فيصيبكم. أو قال : يصيبكم مثل ما أصابهم.

ورَوَى عن « الزهري » أنه سمع « أنس بن مالك » يقول : نهى

---

(١) « الكفاية » ٢٦٨. بهذا اللفظ أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب صفات المنافقين وأحكامهم) ٨ : ١٢٥ و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الإيمان وشرائعه ـــ مثل المنافق) ٨ : ١٢٤.

وبنحوه أخرجه « الدارمي » في « سننه » في (باب من رخص في الحديث إذا أصاب المعنى) ١ : ٩٣ و « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٣٢، ٦٨، ٨٢. والجميع عن « عبد الله بن عمر » ـــ رضي الله عنهما ـــ. العائرة : المترددة الحائرة لا تدري لأيهما تتبع.

(٢) « الكفاية » ٢٦٩. وتقدم تخريجه، في (الفصل الثاني) « تدوين الحديث النبوي ».

(٣) « الكفاية » ٢٧٥.

رسول الله ــ ﷺ ــ عن الدباء، والمزفت أن ينتبذ فيه، فقيل لسفيان : أن ينبذ فيه ؟ فقال : لا.

هكذا قاله لنا « الزهري » : ينتبذ فيه[1].

● **ومن هذا المذهب من لا يرى تخفيف حرف ثقيل، ولا تثقيل حرف خفيف، وإن كان المعنى واحداً.**

رَوَى « الخطيب » عن « حميد بن عبد الرحمن » عن أمه أم كلثوم بنت عقبة، قالت : قال رسول الله ــ ﷺ ــ : « ليس الكاذب من أصلح بين الناس فقال خيراً، أو نمى خيراً ».

قال « حماد » : سمعت هذا الحديث من رجلين، فقال أحدهما : نمى خيراً، خفيفة، وقال الآخر : نمَّى خيراً، مثقلة[2].

● **ومن هذا المذهب مذهب من لا يرى رفع حرف منصوب، ولا نصبَ حرف مرفوع أو مجرور، وإن كان معناهما سواءً.**

ورَوَى « الخطيب » عن أبي حنظلة قال : سألت ابن عمر، كم صلاة السفر ؟ قال : ركعتين، قلت : وأين قولُ الله ــ عز وجل ــ : « فإن خفتم » ونحن آمنون ؟ فقال : سُنَّةُ رسول الله ــ ﷺ ــ أو سُنَّةُ رسول الله ــ ﷺ ــ[3].

ورَوَى عن « عبد الله بن عمرو » قال : كان على ثقل النبي ــ ﷺ ــ رجل يقال له : « كِركِرة » فمات، فقال رسول الله ــ ﷺ ــ : هو في النار، فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد غلها.

---

(١) « الكفاية » ٢٧٤.
(٢) « الكفاية » ٢٧٨.
(٣) « الكفاية » ٢٧٩.

قال « أبو عبد الله البخاري » : قال « ابن سلام » : « كَرْكَرة »[1].

● واستدلوا بقوله ــ ﷺ ــ : « نضَّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، وأداها كما سمعها، فرب حامل فقه إلى غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه »[2].

فقد أمر بمراعاة اللفظ في النقل، لأن النبي ــ ﷺ ــ أوتي من جوامع الكلم، والفصاحة في البيان ما هو نهاية لا يدركه فيه غيره، ففي التبديل بعبارة أخرى لا يؤمن التحريف أو الزيادة والنقصان فيما كان مراداً له[3].

قال « فخر الإسلام البزدوي » : واستدلوا بالمعقول، وهو أن النقل بالمعنى ربما يؤدي إلى اختلال معنى الحديث، فإن الناس متفاوتون في إدراك معنى اللفظ الواحد كما أشار إليه النبي ــ ﷺ ــ بقوله : « فرب حامل فقه إلى غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه »، ولهذا يَحْمِل كل واحد منهم اللفظ الواحد على معنى لا يحمله عليه غيره، وقد صادفنا من المتأخرين من يتنبه في آية أو خبر لفوائد لم يتنبه لها أهل الأعصار السالفة من العلماء المحققين، فعلمنا أنه لا يجب أن يقف السامع على جميع فوائد اللفظ في الحال، وإن كان فقيهاً ذكياً، مع أنه ــ عليه السلام ــ قد أوتي جوامع الكلم، وكان أفصح العرب لساناً، وأحسنها بياناً، فلو جوزنا النقل بالمعنى ربما حصل التفاوت العظيم، مع أن الراوي يظن أنه لا تفاوت، ولأنه لو جاز تبديل لفظه ــ عليه السلام ــ بلفظ آخر لجاز تبديل لفظ الراوي أيضاً بالطريق الأولى ؛ لأن التغيير في لفظ غير الشارع أيسر منه في لفظ الشارع، ولجاز ذلك في الطبقة الثالثة والرابعة، وذلك يفضي إلى سقوط الكلام الأول ؛ لأن الإنسان وإن اجتهد في تطبيق الترجمة لا يمكنه الاحتراز عن تفاوت، وإن

---

(١) « الكفاية » ٢٨٠.

(٢) بنحوه أخرجه « الترمذي » في « سننه » في (أبواب العلم ــ بابٌ في الحثِّ على تبليغ السَّمَاع) ٤ : ١٤١ و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (المقدمة) ١ : ٨٤ ــ ٨٥، و(كتاب المناسك ــ باب الخطبة يوم النحر) ٢ : ١٠١٥، و « الدارمي » في « سننه » في (باب الاقتداء بالعلماء) ١ : ٧٥، و « أحمد » في « مسنده » في عدة مواضع ١ : ٤٣٧، ٣ : ٢٢٥، ٤ : ٨٠، ٥ : ١٨٣.

(٣) « أصول السرخسي » ١ : ٣٥٥، وروى الحديث بروايات مختلفة. انظر « الكفاية » ٢٦٧، ٣٠٥.

قلّ، فإذا توالت هذه التفاوتات كان التفاوت الآخر تفاوتاً فاحشاً، بحيث لا يبقى بين الكلامين الأوّل، وبين الآخر مناسبة.

ونقل عن « أبي العباس، أحمد بن يحيى بن ثعلب » : أنه كان يذهب هذا المذهب، ويقول : إن عامة الألفاظ التي لها نظائر في اللغة إذا تحققتها وجدت كل لفظة منها مختصة بشيء لا تشاركها صاحبتها فيه، فمن جوز العبارة ببعضها عن البعض لم يسلم عن الزيغ عن المراد، والذهاب عنه[1].

القول الثاني : مذهب المعنى، وأقصد بذلك أنه مذهب جواز[2] الرواية بالمعنى.

وهذا مذهب جمهور السلف والخلف، فهو المذهب الذي تشهد به أحوال الصحابة، وقال به « الحسن البصري »، و « الشعبي »، و « النخعي »، و « عمرو بن دينار »[3]، و « سفيان الثوري »[4]، و « حماد بن زيد »[5]. وهو مذهب الأئمة الفقهاء الأربعة.

وقال « الرامهرمزيُّ » : قد دلّ قول « الشافعي »[6] في صفة المحدث مع رعاية اتباع اللفظ على أنه يَسوغُ للمحدث أن يأتي بالمعنى دون اللفظ إذا كان عالماً بلغات العرب، ووجوه خطابها، بصيراً بالمعاني والفقه، عالماً بما يُحيل المعنى، وما لا يُحيله، فإنه إذا كان بهذه الصفة جاز له نقل اللفظ، فإنه يَحْتَرِزُ بالفهم عن تغيير

(١) « كشف الأسرار » ٣ : ٥٥.
(٢) هذا الجواز في الجملة، أي في تجويزه بعض الصور على الخصوص، لا في تجويزه على العموم. « كشف الأسرار » ٣ : ٥٥.
(٣) « الكفاية » ٣١١ ــ ٣١٢.
(٤) « الكفاية » ٣١٥.
(٥) « الكفاية » ٣١٦.
(٦) انظر « الرسالة » لـ « الشافعي » « الرواية بالمعنى » الفقرات التالية : ٧٤٤، ٧٥٧، ١٠٠١، ١٠١٣، ١٠١٥، ١٠٣٦، ١٠٤٢.

المعاني وإزالة أحكامها، ومن لم يكن بهذه الصفة كان أداء اللفظ له لازماً، والعدول عن هيئة ما يَسمعُه عليه محظوراً، وإلى هذا رأيت الفقهاء من أهل العلم يذهبون.
ورَوَى عن « محمد بن مسلم بن مَسْعَدَة » ــ وهو من أهل رامهرمز ــ قال : قلت لـ « محمد بن منصور » ــ قاضي الأهواز ــ في شيء جرى بيني وبينه : ثلاثة يشددون في الحروف، وثلاثة يرخصون، فممن رخص فيها : الحسن، وكان الحسن يقول : يَحكي الله ــ تعالى ــ عن القرون السالفة بغير لغاتها، أفكذب هو !؟ وكان « محمد بن منصور » متكئاً، فاستوى جالساً، ثم أخذ بمجامع كفه، وقال : ما أحسن هذا !! أَحْسَنَ الحَسَنُ جداً.

وقال « قتادة » عن « زُرارة بن أوفى » : لقيت عدّة من أصحاب النبي ــ ﷺ ــ فاختلفوا عليَّ في اللفظ، واجتمعوا في المعنى[1].

وروى عن « يحيى بن آدم » قال : سمعت « سفيان الثوري » يقول : إنما نحدثكم بالمعاني.

وروى عن « أبي حمزة » قال : قلت لإبراهيم النخعي : إنا نسمع منك الحديث، فلا نستطيع أن نجيء به كما سمعناه، قال : أرأيتَك إذا سمعت تعلم أنه حلال من حرام ؟ قال : نعم. قال : فهكذا كلّ ما نحدّث.[2].

وروى « الرامهرمزي » أيضاً عن « أبي هشام الرفاعي » قال : سمعت « يزيد بن هارون » وقد قال في حديث رواه في صلاة الصبح، فقال « المستملي » : صلاة الغداة. فقال « يزيد » : صلاة الفجر.

وَرَوَى أن « محمد بن مصعب القرقسانيّ » كان يقول : أيشٍ تشددون على أنفسكم ؟! إذا أصبتم المعنى فحسبكم[3].

---

(١) « المحدث الفاصل » ٥٣٠.
(٢) « المحدث الفاصل » ٥٣٥.
(٣) « الكفاية » ٣١٧ .

ورَوَى « الخطيب » عن « أبي سعيد » قال : كنا نجلس إلى النبي ﷺ عسى أن نكون عشرة نفر، نسمع الحديث، فما منا اثنان يؤديانه، غير أن المعنى واحد[1].

ورَوَى « الخطيب » عن « علي بن خشرم » يقول : كان « ابن عيينة » يحدثنا، فإذا سئل عنه بعد ذلك حدثنا بغير لفظه الأول، والمعنى واحد[2].

قال « الخطابي » : إنه ــ ﷺ ــ بعث مبلغاً ومعلّماً، فهو لا يزال في كل مقام يقُومُه، وموطن يشهده، يأمر بمعروف، وينهىٰ عن منكر، ويشرع في حادثة، ويفتي في نازلة، والأسماع إليه مصغية، والقلوب لما يرد عليها من قوله واعية، وقد يختلف عنها عباراته، ويتكرر فيها بيانه، ليكون أوقع للسامعين، وأقرب إلى فهم من كان منهم أقل فقهاً، وأقرب بالإسلام عهداً، وأولو الحفظ والإتقان من فقهاء، الصحابة يوعونها كلها سمعاً، ويستوفونها حفظاً، ويؤدونها على اختلاف جهاتها، فتجمع لك لذلك في القضية الواحدة عدة ألفاظ، تحتها معنى واحد، وذلك كقوله ــ ﷺ ــ : « الولد للفراش، وللعاهر الحجر »[3]، وفي رواية اخرى : « وللعاهر الأثلب »، وقد مر بمسامعي ولم يثبت عندي : « وللعاهر الكثكث ».

وقد يتكلم ــ ﷺ ــ في بعض النوازل، بحضرته أخلاط من الناس، قبائلهم شتى، ولغتهم مختلفة، ومراتبهم في الحفظ والإتقان غير متساوية، وليس كلهم يتيسر

(١) « الكفاية » ٣٠٩ ــ ٣١٠.

(٢) « الكفاية » ٣١٦.

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الفرائض ــ باب الولدُ للفراش) ٨ : ٩، و« مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الرضاع ــ باب الولد للفراش) ٤ : ١٧١، و« النسائي » في « سننه » في (كتاب الطلاق ــ باب إلحاق الولد بالفراش) ٦ ١٨٠، و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الطلاق ــ باب الولد للفراش) ٢ : ١٨٢. وانظر « نصب الراية » في (باب الرجعة) ٢ : ٢٣٦، و« مجمع الزوائد » في (باب الولد للفراش) ٥ : ١٣. وجاء في « فتح الباري » ١٢ : ٣٧ : أخرج « أبو أحمد الحاكم » من حديث « زيد بن أرقم » رَفَعَهُ : « الولد للفراش وفي فَم العاهر الحجر »، و« ابن حبان » من حديث « ابن عمر » : « الولد للفراش، وبفي العاهر الأَثْلَب ». ا هـ

اللغويات : الفراش : المستفرشة. العاهر : الزاني، وقال « النووي » : ومعنى وللعاهر الحجر، أي : له الخيبة ولا حقّ له في الولد، ولا يراد بالحَجَر هنا معنى الرجم، لأنه ليس كلّ زان يرجم، الأَثْلَب : قيل : الحجر، وقيل : دقاقه، وقيل : التراب.

لضبط اللفظ وحصره، أو يتعمّد لحفظه ووعيه، وإنما يستدرك المراد بالفحوى، ويتعلق منه بالمعنى، ثم يؤديه بلغته، ويعبر عنه بلسان قبيلته، فيجتمع في الحديث الواحد إذا انشعبت طرقه عدّةُ ألفاظ مختلفة، موجبها شيء واحد[1].

قال « السرخسي » ـــ ٤٩٠ هـ : وحجة القائلين بجواز المعنى : ما اشتهر من قول الصحابة : أَمَرَنَا رسولُ الله ـــ ﷺ ـــ بكذا، ونهانا عن كذا. والنقل بالمعنى مشهور، والعلماء يذكرون في تصانيفهم : بلغنا نحواً من ذلك. وهذا لأن نظم الحديث ليس بمعجز، والمطلوب منه ما يتعلق بمعناه، وهو الحكم من غير أن يكون له تعلق بصورة النظم، وإنما يعتبر النظم في نقل القرآن ؛ لأنه معجز مع أنه قد ثبت أيضاً فيه نوع رخصة ببركة دعاء رسول الله ـــ ﷺ ـــ على ما أشار إليه في قوله ـــ : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » إلا أن في ذلك رخصةً من حيث الإسقاط، وهذا من حيث التخفيف والتيسير[2].

---

(١) مقدمة المصحح لكتاب « غريب الحديث » لـ « أبي عبيد ».

(٢) « أصول السرخسي » ١ : ٣٥٥، و « تدريب الراوي » ٢ : ٩٩ ـــ ١٠٢. وحديث : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » أخرجه بنحوه « البخاريُّ » في « صحيحه » في عدة محالّ، منها في : (كتاب فضائل القرآن ـــ باب أُنْزِلَ القرآنُ على سبعة أحرف) ٦ : ١٠٠، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب صلاة المسافرين ـــ باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف) ٢ : ٢٠٢، و « أبو داود » في « سننه » في (أبواب الوتر ـــ باب أنزل القرآن على سبعة أحرف) ٢ : ٧٦. و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب القراءات ـــ باب ما جاء أنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف) ٤ : ٢٦٤.
و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الافتتاح ـــ باب جامع ما جاء في القرآن) ٢ : ١٥٠.
و « أحمد » في « مسنده » في مواطن كثيرة، منها :
١ : ٢٤، ٤٠، ٢ : ٣٠٠، ٣٣٢، ٤٤٠، ٥ : ١٦.

قال « السندي» في حاشيته على « شرح السيوطي » على « سنن النسائي » ٢ : ١٥٠ ، أي : سبع لغات مشهورة ، وكان ذلك رخصة ، تسهيلًا عليهم ، ثم جمعه « عثمان » ـ رضي الله عنه ـ حين خاف الاختلاف عليهم في القرآن ، وتكذيب بعضهم بعضًا على لغة قريش التي أنزل عليها أولًا . والله أعلم . وفي « الوافي في شرح الشاطبية » (ص : ٨) : (والصواب أن قراءات الأئمة السبعة بل العشرة التي يَقرأ الناس بها اليوم هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن وورد فيها الحديث : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » . وهذه القراءات جميعها موافقةٌ لخط مصحفٍ من المصاحف العثمانية التي بعث بها « عثمان » ـ رضي الله عنه ـ إلى الأمصار بعد أن أجمع الصحابة عليها وعلى اطِّراح كلا ما يخالفها) .

وقال « فخر الإسلام البزدوي » ـــ ٤٨٢ هـ : كانو ينقلون الحديث الواحد الذي جرى في مجلس واحد، في واقعة معينة، بألفاظ مختلفة، مثل ما روي في حديث الأعرابي الذي بال في المسجد، ودعا بعد الفراغ، فقال : « اللهم ارحمني ومحمداً، ولا ترحم بعدنا أحداً » أنه ـــ عليه السلام ـــ قال : « لقد حجرت واسعاً »[1]، وروى : « لقد ضيقت واسعاً »، « لقد منعت واسعاً. والإجماع منعقد على جواز شرح الشرع للعجم بلسانهم، وإذا جاز إبدال العربية بالعجمية فلأن يجوز إبدالها بعربية أخرى أولَى، إذِ التفاوت بين العربية وترجمتها بالعربية أقل مما بينها، وبين العجمية. وسفراء رسول الله ـــ ﷺ ـــ كانوا يبلّغون أوامره ونواهيه، إلى البلاد بلغاتهم، ويعلّمونهم بألسنتهم[2].

وقال « الخطيب » ويدل على ذلك : اتفاق الأمة على أن لِلعَالِمِ بمعنى خبرِ النبي ـــ ﷺ ـــ، وللسامع بقوله أن ينقل معنى خبره بغير لفظه وغير اللغة العربية، وأن الواجب على رسله وسفرائه إلى أهل اللغات المختلفة من العجم وغيرهم أن يرووا عنه ما سمعوه وحملوه، مما أخبرهم به وتعبدهم بفعله على ألسنة رسله سيما إذا كان السفير يعرف اللغتين، فإنه لا يجوز أن يكل ما يرويه إلى ترجمان، وهو يعرف الخطاب بذلك اللسان، لأنه لا يأمن الغلط، وقصد التحريف على الترجمان، فيجب أن يرويه بنفسه. وإذا ثبت ذلك صح أن القصد برواية خبره وأمره ونهيه إصابة معناه، وامتثال موجبه، دون إيراد نفس لفظه وصورته، وعلى هذا الوجه لزم العجم وغيرهم من سائر الأمم دعوةَ الرسول إلى دينه، والعلم بأحكامه، ويدل على ذلك أنه إنما ينكر الكذب والتحريف على رسول الله ـــ ﷺ ـــ، وتغيير معنى اللفظ، فإذا سلم راوي الحديث على المعنى من ذلك كان مخبراً بالمعنى المقصود من اللفظ، وصادقاً على الرسول ـــ ﷺ ـــ، وبمثابة من أخبر عن كلام زيد وأمره

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأدب ـــ باب رحمة الناس بالبهائم) ٧ : ٧٧ وأخرج قريبا منه « ابنُ ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الطهارة ـــ باب الأرض يصيبها البول كيف تغسل) ١ : ١٧٦، و « الترمذي » في « سننه » في (كتاب الطهارة ـــ باب ما جاء في البول يصيب الأرض) ١ : ٩٩.

(٢) « كشف الأسرار » ٣ : ٥٥.

ونهيه وألفاظه، بما يقوم مقام كلامه، وينوب منابه من غير زيادة ولا نقصان، فلا يعتبر في أن راوي ذلك قد أتى بالمعنى المقصود، وليس بكاذب ولا محرف، وقد ورد القرآن بمثل ذلك، فإن الله — تعالى — قصّ من أنباء ما قد سَبَقَ قصصاً كرر ذكر بعضها في مواضع بألفاظ مختلفة، والمعنى واحد، ونقلها من ألسنتهم إلى اللسان العربيّ، وهو مخالف لها في التقديم والتأخير والزيادة والنقصان، ونحو ذلك.

وقد حكيت هذه الحجة بعينها عن « الحسن »[1].

قال « السرخسي » : الخبر إما أن يكون **محكماً**[2]، له معنى واحد معلوم بظاهر المتن، أو يكون **ظاهراً**[3]، معلوم المعنى بظاهره على احتمال شيء آخر، كالعام الذي يحتمل الخصوص، والحقيقة التي تحتمل المجاز. أو يكون **مشكلاً**[4]، أو يكون **مشتركاً**[5] يعرف المراد بالتأويل، أو يكون **مجملاً**[6] لا يعرف المراد به إلا

---

(١) « الكفاية » ٣٠٣، ٣٠٤، وانظر « المحدث الفاصل » ٥٣٠، و « الكفاية » ٢٠٧، ٢٠٨.

(٢) تعريف المحكم : « ما ازداد وضوحاً وقوة على النص، وأحكم المراد به عن احتمال النسخ والتبديل » وسمّي محكماً من إحكام البناء. قال تعالى : « منه آياتٌ محكماتٌ هنّ أمُّ الكتابِ وأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ » آل عمران : ٧، « كشف الأسرار » ١ : ٤٩، ٥١.

(٣) تعريف الظاهر : « اسم لكل كلام ظهر المراد به للسامع بصيغته » نحو قوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » النساء : ٣، فإنه ظاهر في الإطلاق. وقوله تعالى : « وأحل الله البيع » البقرة : ٢٧٥ هذا ظاهر في الإحلال. « كشف الأسرار » ١ : ٤٦.

(٤) تعريف المشكل : « اسم لما يشتبه المراد منه بدخوله في أشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميّز به من بين سائر الأشكال »، مثل « أحرم » أي : دخل في الحرم، و « أشتى » أي : دخل في الشتاء. والمشكل يقابل النص. « كشف الأسرار » ١ : ٥٢ وتعريف النص : « ماازداد وضوحاً على الظاهر بمعنًى من المتكلم، لا في نفس الصيغة » « كشف الأسرار » ١ : ٤٦، ٤٧.

(٥) تعريف المشترك : « كل لفظ احتمل معنى من المعاني المختلفة، إذا تعين انتفى الآخر » مثل اسم العين، فإنه للناظر، ولعين الماء، وللشمس، وللميزان. « كشف الأسرار » ١ : ٣٧، ٣٨، و « أصول السرخسي » ١ : ١٢٦.

(٦) تعريف المجمل : « هو ما ازدحمتْ فيه المعاني، واشتبه المرادُ اشتباها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع إلى الاستفسار، ثم الطلب، ثم التأمل » وذلك مثل : الربا، والصلاة، والزكاة... « كشف الأسرار » ١ : ٥٤، ٥٥

ببيان، أو يكون **متشابهاً**[(١)]، أو يكون من جوامع الكلم.

فأما **المحكم** فيجوز نقله بالمعنى لكل من كان عالماً بوجوه اللغة، لأن المراد به معلوم حقيقة، وإذا كساه العالم باللغة عبارة أخرى لا يتمكن فيه تهمة الزيادة والنقصان.

فأما **الظاهر** فلا يجوز نقله بالمعنى إلا لمن جمع إلى العلم باللغة العلمَ بفقه الشريعة ؛ لأنه إذا لم يكن عالماً بذلك لم يؤمن إذا كساه عبارة أخرى ألاّ تكون تلك العبارة في احتمال الخصوص والمجاز مثل العبارة الأولى، وإن كان ذلك هو المراد به، ولعل العبارة التي يروي بها تكون أعم من تلك العبارة لجهله بالفرق بين الخاص والعام.

فإذا كان عالماً بفقه الشريعة يقع الأمن عن هذا التقصير منه عند تغيير العبارة فيجوز له النقل بالمعنى كما كان يفعله « الحسن »، و « النخعي »، و « الشعبي ».

فأما **المشكل، والمشترك**، فلا يجوز فيهما النقل بالمعنى أصلاً ؛ لأن المراد بهما لا يعرف إلا بالتأويل، والتأويل يكون بنوع من الرأي كالقياس، فلا يكون حجة على غيره.

وأما **المجمل** فلا يتصور فيه النقل بالمعنى، لأنه لا يوقف على المعنى فيه إلا بدليل آخر.

والمتشابه كذلك، لأنا ابتلينا بالكف عن طلب المعنى فيه، فكيف يتصور نقله بالمعنى.

---

(١) تعريف المتشابه : « هو الذي لا طريق لدركه أصلاً إلا التسليم على اعتقاد الحقّيّة قبل الإصابة » ومثاله : إثبات رؤية الله تعالى بالأبصار حقاً في الآخرة، بنص القرآن الكريم، بقوله : « وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة » القيامة : ٢٢، ٢٣ « كشف الأسرار » ٥٥، ٥٩.

وأما ما يكون من **جوامع الكلم**، فالنبي ـ ﷺ ـ مخصوص بهذا النظم فلا يقدر أحد على ما كان هو مخصوصاً به(١).

القول الثالث : لا تجوز الرواية بالمعنى في حديث رسول الله ـ ﷺ ـ خاصة، وتجوز في غيره، يَرْوَىٰ ذلك عن « مالك » و « الخليل ». روى « الخطيب » عن « مالك بن أنس » أنه قال : كل حديث للنبي ﷺ يؤدَّىٰ على لفظه، وعلى ما روي، وما كان عن غيره فلا بأس إذا أصاب المعنى(٢).

القول الرابع : لا تجوز الرواية بالمعنى لغير الصحابة والتابعين، وتجوز لهم، لأن الحديث إذا قيده الإسناد وجب ألاَّ يختلف لفظه فيدخله الكذب(٣).

القول الخامس : لا تجوز الرواية بالمعنى لغير الصحابة خاصة، لظهور الخلل في اللسان بالنسبة لمن جاء بعدهم، بخلاف الصحابة، فَهُمْ أربابُ اللسان، وأعلمُ الخلق بالكلام. حكاه « الماوردي » و « الروياني » في (باب القضاء)، بل جَزَمَا بأنه لا يجوز لغير الصحابي، وجَعَلاَ الخلاف في الصحابي دون غيره(٤).

وبه جزم « ابنُ العربي » في « أحكام القرآن » قال : لأنا لو جوزناه لكل أحدٍ لما كنّا على ثقة من الأخذ بالحديث، والصحابةُ اجتمع فيهم أمران : الفصاحة، والبلاغة جبلّة، ومشاهدة أقوال النبي ـ ﷺ ـ ؛ فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة، واستيفاء المقصود كله(٥).

القول السادس : وهو قول « الماورديِّ » في « الحاوي » : إن كان الراوي

---

(١) « أصول السرخسي » ١ :٣٥٥ ـ ٣٥٧ بتصرف، انظر الأمثلة التطبيقية على ذلك : « كشف الأسرار » ٣ : ٥٥.
(٢) « الكفاية » ٢٨٨، و « فتح المغيث » ٢ : ٢١٥، و « تدريب الراوي » ٢ : ١٠١.
(٣) « فتح المغيث » ٢ : ٢١٥.
(٤) « فتح المغيث » ٢ : ٢١٥.
(٥) انظر « تدريب الراوي » ٢ : ١٠١.

ذاكراً اللفظَ الذي سَمِعَهُ لم يجزْ أن يغيّره، وإن لم يكن ذاكراً إياه ــ بأن نسيه ــ جاز ؛ لأنه تحمّل اللفظ والمعنى، وقد عجز عن أداء أحدهما فيلزمه أداء الآخر، ولا سيما أنّ تَرْكَهُ قد يكون كتماً للأحكام[1].

القول السابع : يجوز المعنى لمن يحفظُ اللفظَ، ليتمكّن من التصرّف فيه، دون من نَسِيَهُ[2].

القول الثامن : لا تجوز الرواية والتبليغ بالمعنى خاصة، بخلاف الإفتاء والمناظرة[3]. وهو مذهبُ « ابن حزم »، وقد قال : حكم الخبر عن النبي ــ ﷺ ــ أن يورد بنص لفظه، لا يبدّل ولا يغير إلا في حالٍ واحدة، وهي أن يكون المرء قد تثبّت فيه، وعَرَفَ معناه يقيناً، فيُسأل فيفتي بمعناه وموجبه، فيقول : حَكَمَ رسول الله ــ ﷺ ــ بكذا، وحَرَّم كذا، والواجب في هذه القضية ما صح عن النبي ــ ﷺ ــ وهو كذا.

وأما من حَدَّث وأسند القول إلى النبي ــ ﷺ ــ وقصد التبليغ لما بلغه عن النبي ــ ﷺ ــ فلا يحل له إلا أن يتحرى الألفاظ كما سمعها لا يبدل حرفاً مكان آخر، وإن كان معناهما واحداً، ولا يقدم حرفاً، ولا يؤخر آخر[4].

وبرهان ذلك : ما روى « الخطيب » عن « البراء بن عازب » أن النبي ــ ﷺ ــ قال : يا براء كيف تقول إذا أخذت مضجعك ؟ قال : قلت : الله ورسوله أعلم. قال : « إذا أويت إلى فراشك طاهراً فتوسد يمينك، ثم قل : اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبةً ورهبةً إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، آمنتُ بكتابك الذي أنزلتَ،

---

(١) انظر « تدريب الراوي » ٢ : ١٠١.

(٢) انظر « تدريب الراوي » ٢ : ١٠٢.

(٣) « فتح المغيث » ٢ : ٢١٥.

(٤) « الإحكام في أصول الأحكام » ٢٦٠ ــ ٢٦١.

وبنبيك الذي أرسلتَ » فقلت كما علمني، غير أني قلت : ورسولك، فقال بيده في صدري : « ونبيك » فمن قالها من ليلته ثم مات، مات على الفطرة »[1].

القول التاسع : قال « الغزالي » : « يجوز إبدال لفظ بلفظ آخر، يرادفه ويساويه في المعنى، كما يبدل القعود بالجلوس، والعلم بالمعرفة، والاستطاعة بالقدرة، والإبصار بالإحساس بالبصر، والحظر بالتحريم، وسائر ما لا يشك فيه. وعلى الجملة ما لا يتطرق إليه تفاوت الاستنباط والفهم، وإنما ذلك فيما فهمه قطعاً لا فيما فهمه بنوع استدلال يختلف فيه الناظرون. وإلى هذا ذهب « الخطيب »[2].
وقال « الغزالي » أيضاً : ويدل على جواز ذلك للعالِم الإجماعُ على جواز شرح الشرع للعجم بلسانهم، فإذا جاز إبدال العربية بعجمية ترادفها فلأن يجوز عربية بعربية ترادفها وتساويها أولَى.

وكذلك كان سفراءُ رسول الله ـــ ﷺ ـــ في البلاد يبلغونهم أوامره بلغتهم، وكذلك من سمع شهادة الرسول ـــ ﷺ ـــ فله أن يشهد على شهادته بلغة أخرى، وهذا لأنا نعلم أنه لا تعبد في اللفظ، وإنما المقصود فهم المعنى، وإيصاله إلى الخلق، وليس ذلك كالتشهد والتكبير وما تُعُبِّد فيه باللفظ.

فإن قيل : فقد قال ـــ ﷺ ـــ : « نَضَّرَ اللهُ امرأً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها، فرب مبلِّغ أوعى من سامع، ورب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ».

قلنا : هذا هو الحجة، لأنه ذكر العلة، وهو اختلاف الناس في الفقه، فما لا يختلف الناس فيه من الألفاظ المترادفة فلا يمنع منه، وهذا الحديث بعينه قد نقل

---

(١) « الكفاية » ٢٧٠، ٣٠٦، و « المحدث الفاصل » ٥٣٢.
والحديث بلفظه أخرجه « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الدعوات ـــ باب ما جاء في الدعاء إذا أوى إلى فراشه) ٥ : ١٣٥.
وقريباً منه أخرج « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب التوحيد ـــ باب قول الله تعالى : أنزلَهُ بعلمه والملائكة يَشْهَدون...) ٨ : ١٩٦.
(٢) « الكفاية » ٣٠٠، و « المستصفى » ١ : ١٦٨.

بألفاظٍ مختلفة والمعنى واحد، وإن أمكن أن تكون جميع الألفاظ قول رسول الله ــ ﷺ ــ في أوقات مختلفة، لكن الأغلب أنه حديث واحد ونقل بألفاظ مختلفة فإنه روي : « رحم الله امرأ »، و « نضر الله امرأ »، وروي : « ورب حامل فقه لا فقه له »، وروي : « حامل فقه غير فقيه ». وكذلك الخطب المتحدة، والوقائع المتحدة، رواها الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ بألفاظ مختلفة فدل ذلك على الجواز »[1]. ا.هـ

القول العاشر : إن كان المطلوب بالحديث عملاً، كالتعبد بلفظه، لم يجز المعنى، وإن كان المطلوب به علماً، كالعقائد جاز المعنى؛ لأن المعول في العلم على معناه دون لفظه.[2]

واعلم أن هذا الخلاف لا يجري في أربعة أنواع :

النوع الأول : ما تُعبد بلفظه، كالتشهد والقنوت، ونحوهما،[3] صرّح به « الزركشي ».

النوع الثاني : ما هو من جوامع كلمه ــ ﷺ ــ التي افتخر بإنعام الله عليها بها.
ذكره « السيوطي » في « التدريب » [4].

النوع الثالث: ما يستدل بلفظه على حكم لغوي، إلا أن يكون الذي أبدل اللفظ بلفظ آخر عربياً، يستدل بكلامه على أحكام العربية.
ذكره جمهور النحاة.

النوع الرابع : ما تضمنته بطونُ الكتب، فليس لأحدٍ أن يغيّر لفظَ شيءٍ من كتابٍ مصنَّف، لأنه لا يملك تغيير تصنيف غيره[5].

---

(١) انظر « الكفاية » ٣٠٥، و « المستصفى » ١ : ١٦٨، ١٦٩.
(٢) انظر « تدريب الراوي » ٢ : ١٠٢، و « فتح الباري » ٨ : ٣٠٤.
(٣) « الكفاية » ٣٠٤، و « تدريب الراوي » ٢ : ١٠٢.
(٤) « تدريب الراوي » ٢ : ١٠٢
(٥) « مقدمة ابن الصلاح » ٣٣١ ـ ٣٣٣ ، و « تهذيب الراوي » (٢ : ١٠٢) .

وفي هذا الفصل مسائل :

المسألة الأولى :

بيان ما يقوله مَنْ يروي حديثاً بالمعنى

قال « ابن الصلاح » :

ينبغي لمن رَوَى حديثاً بالمعنى أن يتبعه بأن يقول : أو كما قال، أو نحو هذا، وما أشبه ذلك من الألفاظ.

رُوِيَ ذلك عن « ابن مسعود »، و « أبي الدرداء »، و « أنس » — رضي الله عنهم —.

قال « الخطيب » : والصحابة أربابُ اللسان، وأعلَمُ الخلق بمعاني الكلام، ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوّفاً من الزلل لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر[1].

روى « ابن عبد البر » عن « الشعبي » عن « مسروق » عن « عبد الله ابن مسعود » أنه حدث يوماً بحديث فقال : سمعت رسول الله — ﷺ — ثم أرعد وأرعدت ثيابه. وقال : أو نحو هذا، أو شبه هذا[2].

وكذلك يحسن للقارئ الذي اشتبهت عليه لفظة أن يقول بعدها : « أو كما قال »[3].

* * *

---

(١) « مقدمة ابن الصلاح » ٣٣٣، وانظر « جامع بيان العلم » ١ : ٧٩، و « تدريب الراوي » ٢ : ١٠١، وفي « محاسن البلقيني » : (فائدة) ليس في ذلك النقل عن هؤلاء، أنهم جوزوا نقل الحديث بالمعنى كما فهمه بعضُ مَنْ لا يصح فهمه. وانظر « الكفاية » ٣١١.

(٢) « جامع بيان العلم » ١ : ٧٩.

(٣) « تدريب الراوي » ٢ : ١٠٢.

المسألة الثانية :

حكم اختصار الحديث الواحد
ورواية بعضه دون بعضٍ والزيادة فيه

● ذهب بعضهم إلى جواز نقصان الرواية مطلقاً[(١)]

روي عن « مجاهد » و « يحي بن معين » القولُ بنقصان الحديث وعدم الزيادة فيه، عند خوف الخطأ في الحديث[(٢)].

وحجة مَنْ ذهب إلى هذا المذهب ما روي عن « ابن عمر » أن النبيّ — ﷺ — قال في حجة الوداع — : نضر الله مَنْ سمع مقالتي فلم يزد فيها، فرب حامل كلمة إلى من هو أوعى لها منه.

قالوا : وهذا يدل على أن النقصان منها جائز، إذ لو لم يكن كذلك لذكره كما ذكر الزيادة[(٣)]. وهذا مذهب « مسلم ».

● وذهب كثير ممن منع نقل الحديث على المعنى إلى منع نقصان الرواية، لأن في ذلك قطع الخبر وتغييره، فيؤدي إلى إبطال معناه وإحالته.

روى « الخطيب » عن « عبد الملك بن عمير » يقول : والله إني لأحدث بالحديث فما أدع منه حرفاً[(٤)].

● وذهب بعض من أجاز الرواية على المعنى إلى جواز نقصان الرواية، إن رواه الراوي مرة أخرى بتمامه، أو علم أن غيره قد رواه بتمامه[(٥)].

---

(١) وينبغي تقييد الإطلاق بما إذا لم يكن المحذوف متعلقاً بالمأتي به، تعلقاً يخل بالمعنى حذفُه، كالاستثناء والحال، ونحو ذلك. « توضيح الأفكار » ٢ : ٣٩٢ — ٣٩٣، و « تدريب الراوي » ٢ : ١٠٤.

(٢) « المحدث الفاصل »٥٤٣.

(٣) « الكفاية » ٢٨٩.

(٤ ، ٥) « الكفاية » ٢٩٠.

● واختار « الخطيب » وجوبَ نقل الرواية على التمام، وحرمة الحذف إن كان فيما حُذف منها معرفةُ حكمٍ وشرطٍ وأمرٍ. لا يتم التعبد والمراد بهذا الخبر إلا بروايته على وجهه[1]. وعلى هذا الوجه يحمل قول من قال : لا يحل اختصار الحديث.

وروى « الخطيب » عن « مالك » أنه كان لا يرى أن يختصر الحديث إذا كان عن رسول الله — ﷺ —.

وسُئل « أبو عاصم النبيل » عن اختصار الحديث، فقال : نعم يكره، لأنهم يخطئون المعنى[2].

كما ذهب « الخطيب » إلى جواز رواية الحديث على النقصان، وحذف بعضه إن كان المتروك من الخبر متضمناً لعبادة أخرى، وأمراً لا تعلق له بمتضمن البعض الذي رواه ولا شرطاً فيه، لأن الذي تركه — والحالة هذه — بمنزلة عبارتين منفصلتين، أو سيرتين، أو قضيتين لا تعلّق لأحدهما بالأخرى...

وكان « سفيان الثوري » يروي الأحاديث على الاختصار لمن قد رواها له على التمام، لأنه كان يعلم منهم الحفظ لها، والمعرفة بها[3].

وقال « الخطيب »: إن كان النقصان من الحديث شيئاً لا يتغير به المعنى، كحذف بعض الحروف والألفاظ، والراوي عالم واعٍ محصل لما يغير المعنى، وما لا يغيره من الزيادة والنقصان فإن ذلك سائغ له، على قول من أجاز الرواية على المعنى دون من لم يجز ذلك[4].

---

(١) « الكفاية » ٢٩٠، وفيه : لا فرق بين أن يكون ذلك تركاً لنقل العبادة، كنقل بعض أفعال الصلاة، أو تركاً لنقل فرض آخر هو الشرط في صحة العبارة، كترك نقل وجوب الطهارة ونحوها.

(٢) « الكفاية » ٢٩١.

(٣) انظر « الكفاية » ٢٩٢ — ٢٩٣، و « المحدث الفاصل » ٥٤٣، و « مقدمة ابن الصلاح » ٣٣٤، و « توضيح الأفكار » ٢ : ٣٩٢، و « تدريب الراوي » ٢ : ١٠٤.

(٤) « الكفاية » ٢٩٢.

المسألة الثالثة :

حكم تقطيع متن الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب

يجوز تفريق المتن الواحد في موضعين، إذا كان متضحاً لحكمين. ويجوز إذا كان المتن متضمناً لعبادات وأحكام لا تعلق لبعضها ببعض، فإنه بمثابة الأحاديث المنفصل بعضها من بعض ، ويجوز تقطيعه . وقد فعله « مالك » و « البخاري »[1] وغير واحدٍ من أئمة الحديث، كـ « أبي داود » و « النسائي »[2].

رَوَى « الخطيب » أن أبا الحارث قال : رأيت أبا عبد الله — يعني أحمد ابن حنبل — قد أخرج أحاديث، وأخرج حاجته من الحديث، وترك الباقي يخرج من أول الحديث شيئاً، ومن آخره شيئاً، ويدع الباقي[3].

ورَوَى أيضاً أن « إسحاق بن إبراهيم »، قال : سألت أبا عبد الله عن الرجل يسمع الحديث، وهو إسناد واحد، فيجعله ثلاثة أحاديث ؟ قال : لا يلزمه كذب، وينبغي أن يحدث بالحديث كما سمع، ولا يغيره[4].

★ ★ ★

---

(١) وفي « محاسن البلقيني » : وما تقدم من صنيع « البخاري » لم يفعله « مسلم »، بل يسوق الحديث بتمامه ولا يقطعه. وذلك من جملة أسباب ترجيحه عند جماعة.

(٢) انظر « الكفاية » ٢٩٤، و « مقدمة ابن الصلاح » ٣٣٦.

(٣) « الكفاية » ٢٩٤.

(٤) « الكفاية » ٢٩٥.

المسألة الرابعة :

طريق السلامة من اللحن والتصحيف في الحديث

قال « **ابن الصلاح** » : وأما التصحيفُ فسبيلُ السلامة منه الأخذُ من أفواه أهل العلم أو الضبط، فإن من حُرِم ذلك وكان أخذُه وتعلمُه من بطون الكُتبِ كان من شأنه التحريفُ، ولم يُفْلِت من التبديل والتصحيف.[1].

وقال « **السيوطي** » : فإن وَجَدَ في كتابه كلمة من غريب العربية غيرَ مضبوطة أشْكَلَتْ عليه جاز أن يسأل عنها العلماءَ بها، ويرويها على ما يُخبرونه به. فَعَلَ ذلك « أحمد » و « إسحاق » وغيرهما[2].

روى « **الخطيب** » : عن « أبي حاتم سهل بن محمد »، قال : كان « عفان ابن مسلم » يجيُّ إلى « الأخفش » وإلى أصحاب النحو يعرض عليهم الحديث يعربه. فقال « الأخفش » : عليك بهذا، وكان بعد ذلك يجيُّ إليّ حتى عرض عليَّ حديثاً كبيراً.

وَرَوَىٰ عن « الوليد بن مسلم » قال : كان « الأوزاعي » يعطي كتبه إذا كان فيها لحن لمن يصلحها.

وَرَوَىٰ عن « عبد الله بن المبارك » يقول : إذا سمعتم عني الحديث فاعْرِضوه على أصحاب العربية، ثم أحْكِمُوه[3].

وَرَوَىٰ عن « أبي بكر بن دريد » قال : أخبرنا « الرياشي » عن « الأصمعي » قال : كنت في مجلس « شعبة »، فقال : « فيسمعون جرش طير الجنة » فقلت : « جرس » فنظر إلي فقال : خذوها عنه، فإنه أعلم بهذا منا.

---

(١) « مقدمة ابن الصلاح » ٣٣٨.

(٢) « تدريب الراوي » ٢ : ١١٠.

(٣) « الكفاية » ٣٧٤.

قال أبو بكر : يقال : سمعت جرس الطير، إذا سمعت صوت منقاره على شيء يأكله، وسميت النحل جوارس من هذا، لأنها تجرس الشجر، أي : تأكل منه، والجرس الصوت الخفي، واشتقاق الجرس من الصوت والحس[1].

وروي عن « جابر بن عبد الله »، قال قال رسول الله ــ ﷺ ــ : « إذا أرفت الحدود فلا شفعة » فقال لي « الطبري » : سمعت أبا محمد الباقي يقول : ذكر لنا أبو القاسم الداركي ــ شيخ الشافعية ــ هذا الحديثَ في تدريسه في كتاب الشفعة، فقال : إذا أزفت الحدود، فسألت « ابنَ جني » النحوي عن هذه الكلمة، فلم يعرفها، ولا وقف على صحتها. فسألت « المعافى بن زكريا » عن الحديث، وذكرت له طرفه، فلم أستتم المسألة حتى قال : إذا أرفت الحدود، والأرف : المعالم، يريد إذا بينت الحدود، وعينت المعالم، وميزت، فلا شفعة[2].

وقال « السخاوي » : سئل « أحمد » عن حرف فقال : اسألوا عنه أصحاب الغريب فإني أكره أن أتكلم في قول النبي ــ ﷺ ــ بالظن[3].

وعن « ابن رَاهَوَيْهِ »[4] أنه كان إذا شك في الكلمة يقول : أهاهنا فلانٌ، كيف هذه الكلمة ؟

وسمع « سعيدُ بن شيبان » ــ وكان عالمًا بالعربية ــ « ابنَ عيينة »، وهو يقول : « تعلق من ثمار الجنة » بفتح اللام، فقال له : « تعلق » يعني : بضمها، من عَلَقَ، يعني : بفتح اللام، فرجع « ابن عيينة » إليه[5].

---

(١) « الكفاية » ٣٧٥.

(٢) « الكفاية » ٣٧٦، و « فتح المغيث » ٢ : ٢٤٣.

(٣) وهذا لا يدل على عدم خبرته في اللغة، ولكنه يريد أن يُعطِيَنا درساً في التثبت والضبط. ففي « المنهج الأحمد في تراجم أصحاب أحمد » ١ : ٥ : قال « المروزي » : كان « أبو عبد الله » لا يَلْحَنُ في الكلام، ولمّا نُوظِرَ بين يدي الخليفة كان يقول : كيف أقول ما لم يُقَلْ ؟! ولم يلحن في كلمة في تلك الثلاثة الأيام التي نوظر فيها. وقال « أحمد » : كتبتُ من العربية أكثرَ مِمَّا كتب « أبو عمرو بن العلاء »، وكان يُسأل عن ألفاظ من اللغة تتعلّق بالتفسير والأخبار فيجيب عن ذلك بأوضح جواب، وأفصح عبارة.

(٤) تضبط « رَاهويه » براء، وَهَاء وواو مفتوحتين، وسكون ياء، وكسر هاء ثانية، على الأشهر. ويقال : بضم هاء وفتح تحتيه. « المغني » ١٠٨.

(٥) « فتح المغيث » ٢ : ٢٤٢ ــ ٢٤٣.

المسألة الخامسة

اللحن والتصحيف والتحريف

معنى اللحـن :

قال « أبو الحسين » أحمدُ بنُ فارس بن زكريا » ـــ ٣٩٥ هـ في « معجم مقاييس اللغة » ٥ : ٢٣٩ ـــ ٢٤٠ :

اللَّحْنُ : بسكون الحاء، إمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية، يقال : لَحَنَ لَحْناً، وهو عندنا من الكلام المُوَلَّد، لأن اللَّحن مُحْدَث لم يكن في العرب العاربة، الذين تكلموا بطباعهم السَّليمة.

واللَّحَنُ : بالتحريك، الفِطْنَةُ، يقال : لَحِنَ، يَلْحَنُ، لَحْناً، فهو لحِن، ولاحن. وفي الحديث : « لعلَّ بعضَكم أن يكون أَلْحَنَ بحُجَّته من بعض »[1].

معنى التصحيف :

هو تغيير في نقط الحروف أو حركاتها، مع بقاءِ صورة الخط[2]، مثلاً كلمة « فحمة » إذا لم تنقط يمكن أن تقرأ « قحمة » و « فحمة » وقد قال « الزمخشري » في « ربيع الأبرار » ١ : ٦٣٤ : « التصحيف : قُفْلُ ضُلَّ مفتاحُه ».

معنى التحريف :

هو العدول بالشيء عن جهته، وحَرَّفَ الكلام تحريفاً، عدل به عن جهته،

---

(١) هذا النص نقله « السخاويُّ » في « فتح المغيث » ٢ : ٢٣٢. والحديث أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الحيل ـــ باب حدثنا محمد بن كثير) ٨ : ٦٢، و « مسلمٌ » في « صحيحه » في (كتاب الأقضية ـــ باب الحكم بالظاهر، واللحن بالحجة) ٥ : ١٢٩، و « ابنُ ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الأحكام ـــ باب قضية الحاكم لا تحل حراماً، ولا تحرم حلالاً) ٢ : ٧٧٧، عن « أمِّ سلمةَ » ـــ رضي الله عنها ـــ ورواه آخرون كـ « الترمذيِّ »، و « النسائيِّ » و « مالك »، و « أحمدَ ».

(٢) مقدمة « القسطلاني » بشرحها « نيل الأماني » ص : ٦ـ

وهو قد يكون بالزيادة فيه، والنقص منه، وقد يكون بتبديل بعض كلماته، وقد يكون بحمله على غير المراد منه. فالتحريف أعم من التصحيف[1].

● **موقف العلماء من اللحن أو التصحيف في الحديث :**

إذا وقع في الرواية لحن أو تصحيف، فقد اختلف العلماء فيما يفعله حينئذ :

أ ـــ فمنهم من يرويه على الخطأ كما سمعه[2]، كـ « محمد بن سيرين »، و « أبي معمر عبد الله بن سخبرة »، و « أبي عبيد القاسم بن سلام »، و « رجاء بن حيوة »، و « نافع » ـــ مولى عبد الله بن عمر ـــ و « أبي الضحى : مسلم بن صبيح ».

وقال « السخاوي » : قيل : وهو اختيار « العز بن عبد السلام » كما حكاه عنه صاحبه « ابن دقيق العيد » في « الاقتراح » : إنه يترك روايته إياه عن ذا الشيخ مطلقاً ؛ لأنه إن تبعه فيه، فالنبي ـــ ﷺ ـــ لم يلحن، وإن رواه عنه على الصواب فهو لم يسمعه منه كذلك[3].

ب ـــ ومنهم من يرويه على الصواب، ولا سيما في اللحن الذي لا يختلف المعنى به[4]. كـ « ابن المبارك »، و « الأوزاعي »، و « الشعبي » و « القاسم

---

(١) « توجيه النظر » ٣٦٥. وانظر « كلمة عن التصحيف والتحريف » في مقدمة تحقيق الدكتور محمُود أحمد ميرة لكتاب « تصحيفات المحدثين » لـ « العسكري » وقد قال في آخر الكلمة : ولعلَّ هذه النَّظْرَةَ السريعة تَبُلُّ غُلَّةَ الصادي، وتُلْقِي ظلالاً على معنى « التصحيف والتحريف » فَتَوَضَّح المراد منهما، أو تقربه.

(٢) قال « ابن الصلاح » في « مقدمته » ٢٣٨ ـــ ٢٤٠ : وهذا غُلُوٌّ في اتباع اللفظ، والمنع من الرواية بالمعنى.

(٣) « فتح المغيث » ٢ : ٢٣٤.

(٤) قال « ابن الصلاح » في « مقدمته » ٢٣٨ ـــ ٢٤٠ :

وهو مذهب المحصِّلين والعلماء من المحدثين، والقول به في اللحن الذي لا يختلف به المعنى وأمثاله، لازم على مذهب تجويز رواية الحديث بالمعنى، وقد سبق أنه قول الأكثرية. وفي « محاسن البلقيني » ٢٣٨ : ذكر « ابنُ أبي خيثمة » سُئل « الشعبي، وأبو جعفر محمد بن علي بن حسين، وعطاء، والقاسم » عن الرجل يحدِّث بالحديث فيلحن : أأحدث كما سمعتُ، أو أعربه ؟ فقالوا : لا، بل أعْرِبْهُ.

ابن محمد »، و « ابن عيينة »، و « ابن المديني »، و « ابن راهويه »، و « الحسن بن علي الحلواني »، و « الحسن بن محمد الزعفراني »، و « عطاء »، و « همام »، و « النضر بن شميل »، و « أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين »، و « الأعمش ».

اختاره « النووي »، وتبعه « السيوطي »، وصوبه « ابن عبد البر »، و « ابن كثير ».

★ ★ ★

المسألة السادسة :

تقويم اللحن بإصلاح الخطأ

إذا كان اللحن يحيل المعنى فلا بد من تغييره، وكثير من الرواة يحرفون الكلام عن وجهه، ويزيلون الخطاب عن موضعه، وليس يلزم من أخذ عمن هذه سبيله أن يحكي لفظه إذا عرف وجه الصواب، بخلافه إذا كان الحديث معروفاً، ولفظ العرب به ظاهراً معلوماً، ألا ترى أن المحدث لو قال : لا يؤُمُّ المسافرَ المقيمُ، فنصب « المسافر » ورفع ،« المقيم » كان قد أحال المعنى، فلا يلزم اتباع لفظه.

قال « الرامهرمزي » : كنا عند « عبد الله بن أحمد بن موسى عَبْدَان » يوماً وهو يحدثنا، و « أبو العباس بن سُرَيج » حاضر، فقال عبدان : من دُعِيَ فلم يَجِب فقد عصى الله ورسوله ففتح الياء من قوله « يُجِب » فقال له « ابن سُريج » : إن رأيت أن تقول : يُجِب ـــ بضم الياء ـــ، فأبى « عبدان » أن يقول، وعجب من صواب « ابن سريج »، كما عجب « ابن سريج » من خطئه[1].

وروى « الرامهرمزي » عن « حماد بن زيد » قال : كنا عند « أيوب »، فحدثنا فَلَحَنَ وعنده « الخليل بن أحمد » فنظر إلى وجهه « الخليل »، فقال « أيوب » : أَسْتَغْفِرُ اللهَ[2].

وَرَوَىٰ عن « محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان » قال : إذا سمعت الحديث فيه اللحنُ والخطأ فلا تحدّث إلا بالصواب، إنهم لم يكونوا يلحنون.

وَرَوَىٰ عن « عاصم » قال : ما رأيت أحداً كان أعرب من « زر بن حُبَيْش » كان « ابن مسعود » يسأله[3].

---

(1) « المحدث الفاصل » ٥٢٧، و « الكفاية » ٢٨٧.

(2) « المحدث الفاصل » ٥٢٥.

(3) « المحدث الفاصل » ٥٢٦، و « زر بن حبيش » هو أبو مريم بن حباشة بن أوس الأسدي الكوفي، أحد أعلام التابعين المخضرمين، أدرك الجاهلية والإسلام، ولم يَرَ النبي ـــ ﷺ ـــ توفي سنة (٨٣ هـ)، وله (١٢٧) سنة، أَخْرَجَ له الستَّةُ. انظر « تقريب التهذيب » ١ : ٢٥٩.

● ومن اللحن ما يستقبح ولا يزيل المعنى، كقول بعض المحدثين : لبيك بحجةً وعمرةً معاً، بنصبهما[1].

ورَوَى عن أبي أمامة قال : قال رسولُ الله ــ ﷺ ــ : تعلموا القرآن، فإنه يأتي يوم القيامة شافعاً لأصحابه، وعليكم بالزهراوان : البقرة، وآل عمران[2].

وروى « الخطيب » عن « عبد الله بن أحمد » قال : كان إذا مر بأبي لَحْنٌ فاحشٌ غَيَّرَهُ، وإذا كان لحناً سهلاً تركه. وقال : كذا قال الشيخُ.

وروى عن « عبد الله بن أحمد بن حنبل » يقول : مازال القلم في يد أبي حتى مات. ويقول : إذا لم ينصرف الشيء في معنى، فلا بأس أن يصلح، أو كما قال[3].

قال « ابن حزم » : وأما اللحن في الحديث فإن كان شيئاً له وجه في لغة العرب، فَلْيَرْوِهِ كما سمعه، ولا يبدله ولا يرده إلى أفصح منه ولا إلى غيره. وإن كان شيئا لا وجه له في لغة العرب البتة فحرام على كل مسلم أن يُحَدِّثَ باللحن عن النبي ــ ﷺ ــ فإن فعل فهو كاذب مستحق للنار في الآخرة، لأنا قد أيقنا أنه ــ عليه السلام ــ لم يلحن قط، كتيقننا أن السماء محيطة بالأرض، وأن الشمس تطلع من المشرق، وتغرب في المغرب. فمن نقل عن النبي ــ ﷺ ــ اللحن فقد نقل عنه الكذب بيقين، وفرض عليه أن يصلحه ويَبْشُرَهُ ــ أي يمحه ــ من كتابه، ويكتبه معرباً، ولا يُحَدِّث به إلا معرباً. ولا يلتفت إلى ما وجد في كتابه من لحن، ولا إلى ما حدث شيوخه ملحوناً.

ولهذا لزم لمن طلب الفقه أن يتعلم النحو واللغة، وإلا فهو ناقص لا تجوز له الفتيا في دين الله ــ عز وجل ــ.

---

(١) « المحدث الفاصل » ٥٢٨.

(٢) « المحدث » ٥٢٩، والحديث أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب صلاة المسافرين ــ باب فصل قراءة القرآن وسورة البقرة) ٢ : ١٩٧ بلفظ « اقرأوا الزهراوين البقرةَ وسورة آلِ عمران ». وهذه الرواية سليمة. وقد استشهد « الرامهرمزي » بهذا تدليلاً على بعض اللحن الذي كان يقع من بعض الرواة على غير هيئة كلام العرب. ولا يعقل أن يكون ذلك من لفظه ــ ﷺ ــ.

(٣) « الكفاية » ٢٨٧.

وقد روي عن « نافع » عن « ابن عمر » أنه كان يضرب ولده على اللحن.[(١)]

قال « السخاوي » : قال « الأوزاعي » : أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عرباً. وعنه أيضاً : لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث.[(٢)]

وَرَوَى « ابن عبد البر » : عن جابر قال : سألت عامراً (يعني الشعبي) وأبا جعفر (يعني محمد بن علي) والقاسمَ (يعني ابن محمد) وعطاء (يعني ابن رباح) عن الرجل يحدث بالحديث فيلحن، أأحدث به كما سمعت أم أعربه ؟ قالوا : لا بل أعربه.[(٣)]

وروَى عن « أبي موسى محمد بن المثنى »، قال : سألت أبا الوليد عن الرجل يصيب في كتابة الحرف المعجم غير معجم، أو يجد الحرف المعجم تغير بعجمة نحو التاء ثاء، والباء ياء، وعنده في ذلك التصحيف والناس يقولون الصواب ؟ قال : يرجع إلى قول الناس فإن الأصل الصحة.

وَرَوَىٰ عن « يحيى بن معين » يقول : لا بأس أن يقوّم الرجل حديثه على العربية[(٤)].

---

(١) « الإحكام في أصول الأحكام » ٢٦٣ ــ ٢٦٤، وفي « فتح المغيث » ٢ : ٢٣٦ : ونحوه قول « أبي عمران الفسوي » فيما حكاه عنه « القابسي » إن كان مما لا يوجد في كلام أحد من العرب قرئ على الصواب وأُصلح، لأنه ــ ﷺ ــ لم يكن يلحن، وإن كان مما يقوله بعض العرب، ولم يكن في لغة قريش فلا، لأنه ــ ﷺ ــ كان يكلم الناس بلغتهم.. ومن ثَمَّ أشار « أبو فارس » إلى التروي في الحكم على الرواية بالخطأ والبحث الشديد، فإن اللغة واسعة.

(٢) « فتح المغيث » ٢ : ٢٣٤

(٣) « جامع بيان العلم » ١ : ٧٨، و « الكفاية » ٢٩٦، و « المحدث الفاصل » ٥٢٥.

(٤) « جامع بيان العلم » ١ : ٨٠.

وَرَوَى عن « علي بن الحسن » قال : قلت لابن المبارك : يكون في الحديث لَحْنٌ أأُقَوِّمُهُ ؟ قال : نعم لأن القوم لم يكونوا يلحنون، اللحنُ منا[1].

رَوَى « الخطيب » عن رجل قال لـ « الأعمش » : إن كان « ابن سيرين » ليسمع الحديث فيه اللحن، فيحدث به على لحنه. فقال « الأعمش » : إن كان « ابن سيرين » يلحن ؛ فإن النبي — ﷺ — لم يلحن، يقول : قوِّمْه. وفي رواية : فقوّموه[2].

ورَوَى عن همام قال : إذا حَدَّثْتُكُم عن « قتادة »، فكان في حديثه لحن، فقوموه، فإنه كان لا يلحن[3].

ورَوَى عن « النضر بن شميل » أنه قال : كان « عوف بن أبي جميلة » رجلاً لحاناً، قد كسوت لكم حديثه كسوة حسنة[4].

قال « السخاوي » :

وحكى « ابن فارس » عن شيخه أبي الحسن، علي بن إبراهيم القطان، راوي سنن « ابن ماجه » عنه، فقال : إنه كان يكتب الحديث على ما سمعه لحناً، ويكتب على حاشية كتابه : كذا قال، يعني الذي حدث به، والصواب كذا.

قال « ابن فارس » : وهذا أحسن ما سمعت في هذا الباب.

وَنَحْوُهُ قولُ « الميانشي » : صوب بعض المشايخ هذا، وأنا أستحسنه، وبه آخُذُ. وأشار « ابن الصلاح » إلى أنه أَبْقَى للمصلحة، وأنفى للمفسدة، يعني

---

(١) « جامع بيان العلم » ١ : ٨١ .

(٢) « الكفاية » ٢٩٥.

(٣) « الكفاية » ٢٩٧، ولقد كان شعبة، وحماد، وخالد بن الحارث، وبشر بن المفضل، والحسن البصري لا يلحنون البتة.

(٤) « الكفاية » ٢٩٨.

لما فيه من الجمع بين الأمرين، ونفي التسويد عن الكتاب إن لو وجد له وجه، حيث تجعل الضبة[1] تصحيحاً. هذا كله في الخطأ الناشيء عن اللحن والتصحيف.

وأما الناشيء عن سقط خفيف، كسقوط « ابن » وحرف لا يغير إسقاطه المعنى، فإن مثل هذا لا بأس بروايته وإلحاقه من غير تنبيه على سقوطه. كما نص الإمام « أحمد » حيث قال له « أبو داود » — صاحب السنن — : وجدت في كتابي :

(حجاج، عن جريج، عن أبي الزبير) يجوز لي أن أصلحه « ابن جريج » ؟ فقال : أرجو أن يكون هذا لا بأس به.

وسأله ابنه « عبد الله » عن الرجل يسمع الحديث فيسقط من كتابه الحرف مثل الألف واللام، ونحو ذلك، أيصلحه ؟ فقال : لا بأس به أن يصلحه.

ونحوه أنه قيل لـ « مالك » : أرأيت حديث النبي — ﷺ — يزاد فيه الواو والألف، والمعنى واحد ؟ فقال : أرجو أن يكون خفيفاً[2].

* * *

(١) وفي « توضيح الأفكار » ٢ : ٣٦٧ : « التمريض » هو كتابة صورة (ض) هكذا في الحرف الذي يشار إلى تمريضه.

و « التضبيب » كالتمريض، وهو عبارة عن الصورة التي قالها « القاضي عياض ». قال : شيوخنا من أهل المغرب يتعاملون أن الحرف إذا كتب عليه (صح) أن ذلك علامة لصحة الحرف، فيوضع حرف كامل على حرف صحيح. وإذا كان عليه (صاد) ممدودة دون (حاء) كان علامة أن الحرف غير مستقيم. ا هـ والحرف غير التام، الذي وضع ليدل على اختلال الحرف، يسمى « ضبة »، أي : أن الحرف مقفل، لا يتجه لقراءة، كما أن الضبة مقفل بها.

(٢) « فتح المغيث » ٢ : ٢٣٧ — ٢٣٩

المسألة السابعة :

اتباع المحدث على لفظه وإن خالف اللغة الفصيحة

ذكر « ابن الصلاح » أن كثيراً **ما نرى ما** يتوهمه كثيرٌ من أهل العلم خطأً وربما غيروه، **صواباً**، ذا وجه صحيح، وإنْ خَفِي واستُغرِب، ولا سيما فيما يعدونه خطأً من جهة العربية، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعُّبها.

هذا « أبو الوليد، هشام بن أحمد الكناني الوَقَشِي » مع تقدمه في اللغة، وكثرة مطالعته، وافتنانه، وثقوب فهمه، وحِدَّة ذهنه، جَسُرَ على الإصلاح كثيراً، وغلط في أشياء من ذلك. وكذلك غيرُه ممن سلك مسلكه[1].

ولا سيما وقد قال « أبو عبيد القاسم بن سلام » ـــ ٢٢٤ هـ : لأهل الحديث لغة، ولأهل العربية لغة، ولغة أهل العربية أقيس، ولا نجد بداً من اتباع لغة أهل الحديث من أجل السماع[2].

وقال « ابن الصلاح » : أخبرني بعض أشياخنا عمن أخبره عن « القاضي الحافظ عياض » بما معناه، أن الذي عليه استمر عملُ أكثر الأشياخ أن ينقلوا الراويَةَ كما وصلت إليهم ولا يغيروها في كتُبهم ، حتى في أحرفٍ من القرآن، استمرت الروايةُ فيها في الكتب على خلافِ التلاوة المجمع عليها، ومن غير أن يجيء ذلك في الشواذ. ومن ذلك ما وقع في (الصحيحين والموطأ) وغيرها.

---

(١) « مقدمة ابن الصلاح » ٣٤٠، و « فتح المغيث » ٢ : ١٧٨، ٢٣٧.

(٢) « الكفاية » ٢٨٠، و « فتح المغيث » ٢ : ٢٣٧، وفي « الكفاية » ٣٩٩ عن علي بن المديني، ذكر وكيعاً واللحن، فقال : كان وكيع يلحن، ولو حدثت عنه بألفاظه لكان عجباً، كان يقول : حدثنا مسعر عن عيشة.
وعن هشيم قال : كان إسماعيل بن أبي خالد ـــ وقد لقي أصحاب رسول الله ـــ ﷺ ـــ فاحشَ اللحن، كان يقول : حدثني فلان عن أبوه.

لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها هذا، عند السماع والقراءة، وفي حواشي الكتب، مع تقريرهم ما في الأصول على ما بلغهم[1].

قال « ابن الصلاح » : الأَوْلَى سدُّ باب التغيير والإصلاح، لئلا يَجْسُر على ذلك من لا يُحْسِن، والطريق الأول [2] أسلم مع التبيين، فيذكر ذلك عند السماع كما وقع، ثم يذكر وجه صوابه. إما من جهة العربية، وإما من جهة الرواية.

وإن شاء قرأه أولاً على الصواب، ثم قال : وقع عند شيخنا، أو في روايتنا، أو من طريق فلان كذا وكذا.. وهذا أولى من الأول كيلا يُتَقَوَّلَ على رسول الله — ﷺ — ما لم يَقُل. وأَصْلَحُ ما يعتمدُ عليه من الإصلاح، أن يكون ما يُصْلَحُ به الفاسدُ قد ورد من أحاديث أُخرَ، فإنَّ ذاكِرَه آمِنٌ من أن يكون متقوِّلاً على رسول الله — ﷺ — ما لم يقل.

... وأما إصلاحُ ذلك وتغييره في كتابه وأصله، فالصواب تركُهُ، وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه، مع التضبيب عليه، وبيان الصواب خارجاً في الحاشية، فإن ذلك أجمعُ للمصلحة، وأنفى للمفسدة[3].

وَرَوَىٰ « الخطيب » عن أبي هريرة عن النبي — ﷺ — قال : إذا قلت لأخيك يوم الجمعة والإمام يخطب : أنصت، فقد لغيت. قال « أبو الزِّنادِ » : وهذه لغة « أبي هريرة »، وإنما هو لغوت[4].

ورَوَى عن سفيان، عن عمرو، قال : سمعت رجلًا من أهل الأرض يقول : سمعت أبد الله بن أياس، يقول : إن الله لما خلق إبليس نخر.

قال « الخطيب » : أراد هذا الراوي أن يقول : عبد الله، فأبدل من العين

---

(١) « مقدمة ابن الصلاح » ٣٣٩.

(٢) أي : روايته على الخطأ.

(٣) « مقدمة ابن الصلاح » ٣٣٩ — ٢٤٠.

(٤) « الكفاية » ٢٨١. وهذا الحديث أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الجمعة — باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة) ٣ : ٥.

همزة، وهذا خلاف لغة قيس في العنعنة.

إبدال الهمزة عيناً، كـ « أنَّ » تنطق « عنَّ » في لغة « قيس »، ويقال لها : عنعنة « قيس » على وجه الذم لها، وهم معروفون بها.

ومن الناس من يقلب في كلامه الراء غيناً، والقاف همزة، وهكذا من في لسانه عجمة، يقلب القاف كافاً، والذال دالاً :

ورَوَى عن عثمان بن عطاء، قال : كان « مكحول » رجلاً أعجمياً، لا يستطيع أن يقول : قل، يقول : « كل » وكلُّ ما قاله « مكحول » بالشام قُبِلَ منه.

قال « الخطيب » : أراد عثمان أن مكحولاً كان عندهم ـــ مع عجمة لسانه ـــ بمحلّ الأمانة، وموضع الإمامة، يقبلون منه، ويعملون بخبره، ولم يرد أنهم كانوا يحكمون لفظه[1].

رَوَى « الخطيب » عن زياد بن خيثمة، عن علي بن النعمان بن قراد، عن رجل، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ـــ ﷺ ـــ قال : خيرت بين الشفاعة أو نصف أمتي في الجنة، فاخترت الشفاعة، لأنها أعم وأكفى، أترونها للمتقين ؟ لا، ولكنها للمتلوثين الخطاؤون[2].

قال « زياد » : أما أنها لحن، ولكن هكذا حدثنا الذي حدثنا[3].

رَوَى عن أبي عبد الرحمن، أحمد بن شعيب النسائي، قال : لا يعاب اللحن على المحدثين، وقد كان « إسماعيل بن أبي خالد » يلحن، و « سفيان » و « مالك بن أنس » وغيرهم من المحدثين[4].

---

(١) « الكفاية » ٢٨٣.

(٢) أخرجه « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الزهد ـ باب ذكر الشفاعة) ٢ : ١٤٤١، من حديث « أبي موسى الأشعري » ولا لحن فيه.

(٣) « الكفاية » ٢٨٤، و « فتح المغيث » ٢ : ٢٣٤، و « مسند أحمد » في مسند « ابن عمر ».

(٤) « الكفاية » ٢٨٦.

وروَى عن الحسن قال: قال رجل لـ « عثمان بن أبي العاص »: يا أبا عبد الله بنتمونا بوناً بعيداً، قال: وما ذلك؟ قال: تصدقون وتفعلون وتفعلون. قال: وإنكم لتغبطونا بكثرتنا هذه؟ قال: إي والله.

قال عثمان: والذي نفسي بيده لدرهم ينفقه أحدكم يخرجه من جهده، ويضعه في حقه أفضل في نفسي من عشرة آلاف ينفقها أحدنا غيضاً من فيض، قال « إسماعيل بن إبراهيم » — أحد رجال السند — بنتمونا — بالكسر — وإنما هو بُنتمونا[1].

وروَى « ابنُ عبد البر » عن إسماعيل بن أمية، قال: كنا نَرُدُّ نافعاً على إقامة اللحن في الحديث، فيأبى[2].

وروَى « السخاوي » عن أبي الحسن بن المنادي، قال: كان جدي لا يرى بإصلاح الغلط الذي لا يشك في غلطه بأساً[3].

* * *

---

(١) « الكفاية » ٢٨٦.

(٢) « جامع بيان العلم » ١ : ٨١.

(٣) « فتح المغيث » ٢ : ٢٣٩.

الفصل الثاني :

الاحتجاج بالحديث والاستشهاد بـه

لقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث النبوي سائر كلام العرب، من نثر وشعر، في باب الاحتجاج في اللغة والنحو، إذ لاتَعْهَدُ العربية في تاريخها بعد « القرآن الكريم » بياناً أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيراً، ولا أفعل في النفس، ولا أصح لفظاً، ولا أقوم معنى منه، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي، لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزوّدهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافاً استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودراسته بقية.

والدقةُ في البحث العلمي تُملي علينا حين نريد الخوض في ظاهرة الاحتجاج بالحديث النبوي أن نجعل رأي اللغويين على حدة، ونتكلم عليه على انفراد، كما نتكلم عن رأي النحويين — قديمهم وحديثهم — في هذه الظاهرة على انفراد أيضاً، لأن اللغويين لا يوجد فيهم من مَنَعَ الاستشهاد بالحديث في اللغة[1].

● **الاستشهاد بالحديث عند اللغويين :**

قال الشيخ « أحمد الإسكندري » : « مضت ثمانية قرون والعلماء من أول أبي الأسود الدؤلي إلى ابن مالك لا يحتجون بلفظ الحديث في اللغة إلا الأحاديث المتواترة، وقد اختلف في عددها، فقيل : ثلاثة، وقيل : خمسة، إلى ستة عشر... »[2].

---

(١) نبهت على هذا لأنني رأيت الكثير ممن كَتَبَ في هذه الظاهرة لا يُمَيِّز بين اللغويين والنحويين، فيستدل برأي اللغويين على النحويين، وبالعكس، علماً أن بينهما اتفاقاً من وجه، وافتراقاً من وجوه، فلا يصح الجمع.

(٢) « محاضر الجلسات » ١ : ٢٩٨ — ٣٠١.

ولأجل إحقاق الحق علينا تبيان بطلان هذا الكلام، لأن الإجماع قائم على صحة الاستشهاد بالحديث في اللغة بين القدامى والمُحْدثين. وإليك البيان : لو ذهبنا نتصفح كتب اللغة قاطبة لرأينا الأحاديث النبوية منثورة فيها بكثرة مستفيضة، سواء منها المتواتر وغير المتواتر(١).

فمن اللغويين الذين استشهدوا بالحديث في مسائل اللغة :

« أبو عمرو بن العلاء، والخليل، والكسائي، والفراء، والأصمعي، وأبو عبيد، وابن الأعرابي، وابن السكيت، وأبو حاتم، وابن قتيبة، والمبرد، وابن دريد، وأبو جعفر النحاس، وابن خالويه، والأزهري، والفارابي، والصاحب بن عباد، وابن فارس، والجوهري، وابن بري، وابن سيدَهْ، وابن منظور، والفيروزأبادي » وغيرهم.

قال « السيوطي » : « قال أبو الحسن الشاري : ومذهبي ومذهب شيخي أبي ذر الخُشَني، وأبي الحسن ابن خَرُوف، أن « الزَّبيدي » أخلَّ بكتاب « العين » كثيراً، لَحذْفِهِ شواهدَ القرآن والحديث، وصحيحَ أشعار العرب منه.. ولما عَلِمَ ذلك الإمام « التياني » عمل كتابه « فتح العين » وأتى فيه بما في العَيْن من صحيح اللغة.. دون إخلال بشيء من شواهد القرآن والحديث.. »(٢)

فهذا صريح في أن « الخليل » كان يستشهد في كتابه « العين » بالحديث، ولم يكن « الخليل » بدعاً من اللغويين، وما صنعه « الخليل » صنعه غيره من أئمة اللغة..

---

(١) **الحديث المتواتر** : هو ما رواه جمع تُحيل العادةُ تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول السند إلى منتهاه، على ألا يختل هذا الجمع في أي طبقة من طبقات السند. وهذا النوع قطعي الثبوت، وهو بمنزلة العيان، يجب العمل به، ويكفر جاحده، والتواتر أعلى مراتب النقل.

وينقسم المتواتر إلى تواتر لفظي، وتواتر معنوي، فاللفظي : ما رواه بلفظه جمع عن جمع ــ لا يتوهم تواطؤهم على الكذب ــ من أوله إلى منتهاه، كحديث : « من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ». والمعنوي : ما اتفق نقله على معناه من غير مطابقة في اللفظ، ومثال ذلك : أحاديث الشفاعة، وأحاديث الرؤية، وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه ــ ﷺ ــ وغير ذلك.

وقد جمع « السيوطيُّ » كثيراً من الأحاديث المتواترة في كتابه : « الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة »، كما صنف المحدث « محمد بن جعفر الكتاني » كتابة : « نظم المتناثر من الحديث المتواتر ». « أصول الحديث » : ٣٠١.

(٢) « المزهر » ١ : ٨٨ .

ولقد قال « ابن الطيب الفاسي » : ذَهَبَ إلى الاحتجاج بالحديث الشريف جَمْعٌ من أئمة اللغة[1]، منهم : « ابن مالك، وابن هشام، والجوهري، وصاحب البديع، والحريري، وابن سيدَهْ، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي ». وغيرهم ممن يطول ذكره.

ويمكن أن نقول : إنه لا يختلف موقف النحاة عن موقف اللغويين، إذ لا يعقل أن يستشهد « الخليلُ » مثلاً بالحديث في اللغة، ثم لا يستشهد به في النحو، واللغةُ والنحوُ صِنوانٌ، يخرجان من أصل واحد. وإن كانت شواهد النحاة من الحديث ليست في غزارة شواهد اللغويين وكثرتها، فهي قليلة بالنسبة إليها، وبخاصة عند النحاة القدماء.

● **الاستشهاد بالحديث عن النحويين :**

السنة النبوية هي الأصل الثاني للشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم، جاءت مبينة له وشارحة، فصّلت موجزه، وقيَّدت مطلقه، وقد اتفق العلماء على حجية السنة، والأخذ بها.

قال « الشوكاني » : « إن ثبوت السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، لا يخالف في ذلك إلاّ مَنْ لا حظَّ له في الإسلام[2] ».

فكان الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ إذا عرض لهم أمرٌ بحثوا عنه في كتاب الله ــ تعالى ــ فإن لم يجدوه طلبوه في السنة، وإلاّ اجتهدوا في حدود القرآن والسنة وأصولها، فكان ذلك مدعاة عنايتهم بالأحاديث وحفظها، بلفظها أو بمعناها، يستلهمونها من أقواله ــ ﷺ ــ عارفين الظروف والملابسات التي قيلت فيها.

* * * * *

أما في ميدان النحو فقد سكت علماء المرحلة الأولى عن الاستدلال بالحديث، لم يشذ منهم أحدٌ ؛ لأنه وقع في بعض الأحاديث شيء من الأساليب

---

(١) ليس كلُّ مَنْ ذكرهم « ابنُ الطيب » هم من أهل اللغة، بل فيهم نحاة، كـ « ابن مالك » و « ابن هشام » وغيرهما. وصنيعه هذا من قبيل التغليب.

(٢) « إرشاد الفحول » ٣٣.

والتراكيب غير الجارية على ما شاع من الاستعمال العربي، وقد لجأ النحاة إلى تأويلها، فمن ذلك :

(١) الحديث : « إن قعرَ جهنم سبعين خريفاً »(١)

« سبعين » منصوبة على رأي الكوفيين الذين يجيزون أن تكون « إنَّ » وأخواتها ناصبة للجزأين، كقول « عمر بن أبي ربيعة » :

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليل فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ   خُطاكَ خِفافاً ؛ إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

والذين يمنعون هذا يُخَرِّجُونَ الحديث على أن القعر مصدر (قَعَرْت البئر) إذا بلغت قَعْرَها، و « سبعين » منصوبة على الظرفية، أي : إن بلوغ قعر جهنم يكون في سبعين عاماً.

ويؤوّلون البيت بإعراب « أُسْداً » حالاً، أي : إن حراسنا تلقاهم أُسْداً، أي : كالأُسد(٢).

---

(١) قال « النووي » في « شرح مسلم » ٣ : ٧٢ : وقع في معظم الأصول والروايات : « لسبعين » بالياء، وهو صحيح إما على مذهب من يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه على جره، فيكون التقدير : سير سبعين، وإما على أن « قعر جهنمٍ » مصدر، يقال : قعرت الشيء إذا بلغت قعره، ويكون « سبعين » ظرف زمان، وفيه خبر « إنّ »، التقدير : إن بلوغ قعر جهنم لكائن سبعين خريفا، والخريف : السنة ا هـ.

وقد أورد هذه الرواية « الفيروز أبادي » في « القاموس » في (مادة : إنن).

وقد أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الإيمان ـــ باب أدنى أهل الجنة منزلة) ١ : ١٣٠ بلفظ « إن قعر جهنم لسبعون خريفاً »، من قول « أبي هريرة ». وهو بهذا اللفظ لا يخالف القواعد النحوية.

وقال « النووي » ـــ عن هذه الرواية ـــ : هكذا هو في بعض الأُصول : « لسبعون » بالواو، وهذا ظاهر، وفيه حذف تقديره : إن مسافة قعر جهنم سير سبعين سنة. ا هـ.

(٢) انظر « مغني اللبيب » ٥٥ ـــ ٥٦.

(٢) الحديث : « إن مِنْ أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون »[١]
الأصل : إنه، أي : الشأن، كما قال « الأخطل » :

إنَّ من يدْخُلِ الكنيسةَ يومــاً   يلـــق فيها جآذِراً وظبـــاءَ

ووجهت بأن « مِنْ » زائدة، واسم « إنّ » : « أشد »[٢].

(٣) الحديث : « كل أمتي معافى إلا المجاهرون »[٣] أي : بالمعاصي.
والمعروف في الاستثناء أن الكلام إذا كان تاماً موجباً وجب نصب المستثنى، ولكن هذا هو رأي الجمهور.

والرفع جائز في لغةٍ حكاها « أبو حيان »، وخرج عليها بعضهم هذا الحديث، ويكون الرفع على التبعية.

---

(١) ذكر هذه الرواية « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب اللباس والزينة ــ باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة) ٦ : ١٦١ من حديث « عبد الله بن مسعود » مع روايات أخرى بحذف « مِنْ » وحدها، وبحذفها مع « إنْ » أيضاً. ورواه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب اللباس ــ بابُ عذابِ المصوِّرينَ يومَ القيامة) ٧ : ٦٤ بحذف « من ».

وفي « فتح الباري » ١٠ : ٣٨٣ : « وقع عند (مسلم) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش « إن من أشد الناس »، واختلفت نسخه، ففي بعضها « المصورين » وهي للأكثر، وفي بعضها « المصورون »، وهي لأحمد عن أبي معاوية أيضاً ».

(٢) انظر « مغني اللبيب » ٥٦.

(٣) رواه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الزهد والرقائق ــ باب النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه) ٨ : ٢٢٤.

ورواه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأدب ــ باب ستْرِ المؤمن على نفسه) ٧ : ٨٩ كلاهما بلفظ « إلا المجاهرين ». وفي « فتح الباري » ١٠ : ٤٨٦ : « المجاهرين » رواية الأكثر، وفي رواية النسفي « المجاهرون » بالرفع، وعليها شرح « ابن بطال » و « ابن التين ».

(تنبيه مهم) يلاحظ من هذا الحديث أن بعض النحاة يتعلقون بروايات غير مشهورة، ويُغْفلون الروايات الصحيحة المشهورة. وليس هذا الصنيع من البحث العلمي الجاد في شيء.

وقال « ابن مالك » : « إلاّ » بمعنى : لكن، وما بعدها مبتدأ، خبره محذوف[1].

وخُرِّج على هذا أيضاً قراءة « عبد الله بن مسعود » و « أُبَيّ » و « الأعمش » : « فَشَرِبُوا منه إلاّ قليلٌ منهم »[2] بالرفع[3]. وقراءة « ابن كثير » و « أبي عمرو » : « ولا يَلْتَفِتْ منكم أحدٌ إلا امرأتُك »[4] بالرفع[5]. أي : لكن امرأتك.

وغيرُ ذلك من الأحاديث الجارية على ما شاع من الاستعمال العربي.

أما في المرحلة الثانية، وبعد أن ظهرت الحاجة واضحة إلى موارد جديدة للاستدلال والاحتجاج، فقد ذهب كثيرٌ من العلماء إلى الحديث يلتمس فيه ما يؤيد أقيسته، ويعضد أحكامه، في حين رفض بعضهم اعتبار الحديث مصدراً جديداً للاحتجاج به في المادة النحوية.

وتَوَسَّطَ فريقٌ ثالثٌ، فرأى أنّ من الممكن الاحتجاج ببعض الحديث دون بعض.

وهكذا نشأ الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي.

ويمكن أن نقسّم هذه الاختلافات إلى ثلاثة اتجاهات :

الاتجـــاه الأول :

ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى صحة الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو العربي.

---

(١) وفي « مغني اللبيب » ٥٥٨ : قال « الفراء » في « إلا قليلٌ » : إن « قليلٌ » مبتدأ، حذف خبره، أي : لم يشربوا.
وقال جماعةٌ في « إلا امرأتُكَ »بالرفع : إنه مبتدأ، والجملة بعده خبر.

(٢) البقرة : ٢٤٩.

(٣) انظر القراءة في « البحر المحيط » ٢ : ٢٦٦.

(٤) هود : ٨١.

(٥) انظر القراءة في « حجة القراءات » ٣٤٧.

قال « ابن الطيب » : وقد استدل بالحديث في كتب النحاة طوائف، منهم : « الصفّار، والسيرافي، والشريف الغرناطي، والشريف الصقلي » في شروحهم لكتاب « سيبويه »، و « ابن عصفور »، و « ابن الحاج »[1] في شرح « المقرِّب ». و « ابن الخبّاز » في شرح « ألفية ابن معطي » وغيرهم.

وشيَّد أركانه المحققون، كالإمام « النووي » في « شرح مسلم » وغيره.

والعلامة المحقِّق « البدر الدماميني » في شرح « التسهيل » وغيره. وقاضي القضاة « ابن خلدون » في مواضع من مصنفاته، بل خصَّ هذه المسألة بالتصنيف، وأجاب عن كل ما أورده جواباً شافياً »[2] ا هـ.

وقال « ابن الطيب » أيضاً : « ذهب إلى الاحتجاج به والاستدلال بألفاظه وتراكيبه جمعٌ من الأئمة، منهم : شيخا هذه الصناعة وإماماها، الجمالان : ابنا مالك وهشام، والجوهري، وصاحب البديع[3]، والحريري، وابن سيدَهْ، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وأبو محمد عبد الله بن بري، والسُّهَيْليّ، وغيرهم ممن يطول ذكره.

وهذا الذي ينبغي التعويل عليه والمصير إليه، إذ المتكلمُ به ـــ ﷺ ـــ أفصحُ الخلق على الإطلاق، وأبلغ من أعجزت فصاحتُه الفصحاء على جهة العموم والاستغراق، فالاحتجاجُ بكلامه ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ الذي هو أفصح العبارات، وأبلغ الكلام، مع تأييده بأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، من الملك

---

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزديّ، أبو العبَّاس، الإشبيليّ، المعروف بابن الحاج. قرأ على « الشلوبين » وغيره. له على كتاب « سيبويه » إملاء، وله إيرادات على « المقرِّب »، وغير ذلك. كان متحققاً بالعربية، حافظاً للغات، مقدّماً في العروض. قال في « البدر السافر » : بَرَعَ في لسان العرب، حتى لم يبقَ فيه مَنْ يفوقه أو يدانيه. توفي سنة ٦٤٧ هـ، وقيل : سنة ٦٥١ هـ. « بغية الوعاة » ١ : ٣٥٩.

(٢) « تحرير الرواية في تقرير الكفاية » : ٩٨.

(٣) كتاب « البديع » في النحو، لمحمد بن مسعود الغَزْنيّ (ـــ ٤٢١ هـ). أَكْثَرَ « أبو حيان » من النقل عنه، وذكره « ابن هشام » في « المغنى ». « بغية الوعاة » ١ : ٢٤٥.

العلاّم، وأولى وأجدر من الاحتجاج بكلام الأعراب الأجلاف، بل لا ينبغي أنْ يُلْتَفَتَ في هذا المقام لمقالِ مَنْ جار عن الوفا »[1].

ومن الأئمة الذين استشهدوا بالحديث في النحو :

« الزمخشري، وعز الدين الزنجاني، وناظر الجيش، وأبو علي الشلوبيني، وابن الشجري، وابن يعيش، وعلم الدين السخاوي، والأشموني، والكافيجي، والرضي، وابن عقيل، والشيخ الأزهري » وغيرهم.

وأكْثَرَ من الاستشهاد بالحديث « السهيليُّ » (ــ ٥٨١ هـ) في كتابه : « أمالي السهيلي » في النحو واللغة والحديث والفقه، فقد ذكر فيه أربعاً وسبعين مسألة، وتناول مشكلات وقعت في الحديث، وأغلبها مشكلات نحوية ولغوية.

وفَاقَهُمْ في ذلك كله « ابن مالك »، وبلغ الذروة في كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » فقد عقده للأحاديث التي يشكل إعرابها، وذكر لها وجوهاً يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح. بل إنَّ « ابنَ الضائع » و « أبا حيان » وهما على رأس من رفض الاستشهاد بالحديث لم تَخْلُ كتُبُهما من بعض الأحاديث.

وقد فطن إلى هذا « ابنُ الطيب الفاسي » فقال :

« بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه مرات، ولا سيما في مسائل الصرف، إلا أنه لا يقر له عماد ، فهو في كل حين في اجتهاد »[2].

وقد أكْثَرَ « ابنُ مالك » (ــ٦٧٢ هـ) من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، ولا سيما في كتابه « التسهيل » إكثاراً

(١) « تحرير الرواية في تقرير الكفاية » ٩٦.

(٢) « تحرير الرواية في تقرير الكفاية » ٩٩.

ضاق به « أبو حيان » شارح « التسهيل » غير مرة، حتى غلا في بعض هذه المرات، فقال : « والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك !! ولا صحب من له التمييز[1] !!! »

ثم جاء « ابن هشام » (ـــ ٧٦١ هـ) تلميذ « أبي حيان » ونقيضه في مذهبه إزاء الاستشهاد في الحديث، يُكثر من الاحتجاج به في كتبه ما وجد إلى ذلك سبيلاً، كغيرِه من النحاة، حتى لفت نظر مترجميه على أنه « كان كثير المخالفة لشيخه أبي حيان، شديد الانحراف عنه »[2].

وقد قرر هذا الاتجاه وأيده « البدر الدماميني » (ـــ ٨٢٨ هـ) في شرحه لـ « التسهيل » المسمى : « تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد » نَقَل « البغداديُّ » (ـــ ١٠٩٣ هـ) ـــ صاحب خزانة الأدب ـــ كلامَ « البدر الدماميني » من شرح « التسهيل »، وهذا نصه :

وقد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنَّع (أبو حيان) عليه، وقال : إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له، لتطرّق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتجَّ به لفظه ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ حتّى تقوم به الحجة. وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوّب رأي (ابن مالك) فيما فعله، بناءً على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غَلَبَةُ الظن الذي هو مناطُ الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقّف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كلِّه كافٍ. ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقولَ المحتجَّ به لم يُبَدَّلْ ؛ لأن الأصل عدم التبديل، ولا سيما والتشديد في الضبط، والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النَّقَلَةِ والمُحَدِّثين. ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط ويتشددون، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ؛ فيغلب على الظن من هذا

---

(١) « الاقتراح » ٥٣.

(٢) « بغية الوعاة » ٢ : ٦٩.

كله أنها لم تبدّل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً، فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها.

ثم إنَّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن ولا كتب، وأما ما دوّن وحصِّل في بطون الكتب، فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم.

قال « ابن الصلاح » ـــ بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى ـــ : إنّ هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس ـــ فيما نعلم ـــ فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتابٍ مصنَّف، ويثبت فيه لفظاً آخر. أ هـ.

وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات، وقع في الصَّدر الأوّل قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلام أولئك المبدِّلين على تقدير تبديلهم يسوغُ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجمع في صحة الاستدلال ؛ ثم دوّن ذلك المبدل ـــ على تقدير التبديل ـــ ومنع من تغييره ونقله بالمعنى، كما قال « ابن الصلاح » فبقي حجَّةً في بابه. ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر، والله أعلم بالصواب » ا هـ.

بهذا رَدَّ « الدماميني » مذهبَ المانعين من الاستدلال بالحديث، ولله دَرُّه ! فإنه قد أجاد في الرد[1].

قال « ابن الطيب » : ما رأيت أحداً من الأشياخ المحققين إلا وهو يستدل بالأحاديث على القواعد النحوية، والألفاظ اللغوية، ويستنبطون من الأحاديث النبوية الأحكامَ النحوية والصرفية واللغوية، وغير ذلك من أنواع العلوم اللسانية، كما يستخرجون منها الأحكام الشرعية. وأخيرا : الحق ما قاله الإمام « ابن مالك »

---

(١) « خزانة الأدب » ١ : ٧.

علاّمة جَيَّان[1]، لا ما قاله « أبو حيان »، وكلام « ابن الضائع » كلام ضائع[2].

ــ ولو صحَّ أن القدماء لم يستشهدوا بالحديث فليس معناه أنهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به ؛ إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، فـ « سيبويه » مثلاً إذا ذهبنا نقرأ كتابه المسمى بـ « الكتاب » فلن نجد فيه كلاماً رفعه للنبي ــ ﷺ ــ ولا مرة واحدة، وفي « الكتاب » نصوص كثيرة توافق الأحاديث النبوية. وقد أحصيتُ ثمانية نصوص منها، ولكن « سيبويه » لم يستشهد بها على أنها أحاديث من النبي ــ ﷺ ــ بل على أنها من كلام العرب.

قال « سيبويه » في كتابه ١ : ٣٩٦ : « وأما قولهم : كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه »[3].

فقد جعله كلاماً صادراً من العرب الذين يحتج بكلامهم[4].

ويمكننا القول بكل صراحة : إن عدم استدلال بعضهم بالحديث على أنه مرفوع للنبي ـ ﷺ ـ لا يعني أنهم لا يجيزون الاستدلال به ، وإنما يَعْني عدم خبرتهم بهذا العلم الدقيق ، وهو علم رواية الحديث ودرايته ، لأن تحصيله بحاجة إلى فراغ ، وطول زمان ، كما يعني عدمَ تعاطيهم إيّاه .

---

(١) جيّان : مدينة بالأندلس ، شرقي قرطبة ، وهي مسقط رأس « ابن مالك » . « معجم البلدان » ٢ : ٢٩٥ .

(٢) « تحرير الرواية في تقرير الكفاية » ١٠١ .

(٣) بنحوه أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الجنائز ـ باب ما قيل في أولاد المشركين) ٢ : ١٠٤ ، وفي (كتاب القدر ـ باب الله أعلم بما كانوا عاملين) ٧ : ٢١١ . و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب القدر ـ باب معنىٰ كل مولود يولد على الفطرة وحكم أطفال الكفار وأطفال المسلمين) ٨ : ٥٢ . و « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٢٧٥ ، ٣٩٣ ، ٤١٠ ، من حديث « أبي هريرة » ، و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الجنائز ـ باب جامع الجنائز) ١ : ٢٤١ ، و « أبو داوُد » في « سننه » في (كتاب السنة ـ باب في ذراري المشركين) ٤ : ٢٢٩ .

(٣) « فهارس كتاب سيبويه » ٧٦٢ .

أما « ابن مالك » فهو إمام في الحديث بالإضافة إلى إمامته في علم العربية، وهذا هو السبب الذي حدا به إلى الاستشهاد بالحديث.

قال « الصلاح الصفدي » : كان ــ ابن مالك ــ أمَّةً في الاطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عَدَل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عَدل إلى أشعار العرب[1].

والقدامى لم يثيروا هذه القضية، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، وبالتالي لم يصرحوا برفض الاستشهاد به، وإنما هو استنتاج من المتأخرين الذين لاحظوا ــ خطأً ــ أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث، فبنوا عليه أنهم يرفضون الاستشهاد به، ثم حاولوا تعليل ذلك.

وأما « المبرد » فقد صرح بالحديث النبوي بكل بساطة في كتابه « المقتضب » ٢ : ٢١٥ بقوله : وجاء عن النبي ــ ﷺ ــ : « ليسَ في الخَضْرَوَاتِ صَدَقَةٌ »[2].

إذن فقد كان المتأخرون مخطئين فيما ادعوه من رفض النحاة القدامى الاستشهاد بالحديث، وكانوا واهمين حينما ظنوا أنهم هم أيضاً برفضهم الاستشهاد بالحديث إنما يتأثرون[3] خطاهم، وينهجون نهجهم.

ونحن نحمّل « ابن الضائع » و « أبا حيان » تَبِعَةَ شيوع هذه القضية الخاطئة، فهما أوّل من روّج لها، ونادى بها، وعنهما أخذها العلماء، دون تمحيص

---

(١) « بغية الوعاة » ١ : ١٣٤.

(٢) رواه « الدارَ قُطْني » في « سننه » في (كتاب الزكاة ــ باب ليس في الخضروات صدقة) ٢ : ٩٥ من حديث « علي بن أبي طالب »، وعن « طلحة بن معاذ »، وعن « أنس بن مالك ».
و« الترمذي » في « سننه » في (كتاب الزكاة ــ باب ما جاء في زكاة الخَضْرَوَاتِ) ٢ : ٧٥. وقال إسناد هذا الحديث غير صحيح، وليس يصحُّ في هذا الباب عن النبي ــ ﷺ ــ شيءٌ. وانظر « فيض القدير » ٥ : ٣٧٤.

(٣) تأثَّره : تَبِعَ أثره ــ (قاموس).

أو تحقيق، ثقة في حكمهما، أو تخففاً من البحث، وركوناً إلى الراحة، والتماساً لأيسر السبل. ولعل منشأ تلك الفكرة الخاطئة، هو أن القدماء سكتوا عن الاستشهاد بالحديث، واكتفوا بدخوله تحت المعنى العام لكلمة (نصوص فصحاء العرب)، ثم حين جاء من تَلَوْهُم ودوّنوا هذه الفكرة كانوا يفهمون ذلك فلم يخصوا الحديث النبوي بنص مستقل، فلما جاء « ابن الضائع » و « أبو حيان » وغيرهما ولم يجدوا نصاً مستقلاً يَعُدُّ الحديث من مصادر الاحتجاج ظنوا أن القدماء لم يكونوا يستشهدون به، وسجلوا هذا الظن على أنه حقيقة واقعة، وجاء مَنْ بعدهم فنقلوا عنهم دون تمحيص، وتابعوهم من غير بحث.

ويؤيد هذا الافتراض أن « السيوطيَّ » استنبط من قول صاحب « ثمار الصناعة » : « النحو علم يُستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله — تعالى — وكلام فصحاء العرب » أن النحاة لم يكونوا يستشهدون بالحديث، فعقب على ذلك بقوله : « فقصره عليهما، ولم يذكر الحديث »[1].

وهناك أسباب كثيرة تحمل على الشك في صحة ما نسب إلى الأقدمين من رفضهم الاستشهاد بالحديث، بل هناك من الدلائل ما يكاد يقطع — إن لم يكن يقطع فعلاً — أنهم كانوا يستشهدون به، ويبنون عليه قواعدهم، سواء منهم من اشتغل باللغة أو النحو أو بهما معاً. ولهذا لا يسع الباحث المدقق أن يسلّم بما ادعاه المتأخرون، وسنده في ذلك ما يأتي :

(١) إن الأحاديث أصح سنداً من كثير مما ينقل من أشعار العرب، ولهذا قال « الفيومي » بعد أن استشهد بحديث : « فأثنوا عليه شرًّا »[2] على صحة إطلاق الثناء على الذكر بشرّ قال : « قد نقل هذا العدل الضابط، عن العدل

---

(١) « الاقتراح »٥٤.

(٢) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الجنائز — باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى) ٣ : ٥٣، و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب الجنائز — باب ما جاء في الثناء على الميت) ١ : ٤٧٨، من حديث « أنس بن مالك ». وغيرهما.

الضابط، عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب، فكان أوثق مِنْ نَقْل أهل اللغة، فإنهم يكتفون بالنقل عن واحد، ولا يعرفون حاله »[١].

(٢) إنَّ المحدثين الذين ذهبوا إلى جواز الرواية بالمعنى شرطوا في الراوي أن يكون محيطاً بجميع دقائق اللغة، ذاكراً جميع المحسنات الفائقة بأقسامها، ليراعيها في نظم كلامه، وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى [٢] على أن المجوزين للرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الأَوْلى، ولم يجيزوا النقل بالمعنى إلا فيما لم يدوّن في الكتب. وفي حالة الضرورة فقط[٣].

وقد ثبت أن كثيراً من الرواة في الصدر الأوّل كانت لهم كتب يرجعون إليها عند الرواية. ولا شك أن كتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه وحفظه عن ظهر قلب مما يبعده عن أن يدخله غلط أو تصحيف.

(٣) إن كثيراً من الأحاديث دوّن في الصدر الأول قبل فساد اللغة على أيدي رجال يُحْتَجُّ بأقوالهم في العربية ، فالتبديل على فرض ثبوته إنما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه. فغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك[٤].

(٤) إن اللغويين احتجوا بالحديث في اللغة ؛ لأجل الاستدلال على معاني الكلمات العربية. وهو ما دفع « السهيليَّ » إلى أن يقول : « لا نعلم أحداً من علماء العربية خَالَفَ في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن ابن الضائع في شرح الجمل، وتابَعَهُمَا على ذلك الجلالُ السيوطي »[٥].

---

(١) « المصباح المنير » (مادة : ثنى)، وانظر « مجلة المجمع » ٣ : ٢٠١.

(٢) شرح الاقتراح لابن علان : ٩٤.

(٣) « مجلة المجمع » ٣ : ٢٠٤.

(٤) « خزانة الأدب » ١ : ٦ عن « الشاطبي ».

(٥) سيأتي هذا القول لـ « ابن الطيب »، وقد نسب في « أصول التفكير النحوي » ١٤١ لـ « السهيلي»، وجاء في الذيل : انظر الاستشهاد بالحديث، بحث منشور بمجلة المجمع اللغوي ٣ : ١٩٩، وقد أعيد نشره ضمن « دراسات في العربية وتاريخها » ١٦٨.

الاتجــاه الثاني :

ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى رفض الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به صراحة.

قال « ابن الطيب » : « لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف العلماء في الاحتجاج بالحديث الشريف إلاّ ما أبداه الشيخ « أبو حيان » في شرح التسهيل، و « أبو الحسن ابن الضائع »[1] في شرح الجمل، وتابعها على ذلك « الجلال السيوطي » — رحمه الله — فأولع بنقل كلامهما، واللّهج به في كتبه، واعتنى باستيفائه في كتابه الموسوم بـ « الاقتراح في علم أصول النحو »، وهو كتاب بديع، رتّبه على ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول، وأبدى فيه نكتاً غريبة، جعلها للفروع النحوية كالأصول، واستوفاه فيما كتبه على « المغنى »، ولَهجَ به في غيرهما من كتبه ظانًّا أنه من الفوائد الغريبة، متلقياً له بالقبول تقليداً، غافلاً عن أنه في هذا الباب لا يسمن ولا يغني »[2] ا هـ.

قال « البغدادي » : قال « أبو الحسن ابن الضائع » في شرح الجمل : تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة — كسيبويه، وغيره — الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان

---

(١) جاء في « أصول التفكير النحوي » ١٣٦ — ١٤١ ذِكْرُ « ابن الصائغ » ثماني مرات، وصوابه : « ابن الضائع » بالضاد المعجمة، والعين المهملة، وهو « عليُّ بنُ محمد بن عليِّ بنِ يوسفَ الكتاميُّ الإشبيليُّ، أبو الحسن، المعروف بابن الضائع » — ٦٨٠ هـ، وهو صاحب شرح الجمل. انظر « بغية الوعاة » ٢ : ٢٠٤. أما « ابن الصائغ » فهو « محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ عليِّ بنِ أبي الحسن الزمرديُّ، شمسُ الدين بن الصائغ الحنفي النحوي » — ٧٧٦ هـ فلم يعرف له بحث في « الاحتجاج بالحديث » ولم يعرف عنه أنه شرح كتاب الجمل، وعلى كل لم يقصده النحاة في هذه المسألة. انظر « بغية الوعاة » ١ : ١٥٥.

(٢) « تحرير الرواية في تقرير الكفاية » ٩٦، ٩٧.

الأَولى في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبي ـــ ﷺ ـــ لأنه أفصح العرب.

قال[1] : « و ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه

---

(١) جاء في « أصول التفكير النحوي » ١٣٩ : لم يحسن « السيوطي » في « الاقتراح » : ٥٤، النقلَ عن « ابن الضائع »، فذكر أنه قال : « قال ابن خروف : يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن ، وإن كان يرى أن مَنْ قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى » فجعلَ « ابنَ خروف » من المنكِرينَ حجية الحديث ... وهذا غير صحيح، فإن « ابن خروف » ممن يحتجون بالحديث، فكيف يأخذ على « ابن مالك » الاحتجاج به ؟ وسر هذا الخطأ الفادح الذي وقع فيه « السيوطي » أنه أسقط حرفاً من نص « ابن الضائع »، فأساء الفهم والحكم جميعاً، إذ صحة النص هي : « قال ـــ أي : ابن الضائع ـــ : وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً » وعلى هذا فإن ما قرره النص من حكم على هذا الاستشهاد ليس صادراً من « ابن خروف »، وإنما يعود إلى « ابن الضائع ».

وجاء في الذيل : وقد تبع « السيوطيَّ » في خطَئه « ابنُ علان » ا ه.

(أقول) : لعل إسقاطَ الحرف حاصلٌ من النساخ، لأن مثل هذا لا يغيب عن « السيوطي »، كما أن النساخ يقع منهم التصحيف والتحريف والإسقاط كثيراً. هذا في حالة تسليمي بخطأ العبارة. ولكنني أجزم بصحة عبارة « السيوطي »، وهذه عبارته : « قال أبو الحسن ابن الضائع... قال :وابنُ خروف يستشهدُ بالحديث كثيراً » ا هـ ودليلي على سلامة العبارة : أننا نعرب « ابنُ » : مبتدأ، لا فاعلاً لـ « قال »، وجملةَ « يستشهدُ » : خبراً. وفاعلُ « قال » ضميرٌ يعود على « ابن الضائع ». وبذلك فلا غبار على العبارة.

وجاء في « أصول التفكير النحوي » ص ١٣٩، ١٤٠ نصَّان غَلَطان أيضاً، النص الأول هو : « جعل ابنَ خروف من المنكِرين حجية الحديث، الذين يأخذون على ابن مالك الاحتجاج به.. ». والنص الثاني هو : « ... على رأس المجيزين ابن مالك والرضي... وقد تبع هذين الشيخين من الأعلام كثير، منهم : ابن خروف ».. أقول : هاتان العبارتان غير صحيحتين، لأن « ابن خروف » لا يُعقل أن يأخذ على « ابن مالك » احتجاجه بالحديث، ولا أن يتبعه ؛ لأن « ابن خروف » توفي سنة ٦٠٩ هـ و « ابن مالك » وُلد سنة ٦٠٠ هـ، وتوفي سنة ٦٧٢ هـ، وكذلك لا يعقل أن يتبع « ابنُ خروف » « الرضيَّ »؛ لأنه توفي سنة ٦٨٦ هـ، فكيف يتصوّر متابعته لهما، ولا بد من وجود المتبوع قبل وجود التابع، و « ابن مالك » و « الرضي » لا وجود لهما في عالم النحو في حياة « ابن خروف »، وقد قال « أبو إسحاق الشاطبيُّ » : « ...ابن مالك لم يفصِّل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له سَلَفًا إلا ابنَ خروف، فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل... ». والله أعلم.

الاستظهار والتبرك بالمرويّ فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى »[1]. ا هـ

وقال « أبو حيّان » في شرح التسهيل[2] : قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب. وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره،[3] على أن الواضعين الأوّلين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب — كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين — لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرُهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد، وأهل الأندلس.

قال « عبد القادر البغدادي » في « خزانة الأدب » ١ : ٥ :

« وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال : إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول — ﷺ — إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين :

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدةً قد جرت في

---

(١) قد حاول « ابن الضائع » أن يفسّر بعض جوانب هذا الاتجاه بأن الاستشهاد بالحديث نحو من التبرك بالمروي، وقد كان من الممكن أن يصلح هذا التفسير لو أن الأحاديث المستشهد بها لم تكن الشواهد الوحيدة في موضوعها. أما وهي عند « ابن مالك » و « ابن هشام » و « الرضي » تنطق كشواهد بقواعد لا يؤيّدها فيها غيرها، فإن مثل هذا التعليل يقصر عن تفسير هذا الاتجاه بأسره، ويعد من قبيل الهرب عن التناول الموضوعي للقضية. « أصول التفكير النحوي » ١٤٠.

(٢) نقل « السيوطي » في « الاقتراح » ٥٢ قولَ « أبي حيان » هذا.

(٣) جَعَلَ الدكتور مهدي المخزومي « أبا حيان » من المستشهدين بالحديث مطلقاً، ولا شك في أن ذلك وَهَمٌ لم يقل به أحدٌ. وهذا نصه في كتابه « مدرسة الكوفة » ٦١ : « ولا يسَع الدارسَ إلا الاطمئنانُ إلى سلامة ما ذهب إليه « ابن مالك » ومَنْ شايعه في اعتبار الأحاديث من المصادر التي يعتمد اللغويّ والنحويّ عليها، على أن بعض النُّحاة قد وقف بين الفريقين، بين الفريق المانع مطلقاً وهم النحاة الأولون، والفريق المثبِت مطلقاً، وهم « ابن مالك » و « أبو حيان » ومن تابعهما... ».

زمانه ــ ﷺ ــ لم تُقَل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله :

« زوَّجتكها بما معك من القرآن ».

« ملّكتُكها بما معك من القرآن ».

« خذها بما معك من القرآن »[1].

وغير ذلك من الألفاظ الواردة، فتعلم يقيناً أنَّهُ ــ ﷺ ــ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يُجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما من ضبط اللفظ فبعيدٌ جداً ولا سيما في الأحاديث الطوال.

وقد قال « سفيان الثوري » : « إنْ قلت لكم : إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدّقوني » إنما هو المعنى ، ومن نظر في الحديث أدنى نظرٍ علم العلم اليقينَ أنهم يروون بالمعنى.

---

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب النكاح ــ باب تزويج المعسر، لقول تعالى : إن يكونوا فقراءَ يُغْنِهِمُ الله من فضله) ٦ : ١٢١.

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب النكاح ــ باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك...) ٤ : ١٤٣، ١٤٤، و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب النكاح ــ باب في التزويج على العمل يعمل) ٢ : ٢٣٦. و « النسائي » في « سننه » في « كتاب النكاح ــ باب التزويج على سور من القرآن) ٦ : ١١٣ و « الترمذي » في « سننه » في (كتاب النكاح ــ باب ما جاء في مهور النساء) ٢ : ٢٩٠.

و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب النكاح ــ باب صداق النساء) ١ : ٦٠٨. بروايات متعددة، من حديث « سهل بن سعد الساعدي ». وانظر « فتح الباري » ٩ : ١٣١، ١٧٥، ١٨٠.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث[١]، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللّحنُ في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب. ونعلم قطعاً من غير شك أنّ رسول لله ــ ﷺ ــ كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلّم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلّم. والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين ؛ وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز.

وقد قال لنا قاضي القضاة « بدر الدين بن جماعة » ــ وكان ممن أخذ عن ابن مالك ــ قلت له : يا سيدي، هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول، فلم يجب بشيء.

قال « أبو حيان » : وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول، كالبخاري ومسلم وأضرابهما ؟! فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدلّ النحاة بالحديث »[٢]. ا هـ

ويقول « أبو حيان » : « إن علماء العربية الذين استنوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا أحكامهم على ما ورد في الحديث... وجاء هذا الرجل ــ يعني : ابن مالك ــ متأخراً في أواخر قرن سبعمائة، فزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما

---

(١) قال « الفيومي » في « المصباح المنير » ٦٥٨ : « قال أبو سليمان الخطّابي : إن لفظ الحديث تناقَلَتْهُ أيدي العجم حتى فشا فيه اللحْنُ، وتَلَعَّبَتْ به الألْسُنُ اللُّكْنُ حتى حَرَّفوا بعضه عن مواضِعِه، وما هذه سبيلُه فلا يُحْتَجُّ به بألفاظِهِ المخالفة، لأن المُحَدِّثين لم ينقلوا الحديث لضبط ألفاظه حتّى يُحْتَجَّ بها بل لمعانيه، ولهذا أجازوا نَقْلَ الحديث بالمعنى، ولهذا قد تختلف ألفاظ الحديث الواحد اختلافاً كثيراً ».

(٢) « خزانة الأدب » ١ : ٥.

أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، ولله در القائل : لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أولها »[1].

قال الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه « في أصول النحو » ٤٩ : ولا عجب في أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين، بل إن ذلك هو المنتظر المعقول، إذ كان العالِم من الأوائل يعلم روايات محدودة، وخيرهم من صنف مفرداتِ اللغة في موضوع واحد، كالأصمعي، مثلاً. ثم جاءت طبقة بعدهم وصل إليها كلُّ ما صنف السابقون فكانت أوسع إحاطة، ثم جاءت طبقة بعد طبقة، وألفت المعاجم بكل ما اطلع عليه أصحابها من تصانيف ونصوص غاب أكثرها عن الأولين فكانوا أوسعَ علماً، ولذلك نجد ما لدى المتأخرين من ثروة نحوية أو لغوية أو حديثية شيئاً وافراً مكنهم من أن تكون نظرتهم أشمل، وأحكامهم أسدّ. ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين كأبي عمرو بن العلاء، والأصمعي، وسيبويه... لعضوا عليها بالنواجذ ولغيروا ــ فرحين مغتبطين ــ كثيراً من قواعدهم التي صاحبها ــ حين وضعها ــ شحُّ المورد. ولكانوا أشدَّ المنكرين على « أبي حيان » جموده، وضيق نظرته، وانتجاعه الجدب، والخصب محيط به من كل جانب.

وقال « ابن الطيب » : « قد أطال « أبو حيان » ــ عفا الله عنه ــ على عادته في التحامل على « ابن مالك » بلا طائل، وأبدى أدلة حالية بالتمويه، خالية من الدلائل، وحاصل ما قاله : إن نحاة البلدين البصرة والكوفة لم يستدلُّوا بالحديث، وتابعهم على ذلك نحاة الأقاليم، وعلل ذلك بوجهين :

- جواز الرواية بالمعنى.
- ووقوع اللحن كثيراً في الأحاديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غيرَ عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم. وبنى على ذلك كلامَه كلَّه، واعتراضه على « ابن مالك ». فأما عدم استدلالهم

(١) « تمهيد القواعد » ٥ : ١٧١ نقلاً من كتاب « أصول التفكير النحوي » : ١٣٧.

بالحديث فلا يدل على أنهم يمنعون ذلك، ولا يجوّزونه كما توهمه، بل تَرْكُهم له لعدم تعاطيهم إياه، وقلّة إسفارهم عن مُحَيَّاه، على أن كتب الأقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو عن الأحاديث والاستدلال بها على إثبات الكلمات، واللغةُ أخت النحو. وأيضاً في الصدر الأول لم يكن الحديث مُدَوَّناً مشهوراً مستعملاً استعمال الأشعار العربية، والآي القرآنية، وإنما اشتُهر ودُوِّنَ بعدهم، فعدمُ احتجاجهم به لعدم اشتهاره بينهم، وعلماءُ الحديث غير علماء العربية، ولما تداخلت العلوم وتشاركت استعملوا بعضها في بعض، وأدخلوا فنّاً في فن، حتى صارت المنقولات المحضة نوعاً من المعقولات. وبالجملة فكونهم لم يحتجّوا بالحديث لا يلزم منه منعهم ذلك كما لا يخفى وأما ادّعاؤه أن نحاة الأقاليم تابعوهم على ذلك فهو مصادرة بل هذه كتب الأندلسيين، وأهل المغرب قاطبة مشحونة بذلك ».

وقال « ابن الطيب » أيضاً : « أما الرواية بالمعنى فهي وإن كان رأي قوم، فقد منعها آخرون، منهم : مالك ــ رضي الله عنه ــ، بل نُسِبَ المنعُ للجمهور من المحدِّثين والأصوليين والفقهاء، كما نقله « القرطبي » وغيره. وبعد تسليمه، فمن أجازه اشترط له شروطاً مشهورة في علوم الاصطلاح لم تُذْكر في شيء مما استدل به « ابن مالك » وغيره، بل قالوا : إنه لا يجوز النقل بالمعنى إلا لِمَنْ أحاط بدقائق علم اللغة، وكانت جميع المحسنات الفائقة بأقسامها على ذكرٍ منه، فيراعيها في نظم كلامه، ثم فَتْحُ احتمال التغيير والتصرُّفِ يؤدي إلى خرقٍ بعيد الالتئام، في جميع الأحكام، لأن المخالف يقول لمخالفه المستدلِّ في حكمٍ بلفظ حديث : لعل هذا اللفظ من الراوي. وقالوا : إذا فُتِحَ هذا الباب لا يبقى لنا وثوق بحديث، ولا اطمئنان لشيء من الآثار الواردة عنه ــ ﷺ ــ وأوجد المبتدعة مسلكاً للطعن في جميع الأحاديث، وانتقلنا إلى النظر في دَلَالَاتها على العمومات والإطلاقات، وغير ذلك مما يترتب على هذا القول من المفاسد العظام.

وأما ادّعاءُ اللحن في الحديث، فهو باطل ؛ لأنه إن أراد اللحن الذي هو الخطأ في الإعراب بحيث لا يتخرج على وجه من الوجوه، فهذا لا وجود له في شيء من الأحاديث أصلاً، وإن أراد أنه على خلاف الظاهر، كنصب الجزأين

ـ « إنَّ » ونحوه من الأحاديث الواردة على لغة من اللغات الغير[1] المشهورة، فهذا لا يضُرّ ؛ لأن القرآن العظيم — وهو متواتر — فيه آياتٌ على خلاف الظاهر في الإعراب، احتاج هو في « بحره » و « نهره » إلى تأويلها، وتخريجها على وجه صحيح، ولم يَدَّعِ أنها ملحونة، وإن ورد في كلام « عائشة » — رضي الله عنها — وغيرها التعبير في حقها باللحن، فقد أجابوا عنه كما بسطه « الجلال » في « الإتقان »، ولم تخرج بسبب ذلك عن القرآن »[2].

● جاء في « في أصول النحو » ٥٠ — ٥٥ :

فأما المانع الأول، وهو تجويز الرواية بالمعنى فيجيبون عليه بأن الأصل الرواية باللفظ، ومعنى تجويز الرواية بالمعنى : أن ذلك احتمال عقلي فحسب، لا يقين

---

(١) استعمل « سيبويه » و « الأخفش » و « الزجاجي » و « ابن المقفع » : بعضاً، وكلاً، بالألف واللام. وأنكر ذلك « الأصمعي » و « أبو حاتم » ؛ لأنه ليس من كلام العرب، وفي القرآن : « وكلٌّ أتَوْهُ داخرين ». قال « أبو حاتم » لـ « الأصمعي » : رأيت في كتاب « ابن المقفع » : (العلم كثيرٌ، ولكن أخذ البعض خيرٌ من ترك الكل). فأنكره أشدّ الإنكار، وقال : الألف واللام لا يدخلان في « بعض » و « كل » ؛ لأنهما معرفتان بغير ألف ولام. وقال « الأزهري » : النحويون أجازوا ذلك. « لسان العرب » (بعض — كـلّ) وقال الإمام « أبو نزار، الحسن بن أبي الحسن » النحوي، في كتابه « المسائل السفرية » : مَنَعَ قومٌ دخولَ الألف واللام على « غير » و « كل » و « بعض »، وقالوا : هذه كما لا تتعرف بالإضافة لا تتعرف بالألف واللام. قال : وعندي أنه تدخل اللام على « غير » و « كل » و « بعض »، فيقال : فعل الغير ذلك، والكل خير من البعض، وهذا لأن الألف واللام هنا ليستا للتعريف، ولكنها المعاقبة للإضافة، نحو قول الشاعر (هو : منظور بن مرثد الأسدي) :

كأنْ بين فَكِّهـــا والـــفكِّ ... فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِـــحَتْ في سَكِّ

إنما هو كأن بين فكها وفكها. ثم أن « الغير » يحمل على الضد، و « الكل » يحمل على الجملة، و « البعض » يحمل على الجزء، فصلح دخول الألف واللام أيضاً من هذا الوجه. « تهذيب الأسماء واللغات » ٢ : ٦٥ (من القسم الثاني) يعني أنها تتعرف على طريقة حمل النظير على النظير، فإن الغير نظير الضد، والكل نظير الجملة، والبعض نظير الجزء، وحمل النظير على النظير سائغ شائع في لسان العرب، كحمل الضدّ على الضدّ، كما لا يخفى على من تتبع كلامهم. وقد نص « الزمخشري » على وقوع هذين الحملين، وشيوعهما في لسانهم. « رد المحتار » ٢ : ٢٣٥.

(٢) « تحرير الرواية في تقرير الكفاية » ١٠٠.

بالوقوع، وعلى فرض وقوعه فالمغيِّر لفظاً بلفظٍ في معناه عربيٌّ مطبوعٌ يُحتج بكلامه في اللغة، ونحن نعرف مقدار تحري علماء الحديث، وضبطهم لألفاظه، حتى إذا شك راوٍ عربي بين قوله — ﷺ — : « على وجوههم »، وبين قوله : « على مناخرهم »(١)، أثبتوا شكه، ودوّنوه مبالغة في التحري والدقة. هذا إلى جانب كثير من الرواة، صحابة وتابعين دوّنوا الأحاديث من عهد النبي — ﷺ — فهذا « عبد الله بن عمرو بن العاص » كان يكتب الحديث حياة رسول الله، وكذلك روي عن « عبد الله بن عمر »، و « أنس بن مالك »، و « سهل بن سعد الساعدي » من الصحابة الكرام.

وهذا « عمر بن عبد العزيز » — ١٠١ هـ يكتب إلى الآفاق أن : « انظروا ما كان من حديث رسول الله، أو سنته فاكتبوه » ثم كان « الزهري » — ١٢٤ هـ، و « ابن أبي عروبة » — ١٥٦ هـ، و « الربيع بن صبيح » — ١٦٠ هـ ممن دونوا الحديث كتابة. ثم شاع التدوين في الطبقات التي بعد هؤلاء، وهذا كاف في غلبة الظن، بأن الذي في مدونات الطبقة الأولى لفظ النبي نفسه، فإن كان هناك إبدال لفظ بمرادفه، فإنما أَبْدَلَهُ عربيٌّ فصيح يحتجُّ به.

وإن وقع بعد ذلك شك في بعض الروايات من غلط أو تصحيف، فنزر يسير، لا يقاس أبداً إلى أمثاله في الشعر، وكلام العرب، فكثير من الأشعار نفسها رويت بروايات مختلفة، وبعضها موضوع، وربما كان ما فطنوا إلى وضعه منه أقل من القليل، وجاز عليهم أكثر الموضوع إذ كان واضعه قد أحسن المحاكاة. قال « الخليل بن أحمد » : « إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت »(٢). وأنتم تحتجون بهذا الشعر والنثر، على عُجَرِهِ

---

(١) في الحديث : « ... وهل يكُبُّ الناسَ في النار على وُجُوههِمْ — أو على مناخرهم — إلاّ حصائدُ ألسِنَتِهِمْ ». أخرجه « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الإيماد — باب ما جاء في حُرْمَةِ الصلاة) ٤ : ١٢٥، من حديث « معاذ بن جبل » — رضي الله عنه —، وقال : هذا حديثٌ حسنٌ صحيح.

(٢) « الصاحبي » ٣٠ المطبعة السلفية بالقاهرة.

وبُجَرِه، هذا من حيث المتن، وأما من حيث السند فقد عرف المجيزون والمانعون أن ما في روايات الحديث من ضبط، ودقة، وتحرٍّ، لا يتحلى ببعضه كل ما يحتج به النحاة واللغويون من كلام العرب، حتى قال « الأعمش » : « كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أَوْ أَلِفاً أو دالاً »[1].

وأما المانع الثاني، وهو وقوع لحن في بعض الأحاديث المروية، فهو شيء ــ إن وقع ــ قليل جداً، لا يبنى عليه حكم، وقد تنبه إليه الناس وتحاموه، ولم يحتج به أحد، ولا يصح أن يُمْنَعَ من أجله الاحتجاجُ بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح إلا إن جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم ؛ لأن بعض الناس يلحن فيه. وأنت تعرف إلى هذا أنهم قد تشددوا في أخذ الناس بضبط ألفاظ الحديث، حتى إذا لحن فيه شاذ[2] أو عاميّ، أقاموا عليه النكير، بل إن بعضهم ليدخله النار بسببه، وكان هذا التشديد تقليداً متوارثاً في حَمَلَة الحديث حتى يومنا هذا.

قال « جمال الدين القاسمي » ــ ١٣٣٢ هـ : « مَنْ قَرَأَ حديث رسول الله، وهو يعلم أنه يلحن فيه، سواء أكان في أدائه أم في إعرابه، يَدْخُلُ في هذا الوعيد الشديد، (يعني قوله ــ ﷺ ــ : من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعدَه من النار) ؛ لأنه بلحنه كاذب عليه »[3] حتى الذين يروونه بالمعنى يعظمون أمر اللحن في الحديث، فهذا إمام أهل الشام « الأوزاعيُّ » يقول : « أعربوا الحديثَ فإن القوم كانوا عَرَباً »، ويقول : « لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث ».

---

(١) « الكفاية » ١٧٨.

(٢) شَذَا، يَشْذُو، شَذْواً، من باب قَتَلَ، يقال : شذا من العلم شيئاً، وهو شاذٍ، وأخذ منه شذاً : طرفاً وذَرْواً. « أساس البلاغة » (شذو).

(٣) « قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث » ١٧٣.

وهذا « حماد بن سلمة » يقول : « من لحن في حديثي فليس يحدّث عني ». وإليك هذه السلسلة :

عن « الحسن بن علي الحلواني » قال : « ما وجدتم في كتابي عن عفان لحناً فأعربوه، فإن عفان كان لا يلحن ». وقال لنا « عفان » : « ما وجدتم في كتابي عن « حماد بن سلمة » لحناً فأعربوه، فإن حماداً كان لا يلحن ». وقال « حماد » : « ما وجدتم في كتابي عن قتادة لحناً فأعربوه، فإن قتادة كان لا يلحن ».

انظر كتاب (ألف باء) للبلوي ١ : ٤٤.

وأغلب الظن أن من يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر بهم الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث، من روايةٍ ودرايةٍ لقصروا احتجاجهم عليه، بعد القرآن الكريم، ولَما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة... وجرى على الاحتجاج بالحديث العلماء حتى عصرنا الحاضر، منهم المرحوم الأستاذ طه الراوي[1]، فقد كان يذهب إلى الاحتجاج بما صح منها دون قيد ولا شرط، ويعرض للذين اعترضوا بوجود أعاجم في رواة بعض الأحاديث فيقول : « والقول بأن في رواة الحديث أعاجم ليس بشيء، لأن ذلك يقال في رواة الشعر والنثر اللذين يحتج بهما، فإن فيهم الكثير من الأعاجم، وهل في وسعهم أن يذكروا لنا محدّثا ممن يعتد به أن يوضع في صفٍّ « حماد الراوية » الذي كان يكذب ويلحن ويكسر، ومع ذلك لم يتورع الكوفيون، ومَنْ نهج منهجهم عن الاحتجاج بمروياته، ولكنهم تحرجوا في الاحتجاج بالحديث...

---

(١) هو أديبٌ، باحثٌ، عراقي، من أعضاء المجمع العلمي بدمشق، ولد سنة ١٣٠٧ هـ في « رواة »، وهي قرية مشرفة على الفرات، وتوفي ببغداد سنة ١٣٦٥ هـ. « الأعلام » ٣ : ٢٣٢.

ثم لا أدري لم ترفَّع النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن، والاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال، فأصبح رَبْعُ اللغة به خصيباً بقدر ما صار رَبْعُ النحو منه جديباً :

وكان حالُهما في الحكـم واحـدةً   لو احتكمنا من الدنيا إلى حكم[1]

قال الدكتور « محمد محمد أبو شهبة » في كتابه « دفاع عن السنة » ص : ٣٢ : « ... مَنِ اطلع على منهج المحدثين في النقد، وطريقتهم في التعديل والتجريح، ومبالغتهم في التحري عن معرفة حقيقة الراوي، وطوية نفسه، والأخذ بالظنة والتهمة في رد مروياته يكاد يجزم بأن تجويز الكذب على الراوي المستجمع للشروط أمر فَرْضي، واحتمال عقلي، وهذه الحقيقة قد تبدو لبعض مَنْ لم يدرس كتب الرجال والنقد عند المحدثين، فيها شيء من المغالاة، ومن أبعد النجعة في كتب القوم عرف، ومن عرف اعترف ».

* * * * *

---

(١) نظرة في النحو (مجلة المجمع العلمي بدمشق ١٤ : ٣٢٥ ــ ٣٢٧) عن « في أصول النحو » ٥٣ ــ ٥٥.

● فكرةُ التحرز الديني في ترك الاحتجاج بالحديث فكرةٌ غيرُ مقنعة :

جاء في كتاب « الرواية والاستشهاد باللغة »

ص : ١٣٦ ــ ١٣٧، ٢٥٩ ــ ٢٦٠ تعليلُه في صرف النحاة أنفسهم عن الاستشهاد بالقرآن والحديث في أنهم تحرجوا من استخدامهما في دراستهم. ووَقَفَ « التحرز الديني » بينهم وبين الإفادة منهما...

إذ نظروا إلى نصوص القرآن والحديث نظرة تقديس وتنزيه، فانصرفوا عنهما في الدراسة والاستدلال عليها بفعل « التحرز الديني » وحين تناولوا نصوص القرآن والحديث بعد ذلك بالتفسير والإعراب، صاحبتهم تلك الرهبة نفسها، وبخاصة مع نص القرآن...

قال المؤلف : أما ما ارتآه المتأخرون من تعلاّت بعد ذلك لما انتهجه السابقون من النحاة من أن ذلك الانصراف عن الحديث كان بسبب الرواية بالمعنى أو اللحن في المتن، فإن ذلك كله لا يثبت أمام الواقع التاريخي المبكر من رواية الحديث وجمعه...

هذه التعليلات غير مقنعة !! وإنما المقنع حقاً الاعتراف بحقيقة الأمر الذي صرفهم عن هذه النصوص الموثقة، وحقيقة الأمر ــ إن لم يجانبني الصواب ــ كان « التحرز الديني » تماماً كما حدث في القرآن...

أقول ــ وبالله التوفيق ــ إن فكرة التحرز الديني، ونظرة التقديس والتنزيه فكرة غير مقنعة، فالنحاة قاطبة استدلوا بالقرآن الكريم دون تردد فيه، فقد بلغت شواهد « سيبويه » القرآنية/٣٧٣/آية، وشواهد « المقتضب » لـ « المبرد » تجاوزت خمسمائة آية. وقد استشهدت المصنفات النحوية بالقرآن الكريم باستفاضة، كمصنفات « ابن جني » ــ ٣٩٢ هـ، و « الزمخشري » ــ ٥٣٨ هـ، و « ابن يعيش » ــ ٦٤٣ هـ، و « الزنجاني » ــ ٦٦٠ هـ، و « ابن مالك » ــ ٦٧٢ هـ، و « الرضي » ــ ٦٨٦ هـ، و « ابن هشام » ــ ٧٦١ هـ، و « ابن عقيل » ــ ٧٦٩ هـ، وغيرهم.

نعم وقف فريق من النحاة موقفاً يتسم بالشدة والعنف تجاه القراء، قال « أبو الفتح » في « الخصائص » ١ : ٧٣ :

« ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، ولكن أُتوا من ضعف دراية ».

ومع كل هذا لم يصرفوا أنفسهم عن الاستشهاد بالقرآن، وهذه المؤلفات النحوية بين أيدينا شاهد صدق على صحة ما ذهبت إليه.

أما الحديث النبوي فالقدامى لم يستشهدوا به في مسائل النحو والصرف. وعندي أن سبب ذلك يعود لعدم تعاطيهم هذا العلم، ولعدم ممارستهم إيّاه، كما أفاده « محمد بن الطيب الفاسي » ـــ ١١٧٠ هـ، شيخ « الزبيدي » صاحب « تاج العروس »، لذا نجد الإمام « ابن مالك » يكثر الاستشهاد بالحديث، وما ذلك إلا لأنه أمّةٌ في الاطلاع على علم الحديث[1].

أما التحرز الديني ونظرة التنزيه والتقديس فغير وارد البتة ؛ لأننا مأمورون بفهم القرآن والحديث ومعاطاتهما.

وأما تعليل المتأخرين من أن سبب انصراف القدامى عن الاحتجاج بالحديث يعود إلى الرواية بالمعنى، واللحن في المتن، فتعليل فيه وجهة نظر إلى حدٍّ ما ؛ فقد ذهب فريق من العلماء إلى جواز الرواية بالمعنى، وقد قال « سفيان الثوري » : « إنما نحدثكم بالمعاني » ومنعها فريق آخر.

أما اللحن في المتن، فقد وردت نصوص مرفوعة للنبي ـــ ﷺ ـــ تخالف تعابيرها ما شاع من استعمال البصريين، كحديث : « إن قعرَ جهنم سبعين خريفاً »، وحديث : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون »، وحديث : « كل أمتي معافى إلا المجاهرون »، في بعض الروايات، وغيرها من الأحاديث. فَتَوَهَّم من لا دراية له بلهجات العرب ولغاتها أنه لحن.

ونحن لا نعذر القدامى في عدم احتجاجهم بالحديث، ولكن عدم ممارستهم لهذا الفن الجليل صرفهم عن الاحتجاج به. وفاقد الشيء لا يعطيه. والله أعلم.

* * * * *

---

(١) « بغية الوعاة » ١ : ١٣٤.

الاتجـــاه الثالث :

التوسط بين المنع والجواز

ومن أبرز من نهج هذا النهج « أبو إسحاق الشاطبي » ـــ ٧٩٠ هـ في شرحه للألفية، المسمى بـ « المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ». فقد قال ما ملخصه في باب « الاستثناء » : لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ـــ ﷺ ـــ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحشُ والخَنى، ويتركون الأحاديثَ الصحيحة، لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإنّ رواته اعتنَوا بألفاظها، لما ينبني عليه من النحو، ولو وقفتَ على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات.

وأما الحديث فعلى قسمين :

- قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهادُ أهل اللسان.

- وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصودٍ خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ـــ ﷺ ـــ ككتابه لهَمْدان، وكتابه لوائل بن حُجر، والأمثال النبوية ؛ فهذا يصح الاستشهاد به في العربية. و « ابن مالك » لم يفصّل هذا التفصيلَ الضروري الذي لا بدَّ منه، وَبَنَىٰ الكلام على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له سلفاً إلا « ابن خروف » ؛ فإنه أتى بأحاديثَ في بعض المسائل، حتى قال « ابن الضائع » : لا أعرف هل يأتي بها مستدلاً بها، أم هي لمجرد التمثيل ؟

والحق أنَّ « ابن مالك » غيرُ مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف.[1]

وبهذا الموقف الوسط الذي سلكه « الشاطبي » عارَضَ المانعين للاحتجاج بالحديث، ورماهم بالتناقض ؛ لأنهم لا يستشهدون بحديث

(١) « خزانة الأدب » ١ : ٦

رسول الله ـــ ﷺ ـــ في حين يستشهدون بكلام أجلاف العرب. كما عارض المجيزين مطلقاً، دون تفرقة، كـ « ابن مالك » وقال : لأنه لم يُفَصِّل هذا التفصيلَ الضروريَّ، الذي لا بد منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً، ثم قال : والحق أن « ابنَ مالك » غيرُ مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف.

ونلاحظ أن « الشاطبي » قسَّم الأحاديث، إلى قسمين :

القسم الأول : ما يعتني ناقلُه بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

القسم الثاني : عُرِفَ اعتناء ناقله بلفظه، لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها فصاحته ـــ ﷺ ـــ ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية. وهذا القسم يصح الاستشهاد به في النحو.

وكان هذا التقسيم الذي قدّمه « الشاطبي » الأساسَ الذي بَنَى عليه المعاصرون موقفهم من حجية الحديث، فالشيخ « محمد الخَضِر حُسَين »[1] يأخذ بهذا التقسيم، ثم يضيف إليه قسماً ثالثاً، هو ـــ في الواقع ـــ تفصيل لما أجمل « الشاطبي ».

● وقد[2] عالج هذا الموضوعَ في « مجلة مجمع اللغة العربية » على خير ما يعالجه عالمٌ ثَبْت مُتَرَوٍّ، وقاضٍ منصفٌ، وانتهى من بحثه إلى النتيجة المرضية الآتية :

من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة و (القواعد)، وهو ستة أنواع :

---

(١) عالم جليل، وأديب باحث، من أعضاء المجمَعَيْن العربِيَّيْنِ بدمشق والقاهرة، تخرّج بجامع الزيتونة، ودرّس فيه، وفي الأزهر، وقد عمل مصححاً في دار الكتب المصرية خمس سنوات، وتولى مشيخة الأزهر، وترأس تحرير مجلة « نور الإسلام » الأزهرية، ومجلة « لواء الإسلام ». كان هادئ الطبع وقوراً، وقد خصّ قسماً كبيراً من وقته لمقاومة الاستعمار، وانْتُخِبَ رئيساً لجبهة الدفاع عن شمال إفريقية في مصر. له تآليف مفيدة، منها : « الدعوة إلى الإصلاح »، و « رسائل الإصلاح »، و « نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم »، و « نقض كتاب في الشعر الجاهلي » توفي سنة ١٣٧٧ هـ. « الأعلام » ٦ : ١١٤.

(٢) من هنا من « في أصول النحو » ٥٥.

أولها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ــ عليه السلام ــ، كقوله : « حَمِي الوطيس »[1]، وقوله : « مات حَتْفَ أنفه »، وقوله : « الظلمُ ظُلُماتٌ يوم القيامة »[2]، إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاس البيان، كقوله : « فارْجِعْنَ مأْزُوراتٍ غيرَ مأْجُوراتٍ »،[3] وقولِهِ : « إنَّ الله لا يَمَلُّ حتى تَمَلُّوا »[4].

ثانيها : ما يُروى من الأقوال التي يُتَعَبَّدُ بها، أو أُمِرَ بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.[5]

ثالثها : ما يُروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم. ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه.

رابعها : الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي ــ ﷺ ــ أو إلى الصحابة أو إلى التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً.

خامسها : الأحاديث التي دَوَّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كـ : « مالك بن أنس »، و « عبد الملك بن جريج » و « الشافعي ».

---

(١) قطعةٌ من حديثٍ أخرجه « مسلمٌ » في « صحيحه » في (كتاب الجهاد والسِّيَرِ ــ بابٌ في غزوة حُنَيْنٍ) ٥ : ١٦٧ و « أحمد » في « مسنده » ١ : ٢٠٧.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب المظالم ــ باب الظلمُ ظُلُماتٌ يومَ القيامة) ٣ : ٩٩، من حديث « عبد الله بن عمر » ــ رضي الله عنهما ــ.

(٣) أخرجه « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الجنائز ــ باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز) ١ : ٥٠٣، من حديث « علي » ــ رضي الله عنه ــ .

(٤) هذا قطعة من حديث « عائشة » ــ رضي الله عنها ــ رواه « البخاري » في « صحيحه » في كتاب اللباس ــ باب الجلوس على الحصير ونحوه) ٧ : ٥٠، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب صلاة المسافرين ــ باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره) ٢ : ١٨٩، وانظر « فتح الباري » ١٠ : ٣١٤.

(٥) قال « ابن حجر » في « فتح الباري » ٨ : ٣٠٤ : « الأقوال المنصوصة إذا تُعُبِّد بلفظها لا يجوز تغييرها ولو وافق المعنى... ».

سادسها : ما عُرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل : « ابن سيرين »، و « القاسم بن محمد »، و « رجاء بن حيوة »، و « علي بن المديني ».

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأوّل، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين...

والقسم الثالث الذي أضافه هو الحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه، هو الحديث الذي دوّن في الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة المبينة آنفاً، وهو على نوعين :

حديث يرد لفظه على وجه واحد، وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه :

(١) أما الحديث الوارد على وجه واحد، فالظاهر صحة الاحتجاج به ؛ نظراً إلى أن الأصل الرواية باللفظ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى، ويضاف إلى هذا كله عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم، فقد يكون بين « البخاري » ومن يحتج بأقواله من الرواة واحد أو اثنان، وأقصاهم ثلاثة.

ومثال هذا النوع أن « الحريري » أنكر على الناس قولهم قبل الزوال : (سهرنا البارحة) قال : وإنما يقال : (سهرنا الليلة)، ويقال بعد الزوال : (سهرنا البارحة) ا هـ.

والشاهد على صحة ما يقوله الناس حديث أن النبي ـ ﷺ ـ كان إذا أصبح قال : « هل رأى أحد منكم البارحة رؤيا ؟ »[1].

---

(١) بهذا اللفظ أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الرؤيا ـ باب رؤيا النبي ـ ﷺ ـ ٤ : ١٧٨١ من حديث « سمرة بن جندب » (طبع البابي الحلبي)، وبلفظ : « هل رأى أحدٌ منكم من رؤيا » أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب التعبير ـ باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح) ٨ : ٨٤، و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الرؤيا ـ باب ما جاء في الرؤيا) ٢ : ٩٥٧ من حديث « سمرة » أيضاً. وبلفظ : هل رأىٰ أحد منكم الليلة رؤيا » أخرجه « أحمد » في « مسنده » ٥ : ١٤.

وحديث : « وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح ــ وقد ستره الله ــ فيقول : عملت البارحة كذا »[1].

ففي قوله : « إذا أصبح قال : هل رأى أحد منكم البارحة » وقوله : « ثم يصبح فيقول : عملت البارحة » شاهد على صحة أن يقول الرجل متحدثاً عن الليلة الماضية، وهو في الصباح : سهرنا البارحة، أو وقع البارحة كذا.

(٢) وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية... فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها أحد المحدثين بأنها وهم من الراوي.

وأما ما يجيءُ في رواية شاذة، أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين : إنها غلط من الراوي، فنقف دون الاستشهاد بها.

وخلاصة البحث : إنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مرد له، ويشد أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته.[2] ا هـ.

وإذا كان قد وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف، فإن هذا لا يقتضي ترك الاحتجاج به جملة، وإنما غايته ترك الاحتجاج بهذه الأحاديث فقط، وحمله على ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة[3]. وقد وقع في الأشعار غلط

---

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأدب ــ باب ستْرِ المُؤْمِنِ على نفسه) ٧ : ٨٩، عن أبي هريرة بنحوه.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ٣ : ٢٠٨ ــ ٢١٠، من « في أصول النحو » ٥٥ ــ ٥٨.

(٣) « مجلة مجمع اللغة العربية » ٣ : ٢٠٧.

وتصحيف، ومع ذلك فهي حجة من غير خلاف. وإذا كان « العسكريُّ »[1] قد أَلَّف كتاباً في تصحيف رواة الحديث، فقد أَلَّف كتاباً فيما وقع من أصحاب اللغة والشعر من التصحيف.

* * * * *

(١) « العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله » ــ ٣٧٢ هـ. له كتاب « تصحيفات المحدّثين » ورمز « الزركلي » في « الأعلام » ٢ : ١٩٦ إلى أنه مخطوط. وقد قام الدكتور محمود ميرو بتحقيقه. كما قام بطبعه بالقاهرة بالمطبعة العربية الحديثة. الطبعة الأُولى ١٤٠٢ هـ ــ ١٩٨٢ م.
ولـ « العسكريّ » كتاب « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » وقد حققه الأستاذ عبد العزيز أحمد. وطبع بالقاهرة في مطبعة مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الأُولى ١٣٨٣ هـ ــ ١٩٦٣ م
ويقول « الزِّرِكْلِيُّ » بعدما ذكر كتاب « تصحيفات المحدثين » : ولعله كتابه المطبوع باسم « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » ا هـ.

والصواب أنهما كتابان مختلفان. لذا قال « العسكري » في مقدمة « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » : سُئِلْتُ بأصبهان وبالرَّيِّ إفرادَ ما يحتاج إليه أصحابُ الحديث مما يحتاج إليه أهلُ الأدب، فجعلته كتابَيْنِ.
وانظر « المزهر » ٢ : ٣٥٣.

● الكشف عن مذهب السيوطي والبغدادي في الاحتجاج بالحديث في النحو :

أما « السيوطي » فموقفه متردد بين الاتجاه الثاني، والاتجاه الثالث، فقد أَيَّد اتجاه المانعين : فقال في « الاقتراح » ٥٥ :

(ومما يدل لصحة ما ذهب إليه « ابن الضائع » و « أبو حيان » أن « ابن مالك » استشهد على لغة « أكلوني البراغيث » بحديث : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » وأَكْثَرَ من ذلك حتى صار يسميها : لغة يتعاقبون. وقد استدل به « السهيلي »، ثم قال : لكني أقول : إن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديث مختصر رواه « البزار » مطولاً مجرداً، قال فيه : « إن لله ملائكةً يتعاقبون فيكم، ملائكةٌ بالليل، وملائكةٌ بالنهار).

وقال « ابن الأنباري » في « الإنصاف » في منع « أنْ » في خبر « كاد » :

(وأما حديثُ : « كاد الفقر أن يكون كفراً » فإنه من تغييرات الرواة، لأنه ـ ﷺ ـ أفصح من نطق بالضاد). ا هـ.

كما أيّد اتجاه الوسط، فقال في « الاقتراح » ٥٢ : « وأما كلامه ـ ﷺ ـ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولَتْها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتّى، بعبارات مختلفة، ومن ثَمَّ أُنْكِرَ على « ابن مالك » إثباته القواعدَ النحويةَ بالألفاظ الواردة في الحديث » ا هـ.

ولهذا اختلفت عبارات المصنفين في الوصول إلى حقيقة مذهب « السيوطي » فقد تقدم قولُ « ابن الطيب » : لا نعلم أحداً من علماء العربية في الاحتجاج بالحديث الشريف إلا ما أبداه الشيخ « أبو حيان » في شرح

التسهيل، و « أبو الحسن ابن الضائع » في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك « الجلال السيوطي » ـــ رحمه الله.

أما « البغدادي »[1] فقد قال : وتوسط « الشاطبي » فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُنِيَ بنقل ألفاظها. ثم أورد كلامه من شرح الألفية، ثم قال : وقد تبعه « السيوطي » في « الاقتراح » وذكر كلامه[2].

---

(١) « خزانة الأدب » ١ : ٦ .

(٢) جاء في كتاب « ابن الشجري ومنهجه في النحو » رسالة ماجستير للأستاذ « عبد المنعم أحمد التكريتي » ٢١٥ ـــ ٢٢٤ : وهناك من وقف من الفريقين موقفاً وسطاً، كـ « الشاطبي » ثم ذكر كلامه، وبعده قال المؤلف : « وتبعه في هذا الرأي « البغدادي » و « السيوطي »، ونسب ذلك في الذيل إلى « خزانة الأدب » و « الاقتراح ».

أقول ـــ وبالله التوفيق ـــ : مذهب « السيوطي » متردد بين مذهبي الوسط والمنع، كما أوضحته آنفاً.

أما « البغدادي » فمذهبه حسب ما يبدو لي أنه متابع لـ « ابن مالك » و « الرضي » و « الدماميني »، لأنه قال بعد أن نقل كلام « ابن الضائع، وأبي حيان » : وقد ردَّ هذا المذهب الذي ذهبوا إليه « البدر الدماميني » في شرح التسهيل،ولله درُّه ! فإنه قد أجاد وأفاد. والله ـــ تعالى ـــ أعلم.

● مطلب : معنى الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل

كُتُبُ النحوِ والصرف تستعمل عبارات، مثل : واستَشْهَدوا بكذا، وهذا لا يُسْتَشْهَدُ بشعره، والاستشهاد بهذا البيت لا يصح لعدم معرفة قائله.

وكذلك يقولون : واحتجوا بكذا، وهذا لا يحتجُّ به، والاحتجاجُ بما قالوه مردودٌ.

والاحتجاج ومشتقاته يتردد كثيراً في المصنفات التي صُنِّفَت للمسائل الخلافية في النحو، مثل كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » للأنباري.

أما التمثيل فيستعمل في الأمثلة المصنوعة، وفي سوق القواعد وإيضاحها، وهي كلام من جاوز عصر الاستشهاد من الشعراء والكتّاب.

فـ « الاستشهاد » أو « الاحتجاج » هو ما نُسب إلى قائل موثوق به في عصر الاستشهاد، أو إلى قبيلة من القبائل الموثوق بلغاتها.

فإذا كان النص من هذا النوع اعتُبِرَ أساساً للقواعد النحوية والصرفية، وينبغي احترامه.

و « التمثيل » هو الذي يسوقه النحويُّ نفسه، أو ساقه عَمَّنْ لا يحتج بكلامهم. وهو غير ملزم.

ويدخل في المثال ما يساق من أمثلة فيها التكلف والصنعة مما يطلق عليه اسم « التمارين » كما يقال : صغ من كذا على مثال كذا. وكذلك التراكيب التي لم ترد في نصٍ عربي قديم مما يوجد نماذجه الكثيرة في بابي التنازع والاشتغال وما لا ينصرف.

والشاهد في اللغة : اسم فاعل من شهِد الشيء إذا عاينه.

والشهادة : الخبر القاطع.

واستشهده : سأله أن يشهد.

الحُجَّةُ : الدليل والبرهان. يقال حَجَّهُ، يَحُجُّه، حَجّاً، غَلَبَهُ، على حُجَّتِهِ،

ويقال : حاجَجْتُ فلاناً فحَجَجْتُهُ، أي : غلبته بالحجة، وذلك الظفرُ يكون عند الخصومة.

والجمع : حُجَج ، والمصدر الحِجَاجُ.

ويقال : حاجَجْتُه، فأنا مُحَاجٌّ، وحجيجٌ (فعيل بمعنى فاعل)، وهو محجوج.

وفي « التعريفات » (باب الحاء) ٤٤ :

الحجّة : ما دُلّ على صحة الدعوى.

وقيل : الحجة والدليل واحدٌ.

فلفظ الحجة يستخدم في المواقف التي تتطلب المغالبة والجدل بقصد التفوق، ونصرة الرأي.

كما يستعمل هذا اللفظ، ومشتقاته، للدلالة على فصاحة عربي أو هجنته، فيقال عنه مثلاً : يحتج به، وعلماء اللغة يجعلونه حجة.

وأما « الشاهد » ـــ عند أهل النظر ـــ فهو جزئي يُذْكر لإثبات القاعدة، من كلام الله ـــ تعالى ـــ، وكلامِ رسوله ـــ ﷺ ـــ، وكلامِ العرب العَرْباء الثابتة فصاحتهم، الموثوق بعربيتهم.

وأما « المثال » فهو جزئي يذكر لإيضاح القاعدة[1].

---

(١) انظر « لسان العرب » (حجج) ٢ : ٢٢٨، و « معجم مقاييس اللغة » ٢ : ٣٠ و « الرواية والاستشهاد باللغة » ١٠١.

القسم الثاني

دراسة نحوية للأحاديث النبوية الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك

وفيه ثمانيةٌ وثلاثونَ باباً نحويّاً

وفيها عشْرٌ ومائة مسألة

الكلام على الأحاديث المذكورة في مقدمات شروح الألفية

استحب العلماء أن تُسْتفتح الكتبُ والمصنفاتُ بحديث « إنما الأعمالُ بالنيات ». فجعله « البخاريُّ » ــ ٢٥٦ هـ، في أول صحيحه، وابتدأ به « النووي » ــ ٦٧٦ هـ، في كتبه الثلاثة : « رياض الصالحين » و « الأذكار » و « الأربعين حديثاً النووية ».

وفائدة هذا البدء تنبيه طالب العلم أن يصحح نيته لوجه الله ــ تعالى ــ في طلب العلم، وعمل الخير.

ولهذا استهل « أبو إسحاق الشاطبي » ــ ٧٩٠ هـ، به في مقدمة كتابه « المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية » فقال : ... ومن غَرَسَ جَنَى ثَمَرَةَ غَرْسِهِ، و « إنّما الأعمالُ بالنيّات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانتْ هجرتُه إلى الله ورسوله فهجرتُه إلى الله ورسوله، ومَنْ كانت هجرتُه إلى دنيا يصيبها أو امرأةٍ ينكحُها فهجرتُه إلى ما هاجَرَ إليه »[1]

وفي هذا الحديث النبوي مسائلُ نحوية شريفة، تُعْرَفُ في مظانها، وسنعرض لمسألتين منها :

(الأولى) في إشكال ورود الجزاء بنفس الشرط.

و (الثانية) في إشكال تأنيث « دنيا » إذا نكرت.

---

(١) أخرجه « البخاري » في أول « صحيحه » وفي (كتاب الإيمان ــ باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة)، ومواضع أخرى من صحيحه.
و « مسلم » في (كتاب الإمارة ــ باب قوله ــ ﷺ ــ : إنما الأعمال بالنية) عن « عمر بن الخطاب » رضي الله عنه. وله ألفاظ.
قال « ابن حجر العسقلاني » في « التلخيص الحبير » ١ : ٦٧ : ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة مَنْ لم يُخَرِّجْهُ سوى « مالك » فإنه لم يخرجه في « الموطأ ».

(المسألة الأولى) شرط الجواب الإفادة، والأصل تغاير الشرط والجزاء ؛ لتحصل الإفادة.

فلا يقال : (من أطاع أطاع، وإن يقم زيد يقم)

كما لا يقال في الابتداء : (زيدٌ زيدٌ).

فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز، نحو : (إنْ لم تطع الله عَصَيْتَ) أريد به التنبيه على العقاب، فكأنه قال : وجب عليك ما وجب على العاصي.

ويقال : ومن أطاع نجا، وإن يقم زيد قمتُ.

وقد وقع الشرط والجزاء في هذا الحديث متحدين.

والجواب : أن التغاير يقع تارة باللفظ، وهو الأكثر، وتارة بالمعنى، ويفهم ذلك من السياق.

ومن أمثلته قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **ومن تاب وعمل صالحاً فإنه يتوب إلى الله متابا** ﴾[1].

وهو مسؤول على إرادة المعهود المستقر في النفس، كقولهم : (أنت أنت) أي : الصديق الخالص. وقولهم : (هم هم) أي : الذين لا يقدر قدرهم. وقوله الشاعر :

أنا أبو النَّجْم وشِعري شِعري

وقال « ابنُ هشام » هو مسؤول على إقامة السبب مقام المسبب، لاشتهار المسبب[2]، أي : فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين.

وقال « ابن مالك » : قد يقصد بالخبر الفرد بيان الشهرة، وعدم التغير، فيتحد بالمبتدأ لفظاً، كقول الشاعر :

خَلِيلِي خَلِيلِــي دونَ ريبٍ وربما ... أَلآنَ امرؤٌ قولاً فظــنَّ خليـــلا

(١) الفرقان : ٢٥.

(٢) ورد في فتح الباري ١ : ١٦ (لاشتهار السبب) وصوابه (لاشتهاب المسبب) كما في « مغني اللبيب » : ١٣٢.

وقد يفعل مثل هذا بجواب الشرط، كقولك : (من قصدني فقد قصدني) أي : فقد قصد من عرف بإنجاح قاصده.

وقال غيره : إذا اتحد لفظ المبتدأ والخبر، والشرط والجزاء علم منهما المبالغة إما في التعظيم، وإما في التحقير.[1]

(المسألة الثانية) أورد « ابن مالك »[2] إشكالاً في تأنيث « دنيا » مع كونه منكراً، فكان حقه ألاّ يستعمل كما لا يستعمل : « قصوى » و « كبرى ». فقال : « دنيا » في الأصل مؤنث « أدنى »، و « أدنى » أفعل تفضيل، وأفعل التفضيل إذا نكر لزم الإفراد والتذكير، وامتنع تأنيثه وتثنيته وجمعه. إلا أن « دنيا » خلعت عنه الوصفية غالباً، وأجريت مجرى ما لم يكن قط وصفاً، مما وزنه « فُعْلى » كرُجْعى وبُهْمى.

وفي وروده منكراً مؤنثاً قول « الفرزدق » :

لا تعجبنَّكَ دُنيا أنت تاركُهـا   كم نالَها من أناس ثم قد ذهبوا[3]

قال « الشاطبي » في مقدمة كتابه « المقاصد الشافية » :

... وإنما أتى الناظم بفعل (أحمد ربي) .. لئلا يكون كلامه أجذم عن البركة والخير على ما جاء في الحديث.

خرّج « أبو داود » عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ـــ ﷺ ـــ : « كل كلام لا يُبْدَأُ فيه بحمد الله فهو أجذم »

وفي لفظ « النسائي » : « كل أمر لا يبدأ فيه بالحمدُ لله فهو أقطع »[4].

---

(١) « فتح الباري » ١ : ١٦، و « مغنى اللبيب » : ١٣٢، و « همع الهوامع » (مبحث الجوازم) ٤ : ٣٢٦.

(٢) « شواهد التوضيح والتصحيح » (البحث الخامس والعشرون) : ٨٠.

(٣) مطلع قصيدة يهجو بها « الطرمّاح ».

(٤) يروى أجذم، وأقطع، وأبتر.
وله ألفاظ أخر أوردها الحافظ « عبد القادر الرهاوي » في أول الأربعين البلدانية. انظر « التلخيص الحبير » ٣ : ١٧٤، و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب النكاح ـــ باب خطبة النكاح) رقم ١٨٩٤، و « مسند أحمد » ٢ : ٣٥٩.

وقال « الشاطبي » في (المقدمة) أيضاً :

... أراد — أي الناظم — الجمع بين الثناء على الله — عز وجل — والصلاة على رسوله، لما في ذلك من البركة الموعود بها في الشرع، وذلك مرجو القبول والإجابة كما جاء في حديث « فَضَالَةَ بن عُبَيْد » أنه قال : « بينا رسول الله — ﷺ — قاعداً إذ دخل رجل فصلى فقال : اللهم اغفر لي وارحمني. فقال رسول الله — ﷺ — عجلت أيها المصلي، إذا صليتَ فقعدت فاحمد الله بما هو أهله، وصلِّ عليّ ثم ادعه. قال : ثم صلى رجل آخر بعد ذلك فحمد الله وصلى على النبي — ﷺ — فقال له النبي — ﷺ — : أيها المصلي ادع تجب »[1].

قال « الشاطبي » في مقدمة كتابه « المقاصد الشافية » :

ذكر « الرُّشاطي » في تاريخه عن « الحسين بن الحسن المَرْوَزِيّ » قالت : سألت « سفيانَ بنَ عُيَيْنَةَ » فقلت : يا أبا محمد ما تفسير قول النبي — ﷺ — : « كان من أكثر دعاء الأنبياء قبلي بعرفة : لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير »[2]، وليس فيه من الدعاء شيْء ؟.

فقال لي : اعرف حديث « مالك بن الحارث » :

« إذا شَغَلَ عبدي ثناؤه عليَّ عن مسألتي أعطيته أفضل ما أُعْطِي

---

(١) أخرجه « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الدعوات — باب ما جاء في جامع الدعوات) ٥ : ١٧٩، وقريب منه في « سنن النسائي » في (باب التمجيد والصلاة على النبي — ﷺ — في الصلاة)، و « مسند أحمد » ٦ : ١٨.

(٢) أخرجه « أحمد » في « المسند ». انظر « بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني » ١٢ :١٣٠، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار) ٨ : ٦٩، ٨٣، و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب القرآن — باب ما جاء في ذكر الله تعالى) ١ : ٢٠٩، و (باب ما جاء في الدعاء) ١ : ٢١٥، و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الدعوات — باب في فضل : لا حول ولا قوة إلا بالله) ٥ : ٢٣١، و « القرى لقاصد أمّ القُرى » : ٣٩٦.

السائلين »[1] ثم قال : أعلمت ما قال : « أمية بن أبي الصلت » حين خرج إلى « ابن جُدْعان » يطلب نائله ؟

قلت : لا أدري، قال : قال :

أأذكر حاجتي أمْ قد كفاني ... حياؤك إنَّ شيمتك الحَيَاءُ
إذا أثنى عليكَ المَرْءُ يوماً ... كفاه من تعرضِك الثناء

ثم قال « سفيان » : هذا مخلوق ينسب إلى الجود قيل له : يكفينا من مسألتك أن نثني عليك ونسكت، حتى نأتي على حاجتنا، فكيف الخالق ؟.

وذكر « ابن عبد البر » هذه الحكاية في « التمهيد » على نحوٍ آخر.

وقال « الشاطبي » في (المقدمة) :

... فالمصطفون من الخلق هم الأنبياء، والرسل، ومحمد — ﷺ — مصطفى من أولئك المصطفين، ألا ترى ما جاء من نحو قوله : « أنا سيّد ولد آدم »[2].

وقال « الشاطبي » في (المقدمة) عند قوله « ابن مالك » : (المستكملين الشرفا) :

قال — عليه السلام — : « خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام »[3].

وقال « الشاطبي » في (المقدمة) عند قول : (المستكملين الشرفا) : يعني به

---

(١) أورده « ابن عَرّاق » في « تنزيه الشريعة المرفوعة » ٢ : ٣٢٣ هكذا : « من شغله ذكري عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين » وقال : قال « الحافظ » في « أماليه » : هذا حديث حسن. وأتى بكلام طيب، فارجع إليه. وانظر « سنن الدارمي » ٢ : ٤٤١ .

(٢) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفضائل) ٧ : ٥٩، و (كتاب الإيمان) ١ : ١٢٧، ١٢٩، و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب المناقب) ٥ : ٢٤٧، و « أبو داود » في « سننه » ٤ : ٢١٨ وانظر « شرح النووي » ١٥ : ٣٧، و « فيض القدير » ٣ : ٤٢، و « التلخيص الحبير » ٣ : ١٦١، و « شرح الكافية » للرضي ٢ : ٢٥٧.

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب بدء الخلق) — باب قولِ الله — تعالى — : « لقد كان في يوسفَ وإخوتِهِ آياتٌ للسائلين ») و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفضائل) ٧ : ١٠٣.
و« أحمد » في « مسنده » ٤ : ١٠١، وانظر « شرح النووي » ١٦ : ٧٨ .

الصحابة ــ رضوان الله عليهم ــ فإن هذا الكلام يقتضي أنهم كانوا أهل شرف قبل الإسلام، ثم جاء الإسلام فاستكملوه به، ولا أحد من الأمة أعظم شرفاً في الأصل منهم، وقد جاء في الصحيح عن « واثلة بن الأسقع » قال : قال رسول الله ــ ﷺ ــ : « إن الله اصطفى من ولد آدم إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل كنانة ، واصطفى من بني كنانة قريشاً ، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم »[1].

وخرج « الترمذي » عن « العباس » أن رسول الله ــ ﷺ ــ قال : « إن الله خلق الخلق فجعلني في خيرهم فرقة، ثم جعلهم قبائل فجعلني في خيرهم قبيلة، ثم جعلهم بيوتاً فجعلني في خيرهم بيتاً »[2].

قال « الشاطبي » في (المقدمة) عند قول « ابن مالك » :

وهو بسَبْقٍ حائزٌ تفضيلاً   مُسْتَوْجِبٌ ثنائيَ الجميلاَ

...فإن السابق له فضيلة ظاهرة على غيره من اللاحقين، إذ كان اللاحق مهتدياً بناره، مقتدياً بفعله، فكانا كالإمام والمأموم.

روى أن « إسحاق بن إبراهيم » لما صنع كتابه في النغم واللحون عَرَضَهُ على « إبراهيم بن المهدي »، فقال : لقد أحسنت يا أبا محمد، وكثيراً ما تحسن، فقال « إسحاق » : بل أحسن « الخليلُ » ؛ لأنه جعل السبيل إلى الإحسان ــ يعني بعلم العروض ــ. فقال « إبراهيم » : ما أحسن هذا الكلام ! فمِمّن أخذته ؟ قال : من « ابن مقبل » إذ سمع حمامة من المطوقات، فاهتاج لمن يحب، فقال :

فلو قبل مبكاها بكيتُ صبابةً   بلَيْلَى شفيتُ النفسَ قبل التندمِ
ولكن بَكَتْ قبلي فهاجَ لي البكا   بُكاها فقلت : الفضلُ للمتقدمِ

---

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفضائل ــ باب فضل نسب النبي ــ ﷺ ــ) ٧ : ٥٨، و« الترمذي » في « سننه » في (أبواب المناقب عن رسول الله ــ ﷺ ــ) ٥ : ٢٤٣، و « أحمد » في « مسنده » ٤ : ١٠٧، وانظر « التلخيص الحبير » ٣ : ١٨٧.

(٢) أخرجه « الترمذي » في « سننه » في (أبواب المناقب عن رسول الله ــ ﷺ ــ) ٥ : ٢٤٤.

وهو فضل عند الكافة مرعيّ، وينضاف هاهنا إلى فضل شرعي نبه عليه قوله ــ ﷺ ــ :

« من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة »(١).

وقال « الشاطبي » في (المقدمة) عند قوله :

وَاللهُ يقضي بهبـــاتٍ وافـــرة لي ولــه في درجــاتِ الآخرة

... بدأ بالدعاء لنفسه، ثم لابن معطٍ، اقتداءً بالسنة في أن يبدأ الإنسان بنفسه، ثم بمن يليه، لقوله ــ عليه السلام ــ :

« ابدأْ بنفسك، ثم بمَنْ تعول »(٢).

وأبين من هذا ما خَرَّجَ « الترمذيُّ » عن « أُبَيّ بن كعب » « أن رسول الله ــ ﷺ ــ كان إذا ذَكَرَ أحداً بدأ بنفسه »(٣).

وفي « شرح الأشموني » ١ : ١٩ :

« كان رسول الله ــ ﷺ ــ إذا دعا بدأ بنفسه » رواه « أبو داود »(٤).

★ ★ ★ ★ ★

(١) قريب منه رواه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب العلم ــ باب مَنْ سنَّ سنةً حسنةً أو سيئة) ٨ : ٦١. وانظر « شرح مسلم للنووي » ١٦ : ٢٢٦.

(٢) قال « ابن حجر » في « التلخيص الحبير » ٢ : ١٩٥ عن هذا الحديث : لم أره هكذا، بل في الصحيحين من حديث « أبي هريرة » : « أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول ». ولـ « مسلم » عن « جابر » في قصة المدبر في بعض الطرق : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلأهلك ». ورواه « الشافعي » عن مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج أحبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً، يقول : فذكر قصة المدبر، وقال فيه : « إذا كان أحدكم فقيراً فليبدأ بنفسه، فإن كان له فضل فليبدأ مع نفسه لمن يعول ».

(٣) أخرجه « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الدعوات ــ باب ما جاء أن الداعي يبدأ بنفسه) ٥ : ١٣١.

(٤) أخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الحروف والقراءات) ٤ : ٣٣.

الكلام وما يتألف منه

مسألة (١)

تطلق الكلمة على الجملة المفيدة لغةً

أورد « الشاطبي » عند قول الناظم :

.... وكِلْمَةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمّ

حديثَيْن شريفين استدلالاً على أن الكلمة في اللغة تطلق على الجمل المفيدة، وهما :
« أصدق كلمة قالها لبيد »[١]
و « الكلمة الطيبة صدقة »[٢]

وذكر « الأشموني » ١ : ٢٨ شطراً من بيت، وهو :

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللّهَ باطلٌ ......

والظاهر من إيراد هذا الشطر فقط أنه الواقع في الحديث، وقد قال البيت قبل الإسلام.

وجاء بيان الشاهد في « شرح ابن الناظم » : ٤ :

بأنه إطلاق الكلمة على الكلام، من باب تسمية الشيء باسم بعضه، كتسميتهم ربيئة القوم عيناً، والبيت من الشعر قافية، وقد يسمون القصيدة قافية،

---

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأدب ــ باب ما يجوز من الشعر) ٧ : ١٠٧.
و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الشعر) ٧ : ٤٩ عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأدب ــ باب طيب الكلام) ٧ : ٧٩ تعليقًا .
و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الزكاة ــ باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف) ٣ : ٨٣.

لاشتمالها عليها، قال الشاعر :

وكم عَلَّمْتُـهُ نظـمَ القـوافي   فلمـا قال قافيـةً هجـاني

أراد قصيدة.[1]

* * *

مسألة (٢)

« أمْ » تخلف « ألْ » في لغة « طيِّئ »[*]

قال « السيوطي » في « همع الهوامع » مبحث (أداة التعريف) ١ : ٢٧٣ قد تخلف « أم » « أل » في لغةٍ عُزِيَتْ لـ « طيِّئ » و « حمير ».

قال « ابن مالك » : لما كانت اللام تدغم في أربعةَ عشرَ حرفاً، فيصير المعرّف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة، جَعَلَ أهل اليمن، ومن داناهم بدلها ميماً ؛ لأن الميم لا تدغم إلا في ميم.

قال بعضهم : إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها، نحو : غلام، كتاب، بخلاف : رجل، وناس.

قال « ابن هشام » : ولعل ذلك لغةٌ لبعضهم لا لجميعهم، بدليل دخولها على النوعين في قوله ــ ﷺ ــ :

---

(١) انظر « همع الهوامع » : (الكلمة وأقسامها).

(*) انظر « شرح الأشموني » ١ : ٣٧، و « شرح ابن يعيش » ٩ : ٢٠، و « الكافي شرح الهادي » ١١٩٣، و« شرح الكافية » للرضى ٢ : ١٣١، و « شرح شواهده » ٤٥١، و « شرح الشافية » للرضي (مبحث الإبدال) ٣ : ٢١٦، و « مغني اللبيب » : ٧١، و « شرح قطر الندى » : ١٥٨.

« ليس مِنَ امْبِرَامْصِيامُ في امْسفر »[1] أخرجه « أحمد ».

---

(١) رواه « أحمد » في « مسنده » ٥ : ٤٣٤، عن « كعب بن عاصم »، وكان من أصحاب السقيفة. وفي « بلوغ الأماني » ١٠ : ١٠٧، ولم أقف على من أخرجه بالميم بدل اللام غير الإمام أحمد. وانظر « نصب الراية » ٢ : ٤٦١، وفيه : هذه الرواية رواها « عبد الرزاق » في « مصنّفه »، وعن « عبد الرزاق » رواه « أحمد » في « مسنده »، ومن طريق « أحمد » رواه « الطبراني » في « معجمه ». قال « الصبانُ » ١ : ٣٧ : الحديث ورد بلفظ « أل » ولفظ « أم » وكلاهما بسند رجاله رجال الصحيح. كما في المناوي.

(أقول) : وما قاله فريق من النحاة كـ « ابن يعيش » و « الزنجاني » و « ابن هشام » وغيرهم : « إن الذي روى هذا الحديث هو (النمر بن تولب) ـــ ١٤ هـ، وإنه لم يروِ عن النبي ـــ ﷺ ـــ إلا هذا الحديث » لم أجد له أصلاً في كتب الحديث، فلا أدري من أين لهم ذلك ؟!

وبعد تحريري لهذه المسألة وصلني المخطوط المسمى « تخريج أحاديث شرح الرضي على الكافية » لـ « عبد القادر بن عمر البغدادي » من دار الكتب المصرية، وهو بخط المؤلف ـــ رحمه الله رقم / ١٥١٢ ـــ حديث / فنظرت فيه لأرى ما كتبه « البغداديُّ » في صحة نسبة رواية بعض النحاة، الحديثَ لـ « النمر بن تولب »، فوجدتُ ما فيه موافقاً لِمَا سطّرته، فحمدت ربي على حسن توفيقه إياي.

وهذا نص البغدادي : « ليس من امبرامصيام في امسفر »

قال « السيوطي » في حاشية المغني : هذا الحديث أخرجه أحمد في مسنده، والطبراني في معجمه الكبير، من حديث « كعب بن عاصم الأشعري » ومسنده صحيح. وأما قول المصنف : رواه « النَّمِر بن تَوْلب »، فكذا ذكره « ابن يعيش » و « السخاوي » كلاهما في « شرح المفصل »، وصاحب البسيط. زاد « ابن يعيش » : ويقال : إن « النمر » لم يَرْوِ عن النبي ـــ ﷺ ـــ إلا هذا الحديث. **وكلهم تواردوا على ما لا أصل له.** أما أولاً فلأن « النمر بن تولب » مختلف في إسلامه وصحبته. وأما ثانياً فإن هذا الحديث لا يعرف من رواية « النمر ». والحديث الذي رواه « النمر » عند من أثبت صحبته غيرُ هذا الحديث. قال « أبو نعيم » في « معرفة الصحابة » : النمر بن تولب، الشاعر، كَتَبَ له النبي ـــ ﷺ ـــ كتاباً، ورَوَى من طريق « مُطَرِّف » عنه، قال : سمعت رسول الله ـــ ﷺ ـــ يقول : « من سرّه أن يذهب كثير من وَحَرِ صدره فليصم شهر الصبر رمضان وثلاثة أيام من كل شهر » انتهى كلام « السيوطي » رحمه الله.

وقال « السخاوي » في « شرح المفصل » في هذا الحديث : يجوز أن يكون النبي ـــ ﷺ ـــ تكلم بذلك لمن كانت هذه لغته، أو تكون هذه لغة الراوي التي لا ينطق بغيرها. لا أن النبي ـــ ﷺ ـــ أبدل اللام ميماً. قال « الأزهري » : والوجه ألاّ تثبت الألف في الكتابة ؛ لأنها ميم جعلت كالألف واللام. ورأيت كتابة الحديث بخط « السيوطي » في كتابه : « الزَّبَرْجَد » كذا : (ليس من ام برام صيام فم سفر)...

وروى « السيوطي » الحديثَ في « الجامع الصغير » كذا : (ليس من البر الصيام في السفر) قال : أخرجه أحمد، والشيخان، وأبو داود، والنسائي » عن « جابر »، وأخرجه « ابن ماجَهْ » عن « ابن عمر ». ورواه في الذيل بزيادة : « فعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها ». وقال : أخرجه « النسائي » و « ابن حبان » عن « جابر ». انتهى ما جاء في المخطوط عن هذا الحديث.

وقول « بُجَيْر بن عَنَمَة الطائي » (جاهلي مقلّ) :

ذاك خَلِيلي وذو يُواصلني ... يَرْمِي ورائي بامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ[1]

قال « ابن يعيش » ٩ : ٢٠ عن اللغة اليمانية، وهي إبدال لام المعرفة ميماً : ذلك شاذ قليل لا يسوغ أن يقاس عليه.

★ ★ ★

مسألة (٣)

الإسناد عند « ابن مالك »

قال « الشاطبي » : الإسناد عند المؤلف على وجهين :

إسناد باعتبار المعنى، وإسناد باعتبار اللفظ.

فأما الأول فهو مختص عنده بالأسماء، ويسمى إسناداً حقيقياً، وإسناداً وضعياً، كقولك : (زيد فاضل)، فإنما أخبرت بالفضل عن مدلول (زيد)، لا عن لفظه، وهذا هو المختص عنده بالأسماء.

وأما الثاني فيصلح لكل واحد من أنواع الكلم فيصلح للاسم، نحو : زيد : معرب، وللفعل، نحو : قام : فعل ماض، وللحرف « في » : حرف جر.

وأيضاً يصلح للجملة، نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله : كنز من كنوز الجنة »[2]

وهذا المنزع ذهب إليه « القرافي »، واستحسنه « ابن هاني » من شيوخ شيوخنا. وهم في ذلك مخالفون لجميع النحاة، فليس الإسناد إلا على وجه واحد، وهو الإسناد الحقيقي، فكل لفظ أسند إليه إنما أسند إلى معناه.

---

(١) وامْسَلِمَهْ : السَّلِمَةْ : واحدة السِّلام. وهي الحجارة.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الدعوات) ٧ : ١٦٢، ١٦٩ و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار) ٨ : ٧٣، و « أحمد » في « مسنده » ٥ : ١٥٦ عن أبي موسى الأشعري.

قال « ابن هشام » في « المغني » : ٥٢٥، ٥٥٩، ٧٨٣ :
جملة : « لا حول ولا قوة إلا بالله » يراد بها لفظها فهي مبتدأ، فيحكم لها بحكم المفردات.

وقال « السيوطي » في « همع الهوامع » (خواص الاسم) :
المعنى : هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة، أي : كالكنز في نفاسته، وصيانته عن أعين الناس.. والإسناد من خواص الاسم[1].

* * *

مسألة (٤)

دخول نون التوكيد على الماضي

وفي « شرح الشاطبي » و « شرح المرادي » :
دخول نون التوكيد على الفعل الماضي قليل، والأصل دخولها على الفعل المضارع بشرطٍ مذكور في بابه[2]، ودخولها على فعل الأمر بلا شرط. مثال دخولها على الفعل الماضي قولُ النبي ــ ﷺ ــ :
« فإمَّا أَدْرَكَنَّ أحدٌ منكم الدجال »[3]
فلحقتْ « أدرك » وهو ماضٍ. وكذا ما أنشده في شرح التسهيل :

دَامَنَّ سعدُكِ، إن رحمتِ متيّماً　　لولاكِ لم يكُ للصبابـــةِ جانحا

---

(١) وانظر « شرح الشذور » لابن هشام (الفاعل) ١٦٨، و « شرح قواعد الإعراب » للكافيجي : ٢٠٩ (طبع على الآلة الكاتبة).

(٢) انظر « أوضح المسالك » (باب نوني التوكيد)

(٣) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفتن وأشراط الساعة ــ باب ذكر الدجال وصفته وما معه) ٨ : ١٩٥، و « أحمد » في « مسنده » ٥ : ٣٨٦، ٤٠٥، عن « حذيفة بن اليمان ». وهذا الحديث من شواهد « المرادي » في كتابه « توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك » ١ : ٤١ و « الجنى الداني » ١٤٣.

وفي « إعراب الحديث » للعكبري ٨٠ :

« إمَّا » هاهنا مكسورةُ الهمزة، لأنها « إنْ » الشرطية زيدت عليها « ما »، وهو كقوله تعالى : « إما يَبْلُغَنَّ عندك الكبَرَ »[1] وأما قوله « أدركنَّ » فهكذا وقع في هذه الرواية، وقد روي بطريق آخر : « فمن أدرك ذلك » فيدل هذا اللفظ على أن « أدرك » لفظه لفظ الماضي، ومعناه المستقبل.

والإشكال في لحاق النون لفظ الماضي، لأن حكمها أن تلحق المستقبل. ووجه هذه الرواية : أنه لما أُريد بالماضي المستقبل أُلحقَ به نون التأكيد تنبيهاً على أصله، ولا يجوز أن تكون النون هاهنا ضميرَ جماعة المؤنث لأمرين : أحدهما : أنه لم يتقدم في الحديث جماعة مؤنّث يرجع هذا الضمير إليه.

والثاني : أنه رفع ما بعده، وهو قوله : « واحدٌ منكم » وهذا مفرد مذكر.

وفيه : « يقرؤه كلُّ مؤمن كاتب وغير كاتب ».

يجوز جرّ « كاتب » على الصفة لـ « مؤمن ».

ويجوز رفعه صفةً لـ « كل » أو بدلاً منه.

قال « الشاطبي » عند « حيهل » من قوله :

والأمـرُ إنْ لم يكُ للنـون محَـلّ فيه هو اسمٌ نحو : صَهْ، وحَيَّهَلْ

وحيهل : معناه أقبل، أو أسرع، أو أعجل، ومنه ما جاء في الحديث : « إذا ذُكر الصالحون فحيهلاً بعمر »[2]

قال « أبو عبيد » : معناه عليك بعمر، ادع عمر.

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) الإسراء : ٢٣ .

(٢) قال « العجلوني » في « كشف الخفاء » ١ : ٨٧ : ذكره « القاضي عياض » في « الإكمال » من قول « ابن مسعود »، وكذا « القرطبي » و « ابن الأثير ». وظاهر كلام « العراقي » في « الذخيرة » في (باب الأذان) أنه حديث، ولعله أراد به موقوفاً، كذا في «الموضوعاتالكبرى » لـ « القاري ». وانظر مسألة / ٨٨ / في (حقيقة « حيهل »).

« المعـرب والمبنـي »

مسألة (٥)

النقـص في « هـن » أشهـر

الأسماء الستة[١] هي : أب، أخ، حم، فم، هن، ذو (بمعنى صاحب)، فكل واحد من هذه الستة يرفع ــ غالباً ــ بالواو، وينصب بالألف، ويجر بالياء. ولكن بشروط أربعة، وهي : أن تكون مفردة، مكبّرة، مضافة، وإضافتها لغير ياء المتكلم.

وهناك شرط خاص بكلمة « فَمْ » وهو حَذْفُ « الميم »، والاقتصار على الفاء وحدها، مثل : (ينطق فوك بالحكمة).

ويشترط في كلمة « ذي » أن تكون إضافتها لاسم ظاهر، دال على الجنس، مثل : (صاحبي ذو فضل).

وما سبق هو أشهر اللغات في الأسماء الستة، أما كلمة « هَن » فإن الأكثر فيها مراعاة النقص، ثم إعرابها بالحركات الأصلية بعد ذلك. والمراد بمراعاة النقص في آخرها إن أصلها « هَنَوٌ » على ثلاثة أحرف، ثم نقصت منها الواو، بحذفها للتخفيف، سماعاً عن العرب، وصارت الحركات الأصلية تجري على النون، وكأنها الحرف الأخير من الكلمة، فعند الإضافة لا تُردُّ الواو المحذوفة. وتسمى : لغة النقص.

وعلى هذه اللغة الشهيرة ورد الحديث : « من تَعَزَّى بعَزَاء الجاهلية فَأَعِضّوهُ بِهَنِ أبيه ولا تَكْنُوا »[٢]، وقولُ « علي » ــ رضي الله عنه ــ : « مَنْ يطُل هَنُ

(١) يسميها بعض النحاة : الأسماء الستة المعتلة الآخر ؛ لأن في آخرها واواً محذوفة تخفيفاً، إلا « ذو » فليس فيها حذف، وإلا « فم » ففيها إبدال.

(٢) رواه « أحمد » في « مسنده » ٥ : ١٣٦ عن « أبي بن كعب » وانظر « فيض القدير » ١ : ٣٥٧. (يقال : أعْضَضْتُه الشيءَ فَعَضَّهُ). وانظر « شرح الشاطبي » (الأسماء الستة)، و « شرح ابن الناظم » ١٢، و « الكافي شرح الهادي » ٨٠، ١١٨٦، و « أوضح المسالك » ١ : ٣١، و « النحو الوافي » ١ : ١٠٨ ــ ١١٣.

أبيه يَنْتَطِقْ به » ومعناه : من كَثُر ولدُ أبيه يتقوى بهم. ولكن يجوز فيها — بقلة — الإعراب بالحروف، وتسمى لغة الإتمام.

قال « الأشموني » ١ : ٦٩ : (لقلة الإتمام في « هن » أنكر « الفراء » جوازه، وهو محجوج بحكاية « سيبويه » الإتمامَ عن العرب، ومن حفظ حجة على من لا يحفظ).

* * *

مسألة (٦)

في ألفاظٍ ملحقــة بالمثـــى

يُلحق بالمثنى في الإعراب ألفاظ تشبهه، وليست بمثناة حقيقة ؛ لفقد شرط التثنية.

فمن ذلك ما هو في المعنى جمع، كقوله — تعالى — : « فأصلحوا بين أخويكم »[١] وقوله — ﷺ — : « البَيِّعان[٢] بالخيار »[٣] ذكره « ابنُ مالك » والمراد البيعون.

ونُوزِعَ فيه بإمكان كونهما مثنّيين حقيقة.[٤]

---

(١) الحجرات : ١٠.

(٢) روى « المتبايعان، والبَيِّعَان » وهما لغتان، بمعنى البائع والمشتري. والبَيِّع هو البائع، أطلق على المشتري على سبيل التغليب، أو لأنَّ كل واحد من اللفظين يطلق على الآخر. انظر « فتح الباري » ٤ : ٣٢٧، و « بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني » ١٥ : ٥٧.

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب البيوع — باب إذا لم يُوَقِّتْ في الخيار هل يجوز البيع) ٣ : ١٧.
و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب البيوع — باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين) ٥ : ٩ و « النسائي » في « سننه » في (كتاب البيوع — وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما) ٧ : ٢٤٧، ٢٤٨، من حديث « ابن عمر » و « حكيم بن حزام » — رضي الله عنهم — .

(٤) انظر « شرح الشاطبي » و « همع الهوامع » في (مبحث المثنى).

ومما يُلحق بالمثنى ما يصلح للتجريد، ولا يختلف معناه، بمعنى أنه مساوٍ لمفرده[1]، مثل « حَوَالَيْنَا »[2]، تقول : نزل فلان حولنا وحوالينا. وفي الحديث : « حوالينا ولا علينا »[3].

وفي « بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني » ٦ : ٢٣٨ : « حَوَالَينا » قال الحافظ : بفتح اللام، وفيه حَذْفٌ تقديره : اجعل، أو أمطر، والمراد به صرف المطر عن الأبنية والدور. (ولا علينا) بيان للمراد بقوله : « حوالينا ».

قال « الطيبي » : في إدخال « الواو » هنا معنى لطيف، وذلك أنه لو أسقطها لكان مستسقياً للآكام وما معها فقط، ودخول « الواو » يقتضي أن طلب المطر على المذكور ليس مقصوداً لعينه، ولكن ليكون وقاية من أذى المطر، فليست الواو مخلصة للعطف، ولكنها للتعليل، وهو كقولهم : « تجوعُ الحُرَّةُ ولا تأكُلُ بِثَدْيَيْهَا »[4]، فإن الجوع ليس مقصوداً لعينه، ولكن لكونه مانعاً عن الرضاع بأجرة إذا كانوا يكرهون ذلك أنفاً. ا هـ

* * *

---

(١) انظر « شرح الشاطبي » (مبحث المثنى) و « الكافي شرح الهادي » ٤٩٠، و« همع الهوامع » مبحثي (المثنى) و (المفعول فيه).

(٢) وفي « اللسان » (حول) : قال « الأزهري » : يقال : رأيت الناس حوالَهُ، وحَوَالَيْه، وحَوْلَهُ، وحَوْلَيْه. فحَوَالَه وُحْدانُ حَوَالَيْه، وأما حَوْلَيْه فهي تثنية حَوْلَه. وفي حديث الاستسقاء : « اللهم حوالينا ولا علينا »، يريد اللهم أنزل الغيثَ علينا في مواضع النبات، لا في مواضع الأبنية. من قولهم : رأيت الناس حَوَالَيْه، أي : مطيفين به من جوانبه.

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الاستسقاء) ٧ : ٩٥، و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب إقامة الصلاة ــ باب ما جاء في الدعاء في الاستسقاء) ١ : ٤٠٤.
و « أحمد » في « مسنده » ٣ : ١٠٤، ١٨٧، ١٩٤، ٢٦١، ٢٧١، ٤ : ٢٣٦.
وانظر « فتح الباري » ١٠ : ٥٠٤.

(٤) مَثَلٌ يُضْرَبُ في صيانة الرجل نفسه عن خسيس مكاسب الأموال.
انظر « الفاخر » : ١٠٩ ، و « مجمع الأمثال » ١ : ٢١٥.

مسألة (٧)

لزومُ المثنى الألف لغةُ بلحـــارث

« المثنى » يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، نحو : قال رجلان، ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة عُزيتْ لـ « كنانة » و « بني الحارث بن كعب » و « بني العنبر » و « بني الهجيم » وبطون من « ربيعة » و « بكر بن وائل » و « زبيد » و « خثعم » و « همدان » و « مزادة » و « عذرة » وخرج عليها قوله ــ تعالى ــ : « إنَّ هذانِ لَسَاحِرَانِ »[1]

وقوله ــ ﷺ ــ : « لاوِتْرَانِ في ليلة »[2]

وأنكرها « المبرد »، وهو محجوج بنقل الأئمة. قال الشاعر :

فأطْرَقَ إطراقَ الشجاع ولو رأىٰ
مساغاً لناباه الشجاعُ لَصَمَّمَـــا

وقال آخر : تزود منـــا بين أذنـــاه طعنـــة

وقال آخر : قد بلغـــا في المجد غايتاهـــا[3]

وفي « بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني » ٤ : ٣٠٩ : أي : لا يجتمع وتران، أو لا يجوز وتران في ليلة، بمعنى لا ينبغي لكم أن تجمعوها. وليست « لا » نافية للجنس، وإلا لكان لاوترين ــ بالياء ــ، لأن الاسم بعد « لا » النافية للجنس يبنى على ما ينصب به. ونصب التثنية بالياء التحتية إلا أن يكون هاهنا

(١) طه : ٦٣.

(٢) أخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الصلاة ــ باب في نقض الوتر) ٢ : ٦٧، و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الوتر) ١ : ٢٩٢، و « النسائي » في « سننه » في كتاب قيام الليل وتطوع النهار ـ (باب نهي النبي ﷺ عن الوترين في ليلة) ٣ : ٢٣٠ . وانظر « مختصر سنن أبي داود » ٢ : ١٢٩ ، و« فيض القدير » .

(٣) انظر « الأشموني » ١ : ٧٩، و « همع الهوامع » (مبحث المثنى).

حكاية فيكون الرفع للحكاية. وقال « السيوطي » : هو على لغة بلحارث، الذين يُجْرُون المثنى بالألف في كل حال.

* * *

مسألة (٨)

إثبات ميم « فم » مع الإضافة جائز

إذا أفرد « فوك » عوض من عينه وهي « الواو » ميمٌ.

وقد تثبت « الميم » مع الإضافة، خلافاً لـ « أبي علي الفارسي » الذي قال : لا تثبت الميم في « الفم » عند الإضافة إلا في ضرورة الشعر.

ويُردُّ عليه بالحديث الصحيح : « لَخُلُوفُ فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك »(١)

وبقول الراجز :

يصبحُ ظَمْآنَ وفي البحر فمُه(٢)

قال « العكبري » في « إعراب الحديث النبوي » ٢٠١ :

الخاء مضمومة ليس غير، والفتح خطأ، و « خُلوفُ » مصدر خلف فوه يَخْلُفُ، إذا تغيرت ريحه.

* * *

---

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الصوم ــ باب فضل الصوم) ٢ : ٢٢٦.
و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الصيام ــ باب فضل الصوم) ٣ : ١٥٨.
و « أحمد » في « مسنده » ٦ : ٢٤٠، عن أبي هريرة وغيره. وانظر « التلخيص الحبير » ١ : ٧٢، و « بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني » ٩ : ٢١٢.

(٢) انظر « الأشموني » ١ : ٧٣، و « التصريح » ١ : ٦٤.

مسألة (٩)

في ألفاظٍ ملحقةٍ بجمع المذكر الســالم

ألحق النحاة بجمع المذكر السالم في إعرابه أنواعاً، فَقَدَ كلُّ نوعٍ منها بعضَ الشروط، فصار شاذاً، ملحقاً بهذا الجمع، وليس جمعاً حقيقياً ؛ لأنها سماعية لا يقاس عليها.

مثل كلمة « أهل » فقد قالوا فيها : أهلون، فجمعوها مع أنها ليست علماً ولا صفة، بل هي اسم جنس جامد، كـ « رجل » وفي الحديث : « إن لله أهلين من الناس »[1]

وقال الشــاعر :

ومـا المالُ والأهلـونَ إلا ودائــعُ ولابــد يومــاً أن تُرَدَّ الودائــعُ

● ومما أُلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه « سنون » وبابه من كل اسم ثلاثي حذفت لامه، وعُوِّض عنها تاء التأنيث المربوطة، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات.

فهذا النوع له مفرد من لفظه، وهذا المفرد لا يسلم من التغيير عند جمعه هذا الجمع، فلا يبقى على حالته قبل الجمع، ولذلك يسمونها « جموع تكسير»[2]، ويلحقونها بجمع المذكر في إعرابه بالحروف. وهذا في لغة الحجاز، وعلياء قيس.

(١) أخرجه « ابن ماجه » في « سننه » في (المقدمة) ١ : ٧٨، و « الدارمي » في « سننه » في (كتاب فضائل القرآن ــ باب فضل من قرأ القرآن) ٢ : ٤٣٣ عن « أنس بن مالك » وانظر « المقاصد الحسنة » ١٢٧. والحديث بتمامه : « إن لله أهلين من الناس،
قالوا : يا رسول الله مَنْ هم ؟
قال : هم أهل القرآن، أهل الله وخاصته ».

(٢) انظر « أوضح المسالك » (باب جمع المذكر السالم وما حمل عليه).

وَيُجْرِي بعض بني تميم وبني عامر « سنين » وبابه ــ وإن لم يكُنْ علماً ــ مُجرى « غسلين » و « حين » في لزوم الياء، والإعراب بحركات ظاهرة على النون، منونةً غالباً، ولا تسقط هذه النون عند الإضافة، تقول : (هذه سنينٌ مجدبةٌ) و (أقمتُ عنده سنيناً) و (لبثتُ بِضْعَ سنينٍ)[1]، قال الشاعر :

دعانِــــيَ من نجدٍ فإن سنينَـــــهُ   لَعِبْنَ بنا شيبـــاً وشَيَّبْنَنَـــا مُرْدَا

وفي الحديث على بعض الروايات :

« اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنينِ يوسفَ »[2].

وحذف التنوين قليل، مقصور على السماع، وهو لغة.

★ ★ ★ ★ ★

« النكـــرة والمعرفـــة »

قال « الشاطبي » عند قوله :

وذو ارتفاعٍ وانفصالٍ : أنا، هو،   وأنت، والفـــروع لا تشتبـــــه

يقال : اشتبه عليَّ الأمر إذا التبس وأشكل، ومنه الحديث : « الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما أمور مشتبهات »[3] أي : مشكلات، وملتبسات.

★ ★ ★

(١) انظر هذه المسألة في « شرح ابن الناظم » : ١٦، و « شرح الأشموني » ١ : ٨٦، و « شرح المرادي » ١ : ٩٧، و « شرح ابن عقيل » ١ : ٦٥، و « همع الهوامع » (مبحث جمع المذكر السالم) : ٣٧ و « الأشباه والنظائر » ٤ : ١٤٢.

(٢) لم أقف على رواية التنوين، وإنما وقفت على رواية : « سنينَ كسنِي يوسف » و « سنين كسنينَ يوسف » انظر « صحيح البخاري » في (كتاب الدعوات ــ باب الدعاء على المشركين) ٧ : ١٦٥، و « سنن ابن ماجه » في (كتاب إقامة الصلاة ــ باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر) ١ : ٣٩٤، و « مسند أحمد » ٢ : ٢٣٩، ٢٥٥، ٤١٨، ٥٢١، و « سنن أبي داود » (كتاب الصلاة ــ باب القنوت في الصلاة) ٢ : ٦٨.

(٣) صدرُ حديثِ « النعمان بن بشير » ــ رضي الله عنهما ــ ، أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الإيمان ــ باب فضل من استبرأ لدينه) ١ : ١٩.
و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب البيوع ــ باب أخذ الحلال وترك الشبهات) ٥ : ٥٠.

مسألة (١٠)

في اجتماع ضميرين هل الأَوْلى اتصالهما أو انفصالهما(*)

قال « ابن مالك » : إن كان الفعل من باب « كان » واتصل به ضميرُ رفع، جاز في الضمير الذي يليه الاتصال، نحو : (صديقي كنتُه)، والانفصال، نحو : (صديقي كنتَ إياه). والاتصال عندي أجود، لأنه الأصل، وقد أمكن لشبه « كنته » بـ « فعلته ». فمقتضى هذا الشبه أن يمتنع : كنت إياه، كما يمتنع : فعلت إياه، فإذا لم يمتنع فلا أقل من أن يكون مرجوحاً. وجعله أكثر النحويين راجحاً. وخالفوا القياس والسماع، أما مخالفة القياس فقد ذكرت.

وأما مخالفة السماع فمن قِبَل أن الاتصال ثابت في أفصح الكلام المنثور، كقول النبي — ﷺ — لعمر — رضي الله عنه — : « إنْ يَكُنْهُ فلن تُسَلَّطَ عليه، وإن لم يكنْه فلا خير لك في قتله »(١) وكقول بعض العرب : (عليه رجلاً لَيْسَنِي) .

وفي أفصح الكلام المنظوم، كقول أبي الأسود الدؤلي :

فإلاَّ يَكُنْهـــا أو تَكُنْـــهُ فإنّـــهُ   أخوهـــا غَذَتْـــهُ أُمُّـــهُ بِلِبانِهـــا

(*) موارد المسألة : « شواهد التوضيح » ٢٧، ٣٠، و « شرح ابن الناظم » ٢٤، و « شرح الشاطبي » (الضمير)، و « شرح الأشموني » ١ : ١٨١، و « أوضح المسالك » ١ : ٧٣، و « شرح شذور الذهب » ١٨٨، و « همع الهوامع » في مبحث (كان وأخواتها) و (الجوازم).

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الجنائز — باب إذا أسلم الصبيُّ فمات هل يصلى عليه) ٢ : ٩٦، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفتن وأشراط الساعة — باب ذكر ابن صياد) ٨ : ١٩٢، وانظر « فتح الباري » ٣ : ٢١٨.

وقال « الشاطبي » في هذه المسألة : الاتصال ثابت نظماً ونثراً، فمن النثر ما في الحديث من قوله — ﷺ — لعائشة — رضي الله عنها — :

« إياكِ أن تكونيها يا حميراء »...

ونسب « ابن منظور » في « اللسان » (مادة : حمر) هذا الحديثَ لعليّ — كرم الله وجهه — والحميراء : البيضاء، تصغير الحمراء.

والحميراء : البيضاء، تصغير الحمراء. وانظر « المستدرك » لـ « الحاكم » ٣ : ١١٩، وتعليق المحقق البارع الشيخ « عبد الفتاح أبو غدة » على كتاب « المنار المنيف في الصحيح الضعيف » : ٦٠ تظفرْ بتحريرٍ دقيقٍ فيما يتعلّق بالأحاديث التي فيها « يا حُمَيْرَاءُ » فمنها الصحيح ومنها العليل.

وأورد « الشاطبي » شاهداً من النثر الحديثَ النبوي : « كن أبا خيثمة فكانه »[1].

ويفيد « ابن مالك » أنه إذا تعلّق بالفعل ضميران، فإن اختلف الضميران بالرتبة، وقدم أقربهما رتبة، جاز اتصال الثاني وانفصاله، نحو : أعطيتكه، وأعطيتك إياه. والاتصال أجود لموافقة الأصل، ولأن القرآن العظيم نزل به دون الانفصال، كقوله تعالى : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ في منامِكَ قليلاً ولو أَرَاكَهُمْ كثيراً ﴾[2]، وقوله ـــ عز وجل ـــ : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وأنتم لها كَارِهُونَ ﴾[3].

و « سيبويه »[4] يرى الاتصال هنا واجباً، والانفصال ممتنعاً. والصحيح ترجيح الاتصال، وجواز الانفصال.

ومن شواهد تجويزه قول النبي ـــ ﷺ ـــ :

﴿ فإن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم ﴾[5].

---

(١) هو في « صحيح مسلم » في (كتاب التوبة ـــ باب حديث توبة كعب بن مالك، وصاحبَيْه) ٨ : ١٠٧، و « السيرة النبوية » لابن هشام ٤ : ١٦٤ في (غزوة تبوك)، و « الكافي شرح الهادي » ٢٣٤، دون كلمة « فكانه ». فلا شاهد عند ذلك.

(٢) الأنفال : ٢٣.

(٣) هود : ٢٨.

(٤) انظر « الكتاب » (هذا باب إضمار المفعولَيْنِ اللّذين تَعَدَّى إليهما فعلُ الفاعل) ١ : ٣٨٤.

(٥) قطعة من حديث أورده « الذهبي » في كتاب « الكبائر » : ٢٢٣، والحديث بتمامه كما ذكره ما يلي : كان ـــ ﷺ ـــ يوصيهم عند خروجه من الدنيا ويقول : « الله الله في الصلاة وما ملكت أيمانكم، أطعموهم مما تأكلون، واكسوهم مما تكتسون، ولا تكلّفوهم من العمل ما لا يطيقون، فإن كلّفتموهم فأعينوهم ولا تعذبوا خلق الله فإنه ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إيّاكم »، وفي « سنن أبي داود » في (كتاب الجهاد ـــ باب ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم) ٣ : ٢٣ : « ... أفلا تتقي الله في هذه البهيمة التي مَلَّكَكَ إيّاها... »

قال « المكودي » ص : ١٧ : في الحديث جواز الأمرين تقديم الأخص، وتقديم غير الأخص، وقد اجتمع الأمران في الحديث، فانفصال الضمير في قوله : « ملككم إياهم » جائز لتقديم الأخص، وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب، وانفصال الضمير في ملكهم إياهم واجب لتقديم غير الأخص.

وهذا الحديث ورد في « شرح ابن الناظم » ٢٤، و « شرح الشاطبي » و « شرح المرادي » ١ : ١٤٩، و « أوضح المسالك » (باب الضمير).

مسألة (١١)

في إضافة « قط » لياء المتكلم

إن كانت « ياء المتكلم » مجرورة بالإضافة، والمضاف اسم ساكن الآخر، كأحد الكلمات الثلاث : (لدنْ ــ قطْ ــ قدْ) جاز إثبات نون الوقاية، وهو الأفصح، وجاز حذفها. مثال حذفها الحديث الشريف[١] : ﴿ **قطْ قطْ بعزتك وكرمك** ﴾[٢] يروى بسكون الطاء، وبكسرها مع ياء ودونها، ويروى « قطني ».

وفي « فتح الباري » ٨ : ٥٩٥ :

وفي رواية : « فتقول : قد قد » بالدال بدل الطاء، وهي لغةٌ، وكلها بمعنى : (يكفي).

وفي رواية لأحمد : « فتقول : قدني قدني » وقوله : « قط قط » أي : حسبي حسبي.

« قَطْ » بالتخفيف ساكناً، ويجوز الكسر بغير إشباع. ووقع في بعض النسخ عن « أبي ذر » : « قطي قطي » بالإشباع. و« قطني » بزيادة نون مشبعة.

* * *

---

(١) موارد المسألة « شرح ابن الناظم » ٢٧، و « شرح الشاطبي »، و « شرح المرادي » ١ : ١٦٢. و « أوضح المسالك » ١ : ١٢٠.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب تفسير القرآن ــ سورة « ق ») ٦ : ٤٨، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ــ باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء) ٨ : ١٥٢، عن أنس ــ رضي الله عنه ــ.

مسألة (١٢)

في اتصال « نون الوقاية » بِاسْمَي الفاعل والتفضيل[*]

جاء في « شواهد التوضيح » ١١٨ ــ ١١٩ :

مقتضى الدليل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لنفيها خفاء الإعراب. فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك، فنبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل، كقوله ــ ﷺ ــ لليهود : ﴿ **فهل أنتم صادقوني** ﴾[١] وقول الشاعر :

وليس بمُعْيِيني وفي الناس مُمْتِعٌ   صديقٌ إذا أعيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

وكقول الآخـر :

وليس المُوَافيني لِيُرْفَدَ خائبــاً   فإنَّ له أضعافَ ما كان أمَّـلا

ولما كان لأفعل التفضيل شَبَه بفعل التعجب، اتصلت به النون المذكورة أيضاً في قول النبي ــ ﷺ ــ : « غير الدجال أخوفني عليكم »[٢].

والأصل فيه : أخوف مخوفاتي عليكم. فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه، فاتصل « أخوف » بها مقرونة بالنون، كما اتصل « معيي » و « الموافى » بها في البيتين المذكورين.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « شرح المرادي » ١ : ١٦٧، و « شرح الأشموني » ١ : ١٢٦، و « مغنى اللبيب » ٤٥١، و « همع الهوامع » (الضمير)، و « الأشباه والنظائر » ٤ : ٤٣.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الطب ــ باب ما يذكر في سُمّ النبي ــ ﷺ ــ) ٧ : ٣٢، و « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٤٥١، عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفتن وأشراط الساعة ــ باب ذكر الدجال وصفته وما معه) ٨ : ١٩٧، عن النوَّاس بن سمعان. و « أحمد » في « مسنده » ٥ : ١٤٥، عن أبي ذر.

وإلحاقها مع هذين في غاية من القلة، فلا يقاس عليه.

قال « ابن حجر » في « فتح الباري » ١٠ : ٢٤٥ :

« فهل أنتم صادقوني » ؟ كذا وقع في هذا الحديث في ثلاثة مواضع.

قال « ابن التين » : ووقع في بعض النسخ : « صادقيّ » بتشديد الياء بغير نون، وهو الصواب في العربية ؛ لأن أصله : صادقوني، فحذفت النون للإضافة، فاجتمع حرفا علة سبق الأول بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت، ومثله : « وما أنتم بمصرخي »[1]، وفي حديث بدء الوحي : « أو مخرجيَّ هم » ا هـ.

وإنكاره الرواية من جهة العربية ليس بجيد، فقد وَجَّهَهَا غيره.[2]

قال « العكبريُّ » في « إعراب الحديث النبوي » : ٦٠ :

قوله : ﴿ غيرُ الدجال أخوفُ ﴾ ظاهر اللفظ يدل على أن غير الدجال هو الخائف، لأنك إذا قلت : زيد أخوف على كذا، دل على أن زيداً هو الخائف، وليس معنى الحديث على هذا، وإنما المعنى : إني أخاف على أمتي من غير الدجال أكثر من خوفي عليهم منه، فعلى هذا يكون فيه تأويلان :

أحدهما : أن « غير » مبتدأ، و « أخوف » خبر مبتدأ محذوف، أي : غير الدجال أنا أخوف على أمتي منه.

والثاني : أن يكون « أخوف » على النسب، أي : غير الدجال ذو خوف شديد على أمتي، كما تقول : فلانة طالق، أي : ذات طلاق.

* * *

(١) إبراهيم : ٢٢.

(٢) كابن مالك، وقد صدرت المسألة بقوله.

المعـرف بأداة التعـريف

قال « الشاطبي » عند قول « ابن مالك » :

« أَلْ » حرفُ تعريفٍ أو اللامُ فقط
فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قل فيـه النَّمَـــطْ

« النمط » : ضرب من البسط، والنمط أيضاً : الجماعة من الناس أمرهم واحد. وفي الحديث « خير هذه الأمة النمط الأوسط، يلحق بهم التالي، ويرجع إليهم الغالي »[1].

---

(١) نَسبَ « ابنُ منظور » في « لسان العرب » (نمط) هذا الحديثَ لـ « عليّ » ــ كرم الله وجهه ــ والمعنى الذي أراد « علي » أنه كره الغُلُوَّ والتقصير في الدين.

وقال « الغزالي » ــ ٥٠٥ هـ في « إحياء علوم الدين » ١ : ١٣٨ : قال ــ ﷺ ــ : « عليكم بالنَّمَطِ الأوسط الذي يَرْجِعُ إليه الغالي، ويرتفع إليه التالي »

قال « العراقيُّ » ــ ٨٠٦ هـ : رواه « أبو عبيد » في « غريب الحديث » موقوفا على « عليّ »، ولم أجده مرفوعاً.

« تنبيه عزيز » قال « محمد الخَضِر حسين » ــ ١٣٧٧ هـ في ترجمته لـ « الغزالي » : ... فلا عجب أن يبلغ كتاب « الإحياء » في الغوص على أسرار الشريعة، والبحث عن دقائق علم الأخلاق، وأحوال النفس، غايةً بعيدة، فكتاب « الإحياء » من صنع عقل نشأ في قوة، ورسخ في علوم الشريعة، وخاض في العلوم العقلية، فوقف على كبيرها وصغيرها، وفرّق بين سليمها ومعيبها، وخلص بعد هذا من كدور الهوى، وظلمات الحرص على عَرَض الدنيا.

وقد كان الناقدون لكتاب « الإحياء » يعيبونه بما احتواه من بعض الأحاديث الضعيفة، أو الموضوعة، وربما اعتذروا عن مؤلفه بأنه لم يكن طويل الباع في علم الحديث، بل نقلوا عنه أنه كان يقول عن نفسه : « أنا مزجى البضاعةِ في علم الحديث ».

وقد قام بإصلاح هذا النقص « الحافظُ العراقيُّ »، فألّف في تخريج أحاديثه كتاباً في مجلدين، ثم اختصره في مجلد سماه : « المغنى عن حمْلِ الأسفار في الأسفار ».

وإذا وَجَدَ العلماء في كتاب « الإحياء » مآخذ معدودةً، فإنه من صنع بشر، غير معصوم من الزلل، وكفى كتاب « الإحياء » فضلاً وسموٌ منزلة أن تكون دُرَرُ فوائده فوق ما يتناوله العد، وأن يظفر منه طلاب العلم، وعشاق الفضيلة، بما لا يظفرون به من كتاب غيره، « ومن يُؤْتَ الحكمةَ فقد أوتِيَ خيراً كثيراً » ا هـ. وانظر في « الوسيط في علوم ومصطلح الحديث » : ٣٥٤.

وهذا كله وإن جاء في غير موضعه، لكنَّ الكلامَ ذو شجون. (أي : متداخل بعضه في بعض، ومشتبك بعضه ببعض، يقال : شجر متشجّن، إذا التفّ بعضه ببعض).

قال « أبو عبيد » : الطريقة، يقال : الزم هذا النمط.

قال : والنمط أيضاً : الضربُ من الضُّروب، والنوع من الأنواع، يقال : ليس هذا من ذلك النمط، أي : من ذلك النوع. وهذا المعنى يقال في المتاع والعلم، وغير ذلك.

* * *

مسألة (١٣)

في « أل » الزائـــدة[*]

قال « الشاطبي » : حكى البغداديون أن من العرب من يقول : (قبضت الأحَدَ عشرَ الدرهم)

وفي الحديث : « أن امرأة كانت تُهْرَاق الدماء »[١]

والحديث عند « ابن مالك » حجة في إثبات القوانين، وبناء القياس.

وقال « ابن هشام » في « المغنى » ٥٩٩ :

فالدماء : تمييز على زيادة « أل ».

قال « ابن مالك » : أو مفعول على أن الأصل « تُهريق »، ثم قلبت الكسرة فتحة، والياء ألفاً، كقولهم : جاراةٌ وناصاة وبقي، وهذا مردود ؛ لأن شرط ذلك تحرك الياء، كجاريَة وناصيَة وبقيَ. ا هـ

(*) المراد بالزائدة هنا ما ليست موصولة، وليست للتعريف، ولو لم تصلح للسقوط.

(١) أخرجه « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الطهارة ـــ باب المستحاضة) ١ : ٦٢ هكذا : « عن أم سلمة، زوج النبي ـــ ﷺ ـــ أن امرأة كانت تُهْرَاقُ الدماء في عهد رسول الله ـــ ﷺ ـــ فاستفتَتْ لها أم سلمة رسول الله ـــ ﷺ ـــ ... »

وأخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الطهارة ـــ باب في المرأة تستحاض) ١ : ٧١، و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الحيض ـــ باب المرأة يكون لها أيام معلومة تحيضها كل شهر) ١ : ١٨٢، وفي (كتاب الطهارة ـــ باب الاغتسال من الحيض) ١ : ١٢٠.

و « الدارمي » في « سننه » في (كتاب الصلاة والطهارة ـــ باب غسل المستحاضة، وباب إذا اختلطت على المرأة أيام حيضها) ١ : ١٩٩، ٢٢١، و « أحمد » في « مسنده » ٦ : ٢٩٣، وانظر « التلخيص الحبير » ١ : ١٧٩.

في الجميع جاءت الرواية : « تهراق الدم » عدا « الموطأ ».

قال « السيوطي » في « الهمع » في (العوامل) :

واختُلف في نصب الفعل اللازم اسماً تشبيهاً بالمتعدي.

أجازه بعض المتأخرين، قياساً على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي، نحو : زيد تفقأ الشحْمَ، أصله : تفقأ شحْمُهُ، فأضمرْتَ في « تفقأ »، ونصبْتَ « الشَّحْمَ » تشبيهاً بالمفعول به. واستدلّ بما روي في الحديث : « كانت امرأةٌ تُهْرَاقُ الدماء » ومنعه « الشَّلَوْبين »، وقال : لا يكون ذلك إلا في الصفات. وتأوّلوا الأثر على أنه إسقاط حرف الجرّ، أو على إضمار فعل، أي : بالدماء، أو يُهريق الله الدماء منها. قال « أبو حيان » : وهذا هو الصحيح ؛ إذْ لم يثبت ذلك من لسان العرب.

وقال « السهيلي » في « أماليه » ٧٣ :

وأما « تُهراق الدماء » فإن « الدماء » مفعول بالإراقة، والمعنى : تهريق الدماء، ولكن العرب تعدل بالكلمة إلى وزن ما هو في معناها، وهي في معنى تستحاض، وتستحاض على وزن ما لم يسم فاعله. والتي تهريق الدماء هي التي تستحاض، ولا يجوز أن يقال : هي تهراق الماء والخل، لعدم هذا المعنى فيه. ا هـ.

ويمكننا أن نستخلص في إعراب « الدماء » خمسة أعاريب :

(١) أنه تمييز على اعتبار « أل » زائدة.

(٢) أنه مفعول على أن الأصل تُهريق، وهو قول « ابن مالك »، أو مفعول بالإراقة، وهو قول « السهيلي ».

(٣) أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به. وهو قول بعض المتأخرين.

(٤) أنه على إسقاط حرف الجر، أي : بالدماء.

(٥) أنه على إضمار فعل، أي يُهريق الله الدماء منها.

★ ★ ★

مسألة (١٤)

في العَلَــم بالغلبــة

درجة العَلَم بالغلبة (أي التغلب بالشهرة) درجةٌ تُلْحِقُهُ بالعَلَم الشخصي في أحكامه، **فمظهر الكلمة أنها معرفة بـ « أل »، أو بالإضافة، ولكن حقيقتها أنها صارت معرفة بعلمية الغلبة. ومن أمثلة العلم بالغلبة : المدينة، والعقبة، وإمام النحاة، وغيرها مما هو علم بالغلبة كالنابغة، والأعشى، والأخطل... وأصل النابغة : الرجل العظيم، وأصل الأعشى : من لا يبصر ليلاً. وأصل الأخطل :** الهجَّاء. ثم تغلّب على كل أصْل مما سبق الاستعمال والاشتهار في العلمية وحدها.

فـ « أل » التي في العلم بالغلبة قد صارت قسماً مستقلاً من « أل » الزائدة اللازمة (أي : التي لا تفارق الاسم الذي دخلت عليه)، ويسمى « أَلْ : التي للغلبة » ولم تبق للعهد كما كانت، وبالرغم من أنها زائدة، ولازمة فإنها تحذف وجوباً عند ندائه، أو إضافته، مثل : (يا رسول الله قد بلَّغت رسالتك)، (هذا **مصحف عثمان)، (يا نابغة، أَسْمعنا من طرائفك)[١].**

فلا يجوز بقاؤها من واحد منهما، فلا تقول : (يا الأعشى) ولا (يا الأخطل) وفي الحديث[٢] : « **إلا طارقاً يطرق بخير يا رحمن** »[٣].

★ ★ ★

---

(١) انظر النحو الوافي ١ : ٤٣٥.

(٢) الحديث أورده « الشاطبي » في شرحه، و « ابن الناظم » في شرحه : ٤٠.

(٣) أخرجه « أحمد » في « مسنده » ٣ : ٤١٩، وفيه : سأل رجل « عبد الله بن خنبش » : كيف صنع رسول الله ــ ﷺ ــ حين كادته الشياطين ؟ قال : جاءت الشياطين إلى رسول الله ــ ﷺ ــ من الأودية وتحددت عليه من الجبال، وفيهم شيطان معه شعلة من نار يريد أن يحرق بها رسول الله ــ ﷺ ــ، قال : فرعب، قال جعفر : أحسبه قال : جعل يتأخر، قال : وجاء جبريل عليه السلام فقال : يا محمد قل، قال : ما أقول ؟ قال : قل : أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما خلق وذرأ وبرأ، ومن شر ما ينزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر ما ذرأ في الأرض، ومن شر ما يخرج منها، ومن شر فتن الليل والنهار، ومن شر كل طارق **إلا طارقاً يطرق بخير يا رحمن**، فطفئت نار الشياطين، وهزمهم الله ــ عز وجل ــ.

« المبتدأ والخبر »

مسألة (١٥)

في دخول الباء الزائدة على المبتدأ

عَرَّفَ « ابنُ هشام » المبتدأ بقوله : « اسم أو بمنزلته، مجرّد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبرٌ عنه، أو وصف رافعٌ لمكْتَفًى به »

فمن أمثلة ما هو بمنزلة المجرد عند « ابن عصفور » قوله — ﷺ — : « ومن لم يستطع فعليه بالصوم »[1]

فالباء عنده زائدة في قوله — ﷺ — : « بالصوم »، والصوم : مبتدأ، وعليه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكأنه قال : الصوم واجب عليه.

وهناك رأي آخر ذكره « الرضي »، وهو أن من أسماء الأفعال الظروف وشبهها تجر ضمير مخاطب كثيراً، وضمير غائب شاذ قليلاً، نحو قوله : (عليه شخصاً ليسني) ونحو الحديث.

---

(١) قطعة من حديث، وتمامه : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وِجاءٌ ».
أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب النكاح — باب قول النبي — ﷺ — : من استطاع منكم الباءة فليتزوج) ٦ : ١١٧.
و « مسلم » في « صحيحه » في أول (كتاب النكاح) ٤ : ١٢٨.
و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب النكاح — باب ما جاء في فضل النكاح) ١ : ٥٩٢،
و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب النكاح — باب التحريض على النكاح). ٢ : ٢١٩ .
وفي « بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني » ١٦ : ١٣٨
وقال « البغداديُّ » في « تخريج أحاديث شرح الكافية للرضي » (مخطوط) : قال « السيوطي » في « الجامع الكبير » : قد جاء في السنن الستة، وفي مسند « أحمد »، وفي الضياء، وفي سنن ابن حبان، عن ابن مسعود. ا هـ.
الباءة : يطلق على الجماع والعَقْد، وِجاء : كسر شديد يذهب بشهوته. وانظر « شرح مسلم » للنووي ٩ : ١٧٢.

فيكون قوله « عليه » : اسم فعل أمر، ومعناه ليلزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، و « بالصوم » : مفعول به زادت معه الباء، وهو حسنٌ من جهة المعنى، ولكنه ضعيف من جهة الصناعة، وذلك لأن الأصل في فعل الأمر أن يكون للمخاطب لا للغائب، ولأن زيادة الباء مع المفعول غير ثابتة في غير هذا الموضع حتى يحمل عليها ما هنا.[1]

* * *

مسألة (١٦)

في تركيب « أَوَمُخْرِجِيَّ » ؟[*]

الأصل في : « أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ »[2] : أو مخرجويَ هم، أي : بعد إسقاط النون للإضافة، فاجتمعت واو ساكنة وياء، فأبدلت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وأبدلت الضمة، التي كانت قبل الواو كسرة، تكميلاً للتخفيف، كما فعل باسم مفعول « رميت » حين قيل فيه : « مرميٌّ »، وأصله : مرمويٌّ.

ومثل : « مخرجيَّ » من الجمع المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم، قال أبو ذويب الهذليّ :

أَوْدَى بنـــيَّ وأودعُـــوني حَسْرَةً   عنـد الرُّقـادِ وعَبْـرَةً ما تُقْلِـــعُ

و «مخرجيَّ» : خبر مقدم، و «هم» : مبتدأ مؤخر، ولا يجوز العكس؛ لأن مخرجيّ

---

(١) انظر « شرح الرضي للكافية » في (أسماء الأفعال)، وتعليق « محمد محي الدين عبد الحميد » علي « أوضح المسالك » ١ : ١٣٢، و« الكافي شرح الهادي » ١٣٨٩، و« شرح الشاطبي ».

(*) موارد المسألة : « شواهد التوضيح » : ١٣، و « شرح الشاطبي »، و « شرح قطر الندى » ٣٥٣ (الفاعل).

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب بدء الوحي) عن « عائشة » ١ : ٣، قال له ورقةُ : « هذا النامُوسُ الذي نَزَّل الله علي موسى، يا ليتني فيها جَذَعاً لَيْتني أكون حيًا إذ يُخْرِجُكَ قومُكَ، فقال رسول الله ـــ ﷺ ـــ : أَوَمُخْرِجِيَّ هم ؟ قال : نعم، لم يأْتِ رجلٌ قطُّ بمِثْلِ ما جئت به إلا عُودِي، وإن يُدْرِكْني يومُكَ أَنْصُرْكَ نصراً موزَّراً... »

وفي « سيرة ابن هشام » ١ : ٢٠٤ قال « ورقة » :

فيا ليتي إذا مـا كـان ذاكـم   شهِـدْتُ فكنـتُ أَوَّلَهُمْ وُلُـوجَـا

نكرة، فإن إضافته غير محضة، إذ هو اسم فاعل بمعنى الاستقبال، فلا تتعرف بالإضافة. وإذا ثبت كونه نكرة، لم يصح جعله مبتدأ، لئلا تخبر بالمعرفة عن النكرة، دون مصحح.

ولو رُوِي « مخرجيّ » مخفف الياء، على أنه مفرد، لجاز وجُعل مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسدّ الخبر، كما تقول : أو مخرجي بنو فلان ؟ لأن « مخرجي » صفة معتمدة على استفهام، مسندة إلى ما بعدها، لأنه وإن كان ضميراً فهو منفصل، والمنفصل من الضمائر يجري مجرى الظاهر. ومنه قول الشاعر :

مُنْجِزٌ أنتُم وعْداً وَثِــقْتُ به ... أم اقتفيتم جميعاً نَهْجَ عُرْقوبِ

ومن هذا القبيل قول النبي ــ ﷺ ــ : ﴿ **أحيٌّ والداك** ﴾[1] ؟ والاعتماد على النفي كالاعتماد على الاستفهام، ومنه قول الشاعر :

خَلِيلَيَّ ما وافٍ بعهـديَ أنتُما ... إذا لم تكونا لي على من أقاطِعُ

★ ★ ★

مسألة (١٧)

الجملةُ الواقعة خبراً وهي نفسُ المبتدأ معنًى لا تحتاج لرابطٍ[*]

الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعني لم تحتـج إلى رابـط، كقـول النبي ــ ﷺ ــ : ﴿ **أفضل ما قلتُهُ أنا والنبيّون من قبلي : لا إلـه إلا الله** ﴾[2].

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الجهاد ــ باب الجهاد بإذن الأبوين) ٤ : ١٨.

(*) موارد هذه المسألة : « شرح شذور الذهب » ٢٠٨، و « شرح الكافية » للرضي ٢ : ٣٥٠، و « شرح قطر الندى » ١٦٥، و « شرح الأشموني » ١ : ١٩٧، و « همع الهوامع » (المبتدأ و الخبر)، و « النحو الوافي » ١ : ٦٥٥.

(٢) أخرجه « مالك » في « الموطأ » في (كتاب القرآن ــ باب ما جاء في الدعـاء) ١ : ٢١٥، و « الترمذي » في « سننه » في (كتاب الدعوات ــ باب في فضل لا حول ولا قوة إلا بالله) ٥ : ٢٣١.

فـ « أفضل » مبتدأ، و « ما » اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة، والجملة بعده صلة.

وجملة : (لا إله إلا الله) هي الخبر، وقد استغنت عن الرابط ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، ومنه قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **وآخر دعواهم : أن الحمد لله رب العالمين** ﴾[1]، وقوله ــ عز وجل ــ : ﴿ **دعواهُمْ فيها : سبحانك اللهم** ﴾[2].
ونحو (أوّلُ قَوْلي إني أحمدُ الله) بكسر « إنّي » فجملة « إني أحمد الله » جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ، وهي مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ ؛ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى، فكأنه قيل : أولُ قولي هذا الكلام المُفْتَتَحُ بـ « إني » .

وأما فتح « أنّي » فلها ضابط، وهو أن تقع خبراً عن قول، وخبرها قولٌ كأحمد ونحوه، وفاعل القولين واحدٌ، فما استوفَى هذا الضابطَ كالمثال المذكور جاز فيه الفتحُ على معنى أوّلُ قولي حمدُ الله.

★ ★ ★

مسألة (١٨)

مسوّغات الابتداء بالنكرة[*]

المبتدأ محكوم عليه دائما بالخبر، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً عند الحكم، ولو إلى حدٍّ ما، وإلا كان الحكم لغواً لا قيمة له، لصدوره عن مجهول. وصارت الجملة غير مفيدة إفادة تامة مقصودة.

---

(١) يونس : ١٠.

(٢) يونس : ١٠.

(*) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » : ٤٤، و « شرح الشاطبي » و « مغني اللبيب » ٦٠٩، ٦١٠، و « أوضح المسالك » ١ : ١٤٤، و « النحو الوافي » ١ : ٤٨٥. وانظر « أمالي السهيلي » : ٩٩، مسألة في تذكير الشاة.

لكن إذا أفادت النكرة الفائدة المطلوبة صح وقوعها مبتدأ، وقد أوصل النحاة مواضع النكرة المفيدة حين تقع مبتدأ إلى نحو أربعين موضعاً، والأساس الذي تقوم عليه هو « الإفادة »، فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحة الابتداء بالنكرة، أو عدم صحته . فمن مسوغات الابتداء بالنكرة:

أ ــ حذف الموصوف ، وبقاء الصفة، نحو قوله ــ ﷺ ــ : ﴿ **سوداءُ ولودٌ خيرٌ من حسناء عقيم** ﴾[1] أي : امرأة سوداء.

ب ــ النكرة المتعلق بها معمول، وهو المجرور، نحو : (رغبةٌ في الخير خير) ويجري مجرى هذا ما كان مثله في كون النكرة عاملة عملَ الفعل النصب في معمول، ومن ذلك قول النبي ــ ﷺ ــ : ﴿ **أمر بمعروف صدقةٌ، ونهيٌ عن منكر صدقةٌ** ﴾[2].

ج ــ النكرة المضافة إلى نكرة، نحو قوله ــ ﷺ ــ : ﴿**خمسُ صلواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ على العباد** ﴾[3].

---

(١) رواه « الطبراني » في الكبير، و « الديلمي »، عن « معاوية بن حيدة »، قال « الهيثمي » : فيه « على بن الربيع »، وهو ضعيف.
ورواه « ابن حبان » في الضعفاء، من رواية : « بهز بن حكيم عن أبيه عن جده » قال « العراقي » في تخريج أحاديث « إحياء علوم الدين » : لا يصح.
وأورده في « الميزان » في ترجمة : « علي بن الربيع » من حديثه عن « بهز عن أبيه عن جده »، وقال : قال « ابن حبان » : هذا منكر لا أصل له، ولما كثرت المناكير في رواية « علي » المذكور بطل الاحتجاج به. وذكره « ابن الأثير » في « النهاية »، ورفعه « الأزهري » وأخرجه غيره عن « عمر » مرفوعاً. انظر « فيض القدير » ٤ : ١١٥، و « كشف الخفاء » ١ : ٤٥٧.

(٢) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (باب الزكاة ــ باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف) ٣ : ٨٢.
و « أحمد » في « مسنده » ٥ : ١٦٧، ١٦٨، ١٧٨.

(٣) أخرجه « مالك » في « الموطأ » في (كتاب صلاة الليل ــ باب الأمر بالوتر) ١ : ١٢٣، وأخرج قريبًا منه « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب إقامة الصلاة ـ باب ماجاء في فرض الصلوات الخمس) ١: ٤٤٩ ، وانظر « التلخيص الحبير » ٢ : ١٥٥ .

د ـــ كون الظرف والمجرور غير مختص، كقوله ـــ ﷺ ـــ : ﴿ في أربعين شاةٌ شاةٌ ﴾[1].

والمسوغ هنا تقدم الخبر، وهو جار ومجرور على المبتدأ، نحو : (في الدار رجلٌ) و (عند زيد نمرةٌ).

هـ ـــ النكرة مؤخرة، والخبر نكرة وهو مقدم، والمسوّغ وجود البيان، كقوله ـــ ﷺ ـــ :

« مسكينٌ مسكينٌ رجلٌ لا زوج له »[2] فرجل : هو المبتدأ عند « ابن مالك »، ومسكين : خبره. وفي هذا النوع يجب تقديم الخبر.

★ ★ ★

مسألة (١٩)

في ثبوت خبر المبتدأ بعد « لولا »[*]

إذا وقع المبتدأ بعد « لولا » الامتناعية

● فالجمهور أطلقوا وجوب حذف الخبر، بناء على أنه لا يكون بعدها إلا كوناً مطلقاً، ولحنوا « المعري » في قوله :

يُذيب الـرعبُ منـه كلَّ عَضْبٍ
فلـولا الغِمْـــدُ يُمْسِكُـــهُ لَسَالاَ

---

(١) أخرجه « ابن ماجهْ » في « سننه » في (كتاب الزكاة ـــ باب صدقة الغنم » ١ : ٥٧٧، ٥٧٨، و « أحمد » في « مسنده » ٣ : ٣٥، عن « ابن عمر ».

(٢) وفي « مجمع الزوائد » في (كتاب النكاح ـــ باب الحث على النكاح) ٤ : ٢٥٢ : رواه « الطبراني » في الأوسط، ورجاله ثقات، عن أبي نَجِيح مرفوعاً، إلا أن أبا نجيح لا صحبة له. بنحوه. وفي « تقريب التهذيب » ٢ : ٣٧٤ : أبو نجيح هو يسار المكي، مولى ثقيف، مشهور بكنيته، ثقة، من الثالثة، وهو والد « عبد الله بن أبي نَجِيح » مات سنة : ١٠٩ هـ.

(*) موارد المسألة : « شواهد التوضيح » ٦٥، و « شرح الشاطبي » و « أوضح المسالك » ١ : ١٥٦، و « التصريح على التوضيح » ١ : ١٧٩، و « شرح المرادي » ١ : ٢٨٨، و « همع الهوامع ».

● وقيد « الرماني » و « ابن الشجري » و « الشلوبين » وجوب حذف الخبر بما إذا كان الخبر كونا مطلقاً.

فلو أُريدَ كونٌ بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف، نحو : لو لا زيد سَالَمَنَا ما سَلِمَ، ومنه حديث « عائشة » : « لولا قومُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بكفر لأسستُ البيت على قواعِدِ إبراهيم »[1].

وذهب « الكوفيون » إلى أن الاسم المرفوع بعد « لولا » فاعل بفعل

---

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العلم ــ باب مَنْ تَرَكَ بعض الاختيار مخافةَ أن يقصُرَ فَهْمُ بعض الناس عنه فيقعوا في أشدَّ منه) ١ : ٤٠، برواية : « يا عائشة : لولا قومُكِ حديثٌ عهدُهم بكفرٍ لنقضتُ الكعبةَ فجعلت لها بابين... ».
وفي (كتاب الحج ــ باب فضلِ مكة وبنيانِها) ٢ : ١٥٦ برواية : « لولا حِدْثان قومِكِ بالكفر »، ورواية : « لولا أن قومَكِ حديثٌ عهدُهم بالجاهلية »، ورواية : « لولا حداثةُ قومِكِ بالكفر »، ورواية : « لولا أن قومَكِ حديثُ عهد بجاهلية ».
وفي (كتاب التمني ــ باب ما يجوز من « اللَّوْ »، وقولِهِ تعالى : لو أنَّ لي بكُمْ قوةً) ٨ : ١٣٠، برواية : « لولا أنّ قومَكِ حديثٌ عهدُهُمْ بالجاهلية » و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الحج ــ باب جَدْرِ الكعبة وبابها » ٤ : ١٠٠، برواية : « لولا حِدْثانُ قومِكِ بالكفر »، ورواية : « ولولا أن قومَكِ حديثٌ عهدُهم في الجاهلية » بتنوين « حديثٌ » ورفع « عهدُهم » على إعمال الصفة المشبهة.
و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الحج ــ باب ما جاء في كَسْرِ الكعبة) ٢ : ١٨١، برواية : « لولا أن قومَكِ حديثو عهد بالجاهلية ».
و « النسائيّ » في « سننه » في (كتاب مناسك الحج ــ باب بناء الكعبة) ٥ : ٢١٤، برواية : « لولا حِدْثان قومِكِ بالكفر ».
قال « السيوطي » في « شرحه على سنن النسائيّ » ٥ : ٢١٤ : الخبر في هذه الرواية محذوف وجوباً، أي : موجود. وبرواية : « لولا حداثةُ عهدِ قومِكِ بالكفر »، ورواية : « لولا أن قومَكِ حديثُ عهدٍ بجاهليةٍ ».
قال « السيوطي » في « شرحه على سنن النسائيّ » ٥ : ٢١٥ : كذا روي بالإضافة وحذف الواو ــ وقال « المطرزي » : لا يجوز حذف الواو في مثل هذا، والصواب : حديثو عهد.
وتعقب « السندي » هذا في « حاشيته على شرح السيوطي على سنن النسائيّ » رادّاً على « المطرزي » بقوله : ورُدّ بأنه من قبيل : « ولا تكونوا أوّلَ كافر به » فقد قالوا : تقديره : أول فريق كافر، أو فوج كافر. يريدون أن هذه الألفاظَ مفردةٌ لفظاً، وجمعٌ معنًى، فيمكن رعاية لفظها، ولا يخفى أن لفظ « القومِ » كذلك.
وأُجيبَ أيضاً : بأن (فعيلاً) يستوي فيه الجمع والإفراد.
وأخرجه « أحمد » في « مسنده » ٦ : ١٠٢، ١٧٦، ١٨٠، بروايات مقاربة لما ذُكِرَ.
وانظر « فتح الباري » ١ : ٢٢٤، و « التلخيص الحبير » ٢ : ٢٦١.

محذوف. وقيل : هو مرفوع بـ « لولا ».

وقال « السيوطي » في « همع الهوامع » في (المبتدأ و الخبر) :

والظاهر أن الحديث حرّفته الرواة بدليل أنّ في بعض رواياته : « لولا حِدْثانُ قومِكِ ». وهذا جارٍ على القاعدة.

وقد بينت في كتاب « أصول النحو » من كلام « ابن الضائع » و « أبي حيان » : أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية، لأنه مروي بالمعنى، لا بلفظ الرسول. والأحاديث رواها العَجَمُ والمولدون، لا مَنْ يُحْسِنُ العربية، فأدوها على قدر ألسنتهم.(١)

وفي التصريح ١ : ١٧٩ : قال « ابن أبي الربيع » : لم أر هذه الرواية، يعني بهذا اللفظ، من طريق صحيح، والروايات المشهورة في ذلك : « لولا حدثان قومك » « لولا حداثة قومك » « لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية » ونحو ذلك.

---

(١) أقول : هذا الكلام لا يصبر على السَّبْر أمام المناقشة العلمية الجادة، وهو في صورته برّاق يجذب الأسماع، وفي حقيقته زائف واهن كبيت العنكبوت، والحق ما قاله الإمام « ابن مالك » علاّمة جيّان، لا ما اختاره « أبو حيّان ». ومذهب « ابن الضائع » مذهب ضائع.

وتقليد « الجلال » لهما خاوٍ من توفيق ذي الجلال.

وما ذكره « ابن الطيِّب » كلام طيّب، وهذا نصه في مؤلَّفِهِ : « فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح« ورقة : ٣٩، ٤١ (مخطوط) :

قد تقرر في علوم الاصطلاح أن شرط الرواية بالمعنى عند من يجيزها : العلم بما يُحيلُ المعنى أو ينقصه، والإحاطة بمواقع الألفاظ، فلا يجوز لمن خشيَ الإخلال، وعَرِي عن معرفة ما اشترطوه...

ثم قال : من شروط الرواية بالمعنى : أن يقول الراوي بالمعنى بعد كمال مرويه : (أو كما قال) (أو نحوه) مما يدل على الشك.

وهذا لا نكاد نجده في شيء من الدواوين الحديثية إلا في ألفاظ بعض الصحابة، كأنس، وابن مسعود، كما نبه عليه « الخطيب » وغيره. والصحابة وإن رووا بالمعنى فإنه لا يضرنا في الاستدلال بكلامهم، والاستشهاد به، لأنهم عرب فصحاء، فما غيرهم ممن تقدمهم من الكفار بأولى منهم، كما هو ظاهر، وعلم ذكرهم لما اشترطوه دليل على أنهم لم يرووا بالمعنى، إذ تركهم للشرط، ربما يكون تدليساً، ويبعد اتصاف جميع رواة الكتب الستة، وغيرها بالدُّلْسَة. والله أعلم.

ومنها : أن لا يكون المروي مدوناً في كتاب، وأما المدون في كتاب فقد اتفقوا على منع روايته بالمعنى. وحكى عليه « ابن الصلاح » الإجماع. وما استدل به « ابن مالك » وغيره إنما هو من المدون في الكتب الصِّحاح، ومصنفُوها إنما رَوَوْها عن كتب شيوخهم، وهكذا.

وقال « ابن مالك » في « شواهد التوضيح » : ٦٥ :

تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد « لولا »، وهو مما خفي على النحويين إلاّ « الرماني » و « الشجري ».

وقد يُسرت لي في هذه المسألة زيادة على ما ذكراه. فأقول ــ وبالله أستعين ــ : إن المبتدأ المذكور بعد « لولا » على ثلاثة أضرب :

(١) مخبر عنه بكونٍ غير مقيّد.
(٢) ومخبر عنه بكون مقيّد، لا يدرك معناه عند حذفه.
(٣) ومخبر عنه بكون مقيّد، يدرك معناه عند حذفه.

فالأول، نحو : (لولا زيد لزارنا عمرو)، فمثل هذا يلزم حذف خبره، لأن المعنى : لولا زيد، على كل حالٍ من أحواله، لزارنا عمرو. فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها، فلزم الحذف لذلك، ولِمَا في الجملة من الاستطالة المحوجة

(=) وبالجملة من أمعن النظر في أئمة الحديث، وعَلِمَ احتياطهم، وما كانوا عليه من التحرز في الرواية بالمعنى والإتقان عَلِمَ علماً ضرورياً أن مثل « البخاري » و « مسلم » لم يُدخلوا في صحاحهم ما هو مروى بالمعنى أصلاً، فأنت ترى « مسلماً » كيف يتحرز في « صحيحه » في ألفاظ شيوخه، إذا روى عن جماعةٍ كلهم عن واحدٍ، وتختلف عباراتهم في التحديث، والإخبار، فيقول : قال فلان : حدثنا، وقال فلان : أخبرنا، مع أنهم صرحوا باتحاد التحديث والإخبار، ومع ذلك يحتاط في ألفاظهم، فضلاً عن ألفاظ الحديث. فالقول بأن مثل هؤلاء يروون بالمعنى مع هذا التحفظ البالغ، والاحتياط الخارج عن الطوق بعيد جداً.

والذي تدل له الاصطلاحات وهو الظاهر أنهم يجيزون الرواية بالمعنى، في نحو الوعظ، والتقرير باللسان. وأما ما يثبتونه في الدواوين فلا معنى للقول فيه بالرواية بالمعنى، ولا سيما مع عدم التنبيه عليه، ولا ذكر الشروط المشروطة ممن يقول به، ويميل إليه. ثم اعتناؤهم في الروايات والجمع بينها، وضبطها والوقوف عندها من غير إقدام على تبديلها، ولا اجتراء على إبطالها ظاهر في أن المقصود الألفاظ حتى إنهم لا يغيرون لغة ضعيفة لأخرى مشهورة، بل صرحوا بإبقاء الألفاظ على ما هي عليه، ولو كانت ملحونة غير صالحة. وأجازوا قراءتها على القواعد دون تغييرها وإصلاحها. فلو كان المعتمد هو الرواية بالمعنى دون الألفاظ ما أبقوا ذلك، ولا أجازوه ولا تركوا الألفاظ التي ظاهرها اللحن والتصحيف مثبتة، بل يصلحون ذلك اعتماداً على ما اختاروه من أن المقصود المعنى، على أنا نجدهم يتأولون ذلك، ويخرّجونه على الوجوه البعيدة، ويتكلفون له أكثر مما يتكلفون للآي القرآنية.

وكونُهم يعتنون هذا الاعتناء بمجرد كلام الرواة اللحانين المغيرين لأصل الأحاديث مما لا معنى له مع تنصيصهم على إبقاء اللحن في مواضعه، وعدم إصلاحه. والله أعلم.

إلى الاختصار.

الثاني : وهو المخبر عنه بكون مقيّد، ولا يدرك معناه إلا بذكره، نحو : (لولا زيد غائب لم أزرك). فخبر هذا النوع واجب الثبوت ؛ لأن معناه يجهل عند حذفه.

ومنه قول النبي — ﷺ — : « لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بكفر » أو « حديثٌ عهدُهمْ بكفر ».

فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ، لظن أن المراد : لولا قومُكِ على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة، وهو خلاف المقصود، لأن من أحوالهم بُعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل. وتلك الحال لا تمنع من نقضِ الكعبة، وبنائِها على الوجه المذكور.

ومن هذا النوع قول « عبد الرحمن بن الحارث » لـ « أبي هريرة » : « إنّي ذاكِرٌ لَكَ أمراً، ولولاَ مروانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ فيه لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ »[1].

ومن هذا النوع قول الشاعر :

لـولا زهيرٌ جَفَاني كنتُ مُنْتَصِراً ولم أَكُنْ جانحاً للسِّلْم إن جَنَحُوا

ومثله :

لولا ابنُ أَوْسٍ نَأَى ما ضِيمَ صاحِبُهُ يومًـا ولا نابَـهُ وَهْـــنٌ ولا حَذَرُ

الثالث : وهو المخبر عنه بكونٍ مقيّد يدرك معناه عند حذفه، كقولك : (لولا أخو زيد ينصره لغلب)، و (لولا صاحب عمرو يعينه لعجز)، و (لولا حسن الهاجرة يشفع لها لهجرت).

فهذه الأمثلة وأمثالها، يجوز فيها إثبات الخبر وحذفه، لأن فيها شبهاً بـ (لولا زيد لزارنا عمرو)، وشبهاً بـ (لولا زيد غائب لم أزرك)

فجاز فيها ما وجب فيهما من الحذف والثبوت.

ومن هذا النوع قول « أبي العلاء المعري » في وصف سيفٍ :

فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الصوم — باب الصائم يصبح جنباً) ٢ : ٢٣٣.

مسألة (٢٠)

في سد الحال مسد الخبر(*)

● قالوا : (أخطبُ ما يكون الأميرُ قائماً)

التقدير : إذ كان، أو إذا كان قائماً. وقائماً : نُصِبَ على الحال من الضمير في « كان »، وحذفت جملة « كان » التي هي الخبر للعلم بها، وسد الحال مسدها.

وهذه الحال لا تصلح خبراً لمباينتها المبتدأ، إذ الخطابة لا يصح أن يخبر عنها بالقيام.

وجَعْل « قائماً » حالاً مبنيٌّ على تمام « كان ».

● وامتنعَ جعلُ « كان » ناقصةً، وجعلُ المنصوب خبرَها، لأمرين :

الأول : إن العرب لم تستعمل في هذا الموضع إلاّ أسماء منكورة مشتقة من المصادر، فحكمنا بأنها أحوال، إذ لو كانت أخباراً لِـ « كان » المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات، ومشتقة وغير مشتقة.

الثاني : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه، كقوله ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ : « أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهو ساجدٌ »[1].

(*) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » : ٥٠، و « شرح الأشموني » ١ : ٢١٩، و « شرح الكافية للرضي » ١ : ١٠٥، و « شرح الشاطبي » مخطوط، و « مغني اللبيب » ٥٣٧، و « شرح قواعد الإعراب » للكافيجي ص : ٤٧ (آلة كاتبة).

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الصلاة ـــ باب ما يقال في الركوع والسجود) ٢ : ٤٩، و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الصلاة ـــ باب في الدعاء في الركوع والسجود) ١ : ٢٣١. وانظر « مختصر سنن أبي داود » ١ : ٤٢٠

وقال « البغدادي » في « تخريج أحاديث شرح الكافية للرضي » ورقة/٣/(مخطوط) : أخرجه « البزار » عن ابن مسعود. كذا في الذيل للسيوطي، وتمامه عند « مسلم » و « أبي داود » و « النسائي » عن أبي هريرة : « فأكثروا الدعاء ». كذا في الجامع الصغير.

وقول الشاعــر :

خيرُ اقترابي من المولى حَلِيفُ رضاً   وشرُّ بُعْـدِيَ عنـه وهـو غَضْبَـانُ

الشاهد في الحديث وقوع الجملة الاسمية الحالية مقرونة بالواو مع الخبر، وساداً عنه.

● قال « ابن هشام » في « مغنيه » : ٥٣٧ :

والحديث من أقوى الأدلة على انتصاب « قائماً » في (ضربي زيداً قائماً) على الحال، لا على أنه خبر لـ « كان » محذوفة، إذْ لا يقترن الخبر بالواو.

* * *

مسألة (٢١)

في رفع ونصب « سبّوح قدّوس »

قال « الشاطبي » عند قوله :

(وبعد لولا غالباً حذف الخبر..) : ... ما جرى من الأسماء مجرى المصادر، نحو : « سبوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الملائكة والرُّوح »[1].

وفي « الكتاب » ١ : ١٦٥

أما « سُبُّوحاً قُدُّوساً ربَّ الملائكةِ والرُّوحِ » فليس بمنزلة : سبحانَ الله ؛ لأن السُّبُّوحَ والقدوس اسمٌ، ولكنّه على قوله : أَذْكُرُ سبوحاً قدّوساً، وذاك أنه خَطَرَ على باله، أو ذَكَرَه ذاكرٌ فقال : سُبُّوحاً، أي : ذكرتَ سُبّوحاً، كما تقول : أهلَ

---

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الصلاة ــ باب ما يقال في الركوع والسجود) ٢ : ٥١.

و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الصلاة ــ باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده) ١ : ٢٣٠.

و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الافتتاح ــ باب الدعاء في السجود » ٢ : ٢٢٤ عن عائشة.

و « أحمد » في « مسنده » ٦ : ٣٥، وغيرهم.

ذاك، إذا سمعتَ الرجلَ ذَكَرَ الرجلَ بثناءٍ أو بذمّ كأنه قال : ذكرتَ أهل ذاك ؛ لأنه حيث جرى ذكرُ الرجل في منطقة، صار عنده بمنزلة قوله : أَذْكُرُ فلاناً، أو ذكرتُ فلاناً، كما أنّه حيثُ أَنْشَدَ ثم قال : صادقاً، صار الإنشادُ عنده بمنزلة قالَ، ثم قال : صادِقاً وأهلَ ذاك، فحملَه على الفعل متابعاً للقائل والذاكر. فكذلك : سُبُّوحاً قُدّوساً، كأن نفسه صارت بمنزلة الرجل الذاكر والمنشد حيث خطر على باله الذكرُ، ثم قال : سُبُّوحاً قُدُّوساً، أي : ذكرت سُبُّوحاً، متابعاً لها فيما ذَكَرَتْ وخطر على بالها.

وخَزَلوا الفعل لأنّ هذا الكلام صار عندهم بدلاً من « سبَّحْتُ » كما كان مَرحباً بدلاً من رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ.

ومن العرب مَنْ يَرفع فيقولُ : « سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ربّ الملائكة والروح » كما قال : أهلُ ذاك وصادقٌ والله.

وكلُّ هذا على ما سمعنا العربَ تتكلّم به رفعاً ونصباً.

وفي « همع الهوامع » في « المفعول به » :

وأما « سُبوح قدوس » فيقالان بالرفع عند سماع من يذكر الله على إضمار مذكورك فليسا بمصدرين، وبالنصب على إضمار : ذكرت سبوحاً قدوساً، أي : أهل ذلك، فاختلف على هذا الفعل الناصب واجب الإضمار، أو جائزه.

فقال « الشلوبين » وجماعة بالأول، وآخرون بالثاني.

* * * * *

« كان » وأخواتها

مسألة (٢٢)

في استعمال أفعالٍ بمعنى « صار »[*]

ألحق قوم، منهم « ابن مالك » بـ « صار » في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال. من ذلك :

(آض، وعاد، وآل، ورجع وحار، واستحال، وتحول، وارتد)

نورد بعض الأحاديث الواردة في ذلك :

● قال ــ ﷺ ــ : ﴿ **لا ترجعوا بعدي كفاراً يضربُ بعضُكم رقاب بعض** ﴾[١]

فلا ترجعوا بمعنى : لا تصيروا. وكفاراً : منصوب على الخبر، أي : كالكفار. يضربُ : استئناف لبيان صيرورتهم كالكفرة، أو المراد : لا ترتدوا عن الإسلام إلى ما كنتم عليه من عبادة الأصنام حال كونكم كفاراً ضارباً بعضكم رقاب بعض. والأول أقرب[٢].

(*) موارد المسألة : « شواهد التوضيح » : ١٣٩، و « شرح الشاطبي »، و « شرح الأشموني » ١ : ٢٢٩، و « همع الهوامع » (كان وأخواتها).

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العلم ــ باب الإنصات للعلماء) ١ : ٣٨، وفي (كتاب الفتن ــ باب قول النبي ــ ﷺ ــ : لا ترجعوا بعدي كفاراً...) ٨ : ٩١ عن ابن عمر. و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الإيمان ــ باب لا ترجعوا بعدي كفاراً...) قال في حَجَّة الوداع : وَيْحَكُمْ أو قال : ويلكم، لا ترجعوا بعدي... الحديث ١ : ٥٨ و « النسائي » في « سننه » في (كتاب تحريم الدم ــ تحريم القتل) ٧ : ١٢٦، و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب السنة ــ باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه) ٤ : ٢٢١، و « أحمد » في « مسنده » ٤ : ٣٥١، وفيه : « إني مكاثر بكم الأمم فلا ترجِعُنَّ بعدي.. الحديثَ » في مسند الصُّنابحي الأحمسي رضي الله عنه. انظر « فتح الباري » ١٣ : ٢٦.

(٢) انظر « حاشية السندي » على « شرح السيوطي » لـ « سنن النسائي » ٧ : ١٢٦.

ومنه قول الشاعر :

تُعِدُّ لكم جَزْر الجَزُور رماحُنا ... ويَرْجعْنَ بالأكبادِ مُنْكَسِرَات

قال « ابن مالك » في « شواهد التوضيح » : ١٣٩ :

مما خفي على أكثر النحويين استعمال « رجع » كـ « صار » معنًى وعملاً، ومنه الحديث : « لا ترجعوا... » وقول الشاعر :

قد يَرْجِعُ المرءُ بعدَ المَقْتِ ذَا مِقَةٍ ... بالحِلْمِ فادرأْ بِهِ بغضاءَ ذِي إحَنِ[١]

● وقال رسول الله ـــ ﷺ ـــ : ﴿ **فاستحالت غرباً** ﴾[٢].

فاستحالت بمعنى : صارت.

وقال الشاعر :

إن العــداوةَ تستحيـــل مودَّةً ... بتـدارُكِ الهَفَـوَاتِ بالحَسَنَـاتِ

● وألحق قوم، منهم « الزمخشري » و « أبو البقاء » و « الجُزُولي » و « ابن عصفور » بأفعال باب « كان » وأخواتها : (غدا، وراح) بمعنى : (صار)، أو بمعنى (وقع فعله في الغدوّ والرواح).

---

(١) المقت : البغض. المِقَة : المحبة. الإحنة : الحقد، وجمعها : إحَنٌ.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب فضائل الصحابة) ٤ : ١٩٣، وفي (كتاب التوحيد ـــ باب في المشيئة والإرادة) ٨ : ١٩٣. و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب فضائل الصحابة ـــ باب من فضائل عمر ـــ رضي الله عنه) ٧ : ١١٣.
و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الرؤيا ـــ باب ما جاء في رؤيا النبي ـــ ﷺ ـــ في الميزانِ والدَّلْوِ) ٣ : ٣٦٩ و « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٢٨، ٣٩، ٨٩، ١٠٤، ١٠٧، ٣٦٨، ٤٥٠، ٥ : ٤٥٥ عن عبد الله بن عمر، وعن أبي الطفيل.
« الغَرْب : بسكون الراء، الدلوّ العظيمة التي تُتَّخَذُ من جلدِ ثور. وبفتح الراء، الماء السائل بين البئر والحوض. (لسان العرب ـــ غرب).

وجعل من ذلك حديث : « لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خِماصاً، وتروح بِطاناً »[1]

وحديث : « أُغدُ عالماً »[2].

تقول : غدا زيد ضاحكاً، وراح عبد الله منطلقاً، أي : صار في حال ضحك وانطلاق.

ومَنَع ذلك الجمهور، منهم « ابن مالك »، وقالوا : المنصوب بعدها حال، إذ لا يوجد إلا نكرة.

● ومن كلام العرب : (شَحَذَ شَفْرَتَهُ حتى قَعَدَتْ كأنها حَرْبَةٌ) الشاهد : قعدت، أي : صارت كأنها حربة.

● وحكى « سيبويه »[3] عن بعضهم : « ما جاءتْ حاجتَك »[4] بالنصب والرفع، بمعنى : ما صارت.

(١) أخرجه « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الزهد ــ باب التوكل واليقين) ٢ : ١٣٩٤
و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الزهد ــ باب ما جاء في الزَّهادةِ في الدنيا) ٤ : ٤، وقال : هذا حديثٌ حسنٌ صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.
و « أحمد » في « مسنده » ١ : ٣٠، ٥٢.
عن عمر بن الخطاب. انظر « تمييز الطيب من الخبيث » ١١٣.

(٢) الحديث بتمامه : « أُغدُ عالماً، أو متعلماً، أو مستمعاً، أو مُحبّاً، ولا تكن الخامسة فَتَهْلَكَ ».
قال « السيوطي » في « الجامع الصغير » : رواه « البزار » في « مسنده »، و « الطبراني » في « الأوسط »، عن أبي بكرة.
وقال « المناوي » في « فيض القدير » ٢ : ١٧ :
بل رواه « الطبراني » في معاجمه الثلاثة، قال « الهيثمي » ورجاله موثقون. انظر « مجمع الزوائد » في (كتاب العلم ــ باب في فضل العالم والمتعلم) ١ : ١٢٢ قال الحافظ « أبو زرعة العراقي » في (المجلس الثالث والأربعين بعد الخمسمائة) من إملائه : هذا حديث فيه ضعف، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة.

(٣) الكتاب ١ : ٢٤.

(٤) ذكر « الدماميني » أن « الأندلسي » قال : « جاء » لا تستعمل بمعنى « صار » إلا في خصوص هذا التركيب، فلا يقال : جاء زيد قائماً، بمعنى : صار، وأن « ابن الحاجب » طرده في غيره وجعل منه : جاء البر قفيزين.
ونقل هذا « السيوطي » في « الهمع » عن قوم. ا هـ من حاشية « الصبان » على « شرح الأشمونيّ » ١ : ٢٢٩.

فالنصب على أن « ما » استفهامية مبتدأ. وفي « جاءت » ضمير يعود على « ما »، فأوقع التأنيث على ضمير « ما »، لأنها هي الحاجة، وذلك الضمير هو اسم « جاءت ».

و « حاجتك » : خبر، والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك ؟

والرفع، على أن « حاجتك » اسم « جاءت »، و « ما » خبرها.

مسألة (٢٣)

في حذف « كان » واسمها(*)

ليس بين النواسخ (أعني : كان وأخواتها) ما يجوز حذفه وحده أو مع أحد معموليه، أو مع معموليه إلا « ليس، وكان »

أما حذفها مع اسمها دون خبرها فجائز، وكثير بعد « إنْ » و « لو » الشرطيتين. والحديث : « التمس ولو خاتماً من حديد »[1] شاهد لحذف « كان ». مع اسمها بعد « لو » الشرطية، والتقدير : ولو كان ما تلتمس خاتماً ؛ أي : الملتمس. و « لو » خاصة بالفعل. ومن هذا القبيل قول الشاعر :

لا يأمنِ الدهرَ ذو بغْيٍ ولو ملكاً جنودُه ضاقَ عنها السَّهْلُ والجبلُ

أي : ولو كان الباغي ملكاً.

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ١ : ٢٤٢، و « مغنى اللبيب » ٣٥٣، ٨٢٧، « شرح شذور الذهب » ١٨٧، و « شرح قطر الندى » ١٩٦، و « أمالي السهيلي » ٩٧، « النحو الوافي » ١ : ٥٨٤.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب النكاح ـــ باب التزويج على القرآن وبغير صداق) ٦ : ١٣٨، بلفظ : « فاطلب ولو خاتماً من حديد »، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب النكاح ـــ باب الصداق) ٤ : ١٤٣، بلفظ : « انظر ولو خاتما من حديد » و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب النكاح ـــ باب في التزويج على العمل يعمل) ٢ : ٢٣٦. و « النسائي » في « سننه » في (كتاب النكاح ـــ باب هبة المرأة نفسها لرجل بغير صداق) ٦ : ١٢٣، و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب النكاح ـــ باب ما جاء في مهور النساء) ٢ : ٢٩١، و « أحمد » في « مسنده » ٥ : ٣٣٦، من حديث : « سهل بن سعد الساعدي ».

مسألة (٢٤)

في حذف « النون » من مضارع « كان »[*]

إذا دخل جازم على مضارع « كان » فإنه يجزمه، وتُحذَف الواو التي قبل النون. نحو : « لم أكنْ »، وأصل الفعل بعد الجازم : « لم أكونْ » فهو مجزوم بالسكون على النون، فالتقى ساكنان : الواو والنون، فحذفت الواو وجوباً، للتخلص من التقاء الساكنين.

ويجوز بعد ذلك حذف النون،[١] تخفيفاً، نحو : لم أكُ، ونحو قول « النابغة الذبياني » :

فإن أكُ مظلوماً فعَبْدٌ ظلمتَــهُ وإنْ تكُ ذا عُتْبى فمِثْلُكَ يُعتِبُ[٢]

وهذا الحذف جائز، سواء وَقَعَ بعدها حرف هجائي ساكن، نحو : (لم أكُ الذي ينكر المعروف)، أو وقع بعدها حرف هجائي متحرك، نحو : (لم أكُ ذا مَنّ)، إلا إن كان الحرف المتحرك ضميراً متصلاً فيمتنع حذف النون، كقوله ـــ ﷺ ـــ : ﴿ **إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكُنْهُ فلا خير لك في قتله** ﴾[٣].

فلا يجوز في مثل ذلك حذف النون، فلا يصح : إن يكهُ، وإلا يكهُ. وإن كان غيرَ ضمير متصل جاز الحذف والإثبات، نحو : (لم يكن زيدٌ قائماً) و (لم يكُ زيدٌ قائماً)

(*) موارد المسألة : « شرح ابن عقيل » ١ : ٣٠، و « شرح الأشموني » ١ : ٢٤٥، و « أوضح المسالك » ١ : ١٩١ و « شرح شذور الذهب » : ١٨٨، و « النحو الوافي » ١ : ٥٨٨.

(١) ملخص شروط حذف النون ستة : كونها في مضارع، مجزوم، وجزمه بالسكون عند اتصاله في النطق بما بعده (أي : في حالة الوصل، لا الوقف ؛ لأن النون في حالة الوقف ترجع وتظهر)، وليس بعده ساكن عند من يشترط هذا « كسيبويه » ـــ وغيرُه لا يشترط هذا ـــ ولا ضمير متصل.

(٢) البيت من قصيدة « النابغة » يمدح بها « النعمان بن المنذر »، ويعتذر له عن وشاية بلغته. (العُتبَى : الرضا. يُعتب : يزيل أسباب العتاب بالرضا، وقبول العذر) .

(٣) تقدم تخريجه في (مسألة : ١٠) (في اجتماع ضميرين هل الأولى اتصالهما أم انفصالهما).

وتسري هذه الأحكام على المضارع الذي ماضيه « كان » الناقصة، والذي ماضيه « كان » التامة.

* * *

مسألة (٢٥)

في تخريج حديث أورده الشاطبي في شرحه

أورد « أبو إسحاق الشاطبي » في « شرحه » الحديث التالي : « كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل »[1].

* * *

---

(١) أخرجه « أحمد » في « مسنده » ٥ : ١١٠ :

أخبرنا « أيوب » عن « حميد بن هلال » عن رجل من « عبد القيس » كان مع الخوارج، ثم فارقهم، قال : دخلوا قرية، فخرج « عبد الله بن خباب » ذعراً يجر رداءه، فقالوا : لم ترع، قال : والله لقد رعتموني، قالوا : أنت عبد الله بن خباب ــ صاحب رسول الله ﷺ ــ ؟ قال : نعم، قال : فهل سمعت من أبيك حديثاً يحدثه عن رسول الله ــ ﷺ ــ تحدثناه ؟ قال : نعم سمعته يحدث عن رسول الله ــ ﷺ ــ أنه ذكر فتنةً القاعدُ فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي. قال : فإن أدركت داك فكن عبد الله المقتول. قال « أيوب » : ولا أعلمه إلا قال : ولا تكن عبد الله القاتل، قالوا : أأنت سمعت هذا من أبيك يحدثه عن رسول الله ــ ﷺ ــ ؟ قال : نعم، قال : فَقَدَّموه على ضفة النهر فضربوا عنقه، فسال دمه كأنه شراك نمل ما ابذقر، وبقروا أم ولده عما في بطنها.

« ما ابذقر : يعني لم يتفرق ».

● وفي « التلخيص الحبير » ٤ : ٩٤ :

وقد روى « الطبراني » من حديث « شهر بن حوشب » عن « جندب بن سفيان » في حديث قال في آخره : « فكن عبد الله المقتول » ومن حديث « خباب » مثل هذا. وزاد : « ولا تكن عبد الله القاتل » ورواه « أحمد » و « الحاكم » و « الطبراني » أيضا، و « ابن قانع » من حديث « حماد بن سلمة » : عن « علي بن زيد » عن « أبي عثمان » عن « خالد بن عرفطة » بلفظ : « ستكون فتنة بعدي، وأحداث واختلاف، فإن استطعت أن تكون عبد الله المقتول، لا القاتل فافعل ». و « علي بن زيد » هو « ابن جدعان » ضعيف، لكن اعتضد، كما ترى. انظر « مسند أحمد » ٥ : ٢٩٢.

مسألة (٢٦)

في توسط خبر « كان » وأخواتها[*]

الترتيب ــ في باب كان وأخواتها ــ واجبٌ بين الناسخ واسمه. أما في الخبر فالأصل تأخير الخبر، وأما توسطه بين الفعل والاسم فجائز في جميع أفعال هذا الباب، كقوله تعالى : « وكان حقاً علينا نصرُ المؤمنين »[١] وقال « السَّمَوْأل » :

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سواءً عالمٌ وجَهُولُ

وكقول الآخر :

لا طِيبَ للعيشِ ما دَامَتْ مُنَغَّصَةً ... لذَّاتُهُ بادِّكارِ المَوْتِ والهَرَمِ

وأما التقديم فجائز إلا مع « دام »، ومع المقرون بـ « ما » النافية، ومع « ليس »، تقول : (عالماً كان زيد) و (فاضلاً لم يزل عمرو). ولا يجوز ذلك في (دام) لأنها لا تعمل إلا مع « ما » المصدرية، و « ما » هذه ملتزمة صدر الكلام، وألاَّ يفصل بينها وبين صلتها بشيء فلا يجوز معها تقديم الخبر على « دام » وحدها، ولا عليها مع « ما ».

ومثل « دام » في ذلك كلُّ فعل قارنه حرف مصدري، نحو : (أريد أن تكون فاضلاً)، وكذلك المقرون بـ « ما » النافية، نحو : (مازال زيد صديقك) و (ما برح عمرو أخاك) فالخبر في نحو هذا لا يجوز تقديمُه على « ما »[٢]، لأن

(*) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » ٥٣، و « شرح الشاطبي » و « إعراب الحديث » ١٦٤.

(١) الروم : ٤٧.

(٢) وفي « أوضح المسالك » ١ : ١٧٣ : ويمتنع التقديم للخبر على « ما » عند البصريين و « الفراء »، وأجازه بقية الكوفيين. وخَصَّ « ابنُ كيسانَ » المنعَ بغير زال وأخواتها ؛ لأن نَفْيَهَا إيجابٌ، وعمَّمَ « الفراءُ » المنعَ في حروف النفي، ويرُدُّه قول « المعلوط القريعي » :

وَرَجِّ الفتى للخَيْرِ ما إنْ رَأيْتَهُ ... على السِّنِّ خيراً لا يَزَالُ يَزِيدُ

لها صدر الكلام. ويجوز توسطه بين « ما » والفعل، نحو : (ما قائماً كان زيد) كقوله ــ ﷺ ــ : « فوالله ما الفقرَ أخشى عليكم »[1].

قال « العكبريُّ » : (الفقر) منصوب بـ (أخشى) تقديره : ما أخشى عليكم الفقر. والرفع ضعيف، لأنه لا يحتاج إلى ضمير يعود عليه، وإنما يجيء ذلك في الشعر، وتقدير ذلك : ما الفقرُ أخشاه عليكم، أي : ما الفقر مخشياً عليكم. وهو ضعيف.

* * *

مسألة (٢٧)

في أنّ « كان » ليستْ لمجرد الزمان

قال « الشاطبي » في « شرحه » :

لو كانت « كان » لمجرد الزمان لم يغن منها اسم الفاعل، كما في الحديث : « إن هذا القرآن كائن لكم أجراً.. وكائن عليكم وزرا »[2].

* * * * *

---

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب المغازي) ٥ : ١٩، و « مسلم » في « صحيحه » في أوائل (كتاب الزهد والرقاق) ٨ : ٢١٢، و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب الفتن ــ باب فتنة المال) ٢ : ١٣٢٣، و « أحمد » في « مسنده » ٤ : ١٣٧، ٣٢٧، من حديث « عمرو بن عوْف ».

(٢) أخرجه « الدارمي » في « سننه » في (كتاب فضائل القرآن ــ باب فضل من قرأ القرآن) ٢ : ٤٣٤ وهو بتمامه : عن أبي موسى أنه قال : إن هذا القرآن كائن لكم أجراً، وكائن لكم ذكراً، وكائن لكم نوراً، وكائن عليكم وزراً، اتبعوا هذا القرآن ولا يتبعنّكم القرآن فإنه من يتبع القرآن يهبط به في رياض الجنة، ومن أتبعه القرآن يُزَخّ في قفاه فيقذفه في جهنم.
قال « أبو محمد » : يزخ : يدفع.

« أفعـــال المقاربـــة »

مسـألة (٢٨)

في وقوع خبر « كاد » مقرونا بـ « أن »(*)

اقترانُ خبرِ « عسى » بـ « أنْ » كثيرٌ، وتجريدُه من « أن » قليل. وهو مذهب « سيبويه ».

ومذهب جمهور البصريين : أنه لا يتجرَّدُ خَبَرُها من « أنْ » إلا في الشعر، ولم يَرِدْ في القرآن إلا مقترناً بـ « أنْ ».

قال الله ـــ تعالى ـــ : ﴿ **فعسى الله أن يأتيَ بالفتح** ﴾(١).

وقال ـــ عز وجل ـــ : ﴿ **عسى ربُّكم أن يرحمكم** ﴾(٢).

ومن وروده دون « أنْ » قوله :

عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه ... يكـــــــون وراءَه فَرَجٌ قريبُ

وقولـــه :

عسى فَرَجٌ يأتي بِهِ اللهُ ؛ إنـــه ... له كل يوم في خليقتِـــهِ أمْـــرُ

● وأما « كاد » فعلى عكس « عسى » فيكون الكثيرُ في خبرها أن يَتَجَرَّدَ من « أنْ » ويَقِلُّ اقترانُهُ بها.

وهذا بخلاف ما نصَّ عليه « الأندلسيُّون » من أن اقتران خبرها بـ « أنْ » مخصوص بالشعر.

(*) موارد المسألة : « الإنصاف » ٢ : ٥٦٧، و « شواهد التوضيح » ٩٨ ـــ ١٠٢، و « فيض نشر الانشراح » ورقة ٥٢ (مخطوط)، و « شرح الشاطبي »، و « شرح ابن عقيل » ١ : ٣٣٠، وفيه نَسَبَ حديث المسألة إلى النبي ـــ ﷺ ـــ، والصواب أنه من كلام « عمر » ـــ رضي الله عنه ـــ يخاطب به النبيَّ ـــ ﷺ ـــ.

(١) المائدة : ٥٢.

(٢) الإسراء : ٨ .

فمن تجريده من « أنْ » قولُه ــ تعالى ــ : ﴿ **فذبحوها وما كادوا يفعلون** ﴾[1]، وقولُه ــ جل ذكره ــ : ﴿ **مِنْ بعد ما كاد يزيغ قلوبُ فريق منهم** ﴾[2].

ومن اقترانه بـ « أن » حديث « عمر » :

« ما كِدْتُ أنْ أُصَلِّيَ العصرَ حتى كادَتِ الشمسُ أن تَغْرُبَ »[3]

وقوله :

كادَتِ النفسُ أن تَفِيضَ عليه إذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرُودِ

وفي « شواهد التوضيح » ٩٨ ــ ١٠٢ :

قال « عمر » : « ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرُب »

وقال « أنس » : « فما كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إلى مَنَازِلنَا »[4]

وقول بعض الصحابة : « والبُرْمَةُ بينَ الأَثَافِيِّ قَدْ كادَتْ أَنْ تَنْضَجَ »[5]

وقول « جبير بن مطعم » : « كاد قلبي أَنْ يطيرَ »[6].

---

(١) البقرة : ٧١

(٢) التوبة : ١١٧

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب مواقيت الصلاة ــ باب من صلى بالناس جماعةً بعد ذهاب الوقت) ١ : ١٤٧ برواية : « ما كِدْتُ أُصَلِّي العصر حتى كادت الشمسُ تغربُ » دون « أنْ » مطلقاً، وبزيادة « العصر ». وفي (كتاب الأذان ــ باب قول الرجل : ما صلّينا) ١ : ١٥٧، برواية الشاهد دون لفظة « العصر » و « أن » في خبر « كاد » الثانية.
و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب المساجد ومواضع الصلاة ــ باب الدليل لمن قال : الصلاة الوسطى هي صلاة العصر) ٢ : ١١٣، برواية : « ما كدتُ أن أصلّي العصرَ حتى كادَتْ أنْ تَغْرُبَ الشمسُ » و « النسائي » في « سننه » في (كتاب السهو ــ باب إذا قيل للرجل : هل صليت هل يقول : لا ؟) ٣ : ٨٥.
برواية الشاهد دون لفظة « العصر » و « أنْ » في خبر « كاد » الثانية. وانظر « فتح الباري » ١ : ٦٩.

(٤) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الاستسقاء ــ باب الاستسقاء على المنبر) ٢ : ١٧.

(٥) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب المغازي ــ باب غزوة الخندق) ٥ : ٤٦.

(٦) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب التفسير ــ سورة الطور) ٦ : ٤٩، وتمامه : عن « جبير بن مطعم » ــ رضي الله عنه ــ قال : سمعت رسول الله ــ ﷺ ــ يقرأ في المَغْرِب بالطُّور، فلما بلغ هذه الآية : ﴿ **أم خُلِقُوا من غير شيءٍ أم هُمُ الخالِقُونَ . أم خَلَقُوا السمواتِ والأرضَ بل لا يُوقنونَ . أم عندهُمْ خزائنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ المُسَيْطِرُونَ** ﴾ كادَ قَلْبِي أن يطيرَ.

قال « ابن مالك » : تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر « كاد » مقروناً بـ « أن ». وهو مما خفي على أكثر النحويين. أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه.

والصحيح جواز وقوعه. إلا أن وقوعه غير مقرون بـ « أن » أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بـ « أن »، ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـ « أن ». نحو قوله تعالى : ﴿ **فذبحوها وما كادوا يفعلون** ﴾[1]

وقوله ــ عز وجل ــ : ﴿ **فمالِ هؤلاءِ القوم لا يكادُونَ يَفْقَهُونَ حديثاً** ﴾[2].

وقوله ــ جل ذكره ــ : ﴿ **ولـولا أنْ ثَبَّتْنَاكَ لقد كِدْتَ تَرْكَنُ إليهم شيئاً قليلاً** ﴾[3]

ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً بـ « أن »، من استعماله قياساً لو لم يرد سماع، لأن السبب المانع من اقتران الخبر بـ « أن » في باب المقاربة، هو دلالة الفعل على الشروع، كـ « طفق » و « جعل ». فإن « أن » تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع يقتضي الحال. فتنافيا.

وما لا يدل على الشروع كـ « عسى » و « أوشك » و « كرب » و « كاد » فمقتضاه مستقبل. فاقتران خبره بـ « أن » مؤكد لمقتضاه. فإنها تقتضي الاستقبال. وذلك مطلوب، فمانعه مغلوب.

فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمالٌ فصيحٌ، ونقلٌ صحيح، كما في الأحاديث المذكورة، تأكد الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل.

---

(١) البقرة : ٧١.
(٢) النساء : ٧٨.
(٣) الإسراء : ٧٤.

وقد اجتمع الوجهان في قول « عمر » : ما كدت أن أصليَ العصرَ حتى كادت الشمس تغيب ». وفي قول النبي — ﷺ — فيما رويته بالسند المتصل : « كاد الحسد يغلب القدر، وكاد الفقر أن يكون كفراً »[1]

ومن الشواهد الشعرية في هذه المسألة قولُ الشاعر :

أَبَيْتُـم قَبـولَ السِّلْـمِ مِنَّـا فَكِدْتُمُـو   لَدَى الحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيوفَ عَنِ السَّلِّ

وهذا الاستعمال، مع كونه في شعر، ليس بضرورة، لتمكّن مستعمله من أن يقول[2] : .... لدى الحرب تغنون السيوف...

وأنشد « سيبويه » (لعامر بن جُوَيْن الطائي) :

فلـم أَرَ مِثْلَهـا خُبَـاسَةَ واحِـدٍ   ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ ما كِدْتُ أَفْعَلَهْ[3]

وقال : أراد : بعد ما كدت أن أفعله، فحذف « أن » وأبقى عملها. وفي هذا إشعار باطراد اقتران خبر « كاد » بـ « أن »، لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته.

---

(١) رواه « أبو نعيم » في « الحلية » عن « أنس » بلفظ : « كاد الفقر أن يكون كفراً، وكاد الحسد أن يكون سبق القدر »، ورواه « البيهقي » في « الشعب » عن « أنس »، ورواه « الطبراني » بوجه آخر بلفظ : « كاد الحسد أن يسبق القدر، وكادت الحاجة أن تكون كفراً »، وقال « العراقي » : وفيه ضعف، وقال « السخاوي » : طرقه كلها صعيفة. قال « الزركشي » : لكن يشهد له ما خرجه « النسائي » و « ابن حبان » في « صحيحه » عن « أبي سعيد » مرفوعاً : « اللهم إني أعوذ بك من الفقر والكفر » فقال رجل : ويعتدلان ؟ قال : نعم. انظر « فيض القدير » ٤ : ٥٤٢، و « فيض نشر الانشراح » (مخطوط) ورقة : ٥١، ٥٢، و « المقاصد الحسنة » : ٣١١.

(٢) قال « الألوسي » في « الضرائر » : ٦ : ذهب الجمهور : إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

ومنهم من قال : إنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهو المأخوذ من كلام « سيبويه » وغيره، على ما هو مبسوط في نظم الفصيح لابن الطيب الفاسي.

وبه قال « ابن مالك »، فإن الضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل مما لا مدفع له.

(٣) الخباسة : الغنيمة — نهنهت : كففت. انظر « الكتاب » ١ : ٣٠٧.

والإمام « ابن الأنباري » في « الإنصاف » (مسألة : هل تعمل « أنِ » المصدرية محذوفةً من غير بَدَلٍ) ٢ : ٥٦٧ قال في مَنْع « أنْ » في خبر « كاد » :

وأما حديث « كاد الفقرُ أن يكونَ كفراً » فإن صَحَّ، فزيادة « أن » من كلام الراوي، لا من كلامه ـــ عليه السلام ـــ لأنه ـــ صلوات الله عليه ـــ أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضاد.

وقد نقل « السيوطي » في « الاقتراح » : ٥٥ هذا الكلامَ، وتصدى لهما «ابنُ الطيب» في كتابه «فيض نشر الانشراح» ورقة ٥٢ قائلاً : ما ذكره «ابنُ الأنباري » من أنّ الرواة غيّروا الحديث، مبنيٌّ على ما أَصَّلوه من الرواية بالمعنى... ثم قال : وقد اقتفى « النووي » طريقة شيخه « ابن مالك » في شرح مسلم، ووافقه على ذلك جلُّ المتأخرين، أو كلُّهم. وقال بعضهم في ترجيحه وعلّله بأن الصحابة ـــ رضي الله عنهم ـــ كانوا من الفصحاء والبلغاء، وهم قد التزموا عند روايته بالمعنى أن يوردوا معناه في أفصح عبارة، وأحسن سياق، يراعون فيه قواعد الفصاحة والبلاغة، فيكون كلامهم مقارناً لكلامه ـــ ﷺ ـــ ».

* * *

مسـألة (٢٩)

في اختصاص « كاد » و « أوشك » بالتصرف

وفي « شرح ابن عقيل » ١ : ٣٣٨ :

أفعال هذا الباب لا تتصرف، إلا « كاد » و « أوشك »، فإنه قد استعمل منهما المضارع، كقوله ـــ تعالى ـــ : ﴿ **يكادُونَ يَسْطُونَ بالذين يَتْلُون عليهم آياتِنا** ﴾[1].

---

(١) الحج : ٧٢ .

وقول « أمية بن أبي الصلت » :

يوشِكُ من فَرَّ من مَنِيَّتِـــــهِ في بعض غِرَّاتِـــهِ يُوَافِقُهـــــا[1]

وحكى « الخليل » استعمال « أوشك » الماضي، كقوله :

ولو سُئِلَ الناسُ الترابَ لأوشكـوا إذا قيل : هاتوا أن يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا

وزعم « الأصمعي » أنه لم يستعمل الماضي منه، وليس بجيّد، نعم الكثير استعمال المضارع.

و « الشاطبي » في « شرحه » قال في « أوشك » : إنهم قالوا : يوشك زيد أن يقوم، ويوشك أن يكون كذا، وفي الحديث : « كالراتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه »[2].

★ ★ ★

مسـألة (٣٠)

في حذف خبر أفعال الباب

قال في « شرح الأُشموني » ١ : ٢٦٣.

إذا دلّ دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه، ومنه الحديث : « من تأنى أصابَ أو كادَ، ومن عَجَّلَ أَخْطَأَ أو كادَ »[3]. ا هـ

---

(١) غِرّاته : جمع غِرّة، وهي الغفلة.

(٢) قطعة من حديث أوله : « الحلال بين والحرام بين »
وقد تقدم تخريجه أول « النكرة والمعرفة » من هذا الكتاب.

(٣) قال « السيوطي » في « الجامع الصغير » :
رواه « الطبراني » في « المعجم الكبير ».
وقال « المناوي » في « فيض القدير » ٦ : ٩٨ :
وكذا « الطبراني » في « المعجم الأوسط ».
وقال « العجلوني » في « كشف الخفاء » ١ : ٢٩٥ :
رواه « الطبراني » و « العسكري » و « القضاعي » من حديث « ابن لهيعة » عن « عقبة بن عامر » رفعه. وانظر « مجمع الزوائد » في (كتاب الأدب — باب ما جاء في الرفق) ٨ : ١٩.

والتقدير : من تأنى أصاب أو كاد يصيب، ومن عجّل أخطأ أو كاد يخطئ.

★ ★ ★ ★ ★

« إنَّ » وأخواتها

مسـألة (٣١)

في نَصْب الاسم والخبر « بإنَّ » على لغةٍ(*)

« إنَّ » حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر.

وقيل : ينصبهما في لغة.

وقد أجاز الكوفيون أن يقال : إنَّ زيداً قائماً، ولكنَّ زيداً قائماً، وكأن زيداً قائماً،

ومن حججهم الحديث من قول النبي ــ ﷺ ــ : ﴿ **إنّ قعر جهنم لسبعين خريفاً** ﴾[1].

وقول « عمر بن أبي ربيعة » :

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ   خُطَاكَ خِفَافاً، إنَّ حراسَنَا أُسدَا

والذين يمنعون هذا يخرجون الحديث على أن القعر مصدر : قَعَرْتُ البئر، إذا بلغت قَعْرَهَا. وسبعين : منصوبة على الظرفية، أي : إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاماً.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و «مغنى اللبيب » (إنّ) المكسورة المشددة : ٥٥.

(١) يروى الحديث هكذا في « القاموس » (مادة : إن ن)

وقد أخرجه « مسلم » في « صحيحه » عن أبي هريرة، وحذيفة، في (كتاب الإيمان ــ باب أدنى أهل الجنة منزلة) ١ : ١٣٠ هكذا : « إن قعر جهنم لسبعون خريفاً » من قول أبي هريـرة.

ومما تقدم اتضح أن الرواية التي ذُكرت في « القاموس » إن صحت فهي على لغةٍ، وأما رواية « مسلم » فهي موافقة للقواعد النحوية، ولا حجة للكوفيين بها.

أما البيت فيخرجونه على إعراب « أسداً » حالاً، وأن الخبر محذوف، أي : تلقاهم أسداً، أي : كالأُسْد.

* * *

مسألة (٣٢)

في ورود « لعلَّ » للاستفهام(*)

من معاني « لعلّ » الترجي، وقد يدخلها معنى الإشفاق.

وقد تكون لـ « التعليل » عند « الأخفش »، وعلى ذلك حمل قوله تعالى : « لعلّه يَتَذَكَّرُ أو يخشى »[١]، أي : ليذكر، أو يخشى.

وقد تكون لـ « الاستفهام »، وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ **وما يدريك لعلّه يزكّى** ﴾[٢]، وقول النبي ـ ﷺ ـ لبعض الأنصار، وقد دعاه، فخرج إليه مستعجلاً : « لعلنا أعجلناك ».[٣]

* * *

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي ».

(١) طه : ٤٤.

(٢) عبس : ٣.

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الوضوء ـ باب من لم يَرَ الوضوءَ إلا مِنَ المَخْرَجين) ١ : ٥٣.

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الحيض ـ باب إنما الماء من الماء) ١ : ١٨٥،

و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الطهارة وسننها ـ باب الماء من الماء) ١ : ١٩٩،

و « أحمد » في « مسنده » ٣ : ٢١، ٢٦.

والحديث بتمامه كما جاء في « صحيح مسلم » عن « أبي سعيد الخدري » أن رسول الله ـ ﷺ ـ مَرَّ على رجُلٍ من الأنصار، فَأَرْسَلَ إليه، فخرج ورأْسُهُ يَقْطُرُ، فقال : لعلنا أعْجَلْنَاكَ ؟ قال : نعم يا رسول الله، قال : إذا أُعْجِلْتَ أو أُقْحِطْتَ، فلا غُسْلَ عليك، وعليك الوضوء.

ومعنى الإقحاط هنا عدم إنزال المنيّ، وهو استعارة من قحوط المطر، وهو انحباسه.

مسـألة (٣٣)
في تصدير خبر « لعلَّ » بـ « أنْ »(*)

اختص خبر « لعلّ » عن سائر الأحرف الناسخة، بجواز دخول « أنْ » فيه حملاً على « عسى »، نحو : (لعل زيداً أن يقوم).

قال « عمر بن أبي ربيعة » :

لعلَّهما أن تَطْلُبَا لك مَخْرَجاً وأنْ تَرْحُبَا صَدْراً بما كنت أحْصَرُ(١)

وقد جاء في الحديث : « لعلّ بعضَكُمْ أنْ يكونَ ألحن بحجته من بعض »(٢).

★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « مغني اللبيب » ٦٢٣، ٩١٧ (أقسام العطف)، و « همع الهوامع » (إنّ وأخواتها)، و « النحو الوافي » ١ : ٦٣٦.

(١) ديوانه : ١٢٥، ترحبا : تتسعا، أحصَر : أضيق.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الشهادات ـــ باب مَنْ أقام البينة بعد اليمين) ٣ : ١٦٢، دون « أن يكون »، وفي (كتاب الحيل ـــ باب حدثنا محمد بن كثير) ٨ : ٦٢، بإثبات « أن يكون »، وفي (كتاب الأحكام ـــ باب موعظة الإمام للخصوم) ٨ : ١١٢، بإثبات « أن يكون ».
و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الأقضية ـــ باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة) ٥ : ١٢٩، بإثبات « أن يكون ».
و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الأقضية ـــ باب الترغيب في القضاء بالحق) ٢ : ٧١٨، بإثبات « أن يكون ».
و « النسائي » في « سننه » في (كتاب آداب القضاة ـــ الحكم بالظاهر) ٨ : ٢٣٣، دون « أن يكون »، وفي (كتاب آداب القضاء ـــ ما يقطع القضاء) ٨ : ٢٤٧، دون « أن يكون ».
و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الأحكام ـــ باب ما جاء في التشديد على من يُقْضَى له بشيءٍ ليس له أن يأخذَه) ٢ : ٣٩٨، بإثبات « أن يكون » و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الأقضية ـــ باب في قضاء القاضي إذا أخطأ) ٣ : ٣٠١، بإثبات « أن يكون »، و« ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب الأحكام ـــ باب قضية الحاكم لا تحل حراماً، ولا تحرم حلالاً) ٢ : ٧٧٧، بإثبات « أن يكون ».
و« أحمد » في « مسنده » ٢ : ٣٣٢، ٦ : ٢٠٣، ٢٩٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٠، عن « أم سلمة ».
ألحن : أفطن لها، وأعرف بها، أو أقدر على بيان مقصوده، وأبين كلاماً.

مسـألة (٣٤)

في جواز كسر « أنَّ » وفتحِها في حديث التلْبيَة[*]

وممّا يجوز فيه كسر « أنَّ » وفتحها، باعتبارين مختلفين. أن تقع « أنَّ » في موضع التعليل.

فمثال كسرها للتعليل قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **وصلِّ عليهم إنَّ صلاتَكَ سكنٌ لهم** ﴾[1] بكسر « إنّ » على أنه تعليل مستأنف.

ومثال جواز الوجهين الحديث : « لبيك إن الحمد والنعمة لك »[2]. يروى بكسر « إنّ » وفتحها، فالفتح على تقدير لام العلة، والكسر على أنه تعليل مستأنف. وهو أرجح، لأن الكلام حينئذ جملتان، لا جملة واحدة، وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب.

وفي « شرح مسلم » للنووي :

« لبيك إن الحمد والنعمة لك » يروي بكسر الهمزة من « إن » وفتحها، وجهان مشهوران لأهل الحديث، وأهل اللغة.

(*) موارد المسألة : « أوضح المسالك » ١ : ٢٤٤، و « التصريح على التوضيح » ١ : ٢١٨، و « صحيح مسلم بشرح النووي » ٨ : ٨٨، و « مختصر سنن أبي داود » للمنذري ومعه « معالم السنن »، و« تهذيب ابن قيم الجوزية » ٢ : ٣٣٥، ٣٣٨. و « إعراب الحديث » للعكبري : ١١٦.

(١) التوبة : ١٠٣.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الحج ــ باب التلبية) ٢ : ١٤٧.
و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الحج ــ باب التلبية وصفتها ووقتها) ٤ : ٧،
و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الحج ــ باب ما جاء في التلبية) ٢ : ١٦٠،
و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب المناسك ــ باب كيف التلبية) ٢ : ١٦٢،
و « النسائي » في « سننه » في (مناسك الحج ــ كيف التلبية) ٥ : ١٦٠،
و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب المناسك ــ باب التلبية) ٢ : ٩٧٤،
و « أحمد » في « مسنده » ١ : ٣٠٢، ٢ : ٣، ٧٩ عن « ابن عمر ».

قال الجمهور : الكسر أجود، قال « الخطابي » : الفتح رواية العامة. وقال « ثعلب » : الاختيار الكسر، وهو الأجود في المعنى، لأن من كَسَرَ جعل معناه : إن الحمد والنعمة لك على كل حال، ومن فتح قال : معناه لبيك لهذا السبب.

قوله : « والنعمة لك » المشهورة فيه نصب « النعمة ». قال القاضي : ويجوز رفعها على الابتداء، ويكون الخبر محذوفاً.

قال « ابن الأنباري » : وإن شئت جعلت خبر « إنّ » محذوفاً، تقديره : إن الحمد لك، والنعمة مستقرة لك.

قال « ابن قيم الجوزية » : في « إن » وجهان : فتحها وكسرها، فمن فتحها تضمنت معنى التعليل، أي : لبيك ؛ لأن الحمد والنعمة لك، ومن كسرها كانت جملة مستقلة مستأنفة، تتضمن ابتداء الثناء على الله، والثناء إذا كثرت جمله وتعددت كان أحسن من قلتها، وأما إذا فتحت فإنها تقدر بلام التعليل المحذوفة معها قياساً، والمعنى : لبيك لأن الحمد لك.

والفرق بيّنٌ بين أن تكون جمل الثناء علة لغيرها، وبين أن تكون مستقلة مرادة لنفسها، ولهذا قال « ثعلب » : من قال « إن » بالكسر فقد عم، ومن قال « أنّ » بالفتح فقد خص.

ونظير هذين الوجهين والتعليلين والترجيح سواء قوله ــ تعالى ــ حكاية عن المؤمنين : ﴿ **إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ** ﴾[1]، كسر « إن » وفتحها. فمن فتح كان المعنى ندعوه، لأنه هو البر الرحيم، ومن كسر كان الكلام جملتين، إحداهما قوله : « ندعوه »، ثم استأنف فقال : « إنه هو البر الرحيم »، قال « أبو عبيد » : والكسر أحسن، ورجحه بما ذكرناه.

★ ★ ★

---

(١) الطور : ٢٨، « إنه » في الآية بكسر الهمزة قراءة عاصم والأعمش والحسنُ. و « أنه » بفتحها قراءة أبي جعفر المدني، ونافع. قال « الفراءُ » : الكسائيُّ يفتح « أنَّه »، وأنا أكسِرُ. وإنما قلتُ : حسنٌ، لأن الكسائيَّ قرأه. انظر « معاني القرآن » ٣ : ٩٣.

مسـألة (٣٥)

في اللام الفارقة (*)

اختلف النحويون في هذه اللام.

هل هي لام الابتداء، أُدخلت للفرق بين « إن » النافية، و « إنِ » المخففة من الثقيلة، أم هي لامٌ أخرى اجْتُلِبَتْ للفرق ؟ وكلام « سيبويه » يدل على أنها لام الابتداء دَخَلَتْ للفرق.

وتظهر فائدة الخلاف في مسألةٍ جرت بين « ابن أبي العافية »[1] و « ابن الأخضر »[2]، وهي قوله ــ ﷺ ــ : ﴿ قد عَلِمْنَا إن كنت لَمُؤْمناً ﴾[3].
فمن جعلها لام الابتداء أَوْجَبَ كسرَ « إنْ » ومن جعلها لاماً أخرى ــ اجْتُلِبَتْ للفرق ــ فَتَحَ «أنْ ».

وجَرَى الخلافُ في هذه المسألة قبلهما بين « الأخفش الصغير »، وبين « أبي علي »

فقال « أبو علي » : هي لامٌ غيرُ لامِ الابتداء، اجْتُلِبَتْ للفرق. وبه قال « ابنُ أبي العافية ».

وقال « الأخفش الصغير » : إنما هي لام الابتداء، أُدخلت للفرق.
وبه قال « ابن الأخضر ».

★ ★ ★

(*) مورد المسألة : « شرح ابن عقيل » ١ : ٣٨٠.

(١) هو « محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي، أبو بكر. الكُتُنْدِيّ »، عالم بالعربية واللغة. توفي بغَرْناطة سنة ٥٨٣ هـ. « بغية الوعاة » ١ : ١٥٤.

(٢) هو « علي بن عبد الرحمن بن مهدي، أبو الحسن الإشبيليّ » أخذ عن « الأعلم »، وأخذ عنه « القاضي عياض ». توفي بإشبيلية سنة ٥١٤ هـ. « بغية الوعاة » ٢ : ١٧٤.

(٣) جزء من حديثٍ أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العلم ــ باب من أجاب الفُتْيَا بإشارة اليَدِ والرأسِ » ١ : ٣٠، وفي (كتاب الكسوف ــ باب صلاةِ النساءِ مع الرجال في الكُسُوفِ) ٢ : ٢٨ برواية : « قد عَلِمْنَا إن كُنْتَ لَمُوقِناً » من حديث « أسماء »، أما الرواية التي ذكرها « ابن عقيل » وهي « لمؤمنا »، فلم أرَهَا، ولعله لا وجود لها في كتب الحديث. والله أعلم.

مسـألة (٣٦)

في إسقاط اللام الفارقة عند أمن اللبس(*)

إذا خففت « إنَّ » فالأكثر في لسان العرب إهمالُها، فتقول : إنْ زيدٌ لقائمٌ.

وإذا أهملت لزمتها اللامُ فارقة بينها وبين « إنِ » النافية، ويقلُّ إعمالُها، فتقول : إنْ زيداً قائمٌ.

وحكى الإعمالَ « سيبويه » و « الأخفشُ »، فلا تلزمها حينئذ اللامُ، لأنها لا تلتبس ــ والحالةُ هذه ــ بإنِ النافية، لأن النافية لا تنصب الاسمَ وترفعُ الخبر، وإنما تلتبس بإنِ النافية إذا أهملت، ولم يظهر المقصودُ بها، فإن ظَهَرَ المقصود بها فقد يستغنى عن اللام، كقوله ــ ﷺ ــ : ﴿ **وايمُ الله إنْ كان خليقاً للإمامة** ﴾[1]

وقول « الطرماح » :

ونحن أُباةُ الضيم من آلِ مالِكٍ وإنْ مالِكٌ كانتْ كِرَامَ المعادِنِ

والتقدير : وإنْ كان لخليقاً، وإنْ مالكٌ لكانت.

فحذفت اللامُ لأنها لا تلتبس بالنافية، لأن المعنى على الإثبات في الحديث والبيت.

★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « شرح ابن عقيل » ١ : ٣٧٨.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب فضائل أصحاب النبي ــ ﷺ ــ باب مناقب زيد بن حارثة، مولى النبي ــ ﷺ ــ) ٤ : ٢١٣، برواية : « لخليقا »، وفي (كتاب المغازي ــ باب غزوة زيد بن حارثة) ٥ : ٨٤، برواية : « خليقاً »، و (باب بعث النبي ــ ﷺ ــ أسامةَ بنَ زيد رضي الله عنهما في مرضه الذي توفي فيه) ٥ : ١٤٥، برواية : « لخليقا »، وفي (كتاب الأيمان ــ باب قول النبي ــ ﷺ ــ: وايْمُ الله) ٧ : ٢١٧، برواية : « لخليقاً ».

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم ــ باب فضائل زيد بن حارثة، وأسامة بن زيد) ٧ : ١٣١، برواية : « لخليقاً »، و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الدعوات ــ مناقب زيد بن حارثة رضي الله عنه) ٥ : ٣٤١، برواية : « لخليقاً ».

و « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٢٠. عن « عبد الله بن عمر ».

« لا » التي لنفي الجنس

مسألة (٣٧)

في أنَّ « لا » النافية للجنس لا تعمل في المعرفة[*]

« لا » النافية للجنس تعمل عمل « إنَّ »، فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها. ولا فَرْق في هذا العمل بين المفردَة — وهي التي لم تتكرر — نحو : لا غلامَ رجُلٍ قائمٌ، وبين المكررة، نحو : « لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله »[1]

ولا يكون اسم « لا » النافية للجنس وخبرها إلا نكرة، فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مُؤَوّل بنكرة، كقولهم : « قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها »[2]، فالتقدير : ولا مُسَمًّى بهذا الاسم لها[3]، ويدل على أنه معامل معاملةَ النكرة وصفُهُ بالنكرة، كقولك : لا أبا حسنٍ حلاّلاً لها.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « شرح ابن عقيل » ٢ : ٥.

(١) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة، فعملها بعد استيفاء شروطها، وهي مفردة واجب، وعملها مكررة جائز.
وشروط إعمالها ستة، أربعة ترجع إليها : كونها نافية، وللجنس، ونصاً، وعدم جار لها.
وواحد لمعمولَيْها، وهو : تنكيرهما. وواحد لاسمها، وهو :
اتصاله بها. ويلزمه تأخير الخبر عنه، فلا حاجة لجعله شرطاً مستقلاً انظر « حاشية الخضري » ١ : ١٤١.

(٢) أي : هذه قضية ولا أبا حسن قاضٍ لها، وهو نثر من كلام « عمر » في حق « عليّ » — رضي الله عنهما — كما في شرح الجامع. ثم صار مثلاً للأمر المتعسّر. « حاشية الخضري » ١ : ١٤١.

(٣) هكذا أوّله « ابن عقيل »، وليس تأويله بصحيح ؛ لأن المسمى بأبي حسن موجود، وكثيرون ؛ فالنفي غير صادق. وقد أوّله العلماء بتأويلين آخرين :
أحدهما : أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير : ولا مثل أبي حسن لها. و« مثل » كلمةٌ متوغلة في الإبهام، لا تتعرف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه.
والثاني : أن يجعل « أبا حسن » عبارة عن اسم جنس، وكأنه قد قيل : ولا فيصل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة، نحو : « حاتم » بالمتناهي في الجود، ونحو : « مادر » بالمتناهي في البخل، ونحو : « يوسف » بالمتناهي في الحسن. وضابطه أن يؤوّل الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف.
(قولهم : وترفع الخبر خبراً لها) بالشروط المتقدمة. وإن كان اسمها مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، فهو معرب منصوب، نحو : (لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ)، و (لا طالعاً جبلاً حاضرٌ).
والشبيهُ بالمضاف هو (ما اتصل به شيء من تمام معناه)، وإن كان اسمها مفرداً بُني على ما يُنْصَبُ به لو كان معرباً. (والتفصيل في كتب النحو).

ومثله الحديث الشريف : ﴿ **إذا هلك كِسرى فلا كسرى بعده، وإذا هَلَكَ قيصر فلا قيصر بعده** ﴾[1]، ويفيد النفي العام.

* * *

مسألة (٣٨)

في حذف خبر « لا » النافية للجنس[*]

الأغلب حذف خبر « لا » النافية للجنس، إن علم في لغة الحجاز. وواجب حذفه في لغة تميم وطيء، فلم يلفظوا به أصلاً، نحو : لا بأس، ونحو قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **قالوا لا ضَيْرَ إنا إلى ربنا منقلبون** ﴾[2]، وقوله ــ عز وجل ــ : ﴿ **ولو تَرَى إذْ فَزِعُوا فَلاَ فَوْتَ وأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قريبٍ** ﴾[3].

وقوله ــ ﷺ ــ : ﴿ **لا ضرر ولا ضرار** ﴾[4].

وقوله ــ عليه صلوات الله ــ : ﴿ **لا عَدْوَى ولا طِيَرَةَ ولا هَامَةَ ولا صَفَرَ** ﴾[5].

* * *

---

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب المناقب ــ باب علامات النبوة في الإسلام) ٤ : ١٨٢، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفتن) ٨ : ١٨٦. وانظر « فتح الباري » ٦ : ٦٢٥، و « همع الهوامع » في (الإضافة).

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « همع الهوامع » (لا النافية للجنس).

(٢) الشعراء : ٥٠.

(٣) سبـــأ : ٥١.

(٤) أخرجه « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الأحكام ــ باب من بنى في حقه ما يضر بجاره) ٢ : ٧٨٤.

و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الأقضية ــ باب القضاء في المرفق) ٢ : ٧٤٥.

و « أحمد » في « مسنده » ١ : ٣١٣، عن « عبد الله بن عباس » و « عبادة بن الصامت ».

(٥) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الطب ــ باب الجذام) ٧ : ١٧، و (باب لا هامة) ٧ : ٢٧.

و « مسلم » في « صحيحه » في (باب الطب والمرض والرقي ــ باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر) ٧ : ٣١.

و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الطب ــ باب في الطيرة) ٤ : ١٧.

و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الطب ــ باب من كان يعجبه الفأل، ويكره الطيرة) ٢ : ١١٧١، عن « أبي هريرة » و « ابن عباس ».

وانظر « شرح صحيح مسلم » للنووي ١٤ : ٢١٣.

مسألة (٣٩)
في حكم الخبر المجهول[*]

إذا جُهِل الخبرُ سواء أكان خبراً لـ « لا » أم خبراً للمبتدأ ــ وَجَبَ ذكره، نحو قوله ــ ﷺ ــ : « لا أحدَ أغيرُ من الله ــ عز وجل ــ »[1]

وإذا عُلِمَ من سياقٍ أو غيره فحذفه كثير، نحو قوله تعالى : ﴿ **فلا فوتَ** ﴾[2] أي : لهم، و « قالوا : لا ضير »[3] أي : علينا.

ولو ذُكِرَ لجاز عند الحجازيين.

وحذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطائيون.

* * *

(*) موارد المسألة : « أوضح المسالك » ١ : ٢٩٤، و « التصريح » ١ : ٢٤٦.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب التفسير ــ باب قوله : ﴿ **ولا تقربوا الفواحِشَ ما ظهر منها وما بطنَ** ﴾ ٥ : ١٩٤، و (سورة الأعراف) ٥ : ١٩٦، من حديث « عبد الله بن مسعود » برواية : « لا أَحَدَ أغير من الله ».

وفي (كتاب الكسوف ــ باب الصدقة في الكسوف) ٢ : ٢٥، وفي (كتاب النكاح ــ باب الغَيْرَة) ٦ : ١٥٦، وفي (كتاب التوحيد ــ باب قول الله تعالى : ﴿ **ويحذركم الله نفسه** ﴾) ٨ : ١٧١، برواية : « ما من أحد أغير من الله أن يزني عبدُه أو تزنيَ أَمَتُهُ يا أمة محمد... ».

وأخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الكسوف ــ باب صلاة الكسوف) ٣ : ٢٧، برواية : « إنْ من أَحَدٍ أغْيَرُ من الله » من حديث « عائشة ».

وفي (كتاب التوبة ــ باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش) ٨ : ١٠٠ برواية : « ليس أَحَدٌ أغيَرَ من الله من أجل ذلك حَرَّم الفواحش »، وبرواية : « لا أَحَدٌ أغْيَرَ مِنَ الله » من حديث « عبد الله ».

و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب صلاة الكسوف ــ باب العمل في صلاة الكسوف) ١ : ١٨٦.

و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الكسوف) ٣ : ١٣٣ برواية : « ما من أحد أغيرَ من الله »، من حديث « عائشة ».

و « أحمد » في « مسنده » ١ : ٣٨١، ٤٣٦ برواية : « لا أحد أغير من الله ــ عز وجل ــ ».

(٢) سبأ : ٥١، والآية بتمامها : « وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلاَ فَوْتَ وأُخِذُوا من مكانٍ قريبٍ ».

(٣) الشعراء : ٥٠، وتمام الآية : « قالوا لا ضَيْرَ إنا إلى ربِّنا مُنْقَلِبُونَ ».

« ظَنَّ » وأخواتها

مسألة (٤٠)

في أنّ « تَعَلَّمْ » بمعنى « اِعْلَمْ »(*)

تستعملُ « تَعَلَّمْ » بمعنى « اِعْلَمْ »، كقول « زياد بن سيار » :

تَعَلَّمْ شفاءَ النفسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ

والكثير المشهور استعمالها في « أنّ » وصلتها، كقول « زهير بن أبي سلمى » :

فقلْتُ تَعَلَّمْ أنَّ للصَّيْدِ غِرَّةً ... وإلاَّ تُضَيِّعْهَا فإنَّكَ قاتِلُهْ

وقوله : تَعَلَّمْ رسولَ اللهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي

وفي حديث الدجال : « تعلموا أن ربكم ليس بأعور »[1].

و « أن » مع اسمها وخبرها سدت مسدَّ مفعولي « تعلَّمْ ».

قال « النووي » في شرحه لصحيح مسلم :

اتفق الرواة على ضبطه « تعَلَّموا » بفتح العين واللام المشددة، وكذا نقله « القاضي » وغيره عنهم، قالوا : ومعناه : اعلموا وتحققوا، يقال : تعلَّمْ بمعنى اِعْلَمْ.

★ ★ ★ ★ ★

(*) مورد المسألة : « شرح الأشموني » ٢ : ٢٤، وشرح النووي ١٨ : ٥٥.

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفتن وأشراط الساعة ــ باب ذكر ابن صياد) ٨ : ١٩٣، برواية : « تَعَلَّمُوا أنه أعْوَرُ ــ أي الدجال ــ وأن الله تبارك وتعالى ليس بأعور »
و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الملاحم ــ باب خروج الدجال) ٤ : ١١٧ برواية : عن عبادة ابن الصامت أنه حدثهم، أن رسول الله ــ ﷺ ــ قال : ﴿ **إني قد حدثتكم عن الدجالِ حتى خشيتُ ألاَّ تعقلوا، إنَّ مسيحَ الدجالِ رجلٌ قصيرٌ أفحجُ جعدٌ أعورُ مطموسُ العينِ، ليس بناتئةٍ ولا جَحْراءَ، فإنْ أُلبسَ عليكمْ فاعلمُوا أنّ ربكم ليس بأعورَ** ﴾. قال « الخطابي » : الأفحج : الذي إذا مشى باعَد بين رجليه. الجحراء : الذي قد انخسفت فبقي مكانها غائراً كالجحر، يقول : إنَّ عينه سادَّة لمكانها. مطموسة : أي : ممسوحة ليست بناتئة ولا منخسفة. انظر مختصر « سنن أبي داود » ٦ : ١٧٥.

« الفاعل »

مسألة (٤١)

في جر الفاعل(*)

قد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ ﴾[1].
أو بإضافة اسم المصدر، كحديث : « من قُبْلَةِ الرجلِ امرأتَهُ الوضوءُ »[2].

* * *

مسألة (٤٢)

في أنَّ الفاعل ضمير دلَّ عليه الفعلُ(*)

● الفاعل ونائبه لا يحذفان ؛ لأنهما عمدتان، ومنزلان من فعلهما منزلةَ الجزء. فإن ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فيحملان على أنهما ضميران مستتران راجع لما

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٢ : ٤٤، و « أوضح المسالك » ١ : ٣٣٦.

(١) البقرة : ٢٥١.

(٢) أخرجه « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الطهارة ـــ باب الوضوء من قُبلةِ الرجلِ امرأته) ١ : ٤٤، أورده موقوفاً مرةً على « عبد الله بن مسعود »، وأخرى على « ابن شهاب ».
ونِسبَةُ « المراديِّ » في « شرح ألفية ابن مالك » ٣ : ٩ الحديثَ لـ « عائشة » ـــ رضي الله عنها ـــ لم أرها، فلا أدري ما صحتها !! بل ظاهر ما نقل عن « عائشة » ـــ رضي الله عنها ـــ من عدم الوضوء من القُبلة يردّ ما نُسب إليها من إيجاب الوضوء. « نصب الراية » ١ : ٧١ ـــ ٧٥.

(*) موارد المسألة : « أوضح المسالك » ١ : ٣٣٩، و « مغنى اللبيب » ١٤٧، ٧٧٠، و « شرح شذور الذهب » ١٦٦، و « همع الهوامع » (الفاعل).

دل عليه الفعل، كالحديث : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن »[1].

ففاعل الفعل « يشرب » ضمير مستتر يعود على الشارب الذي استلزمه الفعل « يشرب »، فإن « يشرب » يستلزم الشارب، وحَسَّنَ ذلك تقدُّمُ نظيرِه. ويدرك ذلك بمجرد قراءة الحديث، لأن قوله : « لا يزني الزاني » يتَّسق مع المقدر، وهو « يشرب الشارب ». وعلى ذلك فَقِسْ، وتَلَطَّفْ لكل موضع بما يناسبه.

● وعن « الكسائي » إجازة حذفِ الفاعل، وتابعه على ذلك « السهيلي » و « ابن مَضاء ».

وعن « الكسائي » إجازة حذف الفاعل تمسُّكاً بنحو ما أُوِّل في قوله تعالى : « كلَّا إذا بَلَغَتِ التراقِيَ »[2] أي : بلغتِ الروحُ، وفي الحديث : « ولا يشربُ الخمرَ » أي : ولا يشرب هو، أي : الشاربُ، وقول « سواد بن المضرَّب السعدي » :

فإن كان لا يُرْضيكَ حتَّى تَرُدَّني إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضِيــــاً

أي : إذا كان هو ــ أي : ما تشده مني.

---

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب المظالم ــ باب النُّهْبَى بغير إذن صاحبه) ٣ : ١٠٧، وفي أول (كتاب الأشربة) ٦ : ٢٤١. و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الإيمان ــ باب حدثني حرملة بن يحيى) ١ : ٥٤.
و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب السنة ــ باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه) ٤ : ٢٢١
و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب الفتن ــ باب النهي عن النهبة) ٢ : ١٢٩٩
و « النسائي » في « سننه » في (كتاب القَسامة ــ باب ما جاء في كتاب القصاص من المجتبى مما ليس في السنن) ٨ : ٦٢، وفي (كتاب الأشربة ــ باب ذكر الروايات المغلظات في شرب الخمر) ٨ : ٣١٣، وفي (كتاب قطع السارق ــ باب تعظيم السرقة) ٨ : ٦٤.
و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الإيمان ــ باب لا يزني الزاني وهو مؤمن) ٤ : ١٢٧ .
(٢) القيامــة : ٢٦.

مسألة (٤٣)

في لغة « أكلوني البراغيث »(*)

ومن العرب من يلحق الفعلَ الألفَ والواو والنون، على أنها حروف دوالّ، كتاء التأنيث، لا ضمائر. وهذه اللغة يسميها النحويون لغة : « أكلوني البراغيثُ ».

ومنها قول « أبي قيس الرُّقيَّات » :

تَوَلَّى قتـال المارقيـنَ بنـفسه ... وقد أسلمـاهُ مبعـدٌ وحميـمُ

وقول « أحيحة بن الجلاح » :

يلومونني في اشتـراء النخيـ ... ـل أهلي، فكلُّهُـمُ يعـذلُ

ومن النحويين من جعلها ضمائر.

ثم اختلفوا، فقيل : ما بعدها بدلٌ منها.

وقيل : مبتدأ، والجملة السابقة خبر.

والصحيح أنها حروف، لا ضمائر، لنقل الأئمة أنها لغةٌ عُزِيت لـ « طيىء » و « أزدشنوءة » و « بلحارث ».

وكان « ابن مالك » يسميها لغة : « يتعاقبون فيكم ملائكة ».

قال « ابن حجر » في « فتح الباري » ٢ : ٣٤ :

قال « القرطبي » : الواو في قوله : « يتعاقبون » علامة الفاعل المذكر

(*) موارد هذه المسألة : « شرح الشاطبي » آخر مبحث (المعرب والمبنى) ومبحث (كون الوصف فاعلاً)، و « التسهيل » ٤٤، ١٤٠، ٢٢٦، و « شواهد التوضيح » ١٩٢، و « مغنى اللبيب » ٤٧٨، و « شرح شذور الذهب » ١٧٧، و « شرح القطر » ٢٥٣، و « شرح الأشموني » ٢ : ٤٧، و « شرح ابن عقيل » ١ : ١٦١، و « همع الهوامع » مبحث (الفاعل) ٢ : ٢٥٦ ــ ٢٥٧.

المجموع على لغة « بلحارث »، وهم القائلون : « أكلوني البراغيث »، ومنه قول الشاعر :[1]

بحوران يعصِرْن السليطَ أقاربُه

وهي لغة فاشِيَةٌ، وعليها حَمَلَ « الأخفش » قولَه تعالى :

﴿ وأسرُّوا النجوى الذين ظلموا ﴾[2].

وتوارد جماعة من الشراح على أن هذا الحديث من هذا القبيل، ووافقهم « ابن مالك ». وناقشه « أبو حيان » زاعماً أن هذه الطريق اختصرها الراوي، واحتج لذلك بما رواه « البزار » من وجه آخر عن « أبي هريرة » بلفظ : « إن لله ملائكةً يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار ».

وقد سومح في العزو إلى مسند « البزار »، مع أن هذا الحديث بهذا اللفظ في الصحيحين[3]، فالعزو إليهما أولى... ا هـ.

وعلى رأي « أبي حيان » فلا شاهد في الحديث على هذه الرواية.

★ ★ ★

---

(١) هو « الفرزدق ». السليط : الزيت. أقارب : فاعل « يعصر »، والنون علامة لكون الفاعل جمعاً، كتاءِ التأنيث. « الخزانة » ٢ : ٣٨٦.

(٢) الأنبياء : ٣، قال « ابن هشام » في « شرح شذور الذهب » ١٧٩ : والأجود تخريجُها على غير ذلك، وأحسن الوجوه فيها إعرابُ « الذين ظلموا » مبتدأ، و « أسروا النجوى » خبراً.

(٣) الذين خرّجوا هذا الحديث على لغة « أكلوني البراغيث » اعتمدوا على رواية « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب مواقيت الصلاة ــ باب فضل صلاة العصر) ١ : ١٣٩، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب المساجد ــ باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما) ٢ : ١١٣، و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب قصر الصلاة في السفر ـ باب جامع الصلاة) ١ : ١٧٠، و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الصلاة ـ باب فصل صلاة الجماعة) ١ : ٢٤٠.

والرواية هي : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ولو تتبعوا روايات الحديث لعثروا على الروايات الأخرى، ففي « البخاري » في (كتاب بدء الخلق ــ باب ذكر الملائكة ــ صلوات الله عليهم ــ) ٤ : ٨١ عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال قال النبي ــ ﷺ ــ : « الملائكة يتعاقبون. ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » الحديثَ، والظاهر أن الحديث روى مختصراً ومطولاً عن طريق « أبي الزناد ». وهذا يقوى بحث « أبي حيان » كما قال « ابن حجر ». وانظر « فتح الباري » ٢ : ٣٤ ــ ٣٥ ففيه تحرير عزيز، و « شَرْحَ السيوطي » و « حاشيةَ السندي » على « سنن النسائي » ١ : ٢٤٠.

مسألة (٤٤)
في معنى « ولا ذو عهدٍ في عهده »(*)

قال « ابن مالك » :

وإنَّمـا تَلْـزَمُ فِعْـلَ مُضْمَـرٍ مُتَّصِلٍ، أو مُفْهِـمٍ ذَاتَ حِرِ

قال « ابن عقيل » : تلزم تاءُ التأنيث الساكنةُ الفعلَ الماضي في موضعين :

أحدهما : أن يسند الفعلُ إلى ضمير مؤنث متصل، ولا فَرْقَ في ذلك بين المؤنث الحقيقيِّ والمجازيِّ، نحو : (هندٌ قامِتْ)، و (الشمس طَلَعَتْ).

فإن كان الضمير منفصلاً لم يُؤْتَ بالتاء، نحو : (هندٌ ما قامَ إلا هي)[1]

الثاني : أن يكون الفاعل ظاهراً، حقيقي التأنيث، نحو : (قامَتْ هند). وهو المراد بقوله : (أو مُفْهِمِ ذاتَ حِرِ). وأصل (حِرٍ : حِرحٌ).

وفهم من كلامه أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين، فلا تلزم في المؤنث المجازيِّ الظاهر، فتقول : (طَلَعَ الشمسُ)، و (طلعت الشمسُ).

وقال « الشاطبي » : **إن قوله** : « أو مفهمٍ ذاتَ حِرِ » لما عطف على (مضمر) وقد وصف بـ (متصل) كان المعطوف شريك المعطوف عليه في ذلك الوصف، كأنه قال : أو مفهم ذات حر متصل، وهو شبيه بقوله ــ عليه السلام ــ : **﴿ لا يُقْتَلُ مسلمٌ بكافرٍ، ولا ذُو عَهْدٍ في عَهْدِهِ ﴾**[2].

قال المحققون : معناه : ولا ذو عهد في عهده بكافر، أي : ولا ذو عهد من الكفرة، كالذمي، والمستأمن. وبذلك يصح المعنى.

★ ★ ★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « شرح ابن عقيل » ٢ : ٨٨، و « حاشية السندي على شرح السيوطي لسنن النسائي » ٨ : ٢٠.

(١) يفيد كلام « الدماميني » في « شرح التسهيل » جواز الوجهين في الضمير المنفصل. انظر « حاشية يس على التصريح » ١ : ٢٧٨.

(٢) أخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الجهاد ــ باب في السرية تُرَدُّ على أهل العسكر) ٣ : ٨١، وفي (كتاب الديات ــ باب أَيُقَادُ المسلمُ بالكافر) ٤ : ١٨١، و « النسائيّ » في « سننه » في (كتاب القَسامة ــ باب القَوَد بين الأحرار والمماليك في النفس) ٨ : ٢٠، و (باب سقوط القَوَد من المسلم للكافر) ٨ : ٢٤، و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الديات ــ باب لا يقتل مسلمٌ بكافر) ٢ : ٨٨٨، و « أحمد » في « مسنده » ١ : ١١٩، ١٢٢، ٢ : ١٩٤، ٢١١، بلفظ « مؤمن » مكان « مسلم » في جميع الروايات.

« التنـــازع »

مسـألة (٤٥)

في التنازع بين أكثر من عاملين[*]

قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين، وقد يتعدد المتنازع فيه، من ذلك قوله ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ :

﴿ تُسَبِّحُونَ وتَحْمَدُونَ وتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كلِّ صلاة ثلاثاً وثلاثين ﴾[1]

فـ « دبر » منصوب على الظرفية، و « ثلاثاً وثلاثين » منصوبٌ على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما كلٌّ من العوامل الثلاثة.

وأُعمل الأخير لقربه، وأُعمل الأولين فيضميريهما وحذفهما لأنهما فضلتان، والأصل : تسبحون الله فيه إياه، وتكبرون الله فيه إياه.

وقول الشاعر :

طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيْتَنـي قَعَدْتُ ولم أَبْغِ الندى عند سائب

المتنازع : طلبت ـــ وأدرك ـــ وأبغ.

والمتنازع فيه : الندى ـــ وعند.

★ ★ ★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ومعه « حاشية الصبان » ٢ : ١٠٠ ـــ ١٠١، و « شرح قطر الندى » ٢٧٦.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأذان ـــ باب الذكر بعد الصلاة) ١ : ٢٠٥.
و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب المساجد ومواضع الصلاة ـــ باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته) ٢ : ٩٧
و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـــ باب ما يقال بعد التسليم) ١ : ٢٩٩.
وانظر « فتح الباري » ٢ : ٣٢٥.

« الاستثنـــاء »

مسـألة (٤٦)

في إعراب « إلا الإذخر » (*)

حكم المستثنى بـ « إلا » النصبُ، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء كان متصلاً أو منقطعاً، نحو : (قام القوم إلا زيداً، وضربت القومَ إلا زيداً، ومررت بالقوم إلا زيداً، وقام القوم إلا حماراً، وضربت القوم إلا حماراً، ومررت بالقوم إلا حماراً).

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجَب، وهو المشتمل على النفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي : النهيُ، والاستفهامُ.

فإما أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً، والمراد بالمتصل أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله. وبالمنقطع ألا يكون بعضاً مما قبله.

فإن كان متصلاً جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب. وهو المختار. (وهذا رأي ابن مالك) أطلق فيه القول ولم يقيد فدل على ارتضائه مذهب الجماعة... قال : لأن سبب ترجيح الإتباع طلب التشاكل، والأصل في هذا قول النبي — ﷺ — : ﴿ **لا يُخْتَلَى خلاَهَا، ولا يعضَد شَجَرُها** ﴾ فقال له « العباس » : « إلا الإذْخِرَ يا رسولَ الله » فقال : « إلا الإذْخِرَ »[1].

والأصح في هذا قول الجماعة بعدم التفصيل، بناء على تعليل سيبويه، ولموافقة كلام العرب، وما استشهد به لا شاهد فيه.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « شرح ابن عقيل » ٢ : ٢٠٩ — ٢١٥، و « فتح الباري » ١ : ٢٠٦، وانظر « حاشية يس على التصريح » ١ : ٣٤٨.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب البيوع — باب ما قيل في الصَّوَّاغ) ٣ : ١٣ باللفظ. و (باب في الجنائز — باب الإذخر والحشيش في القبر) ٢ : ٩٥ باللفظ أيضاً. وفي (كتاب العلم — باب كتابة العلم) ١ : ٣٦ بلفظ : « لا يختلى شوكها »، وفي (كتاب الديات — باب من قُتِل له قتِيلٌ فهو بخير النَّظَرَيْنِ) ٨ : ٣٨ قريب منه. و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب المناسك — باب فضل مكة) ٢ : ١٠٣٨ قريب منه.

و « أحمد » في « مسنده » ١ : ٢٥٣. لا يختلي : لا يحصد، يقال : اختليته إذا قطعته.

وفي « فتح الباري » : « إلا الإذخر » بالنصب، ويجوز رفعه على البدل مما قبله. ا هـ

وإن كان الاستثناء منقطعاً تعين النصبُ عند جمهور العرب، ولا يجوز الإتباع. وأجازه بنو تميم.

★ ★ ★

مسألة (٤٧)

في الاستثناء بـ « بيد »(★)

قال « ابن الناظم » : الاستثناء المنقطع هو الإخراج بـ « إلا » أو « غير » أو « بَيْدَ » لما دخل في حكم دلالة المفهوم، فالإخراج جنس، وقولي بـ « إلا » أو « غير » أو « بيد » مدخل لنحو : (ما فيها إنسان إلا وتداً)، و (ما عندي أحد غير فرسي).

ولنحو قوله ــ ﷺ ــ : ﴿ **أنا أفصح من نطق بالضاد بيدَ أني من قريش واسترضعت في بني سعد** ﴾[1]

وقال « الصبان » : « بيد » تخالف « غير » في أربعة أوجه : أنها لا تقع صفة، ولا يستثنى بها إلا في الانقطاع، وتضاف إلى « أنَّ » وصلتها فقط، ولا تقطع عن الإضافة.

(★) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » ١١٤، و « حاشية الصبان » ٢ : ١٥٤، و « مغنى اللبيب » (بيد) ١٥٥، و « شرح الكافية للرضي » ١ : ٢٤٦.

(١) قال « البغدادي » في « تخريج أحاديث شرح الكافية للرضي » ورقه/٥/مخطوط : قال « السيوطي » في « اللآلي المنثرة في الأحاديث المشتهرة » عن « الحافظ ابن كثير » : إن هذا الحديث لا أصل له، ونبه عليه صاحب « المواهب اللدنية » ثم قال : لكن معناه صحيح.

وانظر « المقاصد الحسنة » ٩٥، و « التلخيص الحبير » ٤ : ٧، و « كشف الخفاء » ١ : ٢٠٠، و « النشر في القراءات العشر » ١ : ٢٢٠، و « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » ٦٠.

ويقال فيها « ميد » بالميم، وظاهر كلامه في « التسهيل » أنها اسم، لكنه قال في توضيحه : المختار عندي أنه حرف استثناء بمعنى « لكن »، ولا دليل على اسميتها. قاله « الدماميني ».

تقول : (فلان كثير المال بيد أنه بخيل).

قال « ابن هشام » في « المغنى » : تأتي « بيد » بمعنى : من أجل، كما في الحديث : « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش ».

قال « ابن مالك » وغيره : هي فيه بمعنى « غير » على حد قوله :

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفهم ... بهنَّ فلولٌ من قراع الكتائب

أي من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم. كما بسطه « الدماميني ».

* * *

مسألة (٤٨)

في استعمال « سوى »(*)

● « سوى » ليس فيها معنى « في »، وليس بظرف زمان ولا مكان البتة. و « سوى » مثل « غير » معنًى واستعمالاً، يقال : سوى الشيء، أي : غيره.

فتعامل « سوى » بما تعاملُ به « غير » من الرفع والنصب والجر، وهذا اختيار « ابن مالك ».

(*) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » : ١٣١، و « شرح الشاطبي »، و « شرح الأشموني » ٢ : ١٥٨، و « شرح المرادي » ٢ : ١١٠، و « شرح اس عقيل » ٢ : ٢٢٦.

فمن استعمالها مجرورةً قوله ـــ ﷺ ـــ :

﴿ **دَعَوْتُ رَبِّي ألاَّ يُسلِّطَ على أُمَّتِي عَدُوّاً من سوى أَنْفُسِها** ﴾[1]

وقوله ـــ ﷺ ـــ :

﴿ **ما أنتم في سِوَاكُمْ من الأمَمِ إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض** ﴾[2]، وقولُ « المرار بن سلامة العقيلي » :

وَلا ينطِقُ الفحشاءَ مَنْ كان مِنْهُمُ   إذا جَلَسُوا مِنَّا ولا مِنْ سَوَائِنَـا

ومن استعمالها مرفوعةً قول « محمد بن عبد الله المدني » :

وإذا تُبَـاعُ كريمةٌ أو تُشْتَـرَى   فسِوَاكَ بائِعُها وأنتَ المُشْتَـرِي

وقول « الفند الزماني » :

ولم يبـــقَ سِوَى العُـــدْوَا   نِ دِنَّاهُـــمْ كما دانـــوا

فسواكَ : مرفوعٌ بالابتداء. وسوى العدوان : مرفوع بالفاعلية.

---

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الفتن ـــ باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض) ٨ : ١٧١.
و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الفتن والملاحم ـــ باب ذكر الفتن ودلائلها) ٤ : ٩٨.
و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الفتن ـــ بابُ سُؤَالِ النبي ـــ ﷺ ـــ ثلاثاً في أُمَّتِهِ) ٣ : ٣١٩.
و « أحمد » في « مسنده » ٥ : ٢٧٨، ٢٨٤.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب تفسير القرآن ـــ سورة الحج، باب : وترى الناس سكارى) ٥ : ٢٤١. وفي (كتاب الأنبياء ـــ باب قصة يأجوج ومأجوج) ٤ : ١١٠.
و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب صفة الجنة ـــ باب ما جاء في كم صفُّ أهلُ الجنة) ٤ : ٨٩.
و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الزهد ـــ باب صفة أمة محمد ـــ ﷺ ـــ) ٢ : ١٤٣٢.
و « أحمد » في « مسنده » ٣ : ٣٣.
ولا يوجد شاهدٌ في جميع هذه الروايات لعدم ورود ذكر « في سواكم ».
وهناك حديث فيه شاهد على المسألة، وهو ما أخرجه « الترمذيُّ » في « سننه » في (أبواب الزهد ـــ باب ما جاء في الزَّهَادَةِ في الدُّنيا) ٤ : ٣، بسنده عن « عثمان بن عفان » عن النبي ـــ ﷺ ـــ : « ليس لابن آدمَ حقٌّ في سِوَى هذه الخِصَال : بيتٍ يَسْكُنُهُ، وثَوْبٍ يُواري عَوْرَتَهُ، وجِلْفِ الخُبْزِ والماءِ » وقال : هذا حديث صحيحٌ.

ومن استعمالها منصوبةً على غير الظرفية قولُه :

لَدَيْكَ كَفيلٌ بالمُنَـــى لِمُؤَمِّـــل ... وإنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُـــهُ يَشْقَـــى

فسواك : اسم « إنَّ ».

● ومذهبُ « سيبويه » و « الفراء » والجمهور : أنها لا تخرج عن الظرفية، إلا في ضرورة الشعر، فنحو : (قام القومُ سِوَى زيد).

فسوى عندهم منصوبة على الظرفية، وهي مشعرةٌ بالاستثناء. وما استُشهِدَ به على خلاف ذلك يحتمل التأويل.

★ ★ ★

مسـألة (٤٩)

في « ما حاشـــا »(*)

وفي « الفتح الرباني » : روى « أحمد » في « مسنده » عن « ابن عمر » ــ رضي الله عنهما ــ أن رسول الله ــ ﷺ ــ قال : « أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة ولا غيرها ».

قال « ابن هشام » في « المغنى » : (حاشا) على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون فعلاً متعدياً متصرفاً، تقول : حاشيته بمعنى استثنيته. ومنه الحديث الشريف.

ما : نافية، والمعنى أنه ــ عليه الصلاة والسلام ــ لم يستثن فاطمة. وتوهّم « ابن مالك » أنها « ما » المصدرية. و « حاشا » الاستثنائية، بناءً على أنه من كلامه ــ عليه الصلاة والسلام ــ فاستدلَّ به على أنه قد يقال : (قام القومُ ما حاشا زيداً)، كما قال :

رأيتُ النـــاسَ ما حاشا قُريشاً ... فإنَّـــا نحن أفضلُهـــم فَعـــالا

(*) موارد المسألة : « شرح المرادي » ٢ : ١١٩، و« شرح الشاطبي » و « شرح ابن عقيل » ٢ : ٢٣٩، و « شرح ابن الناظم » ١٢٣، و « شرح الأشموني » ٢ : ١٦٦، و « مغنى اللبيب » ١٦٤، و « بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني » : ٢٢ : ١٩٩ ــ ٢٠٠

ويرده أن في « معجم الطبراني » : « ما حاشا فاطمة ولا غيرَها ».

وهذا الذي نقله « ابن هشام » عن الطبراني يوافق رواية المسند هنا، وكلاهما واضح صريح.

ويؤيده صحة اللفظ الذي هنا أن « الذهبي » نقله في « تاريخ الإسلام » في ترجمة « أسامة بن زيد » قال : وقال « موسى بن عقبة » وغيره عن « سالم » عن « ابن عمر » قال : قال رسول الله ــ ﷺ ــ : ﴿ **أحبُّ الناس إليَّ أسامةُ ما حاشا فاطمة ولا غيرها** ﴾ .

وروى « ابن سعد » في « الطبقات » قصة إمارة « أسامة » كنحو الحديث السابق من طريق « زهير » عن « موسى بن عقبة ».

وفي آخره قال سالم : ما سمعت عبد الله يحدث هذا الحديث قط إلا قال : ما حاشا فاطمة.

وأَصْرَحُ من ذلك كله : ما رواه « الطيالسي » في سنده عن « سالم » عن أبيه، قال : ما سمعت رسول الله ــ ﷺ ــ يقول : « أسامة أحب الناس إليَّ » ولم يستثن فاطمة ولا غيرها.

لكن نقل « الهيثمي » في « مجمع الزوائد » نحوه أيضاً. وفي آخره : وكان « ابن عمر » يقول : حاشا فاطمة.

وقال « الهيثمي » : رواه « أبو يعلى »، ورجاله رجال الصحيح وهذه الرواية التي في « أبي يعلى » متناقضة في ظاهرها مع رواية المسند هنا، ومع رواية « ابن سعد » فإن ظاهرها استثناء فاطمة من أن أسامةَ أحبُّ الناس كلهم إلى رسول الله ــ ﷺ ــ. ورواية المسند والروايات الأخرى تدل على أن الكلام عام، وأن رسول الله ــ ﷺ ــ لم يستثن فاطمة ولا غيرها. ولعل رواية « أبي يَعْلَى » فيها خطأ من راوٍ أو من ناسخ، أو هي رواية شاذة تخالف سائر الروايات[1]. والله أعلم.

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) وانظر « فيض القدير » ١ : ٤٨٣.

« الحـــال »

مسـألة (٥٠)

في الحال الجامدة(*)

وفي « شرح الشاطبي » : وقد تأتي الحال جامدة على حذف مضافٍ مشتق، وهذا معنى تقديره بالكاف، وفيه الدلالة على التشبيه، كما جاء قوله ــ ﷺ ــ : ﴿ وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً ﴾(١)

أي : مثل رجل.

وفي « عمدة القاري » :

رجلاً : نصب على أنه تمييز. قاله أكثر الشراح.

وفيه نظر؛ لأن التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة، أو مقدرة. فالأول : نحو : (عندي رطل زيتاً). والثاني : نحو : (طاب زيد نفساً). قالوا : والفرق بينهما أن زيتاً رَفَعَ الإبهام عن رطل، ونفساً لم يرفع إبهاماً، لا عن طاب، ولا عن زيد، إذ لا إبهام فيهما، بل رَفَعَ إبهامَ ما حصل من نسبته إليه، وهنا لا يجوز أن يكون من القسم الأول، وهو ظاهر، ولا من الثاني، لأن قوله : « يتمثل » ليس فيه إبهام، ولا في قوله « الملك »، ولا في نسبة التمثل إلى الملك. فإذن قولهم : هذا نصب على التمييز غير صحيح.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « التصريح » ١ : ٣٧٠، و « عمدة القاري شرح البخاري » ١ : ٤٢، و « فتح الباري » ١ : ١٨.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (باب كيف كان بدءُ الوحي) ١ : ٣، و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الافتتاح ــ باب جامع ما جاء في القرآن) ٢ : ١٤٨.
و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب القرآن ــ باب ما جاء في القرآن) ١ : ٢٠٣.

بل الصواب أن يقال : إنه منصوب بنزع الخافض، وأن المعنى : يتصور لي الملك تصور رجل، فلما حذف المضاف المنصوب بالمصدرية أقيم المضاف إليه مقامه.

وأشار « الكرماني » إلى جواز انتصابه بالمفعولية إن ضُمِّنَ « تمثل » معنى اتخذ، أي : اتخذ الملك رجلاً مثالاً، وهذا أيضاً بعيد من جهة المعنى على ما لا يخفى. وإلى انتصابه بالحالية.

ثم قال : فإن قلت : الحال لا بد أن يكون دالاً على الهيئة، والرجل ليس بهيئة.

قلت : معناه على هيئة رجل. ا هـ

قلت : الأحوال التي تقع من غير المشتقات لا تؤول بمثل هذا التأويل، وإنما تؤول من لفظها، كما في قولك : (هذا بسراً أطيب من رطباً).

والتقدير : متبسراً، ومترطباً.

وأيضاً قالوا : الاسم الدال على الاستمرار لا يقع حالاً، وإن كان مشتقاً، نحو : أسود وأحمر، لأنه وصف ثابت، فمن عرف زيداً عرف أنه أسود.

وأيضاً : الحال في المعنى خبر عن مصاحبة فيلزم أن يصدق عليه، والرجل لا يصدق على المَلَك. ا هـ « العيني ».

مسألة (٥١)

في مجيء الحال من النكرة(*)

- من أحكام الحال ألا يكون صاحبها نكرة مَحْضَةً(١)
- ومجيء الحال من النكرة بلا مُسَوِّغ قليل، ومنه قولهم :

(مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ)، وقولهم : (عليه مائةٌ بيضاً).

وأجاز « سيبويه » : فيها رجلٌ قائماً، وفي الحديث :

« صَلَّى رسول الله ـــ ﷺ ـــ قاعداً، وصلى وَرَاءَهُ رجالٌ قِياماً »(٢).

قال « السُّهَيْلِيُّ » : وقد تحْسُنُ الحال من النكرة في مثل هذا الموطن، لأنها قد تفيد معنًى، كما حسنت في حديث « الموطأ ». وذكر الحديث المتقدمَ.

قال « سيبويه » : وذلك مقيس.

وذهب « الخليل » و « يونس » إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه. وإنما يحفظ ما ورد منه.

* * * * *

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٢ : ١٧٦، و « أمالي السهيلي » ٩٣، و « شرح ابن عقيل » ٢ : ٢٦٣، و « شرح شذور الذهب » ٢٥٣.

(١) النكرة المحضة : هي التي يكون معناها شائعا بَيْنَ أفراد مدلولها، مع انطباقه على كل فرد، مثل كلمة « رجل »، بخلاف : « رجل صالح » فإنها نكرة غير محضة ؛ لأنها مقيدة، تنطبق على بعض أفراد من الرجال ؛ وهم الصالحون، دون غيرهم، فاكتسبت بهذا التقييد شيئاً من التخصيص والتحديد، ومثل الصفة غيرُها من كل ما يُخْرج النكرة من عمومها وشيوعها الأكمل إلى نوع من التحديد وتقليل أفرادها، كإضافة النكرة الجامدة إلى نكرة أخرى، وكوقوعها نعتاً لنكرة محضة، أو وقوعها حالاً، أو غير هذا من سائر القيود. والنكرة المحضة تسمى نكرة تامة، كـ « ما » التعجبية، وإذا كانت غير محضة تسمى : نكرة ناقصة. انظر « النحو الوافي » ١ : ٢١٣.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأذان ـــ باب إنما جعل الإمام لِيُؤتم به) ١ : ١٦٩ برواية : « ...فصلى جالساً، وصلى وراءه قومٌ قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا... » وفي هذه العبارة أيضاً دليل لما ساق النحاةُ الحديثَ للاستدلال به. و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الصلاة ـــ باب ائتمام المأموم بالإمام) ٢ : ١٩. و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب صلاة الجماعة ـــ باب صلاة الإمام وهو جالس) ١ : ١٣٥ قريب من لفظ الشاهد.

« حــروف الجــر »

مسـألة (٥٢)

في ورود « مِنْ » لابتداء الغاية الزمانية[*]

تأتي « مِنْ » لابتداء الغاية الزمانية. وهذا ما أثبته « الكوفيون ». وَمَنَعَهُ أكثر البصريين.

و « ابنُ هشام » اختار رأي الكوفيين، وعلى ذلك قولُه ــ تعالى ــ : « لمسجد أسس على التقوى من أول يوم »[١] والحديثُ : « فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمُعَةِ إلى الجمعةِ »[٢]

وقولُ « النابغة الذبياني » :

تُخُيِّـرْنَ مِنْ أَزْمَـانِ يومِ حَلِيمَــةٍ ... إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ[٣]

(*) موارد المسألة : « أوضح المسالك » ٢ : ١٢٩، و « مغنى اللبيب » ٤٢٠ (مِنْ)، و « شرح الأشموني » ٢ : ٢١١.

(١) التوبة : ١٠٨.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الاستسقاء ــ باب إذا استشفعوا إلى الإمام لِيَسْتَسْقِيَ لَهُمْ لَمْ يَرُدَّهُمْ) ٢ : ١٩.
و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الاستسقاء ــ باب متى يستسقي الإمام) ٣ : ١٥٥.
و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الاستسقاء ــ باب ما جاء في الاستسقاء) ١ : ١٩١.

(٣) « حليمة » هي بنت الحارث بن أبي شُمَّر الغساني، ملك عرب الشام، وفيها سار المثلُ، فقيل : « ما يومُ حليمة بسرّ » أي : خفيّ، وهذا اليوم هو اليوم الذي قُتل فيه « المنذر بنُ المنذرِ » ملكُ عراقِ العرَب، فسار بعربها إلى « الحارث الغسَّاني ». وهو أشهر أيام العرب، وإنما نسب اليوم إلى « حليمة » ؛ لأنها حضرت المعركة مُحَضِّضَةً لعسكر أبيها. فَتَزْعُم العرب أنَّ الغبارَ ارتفعَ في يوم حليمة حتى سدَّ عين الشمس، وظهرت الكواكبُ المتباعدةُ من مطلع الشمس، فسار بها المثل اليوم.
الشاهد : أنَّ « مِنْ » ابتدائية في الزمن.
قال « أبو حيان » في « شرح التسهيل » بعد إيراد الشواهد الكثيرة : وكونُها لابتداء الغاية للزمان مختلف فيه، مَنَعَ من ذلك البصريون، وأثبته الكوفيون، وهو الصحيح، وقد كثر ذلك في لسان العرب، نَثْرِها ونظمها كثرةً تسوّغ القياسَ، وتأويل البصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء. « شرح أبيات مغنى اللبيب » ٥ : ٣٠٤ ــ ٣٠٦ والضمير في « تُخُيِّرْنَ » نائب عن الفاعل، وهو يرجع الى « السيوف » ؛ لأن « النابغة » يصف السيوف بهذا البيت. « المقاصد النحوية » ٣ : ٢٧٢.

مسـألة (٥٣)

في ورود « الباء » بمعنى « بدل »[*]

تستعمل « الباء » للبدلية

ومن ذلك ما ورد في الحديث : ﴿ **ما يَسُرُّني بها حُمُرُ النَّعَمِ** ﴾[1]

أي : بدلها. وقول الشاعر :

فَلَيْتَ لي بِهِـمُ قَوْمـاً إذا رَكِبُـوا   شَنُّـوا الإغـارةَ فُرْسَانــاً ورُكبانــا

★ ★ ★

مسـألة (٥٤)

في ورود « في » بمعنى التعليل[*]

قال النبي ــ ﷺ ــ : ﴿ **دخلت امرأة النار في هرة حَبَسَتْهَا، فلا هي أطعمتها ولا هِيَ تركتها تأكُلُ من خشاشِ الأرض** ﴾[2].

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٢ : ٢٢٠، و « شرح ابن عقيل » ٣ : ١٩.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الجمعة ــ باب من قال في الخُطْبة بعد الثناء : أما بعدُ) ١ : ٢٢٢.

وفي (كتاب التوحيد ــ باب قول الله تعالى : ﴿ **إن الإنسان خُلِقَ هلوعا...** ﴾) ٨ : ٢١٢.

و « أحمد » في « مسنده » ١ : ١٠٣، ٢ : ١٨١، ٥ : ٦٩، ٢٤١.

وفيما تقدم من دواوين الحديث جاءت روايتان، الأُولى بلفظ : « ما يَسُرُّني أنّ لي بها حمر النعم »، والأخرى بلفظ : « ما أُحِبُّ أنّ لي بكلمة رسول الله ــ ﷺ ــ حُمْرَ النَّعَمِ »

والمعنى : ما أحب أن لي بدل كلمته النعم الحمر.

(*) موارد المسألة : « شواهد التوضيح » : ٦٧، و « شرح ابن عقيل » ٣ : ٢١، و « شرح الأشموني » ٢ : ٢١٨، « مغني اللبيب » ٢٢٤ (في).

(٢) أخرج الحديث بروايات متقاربة « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب المساقاة ــ بابُ فضل سَقْي الماء) ٣ : ٧٧ و « مسلم » في صحيحه في (كتاب السلام - باب تحريم قتل الهرة) ٧ : ٤٣،

و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب الزهد ــ باب ذكر التوبة) ٢ : ١٤٢١،

و « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٣١٧. وانظر « التلخيص الحبير » ٤ : ١٠٩.

قال « ابن مالك » : تضمّن هذا الحديث استعمال « في » دالة على التعليل، وهو ما خفي على أكثر النحويين، مع وروده في القرآن العزيز، والحديث، والشعر القديم.

فمن الوارد في القرآن العظيم : قوله تعالى : ﴿ لَوْلاَ كتابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فيما أَخَذْتُمْ عذابٌ عظيم ﴾[1]

وقوله تعالى : ﴿ ولولا فَضْلُ الله عليكم ورَحْمَتُهُ في الدنيا والآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فيما أَفَضْتُمْ فيه عذابٌ عظيمٌ ﴾[2]

ومن الوارد في الحديث : « عذبت امرأة في هرة... »

و « يعذبان وما يعذبان في كبير »[3]

ومن الوارد في الشعر القديم قول « جميل » :

فَلَيْتَ رجالاً فيكِ قد نَذَرُوا دَمِي وهَمُّوا بِقَتْلِي يا بُثَيْـنَ لَقُــوني

ومنه قول « أبي ذؤيب » :

لَوَى رأسَه عَنِّــي، ومــالَ بِوُدِّهِ أَغَانِيجُ خَوْدٍ، كان فينَا يزورُها[4]

* * * * *

---

(١) الأنفال : ٦٨.

(٢) النور : ١٤.

(٣) أخرجه « البخاريُّ » في « صحيحه » في (كتاب الوضوء ـــ باب من الكبائِر أن لا يَستَتِرَ من بوله). و « في » في الشواهد المذكورة للسببية عند « ابن عقيل » و « الأشموني ».

(٤) « ديوانِ الهذليين » ١ : ١٥٥، و « اللسان » (غنج » ٢ : ٣٣٧. قال « السكري » : أغانيج جمع غُنْج، والخَوْد : الشابة. وقال « أبو نصر » : أغانيج واحده أغنوجة، والخَوْد : الحسنة الخَلْق. « شرح السكري » ١ : ٢١١.

مسألة (٥٥)

في استعمال « عَنْ » بمعنى البدل(*)

« عن » حرف جر، من معانيها « البدل »

نحو قوله تعالى : ﴿ **واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً** ﴾(١)

والحديث : ﴿ **فَصُومي عن أُمِّكِ** ﴾(٢)

★ ★ ★

مسألة (٥٦)

في استعمال « رُبَّ » للتكثير كثيراً(*)

● « رب » : حرف جر، يفيد التكثير كثيراً، والتقليل قليلاً.

فمن ورودها للتكثير قولُه تعالى : ﴿ **رُبَما يَوَدّ الذين كَفَرُوا لو كانوا مسلمين** ﴾(٣)

فإنه يكثر منهم تمنّي ذلك.

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٢ : ٢٢٤، و « مغنى اللبيب » ١٩٦ (عن).

(١) البقرة : ٤٨.

(٢) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الصيام ـــ باب قصاء الصيام عن الميت) ٣ : ١٥٦ بلفظه.

و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الزكاة ـــ باب ما جاء في المتصدِّق يَرِثُ صَدَقَتَهُ) ٢ : ٨٩ بلفظ قريب من رواية الشاهد.

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٢ : ٢٢٩، و « أوضح المسالك » ٢ : ١٤٥، و « شواهد التوضيح » : ١٠٤، و « إعراب الحديث النبوي » : ٢٠٣، و « أمالي السهيلي » : ٧٠، و « مغنى اللبيب » ١٨٠، ٤٨٨ (رُبّ)، و « شرح شذور الذهب » : ١٨ (مبحث علامات الاسم)، « همع الهوامع » (خواص الاسم) و(المجرورات) و « الإنصاف في مسائل الخلاف » ٢ : ٨٣٢.

(٣) الحجر : ٢.

وحديث : « يا رب كاسيةٍ في الدنيا، عاريةٌ يومَ القيامة »[1]

وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : (يا رب صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه).

ومن ورودها للتقليل قولُ رجل من أَزْد السَّرَاة :

ألا رُبَّ مولـودٍ ولـــيس له أبٌ وذي وَلَـــدٍ لم يَلْــدَهُ أبــــوان

يعني عيسى وآدم ــ عليهما السلام ــ

وأراد لم يَلِدْه، فسكن المكسور تخفيفاً.

- دخول « يا » على « رُبَّ »، وهما حرفان :

  يا : حرف للتنبيه.

  وقيل : للنداء، والمنادى محذوف، أي : يا قوم.

  وضعفه « ابن مالك » في توضيحه (أي : في شواهد التوضيح)

- قال « العكبري » :

  الجيد جر « عاريات » على أنه نعت للمجرور بـ « ربّ »، وأما الرفع فضعيف، لأنَّ « ربَّ » ليست اسماً يخبر عنه بل هي حرف جر.

  وأجاز قوم الرفع، وهو عندنا على تقدير حذف مبتدأ، أي : هن عاريات.

* * * * *

---

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العلم ــ باب العلم والعِظَةِ بالليل) ١ : ٣٧، وفي (كتاب التهجد بالليل ــ باب تحريض النبي ــ ﷺ ــ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب) ٢ : ٤٣ وفي (كتاب اللباس ــ باب ما كان النبي ــ ﷺ ــ يتجوز من اللباس والبُسْط) ٧ : ٤٧، وفي (كتاب الأدب ــ باب التكبير والتسبيح عند التعجب) ٧ : ١٢٣، وفي (كتاب الفتن ــ باب لا يأتي زمانٌ إلا الذي بعدَه شرٌّ منه) ٨ : ٩٠.
و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب اللباس ــ باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب) ٢ : ٩١٣.

« الإضافة »

مسألة (٥٧)

في معاني الإضافة(*)

الإضافة تكون بمعنى اللام، عند جميع النحويين.

وزعم بعضهم أنها تكون بمعنى « مِنْ » أو « في »، وهو اختيار « ابن مالك ».

وضابط ذلك : أنه إن لم يصلح إلا تقدير « مِنْ » أو « في »، فالإضافة بمعنى ما تعيَّنَ تقديرهُ، وإلا فالإضافة بمعنى اللام.

فيتعين تقدير « من » إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو : (هذا ثوبُ خَزٍّ، وخاتَمُ حديدٍ). والتقدير : هذا ثوبٌ من خز، وخاتم من حديد.

ويتعين تقدير « في » إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضافُ، نحو : (أعجبني ضَرْبُ اليوم زيداً)، أي : ضربُ زيد في اليوم.

ومنه قوله تعالى : ﴿ **للذينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ** ﴾[1].

فإن لم يتعين تقدير « مِنْ » أو « في »، فالإضافة بمعنى اللام، نحو : (هذا غلامُ زيد، وهذه يدُ عمروٍ)، أي : غلامٌ لزيد، ويَدٌ لعمرو.

قال « الشاطبي » : أما الإضافة التي بمعنى « في » فمعناها على أن يكون المضاف إليه ظرفاً، فأوقع فيه المضاف، وهذه الإضافة قد أغفلها أكثر النحويين، وأثبتها المؤلف في كتبه.. قال الله تعالى : ﴿ **بَلْ مَكْرُ الليلِ والنهارِ** ﴾[2].

وفي الحديث : ﴿ **فلا يجدون أعلمَ من عالم المدينة** ﴾[3].

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « شرح ابن عقيل » ٣ : ٤٣.

(١) البقرة : ٢٢٦.

(٢) سبأ : ٣٣.

(٣) أخرجه « الترمذي » في « سننه » في (أبواب العلم ــ باب ما جاءَ في عالم المدينة) ٤ : ١٥٢، بلفظ : « يوشِكُ أن يضرِبَ الناسُ أَكْبَادَ الإبل يَطْلُبُونَ العلمَ فلا يجدون أحداً أعلمَ من عالِمِ المدينة » قال : هذا حديثٌ حسن صحيح. وفيه : أنه « مالك بن أنسٍ ».

مسألة (٥٨)

في قيام المضاف إليه مقام المضاف في أحكامه[*]

● كما يقوم المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب، يقومُ المضافُ إليه مقام المضاف في التذكير، كقوله :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَـرِيصَ عَلَيْهِـمُ ... بَرَدَى يُصَفِّقُ بالرحيقِ السَّلْسَلِ[1]

فـ « بردى » مؤنث، فكان حقه أن يقول : « تصفق » بالتاء، لكنه أراد ماء بردى.

● ويقوم المضاف إليه مقام المضاف في التأنيث، كقوله :

مَرَّتْ بنـــا في نِسْوةٍ خَوْلَـــةٌ ... والمِسْكُ من أَرْدَانِها نَافِحَـةْ[2]

أي : رائحة المسك.

وفي حكمه الحديث : ﴿ **إنَّ هذين حرامٌ على ذُكور أمتي** ﴾[3]

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٢ : ٢٧٢، و « همع الهوامع » (الإضافة)، و « شرح السيوطي على سنن النسائي » و « حاشية السندي على شرح السيوطي » ٨ : ١٦٠.

(١) البريص : اسم واد. بردى : نهر بدمشق، وألفه للتأنيث. والرحيق : الخمر. والسلسل من الماء العذب أو البارد، ومن الخمر اللينة. ويصفق : حال من بردى. قوله : بالرحيق السلسل تشبيه بليغ، أي : بماء كالرحيق السلسل في اللذة. ا هـ صبان.

(٢) الأردان : جمع رُدن بالضم، وهو أصل الكم. نافحة : فائحة.

(٣) أخرجه « النسائي » في « سننه » في (كتاب الزينة ــ باب تحريم الذهب على الرجال) ٨ : ١٦٠ عن « علي بن أبي طالب ».

وفي شرح « السيوطي »على سنن النسائي :

قال « ابن مالك » في شرح الكافية : أراد استعمال هذين، فحذف « استعمال »، وأقام « هذين » مقامه، فأفرد الخبر. اهـ قال الله تعالى : ﴿ وتلك القرى أهلكناهم ﴾[1] أي : أهل القرى، فحذف المضاف لدليل.

وفي حاشية « السندي » على شرح « السيوطي » على سنن النسائي :

قوله : « إن هذين » : إشارة إلى جنسهما لا عينهما فقط.

« حرام » قيل : القياس : حرامان، إلا أنه مصدر، وهو لا يثنّى ولا يجمع، أو التقدير : كل واحد منهما حرام ؛ فأفرد لئلا يتوهم الجمع.

والمراد استعمالهما لبساً، أما استعمالهما صَرْفاً وإنفاقاً وبيعاً فجائز للكل.

* * *

مسألة (٥٩)

في أنَّ « لَبَّيْكَ » وأمثالَها مصادرُ مثناة[*]

« لَبَّيْ » مثنى، وهو من المصادر التي جاءت مثناة لازمة للإضافة إلى الضمير.

وفي الحديث : ﴿ لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك ﴾[2]

ومثل « لبيك » : دواليْكَ، وسعديك، وحنانيك، وهذاذيك[3].

---

(١) الكهف : ٥٩.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « شرح ابن عقيل » ٣ : ٥١ ــ ٥٥.

(٢) تقدم تخريج حديث التلبية في مسألة /٣٤/ (في جواز كسر « إنَّ » وفتحها في حديث التلبية، وانظر « صحيح البخاري » ٢ : ١٤٧.

(٣) لبيك : بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة.

ودواليك : بمعنى إدالة لك بعد إدالة. وسعديك : بمعنى إسعاداً لك بعد إسعاد، وحنانيك : بمعنى تحنناً عليك بعد تحنن.

وفي الحديث : « لبيك وسعديك والخير بين يديك »[1]

ولا يضاف من هذه الأسماء إلى ظاهر إلا ما شذَّ، كقول الشاعر :

دعـــوت لما نابنـــي مِسْوَراً فَلَبَّـــيْ، فَلَبَّـــيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

هذا رأي « ابن مالك ».

ويفهم من كلام « سيبويه » أن ذلك غير شاذ في « لَبَّيْ » و « سَعْدَيْ ».

قال « الشاطبي » : وكأنه لم يسمع في غير اليدين أصلاً، وروي في بعض الأحاديث عن النبي ــ ﷺ ــ أنه قال : « إذا دعا أحدكم أخاه فقال : لبيك، فلا يقولنَّ : لبي يديك، وليقل : أجابك الله بما تحب ». وهذا مما يشعر بأن عادة العرب إذا دعيت فأجيبت لبيك، أن تقول : لبي يديك، فنهى ــ عليه السلام ــ عن هذا القول وعوض منه كلاماً حسناً، ويشعر بهذا أيضاً معنى البيت المتقدم، فعلى هذا ليس بمختص بالشعر.

● ومذهب « سيبويه » أن « لَبَّيْكَ » وما ذكر بعده مُثَنًّى، وأنه منصوب على المصدرية بفعلٍ محذوفٍ، وأن تثنيته المقصودُ بها التكثيرُ ؛ فهو على هذا مُلْحَقٌ بالمثنى، كقوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ ارْجِع البَصَرَ كَرَّتَيْنِ** ﴾[2] فـ « كَرَّتَيْنِ » : ليس المراد به مرتين فقط ؛ لقوله تعالى : ﴿ **يَنْقَلِبْ إليك البَصَرُ خاسِئاً وهو حَسِيرٌ** ﴾[3].

أي مزدجراً، وهو كَلِيلٌ، ولا ينقلب البصر مزدجراً كليلاً من كرتين فقط، فتعين أن يكون المرادُ بـ « كَرَّتَيْنِ » التكثيرَ، لا اثنين فقط، وكذلك « لبيك »

---

(١) أخرجه « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الحج ــ باب العمل في الإهلال) ١ : ٣٣٢، و « أحمد » في « المسند » ٢ : ٣، ٤٧، ٣ : ٣٢. بلفظ : كان « عبدُ الله بن عمر » يزيد فيها : لبيك لبيك، لبيك وسعدبك، والخير بِيَدَيْك لبيك.

(٢، ٣) الملك : ٤.

معناه إقامة بعد إقامة، فليس المراد الاثنين فقط، وكذا باقي أخواته، على ما تقدم في تفسيرها.

● ومذهب « يونس » أنه ليس بمثنى، وأن أصله « لَبَّىٰ »، وأنه مقصور، قُلبت ألفُه ياء مع المضمر، كما قلبت ألف « لَدَىٰ » و « عَلَى » مع الضمير، في « لَدَيْهِ » و« عليه ».

ورَدَّ عليه « سيبويه » بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء، كما لا تنقلب ألف « لَدَى » و « عَلَى »، فكما تقول : على زيدٍ، ولدى زيدٍ، كذلك كان ينبغي أن يقال : لَبَّى زيدٍ، لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياءً، فقالوا :

فَلَبَّيْ يدي مِسْوَرِ

فَدَلَّ ذلك على أنه مُثَنًّى، وليس بمقصور، كما زعم « يونس ».

* * *

مسألة (٦٠)

في أن « أيّاً » إذا تكررت تضاف إلى مفردٍ معرفةٍ(*)

من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى « أيٌّ »، ولا تضاف إلى مفرد معرفة إلا إذا تكررت، ومنه قولُ الشاعر :

ألا تسألُونَ الناس أيِّي وأيُّكُمْ   غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كانَ خيراً وأَكْرَمَا

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « شرح ابن عقيل » ٣ : ٦٤

وفي الحديث : « أيُّ العمل أفضل ؟ قال : الصلاة لميقاتها، قال : ثم أيٌّ ؟ قال : كذا...، قال : ثم أيٌّ ؟ قال : كذا... »[1].
و « أي » : هنا استفهامية.

مسألة (٦١)

في حذف المضاف لقيام قرينة[*]

قال « أبو الفتح » عن حذف المضاف في « الخصائص » ١ : ١٩٢ : « وأما أنا فعندي أن في القرآن مِثْلَ هذا الموضع نَيِّفاً على أَلْفِ موضع ». وقال في « المحتسب » : ١ : ١٨٨ : « حَذْفُ المضاف في القرآن والشعر، وفصيح الكلام في عدد الرمْل ». ولكنه يحذف المضافُ لقيام قرينة تدلُّ عليه، ويُقام المضاف إليه مقامه، فيعرب بإعرابه.

كقوله ــ تعالى ــ : ﴿ وأُشْرِبُوا في قلوبِهِمُ العِجْلَ بِكُفْرِهِم »[2]
أي : حُبَّ العجل.

---

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب مواقيت الصلاة ــ باب فضل الصلاة لِوَقْتِها) ١ : ١٣٤.
في (كتاب التوحيد ـ باب وسَمَّى النبيُّ ـ ﷺ ـ الصلاة عملاً) ٨ : ٢١٢، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الإيمان ــ باب بيان كون الإيمان بالله ــ تعالى ــ أفضل الصلاة) ١ : ٦٣، وأخرجه غيرهما. والحديث في رواية « مسلم » عن « عبد الله بن مسعود » قال : « سألت رسولَ الله ــ ﷺ ــ
أيُّ العملِ أفضلُ ؟ قال : الصلاةُ لِوَقْتِها.
قال : قلت : ثم أيٌّ ؟ قال : بِرُّ الوالدينِ.
قال : قلت : ثم أيٌّ ؟ قال : الجهادُ في سبيل الله.
فما تركتُ استَزِيدُهُ إلاّ إرعاءً عليه ».

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « شرح ابن عقيل » ٤ : ٧٦، وانظر « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » (القسم الثالث ٣ : ٣٨٩).

(٢) البقرة : ٩٣.

وفي الحديث من قول الصحابي في « الدجال » : قلنا : « يا رسول الله ! ما لُبْثُهُ في الأرض ؟ قال : أربعين يوماً ».[1]

أي : لُبْثَ أربعين.

فحذفَ المضاف وهو « حُب، ولُبث » وأعرب المضاف إليه، وهو « العجل » و « أربعين » بإعرابه.

★ ★ ★

مسألة (٦٢)

في حذف المضاف إليه[*]

● يحذف المضاف إليه في المضاف المعطوف على مضاف إلى مثل المحذوف، وهو أقرب في القياس، لتقدم الدليل على المحذوف.

ومن ذلك قولُ « أبي بَرْزَةَ الأسلمي » ــ رضي الله عنه ــ :

« غزوتُ مع رسول الله ــ ﷺ ــ سِتَّ غزواتٍ، أو سبعَ غزواتٍ، أو ثمانيَ »[2]

---

(١) أخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الملاحم ــ باب خروج الدجال) ٤ : ١١٧،
و « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الفتن ــ باب فتنة الدجال، وخروج عيسى بن مريم، وخروج يأجوج ومأجوج) ٢ : ١٣٥٦. وفيه : قلنا : يا رسولَ الله ! وما لُبْثُهُ في الأرض ؟ قال : أربعون يوماً، يومٌ كسَنَةٍ، ويومٌ كشَهْرٍ، ويومٌ كجُمُعَةٍ، وسائر أيامِهِ كأيّامكم.
من حديث « النَّوّاس بن سمعان الكِلاَبي ».
وأخرجه « أحمد » في « مسنده » ٤ : ١٨١.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « شرح المرادي » ٢ : ٢٧٥، و « شرح الأشموني » ٢ : ٢٧٥، و « شواهد التوضيح والتصحيح » ٤٧ ــ ٤٩.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب العمل في الصلاة ــ باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة) ٢ : ٦٢.

ويكون التقدير : سبع غزوات، أو ثمانيَ غزواتٍ.
فحُذِف المضافُ إليه، وأُبْقِيَ المضاف على حاله.[1]

- يروي « أو ثمانَ » بغير ياء، ولا تنوين.

وللحموي والمستملي « ثمانيَ » بياء مفتوحة من غير تنوين ويروي « أو ثمانياً » للكشميهني.

قال « ابن مالك » : الأجود أن يقال : سبعَ غزواتٍ أو ثمانياً، بالتنوين. لأن لفظ ثمانٍ، وإن كان كلفظ جوارٍ في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء، فهو يخالفه في أن جواريَ جمعٌ، وثمانياً ليس بجمع. واللفظ بهما في الرفع والجر سواء، ولكن تنوين ثمانٍ تنوينُ صرف كتنوين يمانٍ. وتنوين جوارٍ تنوين عوض كتنوين أعمّ.

وإنما يفترق لفظ ثمانٍ، ولفظ جوارٍ في النصب. فإنك تقول : رأيت جواريَ ثمانياً، فتترك تنوين جوارٍ، لأنه غير منصرف.

---

(1) حاء في « فتح الباري » ٣ : ٨٢، وفي « عمدة القاري » ٧ : ٢٨٩ : وقال « ابن مالك » في « شرح التسهيل » : الأصل : أو ثماني غزوات، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله.
(أقول) : يُلاحظ أن ما جاء في « عمدة القاري » موافقٌ لِمَا جاء في « فتح الباري »، وكلٌّ مِنَ النَّصَّين خطأ، ولا أدري من أين جاء هذا الخطأ، فلعله مس النُسَّاخ، ولكنَّ العجب كل العجب مِنْ تَوَافُقِ الكتابَيْنِ في النص المنسوب لـ « ابن مالك ». وقد ورد رأيُ « ابن مالك » في هذه المسألة في « شواهد التوضيح والتصحيح » بقوله : « أن يكون أراد : أو ثماني غزوات. ثم حذف المضاف إليه، وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف... »
وقد أثبتُّ النص بتمامه في هذه المسألة.
وبإمكاني أن أقول : إنّ هذا الخطأ ربّما وُجد من ناسخ « شرح التسهيل » لـ « ابن مالك »، أو مس ناسخ « فتح الباري »، وقد نقله منه « البدرُ العيني » دون تَثَبُّتٍ ؛ لأن « البدر » كان يطلّع على شرح « الشهاب ابن حجر » جزءاً فجزءاً بواسطة « البرهان ابن خضر » أحدِ أصحاب « الشهاب »، وينتقده في مواطن. ولا أُدَّعي أن « البدر » ــ ٨٥٥ هـ أخذ شرحه من « الشهاب ابن حجر » ــ ٨٥٢ هـ، فقد يكون سببُ التوافق بين الشرحَيْن في النقول في بعض المواضع توافُقَ مراجِعِهما، وليس أحدهما بأحق مس الآخر في النقل عن كتب من تَقَدَّمهما.
وقد يكون مصدرٌ الخطأ من « شرح التسهيل »، وذلك من الناسخ، أو من مصنِّفه « ابن مالك »، وذلك بأن جرى قلمُه، بما لا يريده علمُه، والكمال لله وحده « وما يعزُبُ عن ربك من مثقالِ ذرَّة في الأرض ولا في السماء ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ » يونس : ٦١.

وقد استغنى عن تنوين العوض بتكمل لفظه، وتُنَوِّنُ ثمانياً، لأنه منصرف، لانتفاء الجمعية.

ومع هذا، **ففي قوله : أو ثمانيَ، بلا تنوين، ثلاثة أوجه :**
أحدها : وهو أجودها، أن يكون أراد : أو ثماني غزوات، ثم حُذف المضاف إليه، وأُبقي المضاف على ما كان عليه قبل الحذف. وحسَّنَ الحذفَ دلالةُ ما تقدم من مثل المحذوف.
ومثله قولُ الشاعر :

خمس ذودٍ أو ستُّ عُوِّضَ منها مائــة غير أبكــر وإفـــالِ[1]

وهذا من الاستدلال بالمتقدم على المتأخر. وهو في غير الإضافة كثيرٌ، كقوله تعالى : ﴿ **والحافِظِينَ فُرُوجَهُمْ والحافِظَاتِ والذاكِرِينَ اللهَ كثيراً والذاكراتِ** ﴾[2].
والأصل : والحافظات فروجَهن، والذاكراتِ الله كثيراً.

الوجه الثاني : أن تكون الإضافة غير مقصودة، وترك تنوين « ثمانٍ » لمشابهته جواريَ، لفظاً ومعنًى. أما اللفظ فظاهر. وأما المعنى، فلأن ثمانياً، وإن لم يكن له واحد من لفظه، فإن مدلوله جمع. وقد اعتبر مجرد الشبه اللفظيّ في سراويل، فأجرى مجرى سرابيل، فلا يستبعد إجراء ثمانٍ مجرى جوارٍ.

---

(١) الذود من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر. والذود مؤنثة لأنهم قالوا : ليس في أقل من خمس ذود صدقة، والجمع أذواد مثل : ثوب وأثواب. البكر الفتيّ من الإبل، والجمع : أبكر. والأُفيل : الفصيل وزناً ومعنى، والجمع : إفال.

(٢) الأحزاب : ٣٥.

ومن إجرائه مجراه قول الشاعر :

يَحْدُو ثمانيَ مولَعاً بلَقَاحِها   حتى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الإرْتَاجِ[1]

الوجه الثالث : أن يكون في اللفظ ثمانياً، بالنصب والتنوين، إلا أنه كتب على اللغة الربيعيّة. فإنهم يقفون على المنوّن المنصوب بالسكون، فلا يحتاج الكاتب على لغتهم، إلى ألف، لأن من أثبتها في الكتابة لم يراعِ إلا جانب الوقف. فإذا كان يحذفها في الوقف، كما يحذفها في الوصل لزمه أن يحذفها خطّاً. ا هـ « ابن مالك ».

* * *

مسألة (٦٣)

في جواز الفصل بين المتضايفَيْن بغير ضرورة[*]

● مذهب أكثر البصريين أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا في الشعر.

---

(١) من أبيات الكتاب. قال الشنتمري : الشاهد فيه ترك صرف « ثماني » تشبيهاً لها بما جمع على زنة مفاعل. كأنه توهم واحدتها ثمنية كحِذْرِيَّة. فقال : ثمانٍ، كما يقال : حذار في جمع حذرية. والمعروف في كلام العرب صرفها على أنها اسم واحد أتى بلفظ المنسوب، نحو : يمانٍ ورباعٍ. فإذا أُنّثَ قيل : ثمانية، كما قيل : يمانية، وفرس رباعية. وَصَفَ إبلاً أولع راعيها بلقاحها حتى لقحت. ثم حداها أشد الحداء. ثم همت بإزلاق ما أرتجت عليه أرحامها من الأجنة. والزيغ بها وهو أزلاقها وإسقاطها. وقال صاحب « الخزانة » إن قائله هو : ابن مَيّادة، أبو شراحيل، وقيل : أبو شرَحْبيل، واسمه : الرَّمّاح بن يزيد.

(*) موارد المسألة : « إعراب الحديث النبوي » ١٦٥، و « شواهد التوضيح والتصحيح » ١٦٣، و « شرح الشاطبي »، و « شرح المرادي » ٢ : ٢٧٥ ـــ ٢٧٧، و « شرح الأشموني » ٢ : ٢٧٦، و « شرح ابن عقيل » ٣ : ٨٣، و «أوضح المسالك » ٢ : ٢٢٩، و « الإنصاف » المسألة (٦٠)، وانظر « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » (القسم الثالث ٣ : ٣٨٥).

وقد قال « أبو البقاء » عن الحديث : « فهل أنتم تاركو لي صاحبي » :[1]

الوجه « تاركون » ؛ لأنَّ الكلمة ليست مضافةً، لأن حرف الجر مَنَعَ الإضافة.
وإنما يجوز حذفُ النون في موضعين :

أحدهما : الإضافة، ولا إضافة هنا.

والثاني : إذا كان في « تاركون » الألف واللام. مثل قول الشاعر :

الحافظــو عورةَ الـــعشيرةِ لا يأتيهمُ مِنْ ورائنـــا نَطَـــف[2]

والأشبه : أنَّ حذفها من غلط الرواة.

● وذهب « ابن مالك » إلى أنه يجوز في السعة، وقد قال في « الكافية الشافية » :

وحجتـــي قراءةُ ابـــنِ عامـــر وكم لهـــا من عاضد ونـــاصر

وقسم « الأشموني » الجائز في السعة إلى ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعله. والفاصل إما مفعوله، كقراءة « ابن عامر » : « زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم »[3]

بنصب « أولادَهم » وجرّ « شركائِهم ».

وقول الشاعر :

عَتَوْا إذْ أَجَبْنَاهُمْ إلى السِّلْمِ رأفَةً فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ البُغَـاثَ الأجـادِلِ

---

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب فضائل أصحاب النبي ـ ﷺ ـ باب قول النبي ـ ﷺ ـ : لو كنت متخذاً خليلاً) ٤ : ١٩٢، وفي (كتاب تفسير القرآن ـ سورة الأعراف) ٥ : ١٩٧، من حديث أبي الدرداء. قال « ابن حجر » في « فتح الباري » ٧ : ٢٥ : قوله : « تاركو لي صاحبي » في التفسير « تاركون »، وهي الموجهة، حتى قال أبو البقاء : إن حذف النون من خطأ الرواة.

(٢) العورة : المكان الذي يخاف منه العدو. النطف : العيب وانظر « الخزانة » ٢ : ١٨٨ ـ ١٩٣.

(٣) الأنعام : ١٣٧. وانظر « البحر المحيط » ٤ : ٢٣٠.

وقول « عمرو بن كلثوم » :

وحَلَقِ الماذِيِّ والقَوانسِ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الحَصَادَ الدَّائِسِ[1]

وقوله :

فَزَجَجْتُهَا بِمزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبي مَزَادَهْ

وإما **ظرفه**، كقول بعضهم : « تركُ يوماً نفسِكَ وهواها سعيٌ لها في رداها »[2].

الثانية : أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل **مفعولُه الثاني**، كقراءة بعضهم : « فلا تَحْسَبَنَّ الله مُخلفَ وعدَه رُسُلِهِ »[3].

بنصب « وعدَه » وجر « رُسُلِهِ ».

وقول الشاعر :

مازالَ يُوقِنُ من يَؤُمُّكَ بالغنى وسِوَاكَ مانعُ فضلَهُ المحتاجِ

أو **ظرفُه**، كقوله :

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أكونَنْ ومِدْحَتِي كناحِتِ، يوماً، صَخْرَةٍ بعَسِيلِ[4]

---

(١) وحَلَق : مجرور بالعطف على ما قبله من المجرور. والماذيّ : من الدروع البيضاء. والقوانس : جمع قونس، وهو أعلا البيضة من الحديد.
والشاهد في : (دوسَ الحصادَ الدائس)، فإن الحصادَ منصوب لأنه مفعول وقع بين المضاف، وهو « دوس »، والمضاف إليه وهو « الدائس »، والدوس : نصب على المصدر، والتقدير : كدوسِ الدائسِ الحصادَ.

(٢) نصيحة نثرية، تَرْكُ : مصدر مبتدأ، يوماً : ظرف منصوب به، وقد فصله من المضاف إليه ـــ وهو نفسك ـــ الواقع فاعلاً للمصدر، ومفعوله محذوف. وهواها : مفعول معه، أي : أن تترك نفسُكَ شأنها يوماً مع هواها سعي لها في رداها. سعيٌ : خبر المبتدأ. ويحتمل أن يكون المصدر مضافاً إلى مفعوله والفاعل محذوف ـــ أي : تركك نفسك.

(٣) إبراهيم : ٤٧، انظر « البحر المحيط » ٥ : ٤٣٩.

(٤) فرِشْني : أمرٌ من راشَ يريشُ، يقال : رشت فلاناً أصلحت حاله، والواو في « ومدحتي » للمصاحبة، أي : مع مدحتي. العسيل : المكنسة التي يجمع بها العطار عطره، وتتّخذ من الريش عادة.

قال « البدر العيني » في « عمدة القاري » ١٦ : ١٨٠ — بعد إنشاده البيت المتقدم — :

وبهذا يُرَدُّ على « أبي البقاء » حيث يقول : إن حذف النون من خطأ الرواة ؛ لأن الكلمة ليست مضافة ؛ ولا فيها ألف ولام، وإنما يجوز في هذين الموضعين، ولا وجه لإنكاره، لوقوع مثل هذه كثيراً في الأشعار، وفي القرآن.

أو مجرورُهُ، كقوله — ﷺ — : « هل أنتم تاركو لي صاحبي » أي : تاركو صاحبي لي.

قال « ابن مالك » : وفي الحديث شاهد على جواز الفصل دون ضرورة، بجار ومجرور بين المتضايفين، إن كان الجار متعلقاً بالمضاف. ا هـ

وقول الشاعـــر :

لأنت معتادُ في الهيجا مصابـرةٍ يَصْلَى بها كُلُّ مَنْ عاداك نيرانا[1]

وجاء في شرح المرادي : قال « ابن مالك » في « شرح التسهيل » : فهذا من أحسن الفصل، لأنه فصل بمعمول المضاف، ويدل على جوازه في الاختيار قول النبي — ﷺ — : « هل أنتم تاركو لي صاحبي » وقول من يوثق بعربيته : « تَرْكُ يوماً نفسِك .... ».

الثالثة : أن يكون الفاصل القَسَم، نحو ما حكاه « الكسائي » من قولهم : هذا غلامُ — واللهِ — زيدٍ.

وما حكاه « أبو عبيدة » : إن الشاة لتجتر فتسمع صوتَ — واللهِ — ربِّها.

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) الاستشهاد فيه في قوله : « في الهيجا » فإنه فَصَلَ بين المضاف، وهو قوله : « معتادُ »، والمضافِ إليه، وهو قوله : « مصابرةٍ ». « المقاصد النحوية » ٣ : ٤٨٦.

« إعمـــال المصـــدر »

مسـألة (٦٤)

في إعمال اسم المصـــدر(*)

يجوز إعمال اسم المصدر عمل المصدر عند « الكوفيين » و « ابن مالك » ؛ لأن معناه معنى المصدر.

وظاهر كلام « ابن مالك » في « التسهيل » أنه جائز قياساً. ومَنعه البصريون. قال بعضهم : إلا في الضرورة.

وقال « الصيمري » : إعماله شاذ.

وتأول البصريون ما ورد من ذلك على إضمار فعل.

ومن عمله ما جاء في الحديث : « من قُبْلَةِ الرجلِ امرأته الوضوءُ »(1)

« قُبلة » اسم مصدر، مضاف لفاعله. و « امرأته » مفعوله، والجار والمجرور خبر مقدم عن « الوضوء ».

وقول « القطامي » :

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّـــي وبعدَ عطائِكَ المِائَـــةَ الرِّتَاعَـــا

فـ « المائةَ » منصوب بـ « عطائك ».

وقول الآخـــر :

إذا صَحَّ عَوْنُ الخالِقِ المرءَ لم يَجِدْ عَسِيراً من الآمال إلاّ مُيَسَّراً

وقول الشاعـــر :

بِعِشْرَتِكَ الكِـــرَامَ تُعَـــدُّ منهم فلا تُرَيَـــنْ لِغَيْرِهِـــمُ أُلُوفَـــا

* * *

(*) موارد المسألة : « شرح المرادي » ٣ : ٩، و « شرح ابن عقيل » ٣ : ١٠٠.

(١) تقدّم تخريجُه في مسألة / ٤١ / في (جر الفاعل).

مسألة (٦٥)

في إضافة المصدر لمفعوله ثم يذكر فاعله(*)

من أحوالِ المصدرِ المضافِ : أنْ يضافَ المصدر إلى مفعوله ثم يذكر فاعله.
وقد قالوا عن هذه الحالة : إنها ضعيفة. وغلا بعضهم فزعم أنه مختصٌّ بالشعر، كقول « الأقيشر الأسدي » :

أَفْنَى تِلَادِي وما جَمَّعْتُ من نَشب ... قَرْعُ القواقيـزِ أفـوَاهُ الأباريـقِ

فيمن رَوَى « أفواهُ » بالرفع.
ويُرَدُّ على هذا القائل بأنه روي أيضاً بالنصب. فلا ضرورة في البيت.
وبقول النبي ـــ ﷺ ـــ : ﴿ وحَجُّ البيتِ مَن استطاع إليه سبيلاً ﴾(١)
وهو قليل.

فإن قلت : فهلاً استدللت عليه بالآية الكريمة، آية الحج ؟ قلت : الصواب أنها ليست من ذلك في شيء، بل الموصول في موضع جر بدل بعض من « الناس »، أو في موضع رفع بالابتداء، على أن « مَنْ » موصولة ضمنت معنى الشرط، أو شرطية، وحذف الخبر أو الجواب، أي : من استطاع فليحج.

ويؤيّد الابتداء « ومن كَفَرَ فإنَّ اللهَ غَنِيٌّ عن العالمين »(٢).
وأما الحمل على الفاعلية ـــ وقد أجازه « ابن خروف » كما قال الشاطبي ـــ

(*) موارد المسألة : « شرح المرادي » ٣ : ١٢، و « شرح الشاطبي »، و « أوضح المسالك » ٢ : ٢٤٥، و « شرح الأشموني » ٢ : ٢٨٩، و « مغنى اللبيب » ٦٩٤، و « شرح قطر الندى » ٣٧٦، و « همع الهوامع » (المصدر)، و « شرح شذور الذهب » : ٣٨٤.

(١) قطعة من حديث : « بني الإسلام »، أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الإيمان ـــ باب قول النبي ـــ ﷺ ـــ : بني الإسلام على خمس) ١ : ٣٤، ٣٥، و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الإيمان ـــ باب ما جاء بُني الإسلام على خمس) ٤ : ١١٩ و « الديلمي » في « الفردوس » (١ : ٣٠)

(٢) آل عمران : ٩٧.

فمفسد للمعنى ؛ إذِ التقدير إذ ذاك : ولله على الناس أن يَحُجَّ المستطيع، فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع يأثم الناسُ كلهم.

ولو أُضيف للمفعول ثم لم يذكر الفاعل لم يمتنع ذلك في الكلام عند أحد، نحو قوله تعالى : ﴿ **لا يسأمُ الإنسانُ من دُعاءِ الخير** ﴾[1]، أي : من دعائه الخير.

★ ★ ★

مسألة (٦٦)

في الحمل على محل الفاعل أو المفعول المضاف إليهما المصدر[*]

● إذا أضيف المصدَرُ إلى الفاعل، ففاعله يكون مجروراً لفظاً، مرفوعاً محلاً، فيجوز في تابعه ــ من الصفةِ، والعَطْفِ، وغيرهما ــ مراعاةُ اللفظ فيجر، ومراعاةُ المحلِّ فيرفع ، تقول : عجبْتُ من شُرْبِ زيدٍ الظريفُ.

ومن اتباعه على المحلّ قولُ « لبيد » في النعت :

حتّى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا　　　طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

فرفع « المظلوم » لكونه نعتاً لـ « المعقب » على المحل.

● وإذا أضيف إلى المفعول، فهو مجرور لفظاً، منصوب محلاً،فيجوز أيضاً في تابعه مراعاة اللفظ والمحـ .

ومن مراعاة المحلّ قول « زياد العنبري »، أو « رؤبة » :

قد كنت دايـنت بها حَسَّانـا　　　مخافـةَ الإفـلاسِ واللَّيَّانـا

فـ « الإفلاس » مضاف إلى « مخافة » من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقد حذف فاعله.

---

(١) فصلت : ٤٩.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « شرح ابن عقيل » ٣ : ١٠٤، و « إعراب الحديث النبوي » ١٩٣.

و « اللَّيَّانا » معطوف على محل « الإفلاس ».

● وإلى الإتباع على الموضع ذهب جماعة.

ورأى « سيبويه » الحمل على إضمار الفعل. ذكر ذلك في باب المصدر الجاري مجرى فعله.

● ومن الحمل على الموضع استشهد « أبو إسحاق الشاطبي » بالحديث التالي : « أمر بقتل الأبتر وذو الطُّفْيَتَيْن »[1].

قال « أبو البقاء » : وفي لفظ : « أمر بقتل الأبتر وذو الطُّفْيَتَيْن » الوجه : « وذي » معطوفاً على لفظ « الأبتر ».

ويروي : « ذو » بالواو عطفاً على موضع « الأبتر »، والتقدير : أمر بأن يُقْتَلَ الأبترُ وذو الطُّفْيَتَيْن.

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب بدء الخلق ـــ باب قوله تعالى . وبثَّ فيها من كل دابة) ٤ : ٩٧، برواية : « **اقتلوا ذا الطفيتين والأبترَ** ».
ومثله عند « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب قتل الحيات وغيرها) ٧ : ٣٨.
ونحوُه عند « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب الطب ـــ باب قتل ذي الطفيتين) ٢ : ١١٦٩.
ونحوُه عنده « الترمذي » في « سننه » في « أبواب الصيد ـــ بابٌ في قتل الحَيَّات) ٣ : ٢١.
ونحوُه عند « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٩، ١٢١، ٣ : ٤٥٢، ٦ : ٢٣٠.
و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب قتل الحيات وغيرها) ٧ : ٩٧، برواية : « **أمر بقتل ذي الطُّفْيَتَيْنِ** ».
ومثلُه عند « ابن ماجَهْ » في « سننه » في (كتاب الطب ـــ باب قتل ذي الطفيتين) ٢ : ١١٦٩.
ومثلُه عند « أحمد » في « مسنده » ٣ : ٤٥٣.
و « مسلم » في « صحيحه » ٧ : ٣٩، برواية : « **وأَمرَ بقتل الأبترِ وذي الطفيتين** »، وبرواية : « **نهى عن قتل الجِنَّان التي تكونُ في البيوت إلا الأبتر وذا الطفيتين** ».
و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الأدب ـــ باب في قتل الحيات) ٤ : ٣٦٤، برواية : « **اقتلوا الحيات وذا الطفيتين والأبتر** » وبرواية : « **إلا أن يكون ذا الطفيتين والأبتر** ».
و « النسائي » في « سننه » في (كتاب مناسك الحج ـــ باب قتل الوزغ) ٥ : ١٨٩، برواية : « **ونهى عن قَتْلِ الجنَّان إلاَّ ذا الطُّفْيَتَيْنِ والأبترَ** ». ونحوُه عند « مالك » في « الموطأ » في (كتاب الاستئذان ـــ باب ما جاء في قتل الحيات) ٢ : ٩٧٦.
و « أحمد » في « مسنده » ٥ : ٢٦٢، برواية : « **نهى عن قتل عوامر البيوت إلا من كان من ذي الطفيتين والأبتر** ».
=

(=) و ٦ : ٢٩ برواية : « **نهى عن قتل حيات البيوت إلا الأبتر وذا الطفيتين** »، و ٦ : ٥٢، ١٣٤، ١٤٧ برواية : « **كان يأمر بقتل ذي الطفيتين** »، و ٦ : ١٥٧ برواية : « **اقتلوا الحيات كلهن إلا الجان الأبتر منها وذا الطفيتين** ».

والروايات المتقدمة من حديث « عمر »، وابنه، و « عائشة »، و « أبي لبابة »، و « أبي أمامة ».

المعاني اللغوية :

الجِنّان واحدها . جانّ، وهي الدقيق الخفيف، وهي الحية التي تكون في البيوت.

ذو الطفية من الحية، ما على ظهره خطان أسودان، وقيل : أبيضان. ورجح بعضُهم الأوّل.

الأبتر : الذي لا ذنب له، أو قصير الذنب.

والمراد بالحبل : الجنين. وانظر « شرح صحيح مسلم » للنووي ١٤ : ٢٣٠ .

همسة صادقة في آذان النحاة :

من هذا الاستقراء لروايات الحديث في دواوين السنة نُوقن دقة الرواية، وتحري الرواة. ولو عرضنا هذه الروايات على القواعد النحوية، المتّفق عليها، لوجدناها جارية على الأساليب الفصيحة. وأما الروايتان اللتان ذكرهما « أبو البقاء » في « إعراب الحديث النبوي » ص : ١٩٢، وهما : « نهى عن قتل جِنّان البيوت إلاّ الأبتَرَ وذو الطُّفْيَتَيْنِ » و « أمر بقتل الأبتر وذو الطفيتين »

وتعليقُه على الرواية الأولى بقوله : والقياس أن يكون هو والأبتر منصوبين ؛ لأنه استثناء من موجَب أو منفي، ولكن المقدر في المعنى منصوب، لأن التقدير : لا تقتلوا جِنّانَ البيوت إلا الأبتر، فأما الرفع فوجهه على شذوذه أن يُقَدَّر له ما يرفعه، والتقدير : لكن يُقْتَلُ ذو الطفيتين والأبتر ؛ وعلى هذا يجوز نصبه على أصل باب الاستثناء، ورفعُه على ما قدرنا.

ومثلُ هذا قولُ « الفرزدق » :

وعَضُّ زمــــــــانٍ يا ابن مروانَ لم يَدَعْ   من المالِ إلا مُسْحتــــــاً أو مُجَلَّـــــــفُ

فـ « مُجَلَّفُ » مرفوع على تقدير : بقي مجلف. و « مسحتاً » بالنصب على أصل الباب.

ويروى « مُسْحِتٌ » بالرفع على ما قدرنا.

وتعليقُه على الرواية الثانية بقوله : الوجه « وذي »، معطوفاً على لفظ « الأبتر »، ويروى « ذو » بالواو عطفاً على موضع « الأبتر » فأقول : إن أبا البقاء حكم على الرواية الأُولى بالشذوذ، ومخالفة القياس، وحَكَمَ على الرواية الثانية بمخالفتها للوجه (أي : القياس النحوي). وهاتان الروايتان لا وجود لهما في الدواوين الحديثيّة المشتهرة. وكان عليه أن يأتيَ بالروايات الواردة في الكتب الحديثية المعتبرة.

والمُلاحَظُ أنّ أحاديث كثيرةً استشهد بها النحاة، وهي محرّفة، ويوردونها لبيان شذوذها وغرابتها، ومخالفتها للقواعد النحوية.

وكان من الواجب على العالم تحريرُ الشاهد الحديثيّ، وأخْذُهُ من كتب الحديث الصحيحة، والتوثق من ضبطه قبل الحكم عليه، فالأمانة العلمية توحي على العالم ضبطَ موضع الاستشهاد، وإثباتَ ما قبله وما بعده، لِيُعْرَفَ موقعُ الأعراب، وليزهو الشاهد بالحانبَيْن. فكثيراً ما يكون الشاهد الأبتر داعيةَ الخطأ في المعنى والمبنى.

ارجع إلى مسألة / ٤٣ / في لغة « أكلوني البراغيث » تَرَ الحديثَ « يتعاقبون فيكم ملائكة » وقد استشهدوا به على جواز مطابقة الفعل المتقدم لفاعله المتأخر في الإفراد والتثنية والجمع، فأجازوا : جاؤوا

« أبنية المصـــادر »

مسـألة (٦٧)

في مصـــدر الهيئة[*]

إذا أرادوا نوعاً من الفعل مخصوصاً، أو هيئة منه، فأرادوا أن يُشْعِروا بذلك، ويدلوا عليه باللفظ، أتوا بالمصدر على زِنَةِ « فِعْلة » مكسورَ الفاء، ساكنَ العين. كالحديث : ﴿ إذا قتلْتُم فأحْسِنُوا القِتْلةَ ﴾[1] بكسر القاف للنوع.

الطلابُ. واحتجوا بهذا الحديث. ولما رجعنا إلى الدواوين الحديثية، عَثَرْنا على تتمته، وهي : « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكةٌ في الليل، وملائكةٌ في النهار » فالحديث رُوِيَ مختصراً ورُوِيَ مطولاً. فلا شاهد في الرواية المطولة على قاعدتهم المطروحة للمزايدة.

وبهذا العرض السريع يتبيَّنُ لنا أن المانعين من الاستشهاد بالحديث اعتمدوا على روايات متهافتة، أو ساقطة، غير مسطورة في كتب معتبرة. فكان الأجدر بهم أن يصرفوا وقتهم وهمتهم للنهل من علوم الحديث النبوي، وألاّ يتواكلوا ؛ لتنحليَ لهم الأمور، وتنكشف لهم الحقائق، ولن يجتمع التواكلُ والدراسة الصحيحة بحال. جاء في « تدريب الراوي » ٥٣:

قال « الحازمي » في (كتاب العجالة) : علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة. كلُّ نوعٍ منها علمٌ مستقل، لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته. وأخيراً : بما قدَّمْتُهُ أبدت الرُّغوةُ عن الصريح، وقد تبيَّن الصُّبْحُ لذي عَيْنَيْنِ. والله أعلم.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « شرح السيوطي على سنن النسائي ».

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ـــ باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفر) ٦ : ٧٢.
و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الضحايا ـــ باب الأمر بإحداد الشفرة) ٧ : ٢٢٧، و (باب ذكر المنفلتة التي لا يقدر على أحدها) ٧ : ٢٢٨، و (باب حسن الذبح) ٧ : ٢٢٩.
و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الأضاحي ـــ باب في النهي أن تصبر البهائم والرفق بالذبيحة) ٣ : ١٠٠، و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الديات ـــ باب ما جاء في النهي عن المُثْلة) ٢ : ٤٣١.
و « ابن ماجة » في « سننه » في (كتاب الذبائح ـــ باب إذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة) ٢، : ١٠٥٨.
و « الدارمي » في « سننه » في (كتاب الأضاحي ـــ باب في حسن الذبيحة) ٢ : ٨٢، و « أحمد » في « مسنده » ٤ : ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥.
من حديث « شدّاد بن أوس ».

والحديث : ﴿ من فَارَق الجماعة مات مِيتة جاهلية ﴾[1]

مِيتة : بالكسر، حالة الموت، أي : كما يموت أهل الجاهلية من الضلال والفرقة.

* * * * *

(١) نحوه أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الفتن ـــ باب سترون بعدي أموراً تنكرونها) ٨ : ٨٧، وفي (كتاب الأحكام ـــ باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية) ٨ : ١٠٥، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الإمارة ـــ باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن، وتحذير الدعاة إلى الكفر) ٦ : ٢١ و « النسائي » في « سننه » في (كتاب تحريم الدم ـــ باب التغليظ فيمن قاتل تحت راية عُمِّيَّة) ٧ : ١٢٣.
و « الدارمي » في « سننه » في (كتاب السِّيَر ـــ باب في لزوم الطاعة والجماعة) ٢ : ٢٤١.
و « أحمد » في « مسنده » ١ : ٢٩٧، ٣١٠، ٢ : ٧٠، ٨٣، ٩٣، ١٢٣، ١٣٣، ١٥٤، ٣ : ٤٤٥، ٥ : ١٨٠. من حديث ابن عباس، وابن عمر، وأبي ذر.

« الصفـة المشبهـة »

مسـألة (٦٨)

في إضافة صفةٍ مجردةٍ من « أَلْ » إلى مضافٍ لضمير(*)

● تقبح إضافة الصفة إذا كانت مجردة من « أل » إلى مضافٍ لضمير، نحو : حسن وجهِهِ.

ومنعها « سيبويه » اختياراً. وخَصَّ جوازها بالشعر.

ومنعها « المبرد » في الشعر والنثر.

● قال « ابن مالك » في « شرح الكافية » : وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله. وهو الصحيح ؛ لأن مثله قد ورد في حديث « أم زرع »[1] : « صِفْرُ وِشَاحِها »

وفي حديث « الدجال » : « أعور عَينِهِ اليمنى »[2].

وفي صفة النبي ﷺ : « شَثْنُ أصابِعه »[3].

قال : ومع هذا ففي جوازه ضعف. اهـ . ووافقه « أبو حبان » .

(*) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » ١٧٥، و « شرح الشاطبي » و « شرح الأشموني » ٣ : ١٢، و « أمالي السهيلي » ١١٥ ــ ١١٨، و « مغني اللبيب » ٥٩٩، و « همع الهوامع » في (الصفة المشبهة)، و « فتح الباري » ٦ : ٤٨٨.

(١) حديث « أم زرع » أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب النكاح ــ باب حُسْنِ المُعَاشَرَةِ مع الأهل) ٦ : ١٤٦، ولا شاهد فيه.

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب فضائل الصحابة ــ باب ذكر حديث أم زرع) ٧ : ١٤٠، بلفظ : « وصِفْرُ ردائها »، من حديث عائشة.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأنبياء ــ باب : واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها) ٤ : ١٤١، و « الترمذي » في « سننه » في « أبواب الفتن ــ باب ما جاء في صفة الدجال) برواية : « وإنه أعورُ عينُه اليُمْنَى » برفع « عينه »، ويروى : « أعور عينه اليسرى »، وكلتا الروايتين صحيحة. قال « ابن عبد البر » : رواية « اليمنى » أصح إسناداً، ولا يظهر الجمع بينهما. وانظر « فتح الباري » ٦ : ٤٨٨، و « حاشية الصبان » ٣ : ١٢.

(٣) جاء في « صحيح البخاري » في (كتاب اللباس ــ باب الجَعْد) ٧ : ٥٨، معلقاً، عن أنس كان رسول الله ــ ﷺ ــ شَثْنَ القدمين والكفين. ولا شاهد في هذه الرواية. وانظر « فتح الباري » ١٠ : ٣٥٩.

● وفي « فتح الباري » و « أمالي السهيلي » : « أعور عينه اليمنى » بالإضافة، من إضافة الموصوف إلى صفته. وهو جائز عند الكوفيين. وتقديره عند البصريين : عين صفحة وجهه اليمنى .

ورواه « الأصيلي » : « عينُه » بالرفع، كأنه وقف على وصفه أنه أعور، وابتدأ الخبر عن صفة عينه، فقال : عينه كأنها كذا، وأبرز الضمير. وفيه نظر، لأنه يصير كأنه قال : عينه كأن عينه.
ويحتمل أن يكون رفع على البدل من الضمير في « أعور » الراجع على الموصوف، وهو بدل بعض من كل.
ولا يجوز أن يرتفع بالصفة كما ترتفع الصفة المشبهة باسم الفاعل، لأن « أعور » لا يكون إلا نعتاً لمذكر.
ويجوز أيضاً أن تكون « عينه » مرتفعة بالابتداء، وما بعدها الخبر.

● وفي « شرح الشاطبي » : أما إضافة الصفة إلى مضاف محلًّى بـ « ألْ » فكثير نظماً ونثراً، نحو : مررت برجل حسن الوجه. وقد جاء في التنزيل : ﴿ **والله سريع الحساب** ﴾[1]
وفي الحديث : « كان ــ عليه السلام ــ ضخمَ الهامة، شثن الكفين والقدمين، ضخم الكراديس، أنور المتجرد »[2]

* * * * *

---

(١) البقرة : ٢٠٢.
(٢) أخرجه بروايات فيها تقديم وتأخير « الترمذي » في « سننه » في (أبواب المناقب ــ بابٌ حدثنا محمد بن إسماعيل...) و (بابٌ حدثنا أبو جعفر...) ٥ : ٢٥٩، ٢٦٠.
و « أحمد » في « مسنده » ١ : ٩٦، ١١٦، ١١٧، ١٢٧، ١٣٤، ١٥١. دون « أنور المتجرد ».

« التعجـــب »

مسـألة (٦٩)

في التعجب اللغـوي

يُدَلُّ على التعجب بصيغ مختلفة، غير مبوّب لها في النحو، مثل : « سبحان الله ». وقد جاء في الحديث :

﴿ **سبحان الله إن المؤمن لا ينجس** ﴾[1]، فـ « سبحان الله » تعجب لغوي.

★ ★ ★

مسـألة (٧٠)

في التعجب من السواد

وفي **شرح المفصل لابن يعيش** ٧ : ١٤٥ : وأما الألوان والعيوب، فنحو الأبيض والأصفر والأحول والأعور، فلا يقال : ما أبيض هذا الطائر، ولا : ما أصفره، إذا أريد البياض والصفرة. وكذلك لا تقول : ما أسود فلاناً، من السواد الذي هو اللون، وكذلك : ما أحمره، إن أردت الحمرة. لم يجز.

وفي **حاشية يس** ٢ : ٩٣ : رَدّ هذا « ابن الحاجب » بأنه : ما أشد سواده، وأكثر حمرته. قال : فإن قيل : إنما تعجبنا من أشد. قلنا : القصد في

(*) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » : ١٧٦، و « شرح الشاطبي » و « همع الهوامع » (التعجب)، و « أوضح المسالك » و « شرح قطر الندى ».

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الغسل ــ باب عَرَقِ الجُنُبِ وأنَّ المسلم لا ينجس ــ وباب الجنب يخرج ويمشي في السُّوقِ وغيره) ١ : ٧٤، ٧٥،
و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الحيض ــ باب الدليل على أن المسلم لا ينجس) ١ : ١٩٤،
و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الطهارة ــ باب مماسة الجنب ومجالسته) ١ : ١٤٦،
و « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٢٣٥.
عن « أبي هريرة ».

التعجب ليس إلا للسواد، وتعليلك إنما كان من جهة المعنى، لا من جهة اللفظ.

قال « الشاطبي » : وباب أفعل التفضيل والتعجب من نوع واحد، وقد استعمل في السواد ذلك أيضاً، ففي الحديث عن النبي — ﷺ — : « هي أسود من القار »[1].

والاستعمال فيهما كثير فلا بد من القول بالجواز.

★ ★ ★

مسألة (٧١)

في دخول « ما » على الفعل المنفي

قال « الشاطبي » :

لا بعد في القياس أن تدخل « ما » على الفعل المنفي، كما تدخل المصدرية الظرفية عليه.

نحو ما جاء في الحديث : « لا يزال الرجل في فُسحة من دينه ما لم يَسفك دماً حراماً »[2].

---

(١) أخرجه « مالك » في « الموطأ » في (كتاب جهنم ـــ باب ما جاء في صفة جهنم) ٢ : ٩٩٤. موقوفاً على أبي هريرة.
قال « الباجي » : مثل هذا لا يعلمه أبو هريرة إلا بتوقيف. يعني لأنه إخبار عن مغيّب فحكمه الرفع. ا هـ زرقاني. القار : الزفت.
وأعاد « الشاطبي » الاستشهاد بالحديث في (باب أفعل التفضيل) أيضاً.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في أول (كتاب الديات) عن « ابن عمر » بلفظ : « لن يزال المؤمن في فُسحة من دِينِهِ ما لَمْ يُصِبْ دماً حراماً » ٨ : ٣٥،
و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الفتن ـــ باب في تعظيم قتل المؤمن) عن « أبي الدرداء » نحوه ٤ : ١٠٤، و « أحمد » في « مسنده » عن « ابن عمر » نحوه ٢ : ٩٤.

« نِعْـــم ، وبِئْـــس »

مسـألة (٧٢)

في حكم الفاعل المضاف إلى الله(*)

وقد شذ كون الفاعل مضافاً إلى « الله » علماً كان أو غيره، وإن كان فيه « أل » ؛ لأنه من الأعلام. نحو قوله ـــ ﷺ ـــ : ﴿ **نعم عبد الله خالد بن الوليد** ﴾[1]، وقوله ـــ ﷺ ـــ : ﴿ **نعم عبد الله هذا** ﴾، وقول الشاعر :

بئس قومُ اللهِ قومٌ طُرِقُـــــــوا فَقَـرُوا جارَهُـم لَحْمــاً وَحِـــرْ

خلافاً لـ « الجرمي » في قوله باطراده.

وغيره يتأوّل ما ورد منه. ومن العلم على أنه المخصوص، والفاعل مضمر، حذف مفسّره.

قال « الشاطبي » : ومن ذلك ـــ أي ومن فاعل نعم وبئس ـــ العلم، والمضاف إليه، فقد جاء منه في النثر مما يمكن أن يدعي قياسه، ففي الحديث : « نعم عبد الله خالد بن الوليد »، وقول بعض عبادلة الصحابة : « بئس عبد الله أنا إن كان كذا »، وقول « سهل بن حنيف » : « شهدت صفين وبئست صفين ». وهو نادر، ومن باب الاستشهاد بالحديث، قد مرّ مافيه[2]، وإذا سلم فندور يمتنع من القياس عليه.

وقد تأوله « ابن مالك » على أن يكون التمييز قد حذف والفاعل ضمير، والظاهر المرفوع هو المخصوص. و « أنا » و « خالد » بَدَلان فلا يكون فيه على هذا دليل.

★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « شرح المرادي » ٣ : ٨٣، و « شرح الأشموني » ٣ : ٢٨، و « همع الهوامع » ٥ : ٤٠.

(١) وهو بتمامه : « نعم عبد الله خالدُ بن الوليد، سيفٌ من سيوف الله » (حم، ت، عن أبي هريرة) كما في « كنز العمال » ١١ : ٦٧٨.

(٢) مراده الكلام على حكم الاستشهاد بالحديث. وتكلم عليه « الشاطبي » في باب الاستثناء.

مسألة (٧٣)

في حكم إضمار فاعل «نعم» غير مميز وفي فعلية «نعم»[*]

● استشهد النحاة بقوله ـــ ﷺ ـــ : ﴿ **مَنْ تَوَضَّأَ يوم الجمعة فبها ونعمتْ** ﴾[1] على أن فاعل « نعم » لا يجوز أن يأتي مضمراً غير مميز لفظاً، وإن كان معلوماً إلا قليلاً. دلَّ على ذلك الاستقراء. ومن ذلك القليل الحديثُ الشريف، والتقدير : فبالسنة أخذ، ونعمت السنة الوضوءُ، لكن حذف للعلم به.

قال « الشاطبي » : فإن قيل : التمييز في مثل : (نعم عبد الله خالد بن الوليد) لا يحذف.

قيل : ذلك هو الشائع، وقد يحذف نحو قوله ـــ عليه السلام ـــ : « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » فالتقدير : ونعمت سنة، لأنه أضمر الفاعل على شريطة التفسير، كأنه قال : ونعمت سنة فعلته، أو نحو ذلك.

وقدره « السيوطي » بقوله : ونعمت السنة سنة، أو فِعْلة هي، أو رخصة، أو راجع إلى السنة، أي : فبالسنّة أخذ.

وعليه « ابن عصفور » و « ابن مالك »، ونص « سيبويه » على لزوم ذكره.

● واستدلوا بالحديث أيضا على أن « نعم » فعلٌ بدليل اتصاله بتاء التأنيث الساكنة بها.

★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « الكتاب » ٢ : ٢٥٨ ـــ ٢٥٩، و « شرح الجمل لابن عصفور » في (باب نعم وبئس)، و « شرح الشاطبي »، و « الكافي شرح الهادي » ص : ١٤٢١ (آلة كاتبة)، و « شرح شذور الذهب » ٢١، و « شرح قطر الندى » : ٣٦ في (أنواع الفعل)، و « همع الهوامع » ف (العوامل).

(١) أحرحه « الترمدي » في « سننه » في (أبواب الجمعة ـــ بابٌ في الوصوء يوم الحمعة) ٢ : ٤، و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الجمعة ـــ باب الرخصة في ترك العسل يوم الجمعة) ٣ : ٩٤. عن « سمرة بن جندب »

وانظر « التلخيص الحبير » ٢ : ٧١، و « كشف الخفاء » ٢ : ٢٤٣.

مسألة (٧٤)

في وقوع التمييز بعد فاعل « نعم » و « بئس » ظاهراً(*)

قال « الشاطبي » مالَ « ابن مالك » في « التسهيل » إلى القول بالجواز، تعويلاً على القياس والسماع.

فأما السماع، فمنه في « البخاري » في حديث « عبد الله بن عمرو » : « فيسألها عن بعلها » فتقول : « نعم الرجلُ من رجلٍ، لم يَطَأْ لنا فراشاً ولم يُفَتِّشْ لنا كَنَفاً مُذْ أَتَيْنَاهُ »(١).

وأدخل « من » على المفسر.

قال « ابن مالك » : تضمن هذا الحديث وقوع التمييز بعد فاعل نعم وبئس ظاهراً. وهو مما منعه « سيبويه ». فإنه لا يجيز أن يقع التمييز بعد فاعل نعم وبئس إلا إذا أضمر الفاعل، كقوله تعالى : « بئس للظالمين بدلاً »(٢).

وأجاز « المبرد » وقوعه بعد الفاعل الظاهر، وهو الصحيح.

ومن شواهد الموافقة للحديث الشريف قول « جرير » يمدح « عمر بن عبد العزيز ».

تَزَوَّدْ مِثْـلَ زادِ أبـيكَ فينـا ... فنعـم الـزادُ زادُ أبـيكَ زادَا

فما كعبُ بن مامةَ وابن سُعْدَى ... بأجـودَ منك يا عمـرَ الجوادَا

وقول « جرير » يهجو « الأخطل » :

والتغلبيُّونَ بئس الفحلُ فحلُهُمُ ... فحـلاً وأُمُّهُـمُ زلاَّءُ مِنْطِيـقُ

وقول الآخـر :

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بَذَلَتْ ... ردَّ التحيَّـة نُطْقـاً أو بإيماءِ

* * * * *

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « شواهد التوضيح والتصحيح » ١٠٧، و « فتح الباري » ٩ : ٩٥.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب فضائل القرآن ــ باب في كم يقرأ القرآن) ٦ : ١١٣، عن « عبد الله بن عمرو بن العاص »

لم يطأ لنا فراشاً : أي : لم يضاجعنا. كنفاً : الستر والجانب. وأرادت بذلك الكناية عن عدم الجماع ؛ لأن عادة الرجل أن يدخل يده مع زوجته في دواخل أمرها.

(٢) الكهف : ٥٠.

« أفعل التفضيـــل »

مسـألة (٧٥)

في جواز المطابقة وعدمها في أفعل التفضيل المضافِ لمعرفةٍ[*]

« أفعل التفضيل » إذا أضيف إلى معرفة، وقُصِد به التفضيل، بأن نويت معنى « من » جاز فيه وجهان :

(١) استعماله كالمجرد، فلا يطابق ما قبله.

نحو : (محمد أفضلُ القوم)، (المحمدان أفضلُ القوم)،
المحمدون أفضلُ القوم)،
و (هند أفضل النساء)، و (الهندان أفضل النساء)،
و (الهنداتُ أفضلُ النساء)،

(٢) استعماله كالمقرون بالألف واللام، فتجب مطابقته لما قبله.

نحو : (محمد أفضل القوم)، و (المحمدان أفضلا القوم)،
و (المحمدون أفضلو القوم، وأفاضل القوم)،
و (هند فُضْلَى النساء)، و (الهندان فُضْلَيَا النساء)،
و (الهندات فضَّلُ النساء، أو فُضْلَيَاتُ النساء).

ولا يتعين الاستعمالُ الأوّل، خلافاً لابن السراج، وقد ورد الاستعمالان في القرآن الكريم.

(*) موارد المسألة : « إعراب الحديث النبوي » : ٥٣، و « شرح الشاطبي »، و « شرح الأشموني » ٣ : ٤٩، و « شرح ابن عقيل » ٣ : ١٨١، و « الكافي شرح الهادي » : ١٤٥٨، و « شرح ابن يعيش » ٣ : ٧، و « همع الهوامع » في (أفعل التفضيل).

فمن استعماله غيرَ مطابق قولُه تعالى : « وَلَتَجِدَنَّهُمْ أحرصَ الناس على حياة »[١]

ومن استعماله مطابقاً قولُه تعالى : « وكذلك جَعَلْنَا في كلِّ قريةٍ أكابِرَ مجرميها »[٢].

وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ـــ ﷺ ـــ :

﴿ ألا أخبركم بأحبِّكم إليّ وأقربكُمْ مني منازل يومَ القيامة : أحاسِنُكُمْ أخلاقاً، المُوَطَّئونَ أكنافاً، الذين يأْلَفُونَ ويُؤْلَفُونَ ﴾[٣].

والشاهد فيه : أنه وحّد « أحبكم » و « أقربكم » ؛ لأن أفعل التفضيل الذي بمعنى التفضيل يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث.

وجمع « أحاسنكم »، ومفرده « أحسن »؛ لأنه لم يرد به التفضيل، وإنما المراد به الذات ، نحو : الحسن.

والذين أجازوا الوجهين، قالوا : الأفصح المطابقة.

* * *

---

(١) البقرة : ٩٦.

(٢) الأنعام : ١٢٣

(٣) أخرجه « الترمدي » في « سننه » في (أبواب البر والصلة ـــ باب ما جاء في معالي الأخلاق) ٣ : ٢٤٩ قريب منه عن « جابر » وفيه الشاهد.
وانظر « مسند أحمد » ٢ : ١٩٣، ٤ : ١٩٣، ١٩٤.

مسألة (٧٦)
في حكم رفع اسم التفضيل الظاهر[*]

لا يعمل « أفعل التفضيل » في مصدر، فلا يقال : زيدٌ أحسنُ الناس حسناً، ولا مفعول به، لا يقال : زيد أشْرَبُ الناسِ عَسَلاً.

وإنما تُعَدِّيه إليه باللام، فيقال : (زيد أشرب الناس للعسل). ولا يعمل في فاعل ملفوظ به، فلا يقال : مررت برجل أحسن منه أبوه. إلا في لغة ضعيفة (حكاها « سيبويه »).

واتفقت العرب على جواز ذلك في « مسألة الكحل ».

وضابطها : أن يكون أفعلُ صفة لاسم جنسٍ مسبوقٍ بنفي أو استفهام.

ومرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين.

وذلك كقوله ـــ ﷺ ـــ : ﴿ **ما مِنْ أيَّامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصَّوْمُ منه في عشر ذي الحِجَّة** ﴾[1]

وقولك : (ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشرُّ منه إليه).

وقول العرب : (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد)

وبهذا المثال لُقِّبَتِ المسألة بمسألة الكحل.

وقولـــــه :

ما رأيتُ امرأً أَحَبَّ إليه البَـــــ ـــــذْلُ منهُ إليكَ يا ابنَ سِنَانِ

ولم يقع هذا التركيبُ في التنزيل.

وفي « شرح الشذور » : واعلم أن مرفوع « أحبَّ » في الحديث والبيت نائبُ الفاعل، لأنه مبني من فعل المفعول، لا من فعل الفاعل، وبناءُ « أحسن » في المثال فاعل، لأنه مبني من فعل الفاعل، لا من فعل المفعول.

* * * * *

(*) موارد المسألة : « الكتاب » ١ : ٢٣٢، و « شرح ابن الناظم » ١٨٩، و « شرح الأشموني » ٣ : ٥٥، و « شرح الشذور » : ٤١٥، و « الفصول الخمسون » لابن معطي : ٢٢٢؛ و « شرح الكافية للرضي » ٢ : ٢٢٣، و « همع الهوامع » (أفعل التفضيل).

(١) أخرجه « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب الصيام ـــ باب صيام العشر) ١ : ٥٥٠، ٥٥١ برواية قريبة، عن « ابن عباس »، و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الصوم ـــ باب ما جاء في العمل في أيام العشر) ٢ : ١٢٩ برواية قريبة، عن « أبي هريرة »، وانظر « فيض القدير » ٥ : ٤٧٤ وفيه : قال الطيبي : الأولى جعل « أحب » خبر « ما » وأما اللفظ المذكور فلم أقف عليه.

« التـــوكيـــد »

مسـألة (٧٧)

في حكم التوكيد اللفظي في الجمل بلا عاطف(*)

الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل، وكثيراً ما يقترن بعاطف، كقوله تعالى : ﴿ **كلا سيعلمون. ثم كلا سيعلمون** ﴾(١).
وقوله تعالى : ﴿ **أَوْلى لك فأَوْلى** ﴾(٢).
وقوله تعالى : ﴿ **ما أدراك ما يومُ الدين. ثم ما أدراك ما يومُ الدين** ﴾(٣).

ويأتي دون عاطف نحو قوله ــ عليه الصلاة والسلام ــ : ﴿ **واللهِ لأغزوَنَّ قريشاً** ﴾(٤) ثلاث مرات.

* * * * *

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٣ : ٨١، و « أوضح المسالك » ٣ : ٢٤.
(١) النبأ : ٤، ٥.
(٢) القيامة : ٣٤.
(٣) الانفطار : ١٧، ١٨.
(٤) أخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الأيمان والنذور ــ باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت) ٣ : ٢٣١ عن « عكرمة » وانظر « التلخيص الحبير » ٤ : ١٨٤.

« عطـف النسـق »

مسـألة (٧٨)

في استعمال الفاء للترتيب(*)

« الفاء » : حرف عطف، ومعناها : الترتيب والتعقيب، بلا مهلة. كقوله تعالى : ﴿ **أماته فأقبره** ﴾(١).

وكثيراً ما تقتضي التسبب إن كان المعطوف جملة، كقوله تعالى : ﴿ **فوكزه موسى فقضى عليه** ﴾(٢).

وأما قوله تعالى : ﴿ **وكم من قرية أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بأْسُنَا بياتاً أَوْ هُمْ قائلون** ﴾(٣) وقوله ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ : ﴿ **تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وجهه ويديه** ﴾(٤). فالمعنى أردنا إهلاكها، وأراد الوضوء.

وأما قوله تعالى : ﴿ **الذي خلَقَ فسوّى. والذي قَدَّرَ فهدى. والذي أخرج المَرْعى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى** ﴾(٥) أي : جافاً هشيماً، أحوى : أي : أسود. فالتقدير : فمضت مدة فجعله غثاء، أو أن الفاء نابت عن « ثم ».

★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٣ : ٩٣، و « أوضح المسالك » ٣ : ٤٢.

(١) عبس : ٢١.

(٢) القصص : ١٥.

(٣) الأعراف : ٤.

(٤) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الوضوء ـــ باب غسل الوجه باليديْن من غرْفة واحدةٍ) ١ : ٤٤ ، عن ابن عباس .
وانظر « التخليص الحبير » ١ : ٦٨.

(٥) الأعلى : ٢، ٣، ٤، ٥.

مسألة (٧٩)

في استعمال « حتى » لمطلق الجمع[*]

« حتى » : لا تقتضي الترتيب، بل مطلق الجمع، كالواو. ويشهد لذلك قوله ـــ ﷺ ـــ : ﴿ كلُّ شيءٍ بقضاءٍ وقَدَرٍ حتى العَجْزُ والكَيْسُ ﴾[١] وليس في القضاء ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقتضيات.

وفي « شرح صحيح مسلم » للنووي ١٦ : ٢٠٥ : « فقوله عليه السلام : حتى العجز والكيس » قال القاضي :[٢] رويناه برفع العجز والكيس عطفاً على « كل » وبجرهما عطفاً على « شيء »، قال : ويحتمل أن العجز هنا على ظاهره، وهو عدم القدرة. وقيل : هو ترك ما يجب فعله والتسويف به، وتأخيره عن وقته.

قال : ويحتمل العجز عن الطاعات، ويحتمل العموم في أمور الدنيا والآخرة. والكيس : ضد العجز، وهو النشاط والحذق بالأمور، ومعناه : أن العاجز قد قدر عجزه. والكيس قد قدر كيسه.

* * *

(*) مورد المسألة : « شرح ابن الناظم » ٣٦.

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب القدر ـــ باب كل شيء بقدر) ٨ : ٥١ عن « عبد الله ابن عمر ».

(٢) هو أبو الفضل عياض بن موسى، سبتي الدار والميلاد، أندلسي الأصل. كان إمامَ وقته في الحديث وعلومه، وبالتفسير وعلومه، وبالنحو واللغة، وهو من أهل التفنن في العلم واليقظة والفهم. وكان شاعراً مجيداً، خطيباً بليغاً، صبوراً حليماً، جميل العشرة، جواداً، سمحاً، كثير الصدقة، دؤوباً على العمل، صلباً في الحق. أخذ العلم عن علماء قرطبة. له التصانيف المفيدة، منها : « إكمال المُعْلم في شرح صحيح مُسْلم » و « مشارق الأنوار » في تفسير غريب حديث الموطأ والبخاري ومسلم، وضبط الألفاظ، والتنبيه على مواضع الأوهام والتصحيفات، وضبط أسماء الرجال. وهو كتاب لو كتب بالذهب، أو وزن بالجوهر لكان قليلاً في حقه. وفيه أنشد بعضهم :

مشارقُ أنـــــوارٍ تَبـــــدَّتْ بسَبْتَـــــةٍ ... ومِـــنْ عَجَبٍ كَوْنُ المشارقِ بالغَـــــرْبِ

وكتاب « الشفا بتعريف حقوق المصطفى » ـــ ﷺ ـــ أُبْدِعَ فيه كل الإبداع، وسلّم له أكفاؤه كفاءته فيه، ولم ينازعه أحد في الانفراد فيه، ولا أنكروا مزية السبق إليه، بل تشوفوا للوقوف عليه، وأنصفوا في الاستفادة منه، وحمله الناس عنه، وطارت نسخه شرقاً وغرباً. توفي بمراكش سنة ٥٤٤ هـ. « الديباج المذهب » ١٦٨.

مسألة (٨٠)

في ورود « أو » بمعنى « الواو »(*)

تأتي « أو » بمعنى « الواو » على قلة، ولكن بشرط ألا يقع في الكلام لبس باستعمالها في معنى « الواو » فيتوهم في أنها ليست بمعنى « الواو » بل بمعنى آخر من المعاني الثابتة لها، فلا بد من تعيين ذلك فيها. وبهذا القيد ثبتت في السماع فلا بد من اعتباره في القياس.

فمما يتعين لذلك عند بعض ما في الحديث من قوله ـــ ﷺ ـــ : « اهدأْ فما عليكَ إلا نبيٌّ، أو صدّيقٌ، أو شهيدٌ »[1]

وقول « ابن عباس » ـــ رضي الله عنه ـــ : « كُلْ ما شِئْتَ والْبَسْ ما شِئْتَ ما خَطِئَتْكَ اثنتَانِ : سَرَفٌ أو مَخِيلَةٌ »[2]

فقوله : « ما خَطِئَتْكَ... » أي : مدة عدم إصابة الخصلتين إيّاك، وهما الإسراف والتكبر، يقال : اختال الرجل، وبه خيلاء، وهو الكبر والإعجاب.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « همع الهوامع » (عطف النسق) وانظر « إعراب الحديث للعكبري » : ٣٢، و « شواهد التوضيح والتصحيح » : ١١٢، وانظر « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » (القسم الأول ١ : ٥٧٨).

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب فضائل أصحاب النبي ـــ ﷺ ـــ باب مناقب عمر بن الخطاب ـــ رضي الله عنه ـــ ٤ : ٢٠٠ .
و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب فضائل الصحابة ـــ باب من فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما) ٧ : ١٢٨ .
و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب المناقب ـــ باب مناقب أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه)، و (باب مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه) ٥ : ٢٨٧، ٢٨٨.
و « ابن ماجه » في مقدمة « سننه » ١ : ٤٨.
و « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٤١٩، وانظر « صفة الصفوة » ١ : ٢٩٩، و « بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني » ٢٢ : ١٨٦.
حصل ذلك لجبل أُحُد، وحصل مثله أيضاً لجبل حراء.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب اللباس ـــ باب قول الله تعالى : « قل من حرم زينة الله التي أخْرَجَ لِعِبَاده ») معلقاً عن « ابن عباس » ٧ : ٣٣.

وعند « ابن مالك » أن قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خطيئةً أو إثْماً ثم يَرْمِ به بَريئاً فقدِ احْتَمَلَ بُهْتاناً وإثماً مُبيناً »[1].

« أو » فيه بمعنى « الواو »، لأن الإثم بمعنى الخطيئة، فهي بمعنى الواو التي في قول الشاعر :

وهند أتى من دونها النأيُ والبعدُ

وعلى ذلك أيضاً حمل قوله تعالى : ﴿ ولا تُطِعْ منهم آثماً أو كفوراً ﴾[2]، أي : وكفوراً. وكذلك قول « النابغة » :

قالت : ألا ليتما هذا الحَمَامُ لنا ... إلى حمامتنا أو نصفُــهُ فقـــدِ

فحسبُـوه فألفَــوْهُ كما ذكــرتْ ... تسعاً وتسعين لم تنقُصْ ولم تزدِ

قالوا : أراد « ونصفه » كالرواية الأخرى.

وقول « جرير » :

جاء الخلافةَ أو كانت له قَدَرَا ... كما أتى ربَّـــهُ موسى على قدر

ولكن قال « ابن هشام » في « مغنيه » : ٨٩ :

والذي رأيته في ديوان « جرير » : « إذ كانتْ »

وقال « أبو حيان » : إنها الرواية المشهورة.

وفي « البحر المحيط » ٣ : ١٤٤ : « وقد تجئُ (أَوْ) في معنى الواو إذا عطفَتْ ما لا بد منه، كقوله (أي : حُمَيْد بن ثَوْر) :

قومٌ إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رأيْتَهُمْ ... مِنْ بين مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ[3]

يريد : وسافع... لأن (بين) لا تدخل على شيء واحد، فلا بد من عطف مصاحب مجرورها ».

★ ★ ★

---

(١) النساء : ١١٢.

(٢) الإنسان : ٢٤.

(٣) « ديوان حُمَيْد بن ثَوْر » : ١١١. « الصريخ » : المستغيث، ويُرْوَى : « الصراخ » كما يروى « ما بين ». و « ملجم » : اسم فاعل من ألجمْتُ الفرس. و « سافع » : آخذ بناصية مهره ليلجمه. يقول : رأيتهم عند الصريخ هذه حالهم.

مسألة (٨١)

في العطف على الضمير المرفوع المتصل(*)

لا يعطف على ضمير رفع متصل في النثر إلا بعد الفصل بفاصل ما، ضميراً منفصلاً أو غيره، نحو قوله تعالى : ﴿ **لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلالٍ مبين** ﴾(١)، وقوله تعالى : ﴿ **جناتِ عدن يدخلونها ومَنْ صَلَحَ من آبائهم** ﴾،(٢) وقوله تعالى : ﴿ **لو شاء اللهُ ما أشركنا ولا آباؤنا** ﴾(٣).

فَصَلَ في الأول بالضمير « أنتم » وقولُه « وآباؤكم » معطوف على الضمير في « كنتم ».

وفَصَلَ في الثاني بالمفعول وهو « الهاء »، فـ « مَنْ » معطوف على الواو في « ويدخلونها ».

وفَصَلَ في الثالث بـ « لا »، فـ « آباؤنا » معطوف على « نا » في « أشركنا ». هذا هو مذهب البصريين.

أما الكوفيون فلا يتمسكون بالفصل، ولا يرون في خلوّ الكلام منه عيباً في النثر. فمثال العطف من غير توكيد ولا فصل قولُ « علي بن أبي طالب » : كنت أسمع رسول الله ــ ﷺ ــ يقول : « كنت وأبو بكر وعمر، فعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر »(٤).

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » عند قوله : (وإن على ضمير رفع متّصل) و « شواهد التوضيح » : ١١٢، و « همع الهوامع » ٢ : ١٣٨، و « شرح ابن عقيل » ٣ : ٢٣٧، و « شرح شذور الذهب » ٤٤٨، و « النحو الوافي » ٣ : ٦٣١.

(١) الأنبياء : ٥٤ .

(٢) الرعد : ٢٣ .

(٣) الأنبياء : ١٤٨.

(٤) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب فضائل أصحاب النبي ــ ﷺ ــ باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه) ٤ : ١٩٩.
وأخرج نحوه « مسلم في « صحيحه » في (كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم ــ باب من فضائل عمر رضي الله عنه) ٧ : ١١٢، و « ابن ماجه » في « سننه » في (المقدمة) ١ : ٣٧.

وفي الحديث قول « عمر بن الخطاب » رضي الله عنه : « كنت وجارٌ لي من الأنصار »[(1)] ومن ذلك ما حكاه « سيبويه » من قولهم : (مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ). فـ « سواء » صفة لرجل، وهو بمعنى مُسْتَوٍ، وفيه ضمير مستتر عائد على « رجل »، والعدمُ : معطوف على ذلك الضمير المستتر.

ومن ذلك قول « عمر بن أبي ربيعة المخزومي »[(2)] :

قلتُ إذْ أقبلَتْ وزُهْرٌ تهادَى   كنِعَاجِ الفَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

فقوله : « وزهر » معطوف على الضمير المرفوع المستتر في « أقبلَتْ »، وتقديره « هي ».

وقول « جرير بن عطية »[(3)] يهجو « الأخطل التغلبي » :

ورجا الأُخَيْطِلُ من سَفَاهَةِ رَأْيِهِ   ما لم يكن وأبٌ له لِيَنَالاَ

فقوله : « أبٌ » معطوف بالواو على الضمير المرفوع المستتر في « يكن »، وتقديره « هو » يعود إلى « الأخيطل ».

والبصريون يحملون جميع ذلك على الضرورة، وهذا لا يجمل الأخذ به، لأن في الشواهد المذكورة ما ليس بشعر. وعلى هذا يكون مذهب الكوفيين في هذه المسألة أقوم حجة، وأظهر دليلاً من مذهب البصريين. كما قال « محمد محي الدين عبد الحميد ». وهذا يقاس عليه عند الكوفيين، خلافاً للبصريين.

* * *

---

(1) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب المظالم ــ بابُ الغُرفةِ والعُلِّيَّةِ المُشْرِفَةِ وغيرِ المُشْرِفَةِ في السُّطُوحِ وغيرها) ٣ : ١٠٣.

(2) ديوانه : ٣٤٠، « النعاج » : المها.

(3) ديوانه : ٣٦٢.

مسألة (٨٢)

في العطف على ضمير الجر بغير إعادة الخافض[*]

مذهب البصريين : لا يجوز العطف على ضمير الجر بغير إعادة الخافض، سواء أكان حرفاً أم إضافة.

ومن أدلتهم قوله تعالى : ﴿ **فقال لها وللأرض** ﴾[1]، ﴿ **وعَلَيْهَا وعَلَى الفُلْكِ تُحْمَلُونَ** ﴾[2]، ﴿ **قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُم منها ومِنْ كُلِّ كَرْبٍ** ﴾[3]، ﴿ **نَعْبُدُ إلهَكَ وإلَهَ آبَائِكَ** ﴾[4].

ولهم حجتان : إحداهما : أن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه، كما لا يعطف على التنوين.

الثانية : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر.

وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه، فمُنع العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر.

ومذهب الكوفيين : لا يجب عود الجار في العطف على ضمير الجر ؛ لورود ذلك في الفصيح بغير عود، فتقول : (مررت بك وزيدٍ)، و (جئت إليك وعمرٍو).

وتبع الكوفيين يونسُ وقطرب والأخفش.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » عند قوله : (وعَوْدُ خافضٍ لَدَى عطفٍ على...) و « شواهد التوضيح » ٥٣، و « فتح الباري » ٤ : ٤٤٧، و « همع الهوامع » ٢ : ١٣٩، و « النحو الوافي » ٣ : ٦٣٣.

(١) فصلت : ١١.

(٢) المؤمنون : ٢٢.

(٣) الأنعام : ٦٤.

(٤) البقرة : ١٣٣.

فما جاء في النثر من ذلك قراءةُ « حمزة » : ﴿ **واتقوا الله الذي تساءلونَ بِهِ والأرحامِ** ﴾[1] بالخفض في « الأرحامِ ».

وقد ضعف « الشاطبي » حملها على أن الواو للقسم.

ومن ذلك قول رسول الله ـ ﷺ ـ : ﴿ **إنما مثلُكُم واليهودِ والنصارى كرجلٍ استَعْمَلَ عُمَّالاً** ﴾[2] بجر « اليهود ».

وقد تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار.

وحَكَى « قُطْرُب » عن العرب : (ما في الدار غيرُه وفرسِه) بجر كلمة « فرس » المعطوفة على الهاء من غير إعادة الجار، وهو الاسم المضاف. وقال الشاعر :

اليوم قد بِتَّ تهجونا وتَشْتُمنــا فاذهبْ، فما بِكَ والأيامِ من عَجَبِ

أي : وبالأيام.

وقد رد « ابن مالك » على ما احتج به البصريون : بأن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه كالتنوين، ولا يمنعان بإجماع، وأن الحلول لو كان شرطاً لم يجز : رب رجل وأخيه،

ولا : كل شاة وسخلتها بدرهم.

ولا : الواهب المائة الهجان وعبدها.

ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلول.

ويمكننا القول : بأن عدم إعادة الخافض أمر ثابت، تحقق في النظم والنثر، الواردين عن العرب، فهو قوي وإن كان لا يبلغ في قوته وحُسنه البلاغي درجة الكثير.

★ ★ ★

---

(١) النساء : ١، قرأ « حمزة » : « والأرحامِ » خفضاً. وقرأ باقي السبعة : « والأرحامَ » نصباً. « حجة القراءات » ١٨٨، و « إتحاف فضلاء البشر » ١٨٥. وانظر « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » (القسم الأول ٣ : ٥٤٣).

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الإجارة ـ باب الإجارة إلى صلاة العصر) ٣ : ٥٠.

مسألة (٨٣)

في حذف العاطف وحده(*)

يجوز حذف « واو » العطف، دون المعطوف بها، في الأصح.

كحديث : « تَصَدَّقَ رجلٌ من دينارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، من صاع بُرِّهِ، من صاع تَمْرِهِ »[1].

وحُكِيَ : (أكلت سمكاً لحماً تمراً).

وقال الشاعر :

كيف أصْبَحْتَ، كيف أمْسَيْتَ ممّا يَغْرِسُ الـوُدَّ في فؤادِ الكريـمِ

أي : وكيف.

ومنع ذلك ابنُ جني، والسُّهَيْليُّ، وابن الضائع ؛ لأن الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم، وإضمارُها لا يفيد معناها.

* * * * *

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٣ : ١١٧، و « همع الهوامع » (عطف النسق).

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الزكاة ــ باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة) ٣ : ٨٧.
و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الزكاة ــ باب التحريض على الصدقة) ٥ : ٧٦.
و « أحمد » في « مسنده » ٤ : ٣٥٩ .

البـــدل

مسـألة (٨٤)

في بدل الإضراب (*)

من أنواع البدلِ بدلُ البداء، ويسمى : « بدلَ الإضراب ».

أثبته « سيبويه » وغيره. وأضرب « ابن مالك » عن التعبير عن هذا النوع ببدل البداء، لأيهامها في التسمية إذا أضيف البدل إلى كلام من لا يليق به البداء، وهذا البدل يقع في الكلام الفصيح.

ومنه الحديث : « إن العبدَ لَيُصَلّي الصلاة وما يُكتب له منها إلا **عشرُها تسعُها ثمنُها سبعُها سدسُها خمسُها ربعُها ثلثُها نصفُها** »[1].

أخبر أنه قد يصليها وما كتب له إلا عشرها، ثم أضرب عنه، وأخبر أنه قد يصليها، وما كتب له إلا تسعها، وهكذا.

وقال « الشاطبي » : والأظهر في قوله ـــ ﷺ ـــ : ﴿ **تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بُره، من صاع تمره** ﴾[2] أن يكون من هذا.

وكذلك قول « عمر » ـــ رضي الله عنه ـــ : « صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقَباء ».

* * * * *

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » عند قوله :
(وذا للاضرابِ اعزُ إن قصداً صحب...)، و « همع الهوامع » (البدل)، و « شرح شذور الذهب » : ٤٤٠.

(١) أخرجه « أحمد » في « مسنده » ٤ : ٣٢١، من حديث « عمار بن ياسر ». وانظر « إحياء علوم الدين » تخريج « العراقي » ٢ : ٩٦.

(٢) تقدّم تخريجه في « مسألة / ٨٣ ».

مسألة (٨٥)
في جواز حذف « يا » النداء(*)

من مواضع منع حذف « يا » النداء ما فيه اختلاف، وهو ضربان : أحدهما : اسم الجنس، والثاني : اسم الإشارة. وكلاهما يجوز عند « ابن مالك » فيهما الحذف، لكن قليلاً.

فأما اسم الجنس فهو قليل، كما في نحو : رجل يفعل كذا، أي : يا رجل. وفي الحديث : « اشتدي أزمةُ تنفرجي »[١]

وفي الحديث الآخر حكاية عن موسى ــ عليه السلام ــ : « ثوبي حجر »[٢]

يريد : يا أزمة، ويا حجر.

ومن كلام العرب : افتد مخنوق، وأطرق كرا. يقال للكركي إذا صيد :

أطرق كرا، أطرق كرا إن النعام في القرى.

وقالوا : أصبح ليلُ.

وأنشد « سيبويه » للعجاج :

جاريَ لا تستنكري عذيري

أراد : يا جارية.

وأما اسم الإشارة، فنحو قوله تعالى : ﴿ **ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم** ﴾[٣]. وعند الكوفيين : إن حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار إليه قياس مطرد. والبصريون يقصرونه على السماع.

★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » عند قوله : (وغيرُ مدوب ومضمرٍ وما..) و « شرح ابن الناظم » ٢٢٠، و « همع الهوامع » (النداء)، و « شرح الأشموني » ٣ : ١٣٦.

(١) أخرجه « العسكري » و « الديلمي » و « القضاعي » من حديث « علي ». وفي سنده « الحسين ابن عبد الله بن ضمرة » وهو كذاب، متهم بالزندقة. انظر « تمييز الطيب من الخبيث » ٢٣، و « فيض القدير » ١ : ٥١٦، و « المقاصد الحسنة » ٥٩.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الغسل ــ باب من اغتسل عُرْياناً وحده...) ١ : ٧٣، من حديث « أبي هريرة » بإثبات « يا »، وفي (كتاب الأنبياء ــ حدثني إسحاق بن نصر) ٤ : ١٢٩ دون « يا ». قال « السيوطي » في « همع الهوامع » : أما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول ــ ﷺ ــ كما تقرر غير مرة، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ : « يا حَجَرُ ».

(٣) البقرة : ٨٥.

مسألة (٨٦)

في معاملة المفرد معاملة المضاف(*)

قال « ابنُ مالك » في « التسهيل » :

يجوز نصب ما وُصِف من معرَّف بقصدٍ وإقبال.

وحكاه في شرحه عن « الفراء ».

وأيده بما روي من قوله ــ عليه الصلاة والسلام ــ في سجوده : ﴿ **يا عظيماً يرجى لكل عظيم** ﴾[1]

وقال « الشاطبي » ــ بعد أن ذكر الحديثَ ــ :

هذا مما عومل فيه المفرد معاملة المضاف للطول بالصفة، وهو ظاهر من كلام « سيبويه »، ويرشح هذا احتياج النكرة إلى الصفة التي تبينها، فقد صارت بذلك معها كالشيء الواحد على حد المضاف والمضاف إليه. وهذا ممكن على أن يكون نقل إلى النداء موصوفاً فبقي على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل.

★ ★ ★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » (النداء)، و « شرح المرادي » ٣ : ٢٧٨، و « شرح الأشموني » ٣ : ١٣٨.

(١) الحديث في « كنز العمال » ٧ : ٤٦٦، برواية : « يا عظيمٌ » وانظر « مجمع الزوائد » ٢ : ١٢٨.

مسـألة (٨٧)

في المخصوص المضاف إلى المعرف(*)

قال « الشاطبي » : ومما تنصب العرب على الاختصاص ما كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام. وفي الحديث : « نحن ــ معاشرَ الأنبياء ــ لا نُورثُ »[1]

وقال « ابن عقيل » : ... الاختصاص يشبه النداء لفظاً، ويخالفه من ثلاثة أوجُهٍ :

أحدها : أنه لا يستعمل مَعَهُ حرفُ نداءٍ.

والثاني : أنه لا بُدَّ أن يسبقه شيء.

والثالث : أن تصاحبَه الألفُ واللامُ.

وذلك كقولك : أنا أفعلُ كذا أيها الرَّجُلُ، نحن العُرْبَ أسْخَى الناس. وقوله ــ ﷺ ــ : ﴿ **نحن معاشرَ الأنبياء لا نورثُ ما تركناه صدقة** ﴾، وهو منصوبٌ بفعل مضمر، والتقدير : أَخُصُّ العُرْبَ، وأخص معاشر الأنبياء.

وقال « ابن هشام » : جملة الاختصاص جملة اعتراضية، جاء الاختصاص بعد ضمير التكلم.

قال « العكبري » : « ما » بمعنى الذي، والفعل صلة، والعائد الهاء، و « صدقة » مرفوع خبر الذي.

★ ★ ★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « شرح ابن الناظم » : ٢٣٥، و « شرح الأشموني » ٣ : ١٨٦، و « أوضح المسالك » ٣ : ١١١، و « شرح ابن عقيل » ٣ : ٢٩٨، و « الكافي شرح الهادي » ٦٦٥، (آلة كاتبة)، و « شرح الكافية للرضي » ١ : ١٦١ (المنادى)، و « إعراب الحديث النبوي » : ٩١، و « مغني اللبيب » ٥٠٧، ٧١٤، ٨٩٢، و « همع الهوامع » (المفعول به).

(١) أخرجه « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٤٦٣ عن « أبي هريرة » بلفظ : « إنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركت بعد مؤنة عاملي، ونفقة نسائي صدقة ».

أسماء الأفعال والأصوات

مسألة (٨٨)

في حقيقة « حيهل »(*)

« حيهل » : اسم فعل أمر، بمعنى : إيت، نحو : « إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر »(١).

وفي « النهاية » : حيهل بمعنى أقبل به، وأسرع. وهي كلمتان جعلتا كلمة واحدة.

فـ « حيّ » بمعنى : أقبل، و « هلا » بمعنى : أسرع.

وقيل : اسكن عند ذكره حتى تنقضي فضائله. وفيها لغات.

★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « شرح الأشموني » ٣ : ٢٠٥.

(١) أخرجه « أحمد » في « مسنده » ٦ : ١٤٨.

من قول « عائشة ».

وقال « البغدادي » في « تخريج أحاديث رضي الدين » (مخطوط ورقة : ٧) : رواه الطبراني في الأوسط، وإسناده حسن. من قول « علي » ــ رضي الله عنه ــ. ومن قول « عبد الله بن مسعود ». كما في « مجمع الزوائد ».

وانظر مسألة / ٤ / في (دخول نون التوكيد على الماضي).

مسألة (٨٩)

في استعمال كلمة « بله »(*)

تكون « بله » بمعنى « دع »، ومنه الحديث الشريف : ﴿ **أعْدَدْتُ لعبادِي الصالحينَ ما لا عَيْن رأتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ على قلبِ بَشَرٍ، ذُخْرًا، بَلْهَ ما أُطْلِعْتُم عَلَيْهِ** ﴾(١)

وتكون « بله » معربة مجرورة بـ « مِنْ » كما في رواية : « من بله ما اطلعتم عليه ».

قال « السيوطي » في « همع الهوامع » : وفي بعض طرق الحديث : « من بَلْهَ » بفتح الهاء مبنية على الفتح.

قال « البغدادي » في « خزانة الأدب » : ووقع في أكثر نسخ « البخاري » : « من بله ما أطلعتم عليه » بزيادة « من »، قال « القسطلاني » : هي رواية : أبي ذر، وأبي الوقت، والأصيلي، وابن عساكر. قال « ابن حجر » : قال « الصغاني » : اتفقت نسخ الصحيح على : « من بله »، والصواب إسقاط كلمة « من ». وتُعقب بأنه لا يتعين إسقاطها إلا إذا فسرت بمعنى : دع، وأما إذا فسرت بمعنى : من أجل، أو من غير، أو سوى، فلا.

وقال « القسطلاني » : قد ثبت جر « بله » بـ « مِنْ » في الفرع المعتمد المقابل على أصل « اليونيني » المحرر بحضرة إمام العربية « أبي عبد الله بن مالك » ا هـ.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « شرح الأشموني » ٣ : ٢٠٤، و « شواهد التوضيح » : ٢٠٥، و « مغنى اللبيب » : ١٥٦، و « الكافي شرح الهادي » ١٣٨٧، و « شرح الكافية للرضي » ١ : ١٦١، و « همع الهوامع » (المجرورات)، و « خزانة الأدب » ٣ : ٢٧ ــ ٣١، و « تخريج أحاديث في شرح رضي الدين للبغدادي » : ٧ ق، و « النحو الوافي » ٤ : ١٥٠ ــ ١٥٢.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب التفسير ــ تنزيل السجدة) ٦ : ٢١ برواية : « بله »، و « مسلم » في « صحيحه » في أول (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها) ٨ : ١٤٣، برواية : « بَلْهَ »، و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب الزهد ــ باب صفة الجنة) ٢ : ١٤٤٧، برواية : « من بَلْهَ »، و « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٤٦٦ برواية : « بَلْهَ »، و ٢ : ٤٩٥، برواية : « من بله ».

وفي مختصر العين : « بله » بمعنى « كيف »، وبمعنى « دع ».

فأما الجر بعد « بله »، وهو المجمع على سماعه. فذهب بعض الكوفيين إلى أنها بمعنى « غير »، فمعنى « بله الأكف » : غير الأكف، فيكون هذا استثناء منقطعاً.

وذهب « الفارسي » : إلى أنها مصدر لم ينطق له بفعل، وهو مضاف، وهي إضافة من نصب.

وذهب « الأخفش » : إلى أنها حرف جر.

وأما النصب فيكون على أنه مفعول، و « بله » مصدر موضوع موضع الفعل، أو اسم الفعل ليس من لفظ الفعل. فإذا قلت : (قام القوم بله زيداً) فكأنك قلت : تركاً زيداً، أودع زيداً.

وأما الرفع فعلى الابتداء ، و « بله » بمعنى « كيف » في موضع الخبر. ا هـ

حكى « ابن التين » رواية « من بلهَ » فتكون مبنية ، و « ما » مصدرية، وهي وصلتها في موضع رفع على الابتداء، والخبر هو الجار والمجرور المتقدم.

ويكون المراد بـ « بله » : « كيف » التي يقصد بها الاستبعاد، والمعنى : من أين اطلاعكم على هذا القدر الذي تقصر عقول البشر عن الإحاطة به. ودخول « مِنْ » على « بله » إذا كانت بهذا المعنى جائز.

ويمكن تلخيص المسألة على أربعة أوجه :

(١) اسم فعل أمر بمعنى « دعْ » أو « اترك » ناصبة لما يليها على أنه مفعوله، وفتحة « بله » بنائية، كقول « ابن هرمة » :

تمشي القُطُوفُ إذا غَنَّى الحُدَاةُ بها   مَشْيَ الجوادِ فَبلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا[١]

---

(١) القطوف من الدواب وغيره : البطيء، والنجب : جمع نجيب، وهو الأصيل الكريم، والمعنى أن البطيء يمشي كمشي الجواد من الخيل مع الحداء، فدع الإبل الكرام، فإنها مع الحداء تسرع أكثر من غيرها.

(٢) مصدر بمعنى الترك، نائب عن فعل الأمر، مضاف إلى ما يليه، وفتحته إعرابية، وهو مصدر مهمل الفعل، ممنوع التصرف.

(٣) اسم بمعنى « كيف » في موضع الخبر، وما بعدها مرفوع على الابتداء، وفتحة « بله » بنائية.

وأنكر « الفارسي » رفعَ ما بعدها. وإنكاره مردود بحكاية أبي الحسن، وقُطرب.

وقد روي بالأوجُه الثلاثة قولُ « كعب بن مالك » (الصحابي) يصف السيوف :

تذرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها   بَلْهَ الأَكُفِّ كأنَّها لم تُخْلَقِ

(٤) اسم بمعنى « سوى » فتكون من ألفاظ الاستثناء قاله « الرضي ».

★ ★ ★

مسألة (٩٠)

في تحقيق كلمة « كخ »(*)

« كخ » كلمة زجر للصبي عما يريد فعله، وفي الحديث « كَخْ كَخْ، فإنها من الصدقة »[1].

قال « النووي » : قال « القاضي » : كخ كخ، بفتح الكاف وكسرها وتسكين الخاء، ويجوز كسرها مع التنوين. وهي كلمة يزجر بها الصبيان من المستقذرات، فيقال له : كخ، أي : اتركه، وارم به.

قال « الداودي » : هي عجمية معربة بمعنى « بئس ».

وقد أشار إلى هذا « البخاري » بقوله في ترجمةٍ (باب من تكلم بالفارسية والرطانة).

وفي حاشية صحيح مسلم (طبع استانبول) : والتكرير للتأكيد ليطرحها من فيه.

★ ★ ★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٣ : ٢٠٨، و« شرح صحيح مسلم » للنووي ٧ : ١٧٥، و « فتح الباري » ٦ : ١٨٥.

(١) قطعة من حديث أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الجهاد والسير ــ باب من تكلم بالفارسية..) ٤ : ٣٦ عن أبي هريرة، وتمامه : « أن الحسن بن عليٍّ أخذ تمرةً من تمرِ الصدقة فجعلها في فيه، فقال له النبي ــ ﷺ ــ بالفارسية : كخ كخ أما تَعْرِفُ أنا لا نأكل الصدقة ». وأخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الزكاة ــ باب تحريم الزكاة على رسول الله ــ ﷺ ــ وعلى آله وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم) ٣ : ١١٧، و « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٤٠٩، ٤٤٤، ٤٧٦، و « الدارمي » في « سننه » في (كتاب الزكاة ــ باب الصدقة لا تحل للنبي ــ ﷺ ــ ولا لأهل بيته) ١ : ٣٨٧.

ما لا ينصرف

مسـألة (٩١)

في استعمال كلمة « مَثْنَى »[*]

مما يمنع من الصرف « مثنى »، وهو موازن « مَفْعَل ».

ولا تستعمل إلا نكرة، وهي إما نعت، كقوله تعالى : ﴿ **أُولي أجنحةٍ مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ** ﴾[1]، وإما حال، نحو قوله تعالى : ﴿ **فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاثَ ورُباعَ** ﴾[2]، وإما خبر، نحو قوله ـــ ﷺ ـــ : ﴿ **صلاةُ الليل مثنى مثنى** ﴾[3].

وإنما كُرِّرَ لقصد التوكيد، لا لإفادة التكرير.

والمانع لها من الصرف : الوصفية والعدل عن اثنين اثنين، بدليل أنها تفيد فائدة التكرار.

★ ★ ★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » ٢٤٩، و « شرح المرادي » ٤ : ١٢٧، و « أوضح المسالك » ٣ : ١٤٥، و « شرح الأشموني » ٣ : ٢٣٨.

(١) فاطر : ١.

(٢) النســاء : ٣.

(٣) أخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الصلاة ـــ باب صلاة الليل مثنى مثنى) ٢ : ٣٦، و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب إقامة الصلاة ـــ باب ما جاء في الوتر بركعة) ١ : ٣٧١، عن « ابن عمر » برواية : « صلاة الليل مثنى مثنى »، و « الترمذي » في « مسنده » في (أبواب الصلاة ـــ باب ما جاء في التخشع في الصلاة) ١ : ٢٣٨ عن « الفضل بن عباس ».
و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب صلاة الليل ـــ باب ما جاء في صلاة الليل) ١ : ١١٩.
و « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٢٦، ٥١، ١٣٣، عن « ابن عمر »، و « أحمد » في « مسنده » أيضاً ٤ : ١٦٧، عن « المطلب بن ربيعة » برواية : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ».

إعراب الفعــل

النــواصب

مسـألة (٩٢)

في جواز إعمال « إذن » وإهمالها مع اجتماع الشروط(*)

قال « الشاطبي » عند قوله :

ونصبـــوا بإذن المستقبـــــلا   إن صُدِّرَتْ والفعلُ بعدُ مُوصَلا

قال : ونصبوا، أَطْلَقَ القولَ في ذلك، وهذا الإطلاق غير صحيح، إذ النحويون يحكون مع اجتماع الشروط الوجهين : النصب، والرفع ؛ فقد حكى « سيبويه »[1] عن « عيسى بن عمرو » أن أناساً من العرب يقولون : إذاً أفعلُ ذلك، في الجواب — يعني مع اجتماع الشروط — قال : فأخبرت « يونس » بذلك، فقال : لا تُبْعِدَنَّ ذا، ولم يكن لِيَرويَ إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة « هل » و « بل ».

ومنه في الحديث : « إذاً يحلفُ يا رسول الله »[2] فقد ثبت الوجهان.

وكلام الناظم يقتضي الاقتصار على وجه واحد، وهو إخلال في النقل.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « شرح ابن الناظم » ٢٦٣، و « عمدة القاري » ١٢ : ١٩٩.

(١) الكتاب ١ : ٤١٢.

(٢) قطعة من حديث أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب المساقات — باب الخصومة في البئر والقضاء فيها) ٣ : ٧٥، وفي (كتاب في الرهن في الحضر — باب إذا اختلفَ الراهنُ والمُرْتَهِنُ ونحوُهُ فالبينة على المدعي واليمينُ على المدَّعَى عليه) ٣ : ١١٦، وفي (كتاب الأيمان والنذور — باب قول الله تعالى : إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لاخلاق لهم في الآخرة..) ٧ : ٢٢٨.

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الأيمان — باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار) ١ : ٨٦، ورواية « مسلم » قال « الأشعث بن قيس » : كان بَيْني وبين رجل أرضٌ باليمن فخاصمتُهُ إلى النبي — ﷺ — فقال : هل لك بَيِّنَةٌ ؟ فقلت : لا، قال : فيمينُه، قلت : إذن يحلفُ، فقال رسول الله — ﷺ — عند ذلك : من حلف على يمينِ صَبْرٍ يقتطعُ بها مالَ امرئٍ مسلمٍ هو فيها فاجرٌ لَقِيَ اللهَ وهو عليه غضبان. فنزلت : ﴿ **إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً** ﴾. إلى آخر الآية.

وفي « عمدة القاري » ١٢ : ١٩٩ « إذاً يحلف » قال « الكرماني » : ويحلفَ، بالنصب لا غير. قلت : كلمة « إذاً » حرف جواب وجزاء، ينصب الفعل المستقبل، مثل ما يقال : أنا آتيك، فيقول : إذاً أكرمك. وإنما يقال : بالنصب، لا غير، لأنها تصدرت، فيتعين النصب، بخلاف ما إذا وقعت بعد الواو والفاء، فإنه يجوز فيه الوجهان.

وقال « ابن الناظم » : وحكى « سيبويه » عن بعض العرب إلغاء « إذن » مع استيفاء شروط العمل، وهو القياس، لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملاً على « ظنَّ »، لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزْأَيها، كما حملت «ما» على «ليس»؛ لأنها مثلها في نفي الحال.

★ ★ ★

مسألة (٩٣)
في سقوط فاء السَّببيّة(*)

تنفرد « الفاء » عن « الواو » بأن الفعل بعد الفاء التي ينتصب بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء، وذلك بعد الطلب بأنواعه. فتقول : (ائتنا تحدثْنا)، و (اسلم تسلمْ).

ومنه قوله تعالى : ﴿ وقالوا : كونوا هوداً أو نصارىٰ تهتدوا ﴾(١)

وقوله — ﷺ — : « وأحسن مجاورة من جاورك تكنْ مسلماً »(٢)

وقول امرئ القيس :

قِفَا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ، ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى، بَينَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

★ ★ ★

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » عند قوله :

وبعدَ غيرِ النفي جزماً اعتمد إن تُسْقِطِ الفاءَ والجزاءُ قد قُصِدْ

و « شرح الأشموني » ٣ : ٣٠٩، ولم يذكر الحديث.

(١) البقرة : ١٣٥.

(٢) أخرجه « البيهقي » في « شعب الإيمان » بلفظه. و « ابن ماجه » في « سننه » ١ : ١٤١٠، و « الطبراني » في « الأوسط » عن أبي هريرة.

والحديث بتمامه : « يا أبا هريرة ! كن وَرِعاً تكنْ أعبدَ الناس، وكن قنعاً تكن أشكر الناس، وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مؤمناً، وأحسن مجاورة من جاورك تكن مسلماً، وأقلَّ الضحك فإنَّ كثرة الضحك تميت القلب » « كنز العمال » ١٦ : ٢٤٣.

مسـألة (٩٤)

في شرط جزم الجواب بعد النهي(*)

شرط جزم الجواب بعد النهي أن يصح إقامة شرط منفي موضعه. وعلامة ذلك أن يصح المعنى بتقدير : (إن لا) نحو : (لا تدنُ من الأسد تسلمْ). فهذا يصح جزمه، لأن المعنى : إن لا تدن من الأسد تسلم، بخلاف : (لا تدن من الأسد يأكلك)، فإن هذا لا يصح جزمه ؛ لعدم صحة المعنى بتقدير : إن لا تدن. وهذا مذهب الجمهور.

وأجاز « الكسائي » جزم جواب النهي مطلقاً، ولا يشترط الشرط المتقدم بل يقدر : إن تدن من الأسد يأكلك.

وما يُحتج للكسائي به من قول « أبي طلحة » (في غزوة أحد) : « يا نبي الله بأبي أنتَ وأُمي لا تُشرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ من سهام القومِ »[1].

(*) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » ٢٦٩، و « شرح الشاطبي » و « شرح المرادي » ٤ : ٢١٤، و « أوضح المسالك » ٣ : ١٧٩.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (مناقب الأنصار ـــ باب مناقب أبي طلحة ـــ رضي الله عنه ـــ) عن « أنس » ٤ : ٢٢٩ برواية رَفْع « يُصيبُكَ » أي : فإنه يصيبُك، ولأبي ذر : « يصبْك » بالجزم جواب النهي. وفي (كتاب المغازي ـــ باب « إذ همَّتْ طائفتانِ منكم أن تَفْشَلاَ واللهُ وَلِيُّهُما وعلى الله فليتوكَّلِ المؤمنون ») ٥ : ٣٣، و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الجهاد والسِّيَر ـــ باب غزوة النساء مع الرجال) ٥ : ١٩٦، برواية : « لا تشرفْ لا يُصِبْكَ سهم »، وانظر « عمدة القاري » ١٦ : ٢٧٤.

ومن رواية من روى قوله ـــ ﷺ ـــ :

﴿ من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذِنا بريح الثوم ﴾[1]

بجزم « يؤذِنا ».

وقوله ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ :

﴿ لا ترجعوا بعدي كفاراً يضربْ بعضكم رقاب بعض ﴾[2]

وأجيب بأن المجزوم ثانياً بدلَ اشتمال من المجزوم، لا جواباً.

أي : بدل فعل من فعل، مع أن الرواية المشهورة : « يؤذينا »، و « يضربُ » بالرفع.

ويحتمل أن يكون « يضربْ بعضكم » على الإدغام، نحو قوله تعالى : ﴿ ويجعلْ لكم ﴾[3].

---

(١) لم أعثر على هذا الحديث بهذا اللفظ، وأخرج « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب المساجد ـــ باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها) ٢ : ٧٩ برواية : « من أكل من هذه الشجرة فلا يَقْرَبَنَّ مسجِدَنا ولا يُؤْذِيَنَّا بريح الثوم » من حديث « أبي هريرة ». ومثله في « مسند أحمد » ٢ : ٢٦٦.

(٢) تقدم تخريجه في مسألة / ٢٢ / في (استعمال أفعالٍ بمعنى « صار »).

(٣) نوح : ١٢.

مسألة (٩٥)

في انتصاب المضارع بعد الفاء في الرجاء[*]

قال « الشاطبي » عند قولهْ :

والفعلُ بعدَ الفاءِ في الرَّجا نُصِبْ كَنَصْبِ ما إلى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

أخبر الناظم أن الفعل ينتصب بعد الفاء في الرجاء. فتقول في الرجاء : (لعل لي مالاً فأنفقَ منه). وقرأ « حفص » عن « عاصم » : « **لعلِّي أبلُغُ الأسبابَ. أسبابَ السموات فأَطَّلِعَ إلى إلَهِ مُوسىٰ** »[1] بنصب « أطلع ».

وقرأ « عاصم » أيضاً : « وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتنفعَه الذكرى »[2] بنصب « فتنفعَه »، وذلك كله على جواب « لعل »، ومعناها : الترجي، وأنشد « الفراء »[3] :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أو دَوْلاَتِهَا يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا
فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا وتُنْقَعَ الغُلَّةَ مِنْ غُلاَّتِهَا

بنصب « تَستريح »، والنصب بعدها ليس بكثير، لم يطرد في الكلام الفصيح الذي هو القرآن، فلا يقال : إنه ممتنع.

وقد حكى « ابنُ المؤلف » في التكملة عند البصريين أنهم يمنعون النصب بعد الرجاء، لأنه في حكم الواجب.

وحكى جوازه عن الكوفيين بناء على كون « لعل » تأتي للاستفهام

(*) مورد المسألة : « شرح الشاطبي » .

(١) غافر : ٣٦، ٣٧.

(٢) عبس : ٣، ٤.

(٣) « معاني القرآن » ٣ : ٢٣٥، والرجز في شرح شواهد الشافية : ١٢٩ وعل : أصله لعل، وصروف الدهر : حوادثه ونوائبه، ويُدِلْنَنَا الله : من أدالنا الله من عدونا إدالة، وهي الغلبة، يقال : أدلني على فلان وانصرني عليه. واللمة : الشدة.

والشك، فيجاب في الوجهين. ومن أمثلتهم : (لعلي سأرجع فأزورك). والاستفهام بـ « لعل » غير معروف عند البصريين.

وقد استدل المؤلف ــ أي : ابن مالك ــ على ثبوته بقوله ــ عليه السلام ــ : ﴿ لعلنا أعجلناك ﴾[1]، وبقوله : « وما يدريك لعلّه يزّكى »، ولا حجة في شيء من ذلك.

والصحيح أنها محمولة على التمني في نصب الجواب، لأن التمني والترجي متقاربان في المعنى، فكأنهم أشربوا « لعل » معنى « ليت »[2].

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) تقدم تخريجه في مسألة / ٣٢ / في (ورود « لعلّ » للاستفهام).

(٢) وفي « البحر المحيط » ٨ : ٤٢٧ :
« قرأ الجمهور : « فتنفَعُه » برفع العين عطفاً على « أو يذكر ». وقرأ « عاصم » في المشهور، و « الأعرج »، و « أبو حيوة »، و « ابن أبي عبلة »، و « الزعفراني » بنصبهما.
قال « ابن عطية » : في جواب التمني، لأن قوله : « أو يذكر » في حكم قوله : « لعله يزكى » ا هـ.
وهذا ليس تمنياً، إنما هو ترج، وفرق بين الترجي والتمني.
وقال « الزمخشري » : وبالنصب جواباً لـ « لعل »، كقوله : « فأطلع إلى إله موسى ». ا هـ.
والترجي عند البصريين لا جواب له فينصب بإضمار « أن » بعد الفاء.
وأما الكوفيون فيقولون : ينصب في جواب الترجي ».

عوامل الجــــزم

مســألة (٩٦)

في لامِ الأمر الداخلة على فعلَي المتكلم والمخاطب(*)

● جَزْمُ اللام لفعل المتكلم المبني للمعلوم جائزٌ (في النثر)، ولكنه قليل.

فمن ذلك قوله ـــ ﷺ ـــ : ﴿ قوموا فلأُصَلِّ لكم ﴾(١).

وقوله ـــ تعالى ـــ : ﴿ وقال الذين كفروا للذينَ آمنوا اتبعوا سبيلنا ولْنحمِلْ خطاياكم ﴾(٢).

● وأقلُّ منه جزمها فعلَ الفاعل المخاطب.

فمن ذلك قوله ـــ ﷺ ـــ : ﴿ لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ ﴾(٣) أي : خذوا، وكقراءة « يعقوب » و « أُبَيّ » و « أنس » ـــ رضي الله عنهم ـــ : « فبذلك فلْتَفْرَحُوا »(٤).

● والاستعمال الكثير أن الأمر باللام إنما يكون في الغائب.

أما إذا كان مرفوعُ فعل الطلب فاعلاً مخاطباً استغنى عن اللام بصيغة الأمر.

(*) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » : ٢٧٠، و « شرح الأشموني » ٤ : ٣، و « الإنصاف » (مسألة : فعل الأمر معرب أو مبني) ٢ : ٥٢٥ ـــ ٥٤١، و « أسرار العربية » ٣١٨، و « شرح ابن يعيش » ٧ : ٤١، و « الكافي شرح الهادي » ١٢١٥ (طبع على الآلة الكاتبة)، و « أمالي السهيلي » : ٩٤، و « شواهد التوضيح والتصحيح » (البحث الرابع والستون) ١٨٦ ـــ ١٨٩، و « شرح الكافية للرضي » ٢ : ٢٥٢، و « مغنى اللبيب » ٢٩٧ ـــ ٣٠٠، و « فتح الباري » ١ : ٤٨٨ ـــ ٤٩١.

(١) أخرجه « البخاري » في (كتاب الصلاة ـــ باب الصلاة على الحصير) ١ : ١٠٠، وتمامه : « رَوَى البخاري بسنده عن أنس بن مالك أنَّ جدَّته مُلَيكة دَعَتْ رسول الله ـــ ﷺ ـــ لِطَعامٍ صَنَعَتْهُ له، فأكل منه، ثم قال : قوموا فلأُصَلِّيَ لكم، قال أنس : فقمت إلى حصيرٍ لنا قد اسْوَدَّ من طُولِ ما لُبِسَ فَنَضَحْتُهُ بماء، فقام رسول الله ـــ ﷺ ـــ وصَفَفْتُ واليتيمَ وراءَهُ، والعجوزُ من ورائنا، فصلى لنا رسولُ الله ـــ ﷺ ـــ ركعتين ثم انصرفَ ».

(٢) العنكبوت : ١٢.

(٣) قال « البغدادي » في « تخريج أحاديث شرح الرضي على الكافية » مخطوط : لم أره إلا في كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري »، ورأيت في صحيح مسلم عن جابر : « لِتأخذوا مناسككم فإني لا أدري لعلي لا أُحُجُّ بعد حَجَّتي هذه ». انظر « صحيح مسلم » في (كتاب الحج ـــ باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا..) ٤ : ٧٩.

(٤) يونس : ٥٨، انظر « البحر المحيط » ٥ : ١٧٢، و « إتحاف فضلاء البشر » ٢٥٢، (تنبيه) ورد في « حاشية الصبان » ٤ : ٣ قراءة « أُبَيّ » و « أنس » : « فليفرحوا »، وهي خطأ، والصواب ما أثبته.

وتجب اللام إن انتفت الفاعلية، نحو : (لتُعْنَ بحاجتي) أو انتفى الخطاب، نحو : (ليقمْ زيد) .

● وحَذْفُ الياء من « فلأُصَلِّ » من الحديث هي رواية « الأُصيلي » وقد وُجِّه في « أمالي السهيلي » : ٩٤، و « شواهد التوضيح والتصحيح » : ١٨٦ على خمسة أوجه :

(١) بحذف الياء، فتكون اللام للأمر.

(٢) بإثبات الياء، فتكون اللام للأمر، إجراء للمعتل مُجرى الصحيح، كقراءة « قنبل » : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ ﴾[1]

(٣)اللام للتعليل، والفعل منصوب في حال فتح الياء.

(٤) اللام للتعليل أيضا، والياء ساكنة تخفيفاً، وتسكين الياء المفتوحة لغة مشهورة.

واللام التي هي للتعليل تسمى « لام كي »، والفعل بعدها منصوب بـ « أن » مضمرة، واللام ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير : فقوموا فقيامكم لأُصلي لكم.

ويستبعد « السهيليُّ » رواية : « لِأُصَلِّي لكم » بلام كي إلاَّ على مذهب مَنْ رأى زيادة الفاء، وهو قول « الأخفش » و « يونس »، فإذا كانت كذلك كانت الفاء ملغاة على قولهما، أي قوموا لأُصَلِّيَ.

(٥) اللام مفتوحة[2] على لغة « سليم »، فتكون للقسم، والفعل مبني على الفتح، ونون التوكيد محذوفة، والتقدير : لَأُصَلِّيَنَّ.

وقال « السهيلي » : وقلما يوجد في الكلام انفراد هذه اللام في التأكيد والقسم دون النون، فإن صحت الرواية فليس ببعيد في القياس كل البعد أن تقول : ليقوم زيد، أي : لقائم زيد، توقع الفعل موقع الاسم، كما قد توقع الاسم موقع الفعل، وتعمله عمله.

وبعد فقد قال « ابن مالك » : وأَمْرُ المتكلم نفسَه بفعلٍ مقرون باللام فصيح، قليل في الاستعمال.

★ ★ ★

(١) يوسف : ٩٠.
(٢) تسكين اللام بعد « الفاء » و « الواو » و « ثم » لغة قريش.

مسألة (٩٧)
في الجزم بـ « إذا »(*)

قال « ابن مالك » : قد يُجْزَم بـ « إذا » الاستقباليّة حملاً على « متى ».

قال « الأشموني » : المشهور في « إذا » أنه لا يجزم بها إلا في الشعر. وشاع في الشعر الجزم بـ « إذا » حملاً على « متى ». فمن ذلك إنشاد « سيبويه »[1] :

تَرفعُ لي خِنْدِفٌ والله يرفع لي ... ناراً إذا خَمَدَت نيرانُهم تَقِـدِ

وكإنشاد « الفراء » :

استغن ما أغناكَ ربُّك بالغِنَى ... وإذا تُصِبْكَ خَصَاصةٌ فَتَحَمَّـلِ

وظاهر كلام ابن مالك في « التسهيل » جواز ذلك في النثر على قلة.

ومنه قوله ــ عليه الصلاة والسلام ــ لعلي وفاطمة ــ رضي الله عنهما ــ : « إذا أخذتما مضاجعكما تُكبِّرا أربعاً وثلاثين »[2]. الحديثَ.

★ ★ ★

(*) موادر المسألة : « التسهيل » ٢٣٧، و « شرح الأشموني » ٤ : ١٣.

(١) الكتاب ١ : ٤٣٤، والبيت للفرزدق.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الخمس ــ باب الدليل على أن الخمس لنوائب رسول الله ــ ﷺ ــ والمساكين) ٤ : ٤٨، وفي (كتاب فضائل أصحاب النبي ــ ﷺ ــ باب مناقب عليّ بن أبي طالب) ٤ : ٢٠٨.

و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ــ باب التسبيح أول النهار وعند النوم) ٨ : ٨٤.

وتمام الحديث برواية البخاري، بسنده إلى « عليّ » ــ رضي الله عنه ــ أن فاطمةَ ــ عليها السلام ــ شكت ما تَلْقَى من أثر الرَّحى فأتى النبيَّ ــ ﷺ ــ سَبْيٌ فانْطَلَقَتْ فَلَمْ تَجِدْهُ فَوَجَدَتْ عائشةَ فَأَخْبَرَتْهَا فلما جاء النبيُّ ــ ﷺ ــ أَخْبَرَتْهُ عائشةُ بمجيءِ فاطمةَ، فجاء النبيُّ ــ ﷺ ــ إلينا وقد أَخَذْنا مضاجِعَنَا فَذَهَبْتُ لِأَقُومَ، فقال : على مكانِكُمَا، فَقَعَدَ بينَنَا حتى وَجَدْتُ بَرْد قَدَمَيْهِ على صدري، وقال : أَلاَ أُعَلِّمُكُمَا خيراً مما سألْتُماني إذا أَخَذْتُما مضاجِعَكُمَا تُكَبِّرَا أَرْبَعًا وثلاثينَ، وتُسَبِّحَا ثلاثاً وثلاثينَ، وتَحْمَدَا ثلاثةً وثلاثينَ، فهو خيرٌ لكُمَا من خادِمٍ.

وقد جاء في هامش « البخاري » ٤ : ٢٠٨ قوله : تكبرا، بلفظ المضارع، وحذف النون للتخفيف، أو أن « إذا » تعمل عمل الشرط، ولأبي ذر عن الحمويّ والمستملي : « تكبران » بإثباتها. ولابن عساكر وأبي ذرّ عن الكشميهني : « فكبرا » بصيغة الأمر، وكذا القول والرواية في « تسبحا » و « تحمدا ».

وقال « العيني » في « عمدة القاري » ١٦ / ٢١٨ :

قوله « تكبرا » بلفظ المضارع، وترك النون، وحذفت « إما » للتخفيف، وإما على لغة من قال أن كلمة « إذا » جازمة، وهي لغة شاذة، ويروى : فكبرا.

مسألة (٩٨)

في مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً(*)

ومن الاستعمالات السليمة وقوع الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً لفظا لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك. ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة.

والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة وروده عن فحول الشعراء.

فقد جاء في الحديث من قول النبي ــ ﷺ ــ : ﴿ **مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تَقَدَّم من ذَنْبِه** ﴾[1] وقول « عائشة » أم المؤمنين ــ رضي الله عنها ــ « إنه ــ أي أبا بكر ــ رجلٌ أسيفٌ متى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ »[2].

وقد جاء في النظم قول « نهشل بن ضمرة » :

يا فارس الحيّ يوم الرَّوْعِ قد علموا ... ومِدْرَهَ الخَصْمِ لا نِكْسا ولا وَرَعا
ومُدرِكَ التَّبـلِ في الأعـداء يطلبـه ... وما يَشأْ عندهم من تَبْلِهِمْ مَنَعا[3]

وقولُ « أعشى بن قيس » :

ومـا يُرِدْ من جميـعٍ، بعـدُ، فَرَّقَـهُ ... وما يُرِدْ، بَعْدُ، من ذي فُرْقَةٍ جمعا

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « شرح المرادي » ٢٧٣، و « شرح الأشموني » ٤ : ١٧، و « شواهد التوضيح » ١٤ ــ ١٧، و « أوضح المسالك » ٣ : ١٩٠.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الإيمان ــ باب قيام ليلة القدر من الإيمان) ١ : ١٤، عن « أبي هريرة ».
و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الإيمان وشرائعه ــ باب قيام ليلة القدر) ٨ : ١١٨.

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأنبياء ــ باب قول الله تعالى : « لقد كان في يوسف وإخوته آياتٌ للسائلين ») ٢ : ١٢٢.

(٣) البيتان في قصيدة له في كتاب وقعة صفين، باختلاف يسير. الوَرَع : الجبان. التَّبْل : التِّرة والذَّحْل.

وقول « حاتم » :

وإنَّكَ مهما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ   وفَرْجَكَ نالاَ مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا

وقول « رؤبة » :

ما يُلْـقَ في أَشْدَاقِـهِ تَلَهَّمَـا   إذا أَعَـادَ الـزَّأْرَ أو تَنَهَّمَـا[1]

وقول « قعنب بن ضمرة » :

إنْ يَسْمَعُوا رِيبَةً طاروا بها فَرَحاً   عنِّي وما سَمِعُوا من صالحٍ دَفَنُوا

وقول الآخـر :

إن تَصْرِمُونا وَصَلْنَاكُم وإن تَصِلُوا   مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الأعداءِ إرهابـا[2]

قال الشاطبي : وصاحب البيت : (إن يسمعوا سبةً طاروا بها فرحا...) متمكن من أن يقول بدل (إن يسمعوا) : (سمعوا).

وصاحب البيت : (إن تصرمونا وصلناكم وإن تَصِلُوا) متمكن من أن يقول بدل وصلناكم : نواصلكم، وإن تصلوا تملؤه، فلَمَّا لَمْ يقولوا ذلك مع إمكانه وسهولة تعاطيه عُلِمَ أنهم غير مضطرين.

وقال « ابن مالك » : وقد صرح بجواز ذلك « الفراء »، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ **إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين** ﴾[3]، لأن « ظلت » بلفظ الماضي، وقد عطف على « ننزل »، وحق المعطوف أن يصلح حلوله في المعطوف عليه...

ثم قال « الشاطبي » : والحق أنه نادر دون رتبة الأنواع الأخرى، كما يقول النحاة.

---

(١) لَهَمَ الشيءَ لَهْماً ولَهَماً وتَلَهَّمَهُ والتهمة : ابتلعه بمرة. والنَّهْم والنَّهيم : صوت وتوعُّد وزجر. وقيل : هو صوت فوق الزئير.

(٢) الصرم : القطع.

(٣) الشعراء : ٤.

وقال الأشموني : يكون فعل الشرط وجوابه مضارعين، وهو الأصل، نحو : « وإن تعودوا نعد »[1]، وماضيين نحو : « وإن عدتم عدنا »[2]، وماضياً فمضارعاً، نحو : « من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه »[3]. وعكسه قليل، وخصه الجمهور بالضرورة. ومذهب الفراء، وابن مالك جوازه في النثر، وهو الصحيح.

* * *

مسألة (٩٩)

في اقتران جواب الشرط بالفاء[*]

إن كانت الجملة اسمية، أو فعلية فعلها طلبيٌّ، أو جامد، أو مقرون بـ « قد » أو تنفيس، أو « لن » أو « ما » فلا تقع جواباً إلا بالفاء. فالجملة الاسمية نحو قوله تعالى : ﴿ **وإنْ يَمْسَسْكَ بخيرٍ فَهُوَ على كُلِّ شيءٍ قَديرٌ** ﴾[4]. والأفعال الطلبية هي **فعل الأمر**، نحو قوله تعالى : ﴿ **قُلْ إن كنتم تُحِبُّونَ اللهَ فاتَّبِعُوني يُحْبِبْكُمُ اللهُ** ﴾[5].

والنهي نحو ما في قراءة « ابن كثير »[6] : ﴿ **ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخَفْ ظلما ولا هضماً** ﴾[7]، فـ « ابن كثير » قرأ بالقصر، والجزم على النهي، وقراءةُ الرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره : فهو لا يخاف، والجملة في موضع الجزم على أنها جواب الشرط.

---

(١) الأنفال : ١٩.

(٢) الإسراء : ٨.

(٣) الشورى : ٢٠.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « شرح الأشموني » ٤ : ١٩ والحديث غير مذكور في « شرح الأشموني ».

(٤) الأنعام : ١٧.

(٥) آل عمران : ٣١.

(٦) انظر « إتحاف فضلاء البشر » : ٣٠٧.

(٧) طـه : ١١٢.

والدعاء نحو قوله تعالى : ﴿ **وإذْ قالوا اللهُمَّ إنْ كانَ هذا هو الحقَّ من عندِكَ فأَمْطِرْ عَلَيْنَا** ﴾[١].

وفي الحديث : « اللهم إن أمسكت نفسي فاغفر لها، وإن أرسلتها فاحفظها »[٢] .

والفعل الجامد، نحو قوله تعالى : ﴿ **إن تَرَنِ أنا أقَلَّ منك مالاً وولداً . فعسى ربِّي** ﴾[٣].

أو مقرون بـ « قد »، نحو قوله تعالى : ﴿**إنْ يَسْرِقْ فقد سَرَقَ أَخٌ له من قَبْلُ** ﴾[٤] .

أو تنفيس، نحو قوله تعالى : ﴿ **وإنْ خِفْتُم عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ** »[٥].

أو « لن »، نحو قوله تعالى : ﴿ **وما يَفْعَلُوا مِنْ خيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ** ﴾[٦].

أو « ما »، نحو قوله تعالى : ﴿ **فإنْ تَوَلَّيْتُم فما سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ** ﴾[٧].

* * *

---

(١) الأنفال : ٣٢.

(٢) أخرجه « أحمد » في « مسنده » ٢ : ٢٨٣، ٢٩٥، و « الدارمي » في « سننه » في (باب الدعاء عند النوم) ٢ : ٢٩٠، بهذا اللفظ. وبلا « اللهم » أخرجه « البخاري » في (كتاب التوحيد ـــ باب السؤال بأسماء الله ـــ تعالى ـــ والاستعاذة بها) ٨ : ١٦٩، و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الأدب ـــ باب ما يقال عند النوم) ٤ : ٣١٢، و « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الدعوات ـــ باب ما جاء في الدعاء إذا أوى إلى فراشِهِ) ٥ : ١٣٩، و « أحمد » في « مسنده » أيضاً ٢ : ٢٤٦، ٤٢٢، ٤٣٢.

(٣) الكهف : ٣٩، ٤٠.

(٤) يوسف : ٧٧.

(٥) التوبة : ٢٨.

(٦) آل عمران : ١١٥.

(٧) يونس : ٧٢.

مسـألة (١٠٠)

في حذف الفاء من جواب الشرط(*)

وقد تحذف الفاء الواجب ذكرها، للضرورة أو للندور.

فمن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيّق حيث لا تضييق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير.

فمن الضرورة قول « حسان » :

مَن يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها ... والشَّرُّ بالشَّرِّ عنـد اللهِ مِثْـلاَنِ(١)

وقولُ الآخــــر :

ومن لا يَزَلْ ينقادُ للغَيِّ والصِّبـا ... سيُلفى على طول السلامة نادمَـا

ومن الندور قولُ النبي ـــ ﷺ ـــ لـ « أُبيِّ بن كعب » : « فإن جاءَ صاحبُها وإلاّ استمتعْ بها »(٢)

وقوله ـــ ﷺ ـــ لـ « هلال بن أمية » : ﴿ البَيِّنَةَ وإلاّ حدٌّ في ظَهْرِك ﴾(٣)

فقد تضمن الحديثُ الأوَّلُ حذفَ جواب « إن » الأولى، وحذفَ شرط « إن » الثانية، وحذفَ الفاء من جوابها. فإن الأَصلَ : فإن جاء صاحبها أخذها، وإلاّ يجيءْ فاستمتعْ بها.

(*) موارد المسألة : « شرح المرادي » ٤ : ٢٥٢، و « شرح ابن الناظم » ٢٧٤، و « شرح الأشموني » ٤ : ٢١، و « شواهد التوضيح » : ١٣٣، و « المغني » (الفاء) : ٢١٩.

(١) استشهد به « سيبويه » في « الكتاب » ١ : ٤٣٥ على حذف الفاء لضرورة الشعر، وقال : « سألته عن قوله : إن تأتني أنا كريم، فقال : لا يكون هذا إلاّ أن يضطر شاعر ». وقال في « الكتاب » ١ : ٤٣٧ : « وكما قالوا في اضطرار : إن تأتني أنا صاحبك، يريد معنى الفاء ».
والبيت نسبه « سيبويه » لـ « حسان »، ونسبه « المبرد » لـ « عبد الرحمن بن حسان »، وكذلك نسبه في « الخزانة » ورواه جماعة لـ « كعب بن مالك الأنصاري ». « المقتضب » بتحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة (٢ : ٧٠).

(٢) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب في اللُّقطة ـــ باب هل يأخُذُ اللُّقَطَةَ ولا يَدَعُها تضيعُ حتى لا يأخُذَها من لا يَسْتَحِقُّ) ٣ : ٩٥ ـــ ٩٦ بهذا اللفظ. وأخرجه « أبو داود » في « سننه » في أول (كتاب اللقطة) ٢ : ١٣٤ برواية : « وإلا فاستمتعْ بها ».

(٣) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب التفسير ـــ سورة النور، باب قوله : « ويَدْرَأُ عنها العذابَ أن تَشْهَدَ أربعَ شهاداتٍ باللهِ إنه لَمِنَ الكاذبين » ٦ : ٤.

وتضمن الحديثُ الثاني حذفَ فعل ناصب « البيِّنَة » وحذفَ فعل الشرط بعد «إِلاَّ »، وحذفَ فاء الجواب والمبتدأ معاً. فإن الأصل : أحضر البينةَ وإلاَّ تحضرها فجزاؤك حدٌّ في ظهرك.

وقال « ابنُ مالك » : والنحويون لا يعترفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر. أعني حذفَ فاء الجواب إذا كان جملةً اسمية، أو جملةً طلبيةً. وزعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة، وقد ثبت الحذف في هذين الحديثين، فبطل تخصيصه بالشعر، لكنَّ الشعرَ به أولى. ولو قيل في الكلام : إن استعنت أنت معان، لم أمنعه.

ومن ورود الجواب طلباً عارياً من الفاء قولُ الشاعر :

إنْ تُدْعَ للخير كُنْ إيَّاهُ مُبْتَغِياً ومن دعاكَ لَهُ أَحْمَدْهُ بما فَعَلاَ

وقال « المبرد » : هو على إرادة الفاء، ولا اختلاف بين النحويين في ذلك.

★ ★ ★ ★ ★

مسألة (١٠١)

في حذف فعل الشرط(*)

قد يُحذَفُ فعلُ الشرط بعدَ « إنِ » المُرْدَفَةِ بـ « لا » إن دل الدليل على المحذوف، نحو : (تكلم بخير وإلاّ فاسكتْ)، وتقديره : وإلاّ تتكلم بخير فاسكت.

ونحو : (افعل كذا وإلاّ ضربتك). وتقديره : وإلا تفعل ضربتك.

ونحو قول « الأحوص » :

فطَلِّقْهــا، فلستَ لها بكُـــفْءٍ وإلا يَعْـلُ مَفْـرِقَكَ الـحُسَامُ

أي : وإلاّ تطلقها يَعْلُ مَفْرِقَك الحسامُ

ومنه قوله ـــ عليه السلام ـــ : ﴿ **إمّا لا فأعنّي على نفسك بكثرة السجود** ﴾(١).

والتقدير : إن كنت لا تقول غير هذا فأعني...

(*) مورد المسألة : « شرح الشاطبي » عند قوله :

والشرط يُغْنِـي عن جوابٍ قد عُلِـمْ والعكس قد يأتي إن المعنى فُهِـمْ

وانظر « شرح الأشموني » ٤ : ٢٥.

(١) وفي « بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني » ٢ : ٢١٩ : ورد في « مسند أحمد » : « إمّا لا فأعنّي بكثرة السحود »، ولا شاهد فيه عند « مسلم » و « أبي داود » من حديث : « ربيعة بن كعب الأسلمي »، قال : « كنت أبيت مع النبي ـ ﷺ ـ فآتيه بوضوئه وبحاجته، فقال لي : سلني، قلت : فإني أسألك مرافقتك في الجنة، فقال : أوْ غير ذلك ؟ قلت : هو ذاك ، فقال : فأعنّي على نفسك بكثرة السجود ».

فـ « إما » أصلها : إن كان، فـ « إن » شرطية، و « ما » عوض عن « كان » المحذوفة. والمعنى : إن كان لا بد فكن لي عوناً في إصلاح نفسك بكثرة السجود.

وهو في « كنز العمال » ٧ : ٣٠٦.

وفي حديث الغامدية قوله ــ عليه السلام ــ : « إما لا فاذهبي حتى تلدي »[1].

وكذا تقول العرب : (إما لا فافعل كذا).

وحذف فعل الشرط قليل، وحذف جوابه كثير.

* * * * *

---

(١) أخرجه « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الحدود ــ باب من اعترف على نفسه بالزنى) ٥ : ١٢٠، عن « بريدة ». وفيه : « ... فجاءت الغامدية فقالت : يا رسولَ الله إني قد زنيتُ فَطَهِّرْني وإنه رَدَّها، فَلَمّا كان الغَدُ قالت يا رسولَ الله لِمَ تَرُدُّني ؟ لَعَلَّكَ أن تَرُدَّني كما رَدَدْتَ ماعِزاً، فوالله إني لَحُبْلَى، قال :

إمَّا لا فاذْهَبي حتّى تَلِدي.

فلما وَلَدَتْ أَتَتْهُ بالصبيّ في خِرْقَةٍ، قالتْ : هذا قد وَلَدْتُهُ، قال : اذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حتى تَفْطِمِيهِ، فلمَّا فَطَمَتْهُ أَتَتْهُ بالصَّبِيِّ في يَدِهِ كِسْرَةُ خُبْزٍ، فقالَتْ : هذا يا نبيَّ الله قَدْ فَطَمْتُهُ وقد أَكَلَ الطَّعَامَ، فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إلى رجلٍ مِنَ المسلمينَ، ثُمَّ أَمَرَ بها فَحُفِرَ لَهَا إلى صَدْرِهَا، وأَمَرَ الناسَ فَرَجَمُوهَا، فيُقْبِلُ خالدُ بنُ الوليدِ بحَجَرٍ، فَرَمَى رَأْسَهَا، فَتَنَضَّحَ الدَّمُ على وَجْهِ خالدٍ فَسَبَّهَا فَسَمِعَ نبيُّ الله ــ ﷺ ــ سَبَّهُ إيَّاها، فقال : « مَهْلاً يا خالدُ فوالذي نَفْسِي بيدِهِ لقد تَابَتْ تَوْبَةً لو تَابَهَا صاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ لَهُ، ثُمَّ أَمَرَ بها فَصَلَّى عليها ودُفِنَتْ » .

وفي « شرح صحيح مسلم » للنووي ١١ : ٢٠٣ :

معناه : إذا أبيتِ أن تستري على نفسك وتتوبي وترجعي عن قولِكِ فاذهبي حتى تلدي، فترجمين بعد ذلك.

« لــو »

مسألة (١٠٢)

في وقوع جواب « لو » مضارعاً منفياً(*)

حقُّ جواب « لو » أن يكون ماضياً معنى، نحو : (لو لم يخف الله لم يعصه)، أو وضعاً، وهو إما مثبت فاقترانه باللام، نحو قوله تعالى : ﴿ **لو نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطامًا** ﴾[1] أكثر من تركها، نحو قوله تعالى : ﴿ **لو نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً** ﴾[2]. وإما منفي بـ « ما » فاقترانه باللام أقل من تركها، نحو قوله تعالى : ﴿ **ولو شاءَ ربُّكَ ما فَعَلُوهُ** ﴾[3].

وقول الشاعر :

ولـو نُعْطَـى الخيـارَ لَمَـا افْتَرَقْنَـا ... ولكــنْ لا خيــار مع الليــالي

وأما قوله ــ ﷺ ــ : ﴿ **لو كان لي مثلُ أُحُدٍ ذَهَباً ما يَسُرُّني ألاّ يَمُرَّ عليَّ ثَلاثٌ وعندي منه شَيْءٌ إلا شَيْءٌ أُرْصِدُهُ لدين** ﴾[4].

قال « ابن مالك » : تضمن هذا الحديث وقوعَ جواب « لو » مضارعاً منفياً بـ « ما ». وحق جوابها أن يكون ماضياً مثبتاً، نحو : (لو قام لقمت). أو منفيا بـ « لم »، نحو : (لو قام لم أقم).

وأما الفعل الذي يليها فيكون مضارعاً مثبتاً ومنفياً بـ « لم »، وماضياً مثبتاً.

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٤ : ٤٣، و « شواهد التوضيح » : ٧١.

(١) الواقعة : ٦٥.

(٢) الواقعة : ٧٠.

(٣) الأنعام : ١١٢.

(٤) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الاستقراض وأداء الديون ــ باب أداء الديون) ٣ : ٨٣ عن أبي هريرة.

نحو : (لو يقوم لقمت)، و (لو يقم لقمت)، و (لو قمتَ لقُمتُ).

قلنا : في وقوع المضارع في هذا الحديث جوابان :

أحدهما : أن يكون وضع المضارع موضع الماضي الواقع جواباً كما وضع في موضعه، وهو شرط. كقوله تعالى : ﴿ **لو يُطِيعُكُمْ في كثيرٍ من الأمر لَعَنِتُّمْ** ﴾[1]

والأصل : لو أطاعكم، فكما وقع يطيع موقع أطاع وهو شرط، وقع يسرني موقع سرني، وهو جواب.

الثاني : أن يكون الأصل : ما كان يسرني، فحذف « كان » وهو جواب « لو »، وفيه ضمير هو الاسم، ويسرني خبر. وحذفُ « كان » مع اسمها، وبقاءُ خبرها كثير في نثر الكلام ونظمه.

فمن النثر قول النبي ـ ﷺ ـ : ﴿ **المرء مجزيّ بعمله، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر** ﴾[2] أي : إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير. وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر.

ومن النظم قول « النابغة الذبياني »[3] :

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِنَّـةَ كلهـا ‏ ‏ ‏ ‏ إن ظالماً فيهـم ، وإن مظلومـا

أي : إن كنت ظالماً فيهم وإن كنت مظلوماً.

---

(١) الحجرات : ٧.

(٢) قال « البغدادي » في تخريجه أحاديث شرح رضي الدين للكافية، مخطوط ورقة /٦/ : وأورد في خبر « كان » حديث : « الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر » رواه « ابن جرير » في تفسيره عن « ابن عباس » موقوفاً، ورواه « ابن مالك » في « التوضيح » مرفوعاً إلى النبي ـ ﷺ ـ بلفظ : « المرء مجزي بعمله » إلى آخره. كذا في « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة »، وهو من أمثلة النحويين، وأولُ من مَثّل به « سيبويه » قال في أوائل كتابه : « هذا باب ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وذلك قولك : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجر وإن سيفاً فسيف) وذكر الأوجه المشهورة فيها. ا هـ.

(٣) ديوانه : ١٣١ ، ضِنّة : من قضاعة ، ثم من عذرة .

وأشبه شيء بحذف « كان » قبل « يسرني » حذفُ « جعل » قبل « يجادلنا » في قوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا ذَهَبَ عن إبراهيمَ الروعُ وجاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ** ﴾[1] أي : جعل يجادلنا في قوم لوط، لأن « لمَّا » مساوية لـ «لَوْ » في استحقاق جواب بلفظ الماضي. فلما وقع المضارع في موضع الماضي دعت الحاجة إلى أحد أمرين : إما تأول المضارع بماض. وإما تقدير ماض قبل المضارع. وهو أولى الوجهين. والله تعالىٰ أعلم.

* * * * *

---

(١) هـود : ٧٤.

« أمَّــا »

مسـألة (١٠٣)

في حذف الفاء في جواب « أمَّا »[*]

« أما » حرف شرط وتفصيل وتوكيد. نائبة عن أداة شرط وفعله، ولهذا تُؤَوَّل بـ « مهما يكن من شيء »، ولا بد من ذكر جملة هي جوابٌ لهُ، ولابد فيها من ذكر الفاء، كقوله تعالى : ﴿ **فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحقُّ من ربِّهم وأما الذين كفروا فيقولون : ماذا أراد الله بهذا مثلاً** ﴾[١].

وجاء في « مغني اللبيب » وغيره : فإن دخلت « أمَّا » على قولٍ قد طُرِح فيجب حذف الفاء معه، كقوله تعالى : ﴿ **يوم تبيضّ وجوهٌ وتسوَدُّ وجوه فأما الذين اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون** ﴾[٢]، أي : (فيقال لهم : أكفرتم)، فحُذِف القولُ استغناءً عنه بالمقول، فتبعَتْه الفاء في الحذف، وربَّ شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً، كالحاجّ عن غيره يُصلِّي عنه ركعتي الطواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح[٣]. هذا قول الجمهور.

(*) موارد المسألة : « شرح ابن الناظم » ٢٧٩، و « شرح الشاطبي »، و « شرح ابن عقيل » ٤ : ٥٤، و « شرح الأشموني » ٤ : ٤٥، و « أوضح المسالك » ٣ : ٢٠٨، و « شواهد التوضيح » ١٣٦، و « مغنى اللبيب » (أما) ٨٠.

(١) البقرة : ٢٦.

(٢) آل عمران : ١٠٦.

(٣) من ذلك (المادة : ٥٦) « البقاء أسهل من الابتداء » يعني أن ما لا يجوز ابتداءً يجوز بقاءً، للقاعدة المذكورة، فلو كان لرجل داران على جانبي الطريق فأراد أن ينشئ جسراً من الواحدة إلى الأخرى يمنع، ولكن لا يهدم بعد إنشائه إن لم يكن فيه ضرر على المارين.
ويتفرع عن هذه القاعدة (المادة : ٥٥) « يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء ».
مثاله : إن هبة الحصة الشائعة لا تصح، لكن إذا وهب رجل عقاراً من آخر فاستحق منه حصة شائعة لا تبطل الهبة في حق الباقي. « شرح المجلة للباز » ٤٢، وانظر « حاشية ابن عابدين » ٢ : ٢٣٦.

وزعم بعض المتأخرين أن فاءَ جوابِ « أمَّا » لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، وأن الجواب في الآية : « فذوقوا العذاب »، والأصل : فيقال لهم : ذوقوا، فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المقول، وأن ما بينهما[١] اعتراض. ومن هذا قولُه تعالى : ﴿ **وأمَّا الذين كفروا أفلم تكُنْ آياتي تُتْلَى عليكم فاستَكْبَرْتُم وكنتم قوماً مُجْرِمينَ** ﴾[٢].

فإن أصله : فيقال لهم : ألم تكن آياتي، ثم حذف القول، وتأخرت الفاء عن الهمزة.

وورد في « شرح الأشموني » وغيره : لا تحذف هذه الفاء إلا في ضرورة، نحو قول الشاعر :

فأمّـا القتـالُ لا قتـالَ لديكـــمُ ولكِنَّ سَيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ[٣]

أراد : فلا قتال لديكم. فَحَذَفَ الفاء ؛ لإقامة الوزن.

أو في ندور، نحو قوله ــ ﷺ ــ : ﴿ أما بعدُ ما بالُ رجالٍ يَشْتَرِطُونَ شروطاً لَيْسَتْ في كتاب الله ﴾[٤].

وقولِ « عائشة » ــ رضي الله عنها ــ : ﴿ **وأمَّا الذين جَمَعُوا بين الحجِّ والعُمْرَةِ طافُوا طوافاً واحِداً** ﴾[٥].

(١) أي : بين « فأما الذين اسودَّت » وفاء الجواب الداخلة على القول المحذوف، والجملة المعترضة هي : « أكفَرْتُم بعد إيمانكم ».

(٢) الجاثيـــة : ٣١.

(٣) قال « العينيّ » : هذا البيت مما هَجَي به قديماً بنو أسد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس. في عراض المواكب : في شقها وناحيتها. والمواكب : جمع موكب، وهم القوم الركوب على الإبل المزيّنة. وكذلك جماعة الفرسان.

(٤) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب البيوع ــ باب إذا اشْتَرَطَ شروطاً في البيع لا تَحِلُّ) ٣ : ٢٩، وانظر « عمدة القاري » ١١ : ٢٨٨.

(٥) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الحج ــ باب طواف القارن) ٢ : ١٦٨ برواية : « طافوا طوافاً واحداً » هكذا بغير فاء في جواب « أمّا »، وللكشميهني : « فإنما طافوا طوافاً واحداً ».

وقولِ النبي ــ ﷺ ــ : ﴿ أمّا موسى كأنّي أنظُرُ إليْه إذا انْحَدَرَ في الوادي يُلَبّي ﴾[1].

وقال « ابن مالك » : وقد خولفت القاعدة في هذه الأُحاديث، فعُلِمَ بتحقيقِ عدمُ التضييق، وإن من خصه بالشعر، أو بالصورة المعينة من النثر مقصرٌ في فتواه، عاجزٌ عن نصرة دعواه.

* * * * *

---

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الحج ــ باب التلبية إذا انْحَدَرَ في الوادي) ٢ : ١٤٨، برواية : « كأني أنظر إليه » هكذا بحذف الفاء من جواب « أمّا »، وقوله : « إذا انحدر بإثبات الألف بعد الذال وبحذفها.
وانظر « عمدة القاري » ٩ : ٢٨١.

مسألة (١٠٤)

في تمييز العدد باسمي الجنس و الجمع(*)

مُمَيِّزُ الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسم جنس (وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا)، كـ : شجر، وتمر. أو كان اسمَ جمع (وهو ما دل على الجمع، وليس له مفرد من لفظه غالباً)، كـ : قوم، ورهط، خُفِضَ بـ« مِنْ » نحو : (ثلاثة[1] من التمر أكلتها) و (عشرةٌ من القوم لقيتهم). قال الله تعالى : ﴿ **فَخُذْ أربعةً من الطير** ﴾[2].

وقد يخفض هذين الجمعين بإضافة العدد إليه، نحو قوله تعالى : ﴿ **وكان في المدينة تسعةُ رَهْطٍ** ﴾[3]، وفي الحديث : « ليس فيما دونَ خمسِ ذَوْدٍ صدقةٌ »[4]، وقال « الحطيئة » :

ثلاثـــةُ أنـــفسٍ وثـــلاثُ ذَوْدٍ　　　لقد جار الزمان على عيالي (٥)

والصحيح قصره على السماع.

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي » و « شرح الأشموني » ٤ : ٦٥، و « أوضح المسالك » ٣ : ٢١٥، و « النحو الوافي » ٤ : ٥٢٧.

(١) التمر : اسم جنس، ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما (أي : باعتبار عود الضمير عليهما تذكيراً وتأنيثاً) فيعطى العددُ عكسَ ما يستحقه ضميرُها، والضمير الذي يعود على « التمر » هو ضمير مذكر. انظر « أوضح المسالك » (العدد).

(٢) البقرة : ٢٦٠.

(٣) النمل : ٤٨.

(٤) أخرجه « البخاري » في صحيحه » في (كتاب الزكاة ـــ باب ليس فيما دون خمسٍ ذودٍ صدقة) ٢ : ١٢٥ عن « أبي سعيد الخدري »، و « مسلم » في « صحيحه » في أول (كتاب الزكاة) ٣ : ٦٦، و « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الزكاة ـــ باب ما تجب فيه الزكاة) ٢ : ٩٤، و « النسائي » في « سننه » في (كتاب الزكاة ـــ باب زكاة الإبل) ٥ : ١٨.

(٥) الذود من الإبل : ما بين الثلاثة إلى العشرة، وهي مؤنثة، لا واحد لها من لفظها (صحاح). والأنفس جمع نفس، وهي مؤنثة، وإنما أُنث عددها، لأن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان. قاله « المرادي ». والشاهد : إضافة العدد إلى معدوده في قوله : « وثلاث ذود »، والمعدود اسم جمع.

وإن كان جمعاً خُفِضَ بإضافة العدد إليه، نحو : (ثلاثة رجال)، وحقه أن يكون جمعاً مكسراً من أبنيه القلة، نحو : (ثلاثة أعبد، وثلاث آم)[1] جمع : أمة.

★ ★ ★ ★ ★

---

(١) آم : بمد الهمزة وتخفيف الميم مكسورة، جمع أمة، على وزن : أفعل، وأصله : أأْمُوٌ، قلبت الواوُ ياء تفادياً من عدم النظير، والضمةُ قبلها كسرة، ثم أعلت الياء إعلال ياء « قاض »، ثم قلبت ثانية الهمزتين ألفاً لسكونها إثر همزة مفتوحة. « دليل المنجد » ٣٨، و « حاشية الصبان » ٤ : ٦٥.

المـــدود

مسـألة (١٠٥)

في تثنيــة المـــدود(*)

قال « الشاطبي » : ذَكَرَ الناظم حكم الممدود من الأسماء في التثنية فقال :

وما كصَحْـــرَاءَ بواوٍ ثُنِّيَـــا ... ونَحْــوُ عِلْبَـــاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَـــا
بواوٍ أو هَمْزٍ، وغَيْـرَ ما ذُكِـــرْ ... صَحِّحْ، وما شَذَّ على نَقْلٍ قُصِرْ

قسم الممدود ثلاثة أقسام : ما كانت الهمزة فيه للتأنيث، وما كانت للإلحاق، أو بدلاً من أصل. وما عداها وهو ما كانت الهمزة فيه أصلية. وابتدأ بالقسم الأول فقال : (وما كصحراءَ بواو ثنيا) يعني أن ما كان من الأسماء الممدودة همزته كهمزة صحراء، أي في كونها للتأنيث، فإن حكمه في التثنية أن تقلب الهمزة فيه واواً مطلقاً في صحراء : صحراوات. ومثله : حمراء، وغرّاء، وبيضاء، وزكرياء، وعمياء.

تقول : حمراوان، وغراوان، وبيضاوان، وزكرياوان، وعمياوان. وفي الحديث : « أفعمياوان أنتما »(١).

وقال الشاعر :

يديـــان بيضاوانِ عنـــد محلّـــم ... قد تمنعـــانك أن تضام وتُقْهَـــرَا

(*) موارد المسألة : « شرح الشاطبي »، و « الكافي شرح الهادي » : ٩٧ (آلة كاتبة).

(١) أخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب اللباس ــ باب في قوله ــ عز وجل ــ : « وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ») ٤ : ٦٣ والحديث بتمامه : عن أم سلمة ــ رضي الله عنها ــ قالت : « كنتُ عند رسول الله ــ ﷺ ــ وعنده مَيْمُونَة فأقبل ابنُ أمِّ مكتوم، وذلك بعد أن أُمِرنا بالحجاب، فقال النبي ــ ﷺ ــ : احتجبا منه. فقلنا : يا رسول الله، أليس أعمى لا يُبْصِرنا ولا يعرفنا ؟ فقال النبي ــ ﷺ ــ : أفعمياوان أنتما ؟ ألستما تُبْصِرَانه ؟ » وأخرجه « الترمذي » و « النسائي ». وقال « الترمذي » : حسن صحيح. انظر « مختصر سنن أبي داود » للمنذري ٦ : ٦٠، و « التلخيص الحبير » ٣ : ١٧٠، وورد في « فتح الباري » : « أفعمياوان أنتما » هذا في حق أمهات المؤمنين، نهاهما عن رؤية الأعمى مع قوله لـ « فاطمة بنت قيس » : « اعتدى عند ابن أم مكتوم فإنه أعمى » فغلظ الحجاب في حقهن دون غيرهن. ا هـ.

جمـــوع التكسيـــر

مسـألة (١٠٦)

في حلول جمع القلة محل الكثرة وبالعكس

قال « الشاطبي » عند قوله : (..بلفظ قلة في الأكثر) :

حاصل المسألة : أن المعدود إما أن يكون له جمع قلة فقط، أو جمع كثرة فقط، أو الجمعان معاً.

فإن كان له جمع قلة فقط فهو الذي يميز به ليس غير.

وجموع القلة في التكسير : أَفْعُلٌ، وأَفْعَالٌ، وأَفْعِلَةٌ، وفِعْلَةٌ. وجمعا السلامة للقلة ــ عند طائفة ــ ؛ ولذلك لما قال « حسان بن ثابت » :

لنا الجفناتُ الغُرُّ يلمَعْنَ بالضحى وأسيافُنا يقطُرْنَ من نَجْـدَةٍ دمَـا

قيل له : لقد قَلَّلْتَ جفانَ قومِك وأسيافَهم.

فعلى هذا تقول : سبع سموات، وسبع بقرات، وتسع آيات، وثلاثة أرسان، لأن هذه الأشياء إنما جمعت جمع قلة له على مثال القلة.

وإن كان له جمع كثرة فقط أُتي به على ذلك ؛ للضرورة، نحو : خمسة دراهم، وستة دنانير، وأربعة رجال أو أناسي.

وإن كان له الجمعان معاً فالأكثر أن يؤتى بجمع القلة، نحو : ثلاثة أكلب، وأربعة أفلس، وخمسة أكبش. ونحو ذلك.

وقد يجوز : ثلاثة كلاب وأربعة فلوس، وخمسة كباش.

وقد قالوا : ثلاثة كلاب، مع وجود (أكلب)، ولكنه قليل، ولذلك قال « الناظم » : (... بلفظ قلة في الأكثر) يعني أن الأكثر في كلام العرب أن يضاف إلى العدد جمع القلة، لا جمع الكثرة.

وقد دخل له في هذه العبارة القسم الثاني، وهو ماله جمع كثرة فقط، فإنه وإن كان يضاف العدد إليه ولابد فهو قليل في بابه، فعلى الجملة إضافة العدد إلى جمع الكثرة قليل.

ومما جمع فيه التمييز على مثال الكثرة، وإن كان له مثال قلة : ثلاثة قروء، مع أن له (أقراء)، ومنه في الحديث : « دعي الصلاة أيام أقرائك »[1].

ولم تقل العرب : ثلاثة أقراء، كأنهم استغنوا بجمع الكثرة عن جمع القلة. قال المؤلف : لأن واحده (قرء)، وجمع مثله على (أفعال) شاذ. فترك لمخالفته القياس.

وكذلك : شسع، قالوا : ثلاثة شسوع، مع أن له أشساعاً، وجمع مثله على (أقفال) مطرد، إلا أن أكثر العرب يستغنون بشسوع عن أشساع، فعدل عن جمع القلة لذلك.

وكذلك : أربعة شهداء، عدل عن (أشهاد) فأوثر عليه مع أن أفعالاً يجمع عليه، مثل : شاهد، وشهيد، كـ : شراق، وإشراق، وصاحب، وأصحاب.

فقد تقرر من هذا كله : أن الإتيان بجمع القلة هو الأكثر، والإتيان بجمع الكثرة قليل، ووجه التفسير بجمع الكثرة وجهان :

أحدهما : أن يكون من إضافة الشيء إلى جنسه، فهي من الإضافة التي على تقدير : « من ».

والثاني : أن يكون من إضافة الجزء إلى الجملة، فهي من الإضافة التي بمعنى اللام...

وقال « الشاطبي » عند قوله :

أَفْعِلَــةٌ أَفْعُــــلُ ثُمَّ فِعْلَـــــهْ ثُمَّتَ أفعــالٌ جُمُــوعُ قِلَّــهْ
وبـعضُ ذي بكثرة وضعـاً يفـــي كأَرْجُلٍ والعَكْسُ جاء كالصُّفِي

(١) أخرجه « أبو داود » في « سننه » في (كتاب الطهارة ــ باب في المرأة تستحاض، ومن قال : تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض) ٢ : ٧٣. و « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب الطهارة ــ باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام إقرائها قبل أن يستمر بها الدم) ١ : ١١٥ بلفظ : « المستحاضة تدعُ الصلاةَ أيَّام أَقْرائِها، ثم تغتسلُ وتتوضأ لكل صلاةٍ، وتصومُ وتُصَلِّي »
أما الحديث بلفظ : « دعي الصلاة أيام أقرائك » فقد ذكره « ابن حجر » في « التلخيص الحبير » ١ : ١٨٠ وتكلم عنه. وانظر « كنز العمال » ٩ : ٤١٠، ٤١٣.

وفي شعر « حســان » :

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

وقد اعترضه « النابغة » فقال : قد قللت جفانك وأسيافك.

فقالوا : من كلامنا وضع القليل موضع الكثير، وكلا الكلامين دليل على مذهب « سيبويه ».

... وقد قالوا : جفنة وجفان، وسيف وسيوف. ومثاله في الثاني ــ أي : وضع الكثير مكان القليل ــ قولُه تعالى : « ثلاثة قروء » مع أنهم قد قالوا : أقراء.

وفي الحديث : « دعى الصلاة أيام أقرائك » ففسر ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة.

فهذا من الوفاء الاستعمالي الوضعي...

مسألة (١٠٧)

يصح أن يُجمع جمع التكسير جمعَ السلامة(*)

قال « الأشموني » :

...وما كان من الجموع على زنه « مفاعل » أو « مفاعيل » لم يجز تكسيره ؛ لأنه لا نظير له في الآحاد فيحمل عليه، ولكنه قد يجمع بالواو والنون، كقولهم في نواكس : نواكسون، وفي أيامن : أيامنون. أو بالألف والتاء، كقولهم في حدائد : حدائدات، وفي « صواحب » : « صواحبات ».

ومنه الحديث : « إنكنَّ لأنتنَّ صواحبات يوسف »[1].

(*) موارد المسألة : « شرح الأشموني » ٤ : ١٥٢، و « الكافي شرح الهادي » : ١٠٠٢ (آلة كاتبة)، و « شرح الكافية » ١ : ٤٠، ٥٤.

(١) أخرجه « البخاري » في « صحيحه » في (كتاب الأذان ـــ باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة ـــ وباب إذا بكى الإمام في الصلاة) ١ : ١٦٥، ١٧٦. و « مسلم » في « صحيحه » في (كتاب الصلاة ـــ باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر..) ٢ : ٢٥.
و « مالك » في « الموطأ » في (كتاب قصر الصلاة في السفر ـــ باب جامع الصلاة) ١ : ١٧١.
و « الترمذي » في « سننه » في « أبواب المناقب ـــ باب حدثنا أبو موسى إسحاق بن موسى الأنصاري..) ٥ : ٢٧٦.
(برواية « صواحب »، ولا شاهد فيها) .
وأخرجه « ابن ماجه » في « سننه » في (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ـــ باب ما جاء في صلاة رسول الله ـــ ﷺ ـــ في مرضه) ١ : ٣٩ (برواية « صواحبُ يوسف » أو « صواحبات يوسف »). وورد في « سنن ابن ماجه » في (كتاب النكاح ـــ باب نكاح الصغار يزوجهن الآباء) ١ : ٦٠٣ من قول « عائشة » : « ...وإنّي لَفِي أُرْجُوحةٍ ومعي صَوَاحِبَاتٌ لي... » وفي (باب حسن معاشرة النساء) ١ : ٦٣٧ : قالب ـــ « عائشة » : «كنتُ أَلْعَبُ بالبناتِ وأنا عند رسول الله ـــ ﷺ ـــ فكان يُسَرِّبُ إليَّ صواحباتي يُلاعِبْنَني ».

وذكره[1] « الزنجاني » في (مبحث : ما لا ينصرف) : شاهداً على أن الجمع قد يدخله الجمع. وحكى « أبو الحسن » : المَوَالِيَات في جمع الموالي.

وذكره « الرضي » في (مبحث : ما لا ينصرف) على أنه لا يقال : غاية جمع التكسير ؛ لأنه لا يمتنع جمعه جمع السلامة، وإن لم يكن قياساً مطرداً.

* * * * *

---

(١) أي : الجزء المتقدم من الحديث الشريف، وتمامه برواية « ابن ماجه »، فقد روى بسنده عن « سالم بن عُبَيْدٍ » ؛ قال : أُغْمِيَ على رسول الله ــ ﷺ ــ في مرضه. ثم أَفَاقَ. فقالَ : « أَحَضَرَتِ الصلاةُ ؟ » قالوا : نعم. قال : « مُرُوا بلالاً فَلْيُؤَذِّنْ. ومُرُوا أبا بكرٍ فَلْيُصَلِّ بالناسِ ». ثم أُغمي عليه، فأفاقَ. فقال : « أَحَضَرَتِ الصلاة ؟ » قالوا : نعم. قال : «مُرُوا بلالاً فَلْيُؤَذِّنْ ومُرُوا أبا بكر فليصَلِّ بالناس » ثم أُغمِيَ عليه. فأفاقَ، فقالَ : « أَحَضَرَتِ الصلاة ؟ » قالوا : نعم. قال : « مُرُوا بلالاً فليؤذن. ومروا أبا بكر فليصلِّ بالناس » فقالت « عائشة » : إنَّ أبي رَجُلٌ أسِيفٌ. فإذا قام ذلك المقامَ يبكي، لا يستطيع. فلو أَمَرْتَ غيرَهُ. ثم أغمي عليه. فأفاق، فقال : « مُرُوا بلالاً فَلْيُؤَذِّنْ. ومُرُوا أبا بكرٍ فليصلِّ بالناس، فإنَّكُنَّ صواحِبُ يُوسُفَ، أو صواحباتُ يوسفَ » قال : فأُمِرَ بلالٌ فَأَذَّنَ، وأُمِرَ أبو بكرٍ فصلَّى بالناس. ثم إنَّ رسولَ الله ــ ﷺ ــ وَجَدَ خِفَّةً، فقال : « انظروا لي مَنْ أَتَّكِيءُ عليه » فجاءت بَرِيرَةُ ورجلٌ آخَرُ، فاتَّكَأَ عليهما. فلمّا رآه أبو بكر، ذَهَبَ لِيَنْكِصَ. فأَوْمَأَ إليه، أنِ اثْبُتْ مكانَكَ. ثم جاء رسولُ الله ــ ﷺ ــ حتى جَلَسَ إلى جَنْبِ أبي بكر. حتى قَضَى أبو بكرٍ صلاتَهُ. ثم إنَّ رسولَ الله ــ ﷺ ــ قُبِضَ. ا هـ.

صواحب : ج صاحبة، والمراد أنهن مثلهن في إظهار خلاف ما في الباطن، والمراد بالخطاب « عائشة » فقط وإن كان بلفظ الجمع. كما أن « صواحب » جمع والمراد « زليخا » فقط. ووجه المشابهة أن زليخا استدعت النسوة، وأظهرت لهن الإكرام بالضيافة، ومرادها أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعذرنها في محبته. وأن عائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها، كونه لا يُسمع المأمومين القراءة لبكائه. ومرادها ألاّ يتشاءم الناس به. وصرّحت هي بعد ذلك به.

الـــوقف

مسـألة (١٠٨)

الأرجح في جمع التصحيح أن يُوقف عليه بالتاء[*]

إذا وُقِفَ على تاء التأنيث التُزمت التاء، وسلمت من القلب هاء إن كانت **متصلةً بحرف**، كـ : ثُمَّتَ، وربت، ولعلت. **أو فعلٍ**، كـ : قامَتْ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح، كـ : أُخت، وبنت.

وجاز إبقاؤها على صورتها، وإبدالها هاء إن كان **قبلها فتحة**، نحو : ثَمْرة، وشَجَرة. **أو كان قبلها ألف**، نحو : صلاة، وزكاة، ومسلمات، وذات، وأولات.

والأرجحُ في جمع التصحيح، كـ : مسلماتٍ، هندات، وفيما أشبهه الوقفُ بالتاء، (وما أشبهه هو اسم الجمع، وما سمي به من الجمع تحقيقاً أو تقديراً) فاسم الجمع، نحو : أولاتُ (فإنه لا واحد له من لفظه، وإنما له واحد من معناه، وهو ذات). وما سمي به من الجمع تحقيقاً، كـ : عرفات، وأذرعات (فإنهما جمع عرفة، وأذرعة تحقيقاً) وما سمي به من الجمع تقديراً، كـ : هيهات، فإنها في التقدير جمع هَيْهيه، ثم سمي بها الفعلُ.

ومن الوقف بالإبدال هاء قولُهم : (كيف الإخوهْ والأخواهْ).

ومنه الحديث : « دَفْنُ البناهْ من المكرماهْ »[1]، حكاه « قطرب »،

(*) موارد المسألة : « شرح المرادي » ٥ : ١٧٥، و « شرح الأشموني » ٤ : ٢١٤، و « أوضح المسالك » ٣ : ٢٩١، و « التصريح » ٢ : ٣٤٣، و « شرح قطر الندى » ٤٦٢.

(١) « دفن البنات من المكرمات » رواه « الطبراني » في « الكبير والأوسط »، وابن عدي في « الكامل » و « القضاعي » و « البزار » عن « ابن عباس » أن النبي ـ ﷺ ـ لما عزي بابنته « رقية » قال : « الحمد لله دفن البنات من المكرمات » وهو غريب، إلا أن « البزار » قال : « موت » بدل « دفن ».

وبه رواه « الصغاني »، وحكم عليه بالوضع.

ورواه « ابن الجوزي »، عن « ابن عمر » مرفوعاً بهذا اللفظ في « الموضوعات » ٣ : ٢٣٥، وأقره(=)

عن « طيء » بإبدال تاء الجمع هاء في الوقف.

وقرأ « الكسائي » و « البَزّي » : « هَيْهاه »[1].

والأرجَحُ في غير جمع التصحيح وغير ما أشبهه الوقفُ بالإبدال هاء. **ومن الوقف** بترك الإبدال هاءً **قراءةُ** « نافع » و « ابن عامر » و « حمزة » : « إن شَجَرَتْ »[2] بالتاء.

قال « أبو النجم » :

واللهُ أنجاك بكَفَّـــيْ مَسْلَـــمَتْ	من بعْدِما وبَعْدِما وبَعْـــدِمَتْ[3]
كانَتْ نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ	وكادَتِ الحُرَّةُ أنْ تُدْعـــى أَمَتْ

* * * * *

(=) « السيوطي » في « اللآلىء » ٢ : ٤٣٧، والصواب أن الحديث ضعيف، كما في « تنزيه الشريعة » ٢ : ٣٧٢.

« تنبيه » قال بعضهم : حاشاه أن يقول ذلك كراهة للبنات، بل خرج مخرج التعزية للنفس.

انظر « فيض القدير » ٣ : ٥٣٣، و « كشف الخفاء » ١ : ٤٠٧، و « كنز العمال » ١٦ : ٤٤٩، و « تمييز الطيِّب من الخبيث » ٧٩

(١) المؤمنون : ٣٦، والآية : « هيهاتَ هيهاتَ لما تُوعدون »، ووقف عليها بالهاء « البزي » و « قنبل » بخلفه، و « الكسائي ». والباقون بالتاء، وهو الذي لـ « قنبل » في الشاطبية وغيره. « إتحاف فضلاء البشر » ٣١٩.

(٢) الدخان : ٤٣، والآية : « إن شَجَرَتَ الزقوم ». و « شَجَرَتَ » برسم التاء المجرورة، ووقف عليها بالهاء « أبو عمرو » و « ابن كثير » و « الكسائي ».

ووقف الباقون بالتاء على الرسم. ا هـ « خطيب »

وفي « القرطبي »: كل ما في كتاب الله من ذكر الشجرة، فالوقف عليه بالهاء إلا حرفاً واحداً في « سورة الدخان » : إن شجرت الزقوم طعام الأثيم » ا هـ أي فيجوز الوقف عليها بالتاء والهاء كما في عبارة « الخطيب ». « حاشية الجمل على الجلالين » ٤ : ١٠٩.

(٣) « بعدمت » لا شاهد فيها، لأن الأصل « ما » فأبدلت الألف هاء، ثم أبدلت الهاء تاء ؛ ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات.

الإبـــدال

مسألة (١٠٩)

في إبدال الياءِ تاءً(*)

قال « ابن هشام » :

تقول في « افتعل » من الإزار : « ايتَزَرَ »

ولا يجوز إبدالُ الياء تاء وإدغامها في التاء، لأن هذه الياء بدل من همزة، وليست أصلية.

وشذَّ قولهم في « افتعل » من الأكل : « اتَّكَلَ » .

وقولُ « الجوهري » في « اتّخذ » إنه افتعل من الأخذ وَهَمٌ. وإنما التاء أصل، وهو من « تَخِذَ » كاتَّبَعَ من تَبِعَ. ا هـ.

قال « المرادي » :

وحُكِيَ عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال من ذي الهمزة، وحكـوا من ذلك ألفاظا وهي : اتّزر، واتّمن، من الإزار والأمانة، واتّهل من الأهل، ومنه عندهم اتخذ من الأخذ.

وقال بعضهم : هي لغة رديئة متنازع في صحة نقلها، قال « أبو علي » : هذا خطأ في الرواية، فإن صحت فإنما سمعت من قوم غير فصحاء، لا ينبغي أن يؤخذ بلغتهم، ولم يحك هذا « سيبويه » ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصيغة، وتحري النقل. ا هـ.

وجاء في « القاموس » (أزر) :

ائتزر به، وتأزر به، ولا تقل : اتّزر، وقد جاء في بعض الأحاديث، ولعله من تحريف الرواة.

(*) موارد المسألة : « أوضح المسالك » ٣ : ٣٣٩، و « التصريح » ٢ : ٣٩١، و « شرح المرادي » ٦ : ٧٨.

وورد في « تاج العروس » ٣ : ١١ تعليقاً على قوله : (لعله من تحريف الرواة) : قال شيخنا[١] : وهو رجاء باطل، بل هو وارد في الرواية الصحيحة، صححها « الكرماني » وغيره من شراح البخاري، وأثبته « الصاغاني » في « مجمع البحرين في الجمع بين أحاديث الصحيحين ». ا هـ

ويمكننا أن نقول بناء على ما تقدم : إن ما حكاه البغداديون من أجازة الإبدال من ذي الهمزة، مذهبٌ قوي، مؤيد بالأحاديث النبوية، فمن ذلك الحديث :

« وإن كان قصيراً فليتّزر به »[٢] بالإبدال والإدغام. وحديث « عائشة » : « كان رسول الله ﷺ ـــ يأمُرُني إذا حِضْتُ أن أتَّزِرَ »[٣] بالإدغام.

* * * * *

---

(١) المراد به هو الإمام اللغوي، أبو عبد الله، محمد بن الطيب بن محمد الفاسي (١١١٠ ـــ ١١٧٠ هـ)

(٢) أخرجه « مالك » في « الموطأ » في (كتاب صلاة الجماعة ـــ باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد) ١ : ١٤١، من حديث « جابر بن عبد الله » أن رسول الله ـــ ﷺ ـــ قال : « من لم يَجِدْ ثوبَيْنِ فَلْيُصَلِّي في ثوب واحد، مُلْتَحِفاً به، فإن كان الثوبُ قصيراً، فليتَّزِرْ به » فليصلي : بإثبات الياء للإشباع.

(٣) أخرجه « الترمذي » في « سننه » في (أبواب الطهارة ـــ باب ما جاء في مباشرةِ الحائِض) ١ : ٨٨.

مسألة (١١٠)

في إبدال الميم(*)

أبدلت الميم وجوباً من الواو في « فم »، وأصله « فَوَه » بدليل تكسيره على « أفواه ».

والتكسير يرد الأشياء إلى أصولها.

فحذفوا الهاء لخفائها تخفيفاً، ثم أبدلوا الميم من الواو؛ لكونها من مخرجها.

فإن أضيف إلى ظاهر أو مضمر رجع به إلى الأصل، وهو الواو.

فقيل : فوزيد، وفوك.

وربما بقي الإبدال مع الإضافة إلى المظهر والمضمر. نحو قوله ـ ﷺ ـ :

﴿ لَخُلُوفُ فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك ﴾(١).

وقول « رؤبـة » :

يصبح ظمـآن وفي البحر فمه

وزعم « الفارسي » : أن الميم لا تثبت إلاّ في الشعر.

ويرده الحديث المتقدم.

* * * * *

(*) موارد المسألة : « أوضح المسالك » ٣ : ٣٤١، و « التصريح على التوضيح » ٢ : ٣٩٢.

(١) تقدم تخريجه في مسألة / ٨ / في (إثبات ميم « فم » مع الإضافة جائز).

ومن شواهد إثبات ميم « فم » مع الإضافة ما جاء في « صحيح البخاري » في (كتاب الأشربة ـ بابُ الشُّرب من فِمِ السِّقاءِ) ٦ : ٢٥٠، عن « أبي هريرة » ـ رضي الله عنه ـ أنه قال : « نهى رسولُ الله ـ ﷺ ـ عن الشُّربِ من فِمِ القِرْبة أو السِّقاءِ... ».

وانظر « فتح الباري » ١٠ : ٩٠.

وفي « سنن ابن ماجَهْ » في (كتاب الطهارة ـ باب ما جاء في مؤاكلة الحائض وسؤرها) ١ : ٢١١، عن « عائشة » أنها قالت : « كنتُ أتَعَرَّقُ العَظْمَ وأنا حائضٌ فيأخُذُه رسول الله ـ ﷺ ـ فَيَضَعُ فَمَهُ حيثُ كان فمي، وأَشْرَبُ من الإناء فيأخُذُهُ رسولُ الله ـ ﷺ فيضَعُ فَمَهُ حيثُ كانَ فمي وأنا حائضٌ »، وفي (كتاب الأشربة ـ باب الشرب من في السقاء) ٢ : ١١٣٢، عن « ابن عباس : أن رسولَ الله ـ ﷺ ـ نهى أن يُشْرَبَ من فَمِ السِّقَاءِ ».

خاتمة

وأخيراً، بعد هذه الرحلة الطويلة، والجولة الممتعة، مع الحديث النبوي. لا بد لنا من كلمة موجزة نختم بها بحثنا، تكون بمنزلة القطوف والنتائج.

فأقول ـــ وبالله التوفيق ـــ لإحقاق الحق، وإعلان الحقيقة : إن الأحاديثَ الثابتة وصلت إلينا، من غير تحريف ولا تبديل، ولا زيادة ولا نقصان، وبنهاية المطاف نقطف الثمار اليانعة، ونخلص إلى ما يلي :

(١) إن أئمة الحديث عُنوا عنايةً تامةً بلسان العرب، وبعلم النحو، الذي يفتضح فاقدُه بكثرة الزلل. ولا يصلح الحديثُ للحَّان.

(٢) إن الكثيرين من الصحابة والتابعين، ومَنْ جاء بعدهم من رواة الحديث قصروا رواية الحديث على اللفظ، ومنعوا روايتَهُ بالمعنى.

(٣) إن الرواية بالمعنى قد أجازها العلماء لمن كان عالماً عارفاً بالألفاظ، والأساليب العربية، خبيراً بمدلولاتها، والفروق الدقيقة بينها، وإلاّ لم تجزله الرواية بالمعنى بلا خلاف.

(٤) إن الذين أجازوا الرواية بالمعنى إنما أجازوها على أنها ضرورة تتقدر بقدر الحاجة إليها، لا على أنها أصل يتبع ويلتزم في الرواية.

ولاخلاف بين العلماء، أنّ المحافظةَ على ألفاظِ الحديثِ، وحروفه أمرٌ عزيز، وحكم شريف، وهو الأولى بكلِّ ناقل، والأجدر بكل راوٍ، ما استطاع إليه سبيلا.

(٥) إن الرواية بالمعنى ممنوعة ـــ باتفاق ـــ في الأحاديث المتعبد بلفظها، كالأذكار، والأدعية، والتشهد، والقنوت. وكذلك في الأحاديث التي هي من جوامع كلمه ـــ ﷺ ـــ وكذلك ما يستدل بلفظه على حكم لغوي، إلاّ أن يكون الذي أبْدَلَ اللفظ بلفظٍ آخرَ عَرَبِيٌّ يُستدلُّ بكلامه على أحكام العربية.

(٦) إن الذين منعوا الاستشهاد بالحديث، منعوه لعدم وُثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ـــ ﷺ ـــ إذْ لو وَثقوا بذلك لأَجْرَوْه مُجْرَى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية.

(٧) إن تدوين الحديث بدأ بصفة عامة ورسمية على رأس المائة الأُولى، وبلغ منتهاه في نهاية القرن الثالث، وأن بعض الصحابة والتابعين كانوا يدونون الأحاديث في القرن الأول الهجري بصفة خاصة.

(٨) إن الرواية بالمعنى إنما تَرَخَّصَ فيها مَنْ تَرَخَّصَ في غير المصنَّفات المدوَّنة، أما فيها فلا ؛ لأن الراويَ لا يملك تغييرَ تصنيفِ غيره.

(٩)إن الرواة الذين نقلوا الأحاديث من الصحابة والتابعين، كان لهم من الخصائص الدينية والخلقية ما يعصمهم من التغيير والتبديل والتحريف في الرواية.

وهم إلى ذلك ذوو حوافظ قوية، وأذهانٍ سيالة، ووجدان حي، وقلوب عاقلة واعية.

(١٠) إن القواعد والضوابط التي أخذ جامعو الأحاديث بها عند تدوينها، هي أدق وأرق ما وصل إليه علم النقد، في تمييز المقبول من المردود، من المرويات، وفي تمييز الحق من الباطل، والخطأ من الصواب.

(١١) انكشف لنا من عرضنا للنصوص ومناقشتها أنه لا يوجد في القدامى من رفض الاحتجاج بالحديث في علمَي النحو والصرف، وغاية الأمر أنهم اعتصموا بالصمت، ولم يثيروا هذه المسألة ألبتة، ونحن نتحدى أن يكون لسيبويه والخليل والمبرد، ومن كان من طبقتهم قولٌ في ذلك، من قريب أو بعيد، بعبارة أو إشارة، بتصريح أو تلويح، بل لم ينطقوا بِبِنْتِ شَفَة، ولم يأثموا في الخوض في منع الاستشهاد بالحديث.

أما التقسيم الذي قسمه العلماء إلى ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : الاستشهاد بالحديث في النحو مطلقاً.

الاتجاه الثاني : المنع من الاستشهاد مطلقاً.

الاتجاه الثالث : التوسط بين الاتجاهين.

فهذا التقسيم كان أخيراً بسبب ما أثاره « ابنُ الضائع » و « أبو حيان ».

(١٢) ظهر مما قدمته — لكل ذي عَيْنَيْن أن الذين احتجوا بالحديث الشريف بكثرةٍ في مسائل النحو والصرف، هم من أئمته، أو من المطلعين عليه، والمشتغلين به.

وأما الذين لم يحتجوا به بكثرة، فليس لهم نصيب في هذا الشأن، وليسوا من أرباب هذا الفن، وبضاعتهم فيه قليلة.

(١٣) بَانَ لنا — بوضوح — أن الرواياتِ المخالفة للقواعد النحوية أنواع، أذكر منها ثلاثة أنواع :

النوع الأول : رواياتٌ أُخِذَتْ من كتب اللغة وغيرها من الكتب غير المتخصصة في الحديث الشريف، وهي ليست بحجة في رواية الحديث. وقد قرر العلماء قديماً : أن المسألة المتعلقة ببابٍ تؤخذ من الباب نفسه، ولا ينبغي أن تؤخذ من باب مغايرٍ فيما ذُكِرَتْ استطراداً في غير بابها. فما بالك إن أُخِذَ الحديثُ من غير كتبه، ومن غير معينه.

النوع الثاني : رواياتٌ أُخذت من كتب الحديث، ولكنها رواياتٌ قليلة، أو شاذة، أو نادرة، مع وجود الرواية المشهورة.

النوع الثالث : قطعةٌ من حديثٍ قد استشهدوا بها، وهي مخالفة للأساليب النحوية المشهورة، وقد تكلفوا في تأويلها، ولو تتبعوا روايات الحديث في مظانّه لعثروا على الحديث بتمامه، وأمكن تخريجه على أشهر الضوابط النحوية.

ولا يجوز لنا أن نحكم على الحديث قاطبة، أنه لا يصح الاحتجاج به لمخالفته القواعد النحوية، من خلال هذه الأنواع ؛ لأن العِلْمَ مبني على التحري والضبط، والاعتماد على الروايات المشهورة المستفيضة، الموثوق بها عند أرباب هذا الشأن، وعلى

رواية الأكثرين الذين عليهم المعوّل، وإليهم الرحلة، وعلى تَصَوُّر الحديث بتمامه كيلا يختل البيان، ويشتبه الإعراب.

وبهذه النتائج أَخْلُصُ إلى نتيجة حتمية، وهي أن الكثير من الأحاديث النبوية وَصَلَتْ إلينا بمحكم لفظها، وأن بعض الأحاديث قد رُوِيَ بالمعنى، مع التحرز البالغ من التغيير المخل بالمعنى الأصلي، وأن ما عسى أن يكون قد دخل الأحاديث بسبب الرواية بالمعنى شيءٌ يسير قد تَنَبَّهَ له العلماء، وبيَّنوهُ، وصدق رسول الله ـ ﷺ ـ حيث يقول : ﴿ يَحْمِلُ هذا العلمَ من كلِّ خلفٍ عدولُه، يَنْفُونَ عنه تحريفَ الغَالِينَ، وانتحالَ المبطلين، وتأويلَ الجاهلين ﴾[1].

● ولِمَا تَقَدَّمَ أقولُ بكل صراحة ووثوق :

إنني أجزم بضرورة الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النبوي، الثابت عن رسول الله ـ ﷺ ـ، وأنبذ غير ذلك من الآراء الساقطة المتهافتة.

وأذهب مذهبَ مَنْ قال بجواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً، سواء أكان مروياً باللفظ أم بالمعنى ؛ لأنه لا ينتج ضرر عن الرواية بالمعنى ؛ لأن شرط الراوي بالمعنى أن يكون من أهل الضبط والإتقان والحفظ ـ كما تقدم بتفصيل مفيد ـ وسواء أكانت الرواية من رواية العرب أم العجم ؛ لأن النقاد والمُحَدِّثِينَ لم يشترطوا أن يكون عربياً، وألاّ يكون من العجم، بل الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانها، للعارف به. ولأن جميع الرواة يتحرون اللفظ، فإذا رَوَى أحدهم بالمعنى أوجبوا عليه

---

(١) ذكره « الخطيب » في « شرف أصحاب الحديث » : ٢٨ من حديث أبي هريرة مرفوعاً. قال « أحمد » عنه : هو صحيح، سمعته من غير واحد.

« فائدة » : الخَلَفُ : بالفتح، يقال : خَلَفَهُ يَخْلُفُهُ خَلَفاً : صار مكانه. والخَلَفُ ـ بفتح اللام وسكونها ـ : كلُّ من يجيءُ بعد من مضى، إلا أنه يستعمل بالتحريك في الخير، وبالتسكين في الشرّ. يقال : خَلَفُ صِدْقٍ، ومنه الحديث الشريف، ويقال : خَلْفُ سوء. ومنه قول « لبيد » :

ذَهَبَ الذينَ يُعَاشُ في أكنافِهِمْ وبَقِيتُ في خَلْفٍ كَجِلْدِ الأَجْرَبِ

« اللسان » (خلف) ٩ : ٨٤.

أن يقول : « أو كما قال »، و « أو نحوُه »، و « أو شِبْهُهُ ». وما أشبه ذلك.

وفي هذا دلالة قاطعة على أن جلَّ اهتمامهم الروايةُ باللفظ. وهذا أمر يعرفه من مَارَسَ هذا العلم الشريف، وهذا الفن الجليل، أما من لم يشمَّ رائحة هذا العلم، فلا يَعْرِف هذه الحقيقة، وحكمُه في هذا الباب حكمُ من تخبّط في ظلماء مدلهمة، وخَبَطَ خَبْطَ عشواء

وبتبني فكرة الاستشهاد بالحديث مطلقاً، نكون قد وَسَّعْنا دائرة الاستشهاد، باعتبار الحديث الشريف مصدراً من مصادر الاستشهاد. وبالاستقاء من ينبوعه الفياض، العذب الزلال، يُصْبِحُ رَبْعُ النحو به خصيباً.

وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.



المحتوى

الصفحة

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية		الصفحة

٤ ـ النســاء

٥ ـ المــائـدة

٦ ـ الأنعــام

٧ ـ الأعــراف

رقم الآية | الصفحة

١١ ـ هـــود

١٢ ـ يـوسـف

١٣ ـ الـرعـد

١٤ ـ إبـراهيـم

١٥ ـ الحِجْـر

رقم الآية الصفحة

١٧ الإســـــراء

١٨ ـــ الكـهــف

٢٠ ـــ طـــــه

٢١ ـــ الأنبيـــاء

رقم الآية الصفحة

٢٢ ــ الحــج

٢٣ ــ المؤمنــون

٢٤ ــ النــور

٢٥ ــ الفرقــان

٢٦ ــ الشعــراء

٢٧ ــ النمـــل

رقم الآية | الصفحة

٢٨ ـــ القصـــص

٢٩ ـــ العنكبـــوت

٣٠ ـــ الـــروم

٣٣ ـــ الأحـــزاب

٣٤ ـــ سبـــأ

٣٥ ـــ فـاطـــر

رقم الآية | الصفحة

٤٥ ـ الجاثيـــة

٤٨ ـ الفتـــح

٤٩ ـ الحجـــرات

٥٠ ـ ق

٥٢ ـ الطـــور

٥٦ ـ الواقعـــة

رقم الآية | الصفحة

٦٠ ـ الممتحنـــة

٦٧ ـ المُلْــك

٧١ ـ نــوح

٧٥ ـ القيامـــة

٧٦ ـ الإنســـان

٧٨ ـ النبـــأ

رقم الآية | الصفحة

٨٠ ــ عبــس

٨٢ ــ الانفطــار

٨٨ ــ الأعلــى

٩٣ ــ الضحــى

★ ★ ★ ★ ★

٢ ـ الأحاديث والآثار

الصفحة

« ء »

الصفحة

الصفحة

الصفحة

« ب »

« ت »

« ث »

الصفحة

« ح »

« خ »

« د »

« ر »

الصفحة

« ز »

« س »

« ش »

« ص »

« ظ »

الصفحة

« ع »

« غ »

« ف »

الصفحة

« ق »

« ك »

الصفحة

« ل »

الصفحة

الصفحة

« ن »

« هـ »

الصفحة

« و »

« ي »

* * * * *

فهرس الأمثال والأقوال السائرة

الصفحة

« ء »

« ب »

« ت »

الصفحة

الصفحة

« ك »

« ل »

« م »

الصفحة

« ن »

« و »

« ي »

* * * * *

الشعــــر

الصفحة

« ت »

« ج »

« ح »

« د »

الصفحة

الصفحة

« س »

« ع »

« ف »

« ق »

الصفحة

« ك »

« ل »

الصفحة

« م »

الصفحة

« ن »

« هـ »

الصفحة

« ي »

★ ★ ★ ★ ★

الأعلام المترجمين

الصفحة

« ء »

« ث »

« ج »

« ح »

« خ »

الصفحة

« ز »

« س »

« ش »

« ص »

« ض »

« ط »

الصفحة

« ع »

« غ »

« ق »

« م »

« ن »

« هـ »

الصفحة

« و »

« ي »

★ ★ ★ ★ ★

٦- الموضوعات

الصفحة

الصفحة

وفي هذا الفصل مسائل :

الصفحة

★ ★ ★ ★ ★

الصفحة

القســـم الثــاني ١٣٧

(دراسة نحوية للأحاديث النبوية الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك)

وفيه ثمانية وثلاثون باباً نحوياً
وفيها عشرٌ ومائة مســألة

الصفحة

الصفحة

(« كان » وأخواتها)

(أفعـــال المقاربـــة)

الصفحة

(« لا » التي لنفي الجنس)

(« ظن » وأخواتها)

(الفاعل)

(التنازع)

(الاستثناء)

الصفحة

الصفحة

الصفحة

(نِعْمَ وبِئْسَ)

(أفعل التفضيل)

(التوكيـــد)

(عطف النســـق)

الصفحة

(البـــدل)

(النـــداء)

(الاختصـــاص)

(أسماء الأفعال والأصوات)

(ما لا ينصـــرف)

الصفحة

(إعراب الفعــــل)

(النـــــواصب)

(عوامـل الجـــزم)

(لـــــو)

(أمّـــــا)



الصفحة

★ ★ ★ ★ ★

فهرس موارد البحث

« أ »

— « إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر » لأحمد الدمياطي، الشهير، بالبنا. طبع عبد الحميد حنفي ١٣٥٩ هـ بمصر.
— « الإحكام في أصول الأحكام » لعلي بن حزم، تحقيق الأستاذ محمد أحمد عبد العزيز. ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م بمصر.
— « أخبار الحمقى والمغفلين » لأبي الفرج عبد الرحمن الجوزي. الطبعة الثالثة ١٩٧٩ م، منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت.
— « أخبار النحويين البصريين » للسيرافي. بيروت. المطبعة الكاثوليكية ١٩٣٦ م.
— « إرشاد الفحول » للشوكاني. دار الفكر. بيروت.
— « أساس البلاغة » للزمخشري،، بتحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود، تصوير بيروت ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م.
— « أصول التخريج ودراسة الأسانيد » للدكتور محمود الطحان. الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م طبع في المطبعة العربية بحلب.
— « أصول التفكير النحوي » للدكتور علي أبي المكارم طبع دار القلم. بيروت ١٩٧٣ م.
— « أصول الحديث » (علومه ومصطلحه) للدكتور محمد عجاج الخطيب الطبعة الثالثة. طبع دار الفكر ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م.
— « أصول السرخسي » للسرخسي. حققه الأستاذ أبو الوفا الأفغاني. تصوير بيروت.
— « إعراب الحديث النبوي » للعكبري. تحقيق الأستاذ عبد الإله نبهان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧ م.
— « الأعلام » للأستاذ خير الدين الزِّرِكْلي (١ — ٨) الطبعة الرابعة. دار العلم للملايين ١٩٧٩ م.
— « أعلام النساء » للأستاذ عمر رضا كحالة، الطبعة الثالثة. مؤسسة الرسالة.
— « الاقتراح في علم أصول النحو » للسيوطي، تحقيق الدكتور أحمد محمد

قاسم. الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ/١٩٧٦ م القاهرة.

— « أمالي السهيلي » لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسي. تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا. مطبعة السعادة.

— « إنباه الرواة في أنباء النحاة » للقفطي. حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دار الكتب المصرية ١٣٥٠ هـ/١٩٧٣ م.

— « الإنصاف في مسائل الخلاف » لأبي البركات الأنباري تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. الطبعة الرابعة ١٣٨٠ هـ/١٩٦١ م طبع السعادة.

— « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » لابن هشام، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. الطبعة الخامسة ١٩٦٦ م، دار إحياء التراث. بيروت.

« ب »

— « البحر المحيط » لأثير الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي الجياني، الشهير بأبي حيان. مصورة عن طبعة السعادة ١٣٢٨ هـ.

— « بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة » للسيوطي. حققه الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤ م.

— « البيان والتبيين » لأبي عثمان، عمرو بن بحر الجاحظ. الطبعة الرابعة ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م (الخانجي) بمصر.

« ت »

— « تاج العروس » لمحمد مرتضى الزبيدي. نشر دارالحياة بيروت، عن المطبعة الخيرية ١٣٠٦ هـ بمصر.

— « تاريخ آداب العرب » للأستاذ مصطفى صادق الرافعي. الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م، تصوير دار الكتاب العربي. بيروت.

— « التبيان في تصريف الأسماء » للأستاذ الدكتور أحمد حسن كحيل. الطبعة السادسة. مطبعة السعادة ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨ م.

— « تحرير الرواية في تقرير الكفاية » لأبي الطيب الفاسي. تحقيق الدكتور علي حسين البواب — طبع دار العلوم — الرياض ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م

— « تخريج أحاديث إحياء علوم الدين » للعراقي، بهامش « الإحياء ». طبعة مصورة عن طبعة لجنة نشر الثقافة الإسلامية ١٣٥٦ هـ.
— « تخريج أحاديث شرح الرضي على الكافية » لعبد القادر بن عمر البغدادي. (مخطوط. دار الكتب المصرية. بخط المؤلف برقم : ١٥١٢ حديث).
— « تدريب الراوي » في شرح تقريب النواوي، للسيوطي. حققه عبد الوهاب عبد اللطيف. الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م. دار إحياء السنة النبوية. بيروت.
— « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » لابن مالك. تحقيق الدكتور محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨ م.
— « تصحيفات المحدثين » لأبي أحمد العسكري، تحقيق الدكتور محمود أحمد ميرة. القاهرة. المطبعة العربية الحديثة. الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م.
— « التعريفات » لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني، المعروف بالسيد الشريف — الدار التونسية للنشر.
— « تقريب التهذيب » لابن حجر، حققه الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف. الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م.
— « التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير » لابن حجر. تحقيق الأستاذ شعبان محمد إسماعيل. نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م.
— « تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث » لابن الديبع الشيباني. مطبعة صبيح. ١٣٨٢ هـ/١٩٦٣ م. القاهرة.
— « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة » لعلي بن عَرَّاق، الكناني. بتحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف، والأستاذ عبد الله محمد الصديق. طبع مكتبة القاهرة ١٣٧٨ هـ..
— « تهذيب الأسماء واللغات » لأبي زكرياء محي الدين النووي ، مصورة عن نسخة إدارة الطباعة المنيرية.
— « توجيه النظر إلى أصول الأثر » للشيخ طاهر الجزائري طبع مصر ١٣٢٩ هـ.
— « توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار » لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني. تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. مصورة

عن الطبعة الأولى ١٣٦٦ (الخانجي).
— « توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك » للمرادي. المعروف بابن أمّ قاسم. تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان. الطبعة الأولى. مكتبة الكليات الأزهرية.

« ج »

— « جامع الأصول في أحاديث الرسول » لمجد الدين أبي السعادات المبارك ابن محمد : ابن الأثير الجزري..
تحقيق الأستاذ عبد القادر الأرناؤوط. طبع دمشق ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م.
— « جامع بيان العلم وفضله » لابن عبد البر النمري مصورة عن الطبعة المنيرية. دار الكتب العلمية. بيروت.
— « الجامع الصحيح » لمسلم بن الحجاج. مصورة عن طبعة إستانبول. دار الفكر. بيروت.
— « الجامع الصغير » للسيوطي.
— « الجنى الداني في حروف المعاني » للمرادي. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل. المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م.

« ح »

— « حاشية الجمل على الجلالين » المسماة بالفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، لسليمان الجمل. تصوير دار إحياء التراث العربي — بيروت.
— « حاشية الخضري » على شرح ابن عقيل. بمطبعة البابي الحلبي ١٣٥٩ هـ/١٩٤٠ م.
— « حسن التوسل إلى صناعة الترسل » لشهاب الدين محمود الحلبي تحقيق الأستاذ أكرم عثمان يوسف ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م (بغداد).

« خ »

— « خزانة الأدب ولب لباب العرب » لعبد القادر البغدادي، مصورة عن طبعة بولاق ١٢٩٩ وبهامشها « المقاصد النحوية » للعيني.

ـــ « الخصائص » لابن جني، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، طبع دار الكتب ١٣٧١.

« د »

ـــ « دراسات في العربية وتاريخها » للشيخ محمد الخضر حسين. طبع دار الفتح. دمشق، ١٣٨٠ هـ/١٩٦٠ م.
ـــ « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة ـــ القاهرة.
ـــ « دفاع عن السنة ورَدّ شُبَه المستشرقين والكتاب المعاصرين » ألفه الدكتور محمد محمد أبو شهبة ـــ مطبعة الأزهر.
ـــ « الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب » لبرهان الدين إبراهيم، ابن فرحون. وبهامشه : « نيل الابتهاج بتطريز الديباج » للتنبكتي ـــ تصوير بيروت.
ـــ « ديوان جرير » دار بيروت ١٣٩٨ هـ ١٩٧٧ م.
ـــ « ديوان حُمَيْد بن ثَوْر » صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني ـــ طبع دار الكتب ١٣٧١ هـ / ١٩٥١ م.
ـــ « ديوان عمر بن أبي ربيعة » دار بيروت ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.
ـــ « ديوان الهذليين » مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٨٥ هـ/١٩٦٥ م.

« ر »

ـــ « رد المحتار على الدر المختار على تنوير الأبصار » المشهور بحاشية ابن عابدين. صورة عن طبعة بولاق الطويلة.
ـــ « الرسالة » للشافعي. تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. الطبعة الأولى ١٣٥٨ هـ/١٩٤٠ م مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
ـــ « الرواية والاستشهاد باللغة » للدكتور محمد عيد ـــ عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧٦ م.
ـــ « روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني » لمحمود الألوسي البغدادي ـــ مصورة عن الطباعة المنيرية .

« س »

— « سنن الترمذي » تحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف مصورة دار الفكر. .
— « سنن الدارقطني » تصحيح الأستاذ عبد الله هاشم يماني المدني. دار المحاسن للطباعة. القاهرة.
— « سنن الدارمي » طبع بعناية الأستاذ محمد أحمد دهمان مصورة.
— « سنن أبي داود » تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. مصورة.
— « سنن أبن ماجَهْ » تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي. طبع عيسى البابي الحلبي ١٣٧٢ هـ/١٩٥٢ م بمصر.
— « سنن النسائي » بشرح السيوطي، وحاشية السندي. مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ/١٩٣٠ م.
— « السنة قبل التدوين » للدكتور محمد عجاج الخطيب. الطبعة الثانية. دار الفكر ١٣٩١ هـ/١٩٧١ م.
— « سيبويه إمام النحاة » للأستاذ علي النجدي ناصف. عالم الكتب. القاهرة.
— « السيرة النبوية » لأبي محمد عبد الملك بن هشام، بتحقيق الأستاذ مصطفى السقا وزميليْه ــ تصوير بيروت.

« ش »

— « ابن الشجري، ومنهجه في النحو » رسالة ماجستير. للأستاذ عبد المنعم أحمد التكريتي. طبع بغداد..
— « شرح أبيات المغنى » لعبد القادر البغدادي، تحقيق الأستاذين عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق. الطبعة الأولى، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.
— « شرح الأشْمُوني على ألفية ابن مالك » المسمى منهج السالك، لنور الدين، علي، أبي الحسن، الأشموني. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥ م.
— « شرح ألفية ابن مالك » لمحمد بن محمد بن مالك، بدر الدين ابن جمال الدين. تصوير بيروت.

— « شرح التصريح بمضمون التوضيح » لخالد بن عبد الله الأزهري. وبذيله حاشية يس بن زيد العليمي الحمصي. عيسى البابي الحلبي.
— « شرح الجمل » لابن عصفور (مخطوط) مصورة في المكتبة المركزية، عن نسخة مودعة فيها.
— « شرح الشافية » لرضي الدين الإستراباذي. تحقيق الأساتذة : محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مصورة عن طبعة حجازي.
— « شرح شذور الذهب » لابن هشام. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة بمصر، الطبعة السابعة ١٣٧٦ هـ/١٩٥٧ م.
— « شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك » لعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الهاشمي. الطبعة السادسة عشر ١٩٧٤ م/١٣٩٤ هـ القاهرة..
— « شرح قطر الندى وبل الصدى » لابن هشام. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الثانية عشرة. مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ م.
— « شرح قواعد الإعراب » لمحمد بن سليمان الكافيجي. رسالتي التي أعددتها لنيل درجة الماجستير، حققتُها على عدة نسخ مخطوطةٍ موجودة في دار الكتب المصرية.
— « شرح الكافية » لرضي الدين الاستراباذي. مصورة عن طبع استانبول ١٣٠٥ هـ.
— « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » لأبي أحمد، الحسن بن عبد الله، العسكري، بتحقيق الأستاذ عبد العزيز أحمد. القاهرة. مطبعة البابي الحلبي. الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ/١٩٦٣ م.
— « شرح المجلة » لسليم رستم باز اللبناني (من أعضاء شورى الدولة العثمانية) طبع بإجازة نظارة المعارف الجليلة في الآستانة العلية — تاريخ الإجازة ١٣٠٤ هـ. صورة عن طبعة ثالثة، مصححة ومزيدة.
— « شرح المفصل » لابن يعيش. مصورة عن الطبعة المنيرية بمصر.
— « شرف أصحاب الحديث » للبغدادي. تحقيق الأستاذ محمد سعيد خطيب أوغلي. نشرته دار أحياء السنة النبوية. نشر كلية الإلهيات — جامعة أنقرة.

— « الشفا بتعريف حقوق المصطفى » للقاضي أبي الفضل عياض. مصورة دار الفكر.

— « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » لابن مالك. تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي. نشر مكتبة دار العروبة. بالقاهرة.

« ص »

— « صبح الأعشى » للقلقشندي(١ — ١٤). نسخة مصورة عن الطبعة الأولى.

— « صحيح البخاري » مصورة عن طبعة إستانبول. دار الفكر.

— « صحيح مسلم » بشرح النووي. المطبعة المصرية بالقاهرة ١٣٤٩ هـ.

« ض »

— « الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر » للألوسي. تصوير بيروت.

— « ضوء الصبح المسفر، وجَنْيُ الدوح المثمر » مختصر « صبح الأعشى في كتابة الإنشاء » وكلاهما للقلقشندي. طبع بمصر ١٣٢٤ هـ/١٩٠٦ م.

« ط »

— « الطبقات الكبرى » لابن سعد (١ — ٨) (دار صادر، ودار بيروت، بيروت ١٩٥٧ — ١٩٥٨).

— « طبقات النحويين واللغويين » للزبيدي حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م.

« ع »

— « عمدة القاري شرح صحيح البخاري » للبدر العيني (١ — ٢٥) مصورة عن الطبعة المنيرية.

— « عيون الأخبار » لابن قتيبة. نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م.

« غ »

— « غريب الحديث » لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي ــ ٢٢٤ هـ مصورة عن الطبعة الأولى، بحيدر آباد الدكن الهند ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤ م.

« ف »

— « الفاخر » لأبي طالب المفضل، تحقيق عبد العليم الطحاوي، عيسى الحلبي ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م.

— « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » لابن حجر (١ ــ ١٣) مصورة عن الطبعة السلفية.

— « الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد، مع مختصر شرحه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني ــ لأحمد عبد الرحمن البنا. تصوير. دار الحديث القاهرة.

— « فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي » لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ــ ٩٠٢ هـ. الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ/١٩٦٩ م.

— « في أصول النحو » للأستاذ سعيد الأفغاني. دار الفكر. دمشق ١٣٨٣ هـ/١٩٦٣ م.

— « فيض القدير » لعبد الرؤوف المناوي. الطبعة الثانية، تصوير بيروت عن طبعة مصرية ١٣٩١ هـ/١٩٧٢ م.

— « فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح » لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي. مخطوط برقم ١٣٢٠ مكتبة راغب باشا. وإنني بصدد تحقيقه.

— « فهارس كتاب سيبويه » للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة. الطبعة الأولى، مطبعة السعادة ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.

« ق »

— « « القاموس المحيط » والقابوس الوسيط، فيما ذهب من لغة العرب شماطيط. لمجد الدين الفيروز أبادي. المطبعة المصرية.

— « القِرى لقاصِدِ أمِّ القُرَى » لمحب الدين الطبري عارضه على المخطوطات

الأستاذ مصطفى السقا. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠ م.

— « قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث » لمحمد جمال الدين القاسمي. تصوير بيروت — دار إحياء السنة النبوية ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م.

« ك »

— « الكافي شرح الهادي » لعز الدين الزنجاني — ٦٦٠ هـ رسالتي التي أعددتها لنيل درجة الدكتوراه. حققتها على عدة نسخ مخطوطة. نسخة منها بخط المؤلف.

— « كتاب سيبويه » تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون. الطبعة الثانية. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

— « الكتابة الصحيحة » للأستاذ زهدي جار الله. الأهلية للنشر والتوزيع — بيروت ١٩٧٧ م.

— « كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي » لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري — ٧٣٠ هـ مصورة عن طبعة إستانبول.

— « كشف الخفاء، ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس » لإسماعيل العجلوني. الطبعة الثالثة، تصوير بيروت عن طبعة مصرية ١٣٥١ هـ.

— « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » لكاتب چلبي مكتبة المثنى. تصوير بيـروت.

— « الكفاية في علم الرواية » للخطيب البغدادي. تقديم المحدِّث محمد الحافظ التيجاني. ومراجعة الأستاذين : عبد الحليم محمد عبد الحليم، وعبد الرحمن حسن محمود مطبعة السعادة الطبعة الأولى.

« ل »

— « لباب الآداب » لأسامة بن منقذ. تصوير دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م.

— « لسان العرب » لابن منظور — ٧١١ هـ دار صادر — بيروت ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨ م.

— « لمع الأدلة في أصول النحو » للأنباري. تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني.

مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ.

« م »

— « المثل السائر، في أدب الكاتب والشاعر » لضياء الدين بن الأثير، تحقيق الدكتور أحمد الحوفي، والدكتور بدوي طبانة. الطبعة الأولى ١٣٨٠ هـ/١٩٦٠ م. مكتبة نهضة مصر.

— « مجالس العلماء » للزجاجي. تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون. الكويت ١٩٦٢ م.

— « مجمع الأمثال » لأحمد الميداني، حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع عيسى الحلبي، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.

— « مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد » لنور الدين الهيثمي. طبع القدسي بالقاهرة. ١٣٥٣ هـ.

— « المحدث الفاصل بين الراوي والواعي » للرامهرمزي. تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب. الطبعة الأولى. بيروت. دار الفكر ١٣٩١ هـ/١٩٧١ م.

— « مختصر سنن أبي داود » للمنذري، ومعه « معالم السنن » للخطابي. تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي. دار المعرفة. بيروت ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م.

— « مدرسة الكوفة ومنهجها » للدكتور مهدي المخزومي. طبع مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٧ هـ.

— « المزهر في علوم اللغة وأنواعها » للسيوطي. حققه الأساتذة : محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. طبع عيسى البابي الحلبي.

— « مراتب النحويين » لأبي الطيب اللغوي. حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دار نهضة مصر.

— « المستصفى من علم الأصول » للغزالي. مصورة عن طبعة بولاق.

— « مسند الإمام أحمد » الطبعة الثانية ١٣٩٨/١٩٧٨ المكتب الإسلامي بيروت.

— « المصباح المنير » للفيومي. تحقيق أستاذنا الدكتور عبد العظيم الشناوي. دار المعارف.

ـــ « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » لعلي القاري، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ـــ « معجم الأخطاء الشائعة » للأستاذ محمد العدناني. دار القلم للطباعة. لبنان ـــ ١٩٧٣.

ـــ « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي » عن الكتب الستة، وعن مسند الدارمي، وموطأ مالك، ومسند أحمد. رتّبه ونظّمه لفيف من المستشرقين، ونشره الدكتور وِنْسِنْك. صورة عن طبعة بريل من مدينة ليدن سنة ١٩٣٦ ـــ ١٩٦٩ م.

ـــ « معجم مقاييس اللغة » لأبي الحسين أحمد بن فارس. تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون ـــ مصورة في إيران.

ـــ « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » لابن هشام. تحقيق الدكتور مازن مبارك، والأستاذ محمد علي حمد الله ـــ دار الفكر بدمشق ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤ م.

ـــ « المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كُنى الرواة وألقابهم وأنسابهم » للأستاذ محمد طاهر بن عليّ الهندي. دار الكتاب العربي ـــ بيروت ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م.

ـــ « مفتاح الدواوين الحديثية » (خاص بالكتب والأبواب الرئيسية) صنعة الدكتور محمود فجال (مخطوط).

ـــ « مفتاح الصحيحين » (البخاري ومسلم) للحافظ محمد الشريف بن مصطفى التوقاري. مصورة بيروت عن الشركة الصحافية العثمانية سنة ١٣١٣ هـ.

ـــ « مفتاح كنوز السنة » وضعه باللغة الإنكليزية الدكتور فِنْسِنْك، ونقله إلى اللغة العربية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي. مصورة : إدارة تُرجمان السُّنَّة. لاهور ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧ م.

ـــ « المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة » للسخاوي. تصحيح الأستاذ عبد الله محمد الصديق (الخانجي) بمصر ١٣٧٥ هـ/١٩٥٦ م.

ـــ « المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية » للشاطبي ـــ مخطوط بخمسة مجلدات مصورة، عند الدكتور طاهر مسعود..

- « المقتضب » للمبرد ـــ تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- « مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح » تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء) مطبعة دار الكتب ١٩٧٤ م.
- « من تاريخ النحو » للأستاذ سعيد الأفغاني. دار الفكر.
- « منجد الطالبين » للأستاذ أحمد إبراهيم عمارة. الطبعة الأولى ١٣٦٧ هـ/١٩٤٨ م مطبعة حجازي بالقاهرة ـــ و « دليل المنجد » له. الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ/١٩٥٥ م. دار الطباعة المحمدية.
- « من قضايا اللغة والنحو » للدكتور أحمد مختار عمر ـــ عالم الكتب ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م.
- « المنهج الأحمد في تراجم أصحاب أحمد » لأبي اليمن مجير الدين عد الرحمن العليمي ـــ ٩٢٨ هـ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ.
- « الموافقات في أصول الشريعة » للشاطبي، بشرح الشيخ عبد الله دراز. مصورة.
- « الموطأ » لمالك، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، طبع عيسى الحلبي ١٣٧٠ هـ.

« ن »

- « النحو الوافي » للأستاذ عباس حسن. الطبعة الخامسة، دار المعارف بمصر.
- النشر في القراءات العشر » لابن الجزري. دار الكتب العلمية، بيروت.
- « نصب الراية لأحاديث الهداية » لجمال الدين الزيلعي. الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ. المكتب الإسلامي. بيروت.
- « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » للكتاني. دار الكتب العلمية ـــ بيروت.
- « النهاية في غريب الحديث والأثر » لمجد الدين ابن الأثير. تحقيق الدكتور محمود الطناحي، والأستاذ طاهر الزواوي. طبع عيسى الحلبي.

« هـ »

- « همع الهوامع شرح جمع الجوامع » للسيوطي دار المعرفة ـــ بيروت ـــ مصورة.

« و »

— « الوسيط في علوم ومصطلح الحديث » ألفه الدكتور محمد محمد أبو شهبة. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م. جدة.

* * * * *



Finally, I made a conclusion in which I stated the findings arrived at through my research work. The conclusion is followed by the Bibliography. In the present work I have therefore discussed the feature employed by grammarians, namely, the citation of *al-Hadīth,* as well as the subjects related to this feature, dealing with significant points of view on the subject. I have also studied a large number of sayings quoted by scholars explicating Ibn Mālik's *Alfiyyah,* paying full attention to authentication through established *Hadīth* references.

I beg pardon for any error I may have committed, for it is only human to err. But I do hope that the errors are few.

ABHA, 23 - 5 - 1402 H.

Dr. Mahmūd Fajjāl Bin Yūsuf

Translated by
Abdul-Latif Sheikh Ibrahim
Language Instructor
Faculty of Arabic & Social Sciences
A B H A

Chapter 2 : Citation and Quotation of *al-Hadīth* : Meaning of Quotation, Citation, and Exemplification

The above chapters and problems which I have studied are closely related to the question of Citation and Quotation from the Prophet's *Hadīth*. This subject falls within the scope of a thorough grammatical research and analysis. The conclusion finally reached is that it is out of the question that the Prophet or anyone of his *Sahābahs* (Companions), or of his followers, should have committed any solecism or grammatical error

PART TWO : A GRAMMATICAL STUDY OF THE PROPHET'S SAYINGS MENTIONED IN MOST EXPLICATORY WORKS OF *ALFIYYAT IBNI-MALIK (IBN MALIK'S THOUSAND-LINE WORK)*

This part falls into 38 grammatical categories dealing with 110 problems. The problems include quotations from the Prophet's *Hadīth*, as well as the justification for each quotation.

The sayings presented have been restricted to those mentioned in the following explicatory works of Ibn Malik's *Alfiyyah* :

1. *Sharhu Alfiyyati Ibni-Mālik (Explication of Ibn Mālik's Alfiyyah)* by Mohammad Ibn Mohammad, Ibn Mālik. Badrud-Dīn Ibn Jamal ud-Dīn (d. 680 H.)
2. *Tawdhīhul Maqāsidi wal-Masālik bi-Sharhi Alfiyyati Ibni Mālik (Elucidation of Sharhu Alfiyyati Ibni Mālik)* by Al-Hasan Bin Qāsim Bin Abdullah Bin Ali Al-Murādi, known as Ibn Ummi Qāsim (d. 749 H.)
3. *Awdhahul Masālik ila Alfiyyati Ibni Mālik (The Most Lucid Approach to Alfiyyati Ibni Mālik)* by Abdullah Jamāl ud-Dīn, Abu Mohammad Ibni Hisham Al-Ansāri (d 761 H.)
4. *Sharhu Ibni 'Aqīl 'ala Alfiyyati Ibni Mālik (Ibn 'Aqīl's Elucidation of Alfiyyati Ibni Mālik) by Abdullah Ibn Abdur-Rahmān Ibn 'Aqīl Al-Hāshimy (d. 769 H.)*
5. *Al-Maqāsid ash-Shāfiyah fi Sharhil Khulāsal Kāfiyah (Adequate Elucidation of the Succinct Abstract)* by Ibrahim Ibn Mūsa Al-Lakhmiy Al-Ghurnātiy, Abu Ishāq ash-Shātibiy (d. 790 H.)
6. *Sharhul Ushmūni 'ala Alfiyyati Ibni Mālik (Al-Ushmūniy's Elucidation of Alfiyyati Ibni Mālik)* by Nūr ud-Dīn, Ali Ibnu Mohammad, Abul-Hasan Al-Ushmūniy (d. c. 900 H.)

This work is divided as follows :

PART ONE : A THOROUGH STUDY OF THE FEATURE OF CITING THE PROPHET'S *HADĪTH* IN ARABIC GRAMMAR

native speakers of Arabic). The second represents the sayings noted for their form of expression, which was the pre-occupation of the narrator. This is typically true of such sayings and maxims as intended to demonstrate the Prophet's eloquence — peace be upon him; sayings falling under this category could — according to this school — be cited.

A third category has been added by Mohammad al-Khadhir Husein (d. 1377 H.) This third category is virtually an elaboration of what is summed up by ash-Shātibiy. In *Majallat Majma' al-Lughal-Arabiyyah (The Arabic Language Council Magazine)* he has discussed the subject in a most scholarly way. His conclusion is that there are unequivocally six classifications of *al-Hadīth,* the citing of which for language and grammar raises no controversy :

A. First, what is narrated for the purpose of exhibiting the Prophet's supreme eloquence and rhetoric;
B. second, the sayings reported for worship purposes;
C. third, what is reported to have been addressed to a particular Arab community in its own dialect;
(it is clear that in connexion with the above three classes the narrators have the form of expression in mind)
D. fourth, the sayings reported by various narrators but having identical forms — whether the Prophet's form of expression, that of the Prophet's Companions, or that of his followers — for these all possessed a fluent command of the Arabic tongue;
E. fifth, the sayings written down by such people as Mālik Ibn Anas, Abdul-Malek Bin Jureij, and ash-Shāfi'i, who were brought up in a purely Arabic environment (where no language deterioration was noted);
F. sixth, the sayings the narrators of which — like Ibn Sīrīn, Ali Bin al-Madīny, and Rajā Bin Haywah — were never known to have approved the « meaning narration » of a saying.

Furthermore, there are other conclusions dealt with in relevant places in this work. I have also dealt with several misconceptions and discussed a number of views, refuting some and substantiating others with pieces of evidence and proofs.

★ ★ ★ ★

Following this Introductory, the work includes an Introduction, in which mention is made of the Prophet's eloquence and rhetoric, the purpose being to make an introduction for the subject of citation from *al-Hadīth,* rather than to highlight these two merits of the Prophet's speech style, for he was far more eloquent than any other native speaker of Arabic.

their rejection, for meaning narration occurred only in the early period, both before *al-Hadīth* was recorded in books, and prior to the deterioration of the Arabic language - with the result being at most the substitution for a vocabulary item another item that could be equally valid for the purpose of citation.

Furthermore, the claim that there occurred instances of solecism in the Prophet's *Hadīth* is false, for such instances could be accounted for in terms of one of the grammatically correct varieties, or in terms of one of the lesser known Arabic dialects.

Again, the argument that among *al-Hadīth* narrators there were non-Arabs is of no great consequence, for this could equally apply to narrators of verse and prose — two varieties employed in citation — where we encounter a great number of non-Arabs. On the other hand, could anyone ever name a commendable narrator that might be grouped with Hammād, the narrator, who would tell lies, commit grammatical errors, and violate poetic rules ? Hammād, the narrator, has been reported by Kūfis to have committed over thirty errors in the letters of the Qur'ān ,which he had momorized from the Holy Book. Nevertheless, these Kūfis — as well as those who followed their practices — never refrained from citing Hammād's narrations. Yet they did refrain from citing *al-Hadīth.*

It is surprising that *Nahwis* (i.e. formal grammarians) should decline to make use of a source that has been fully exploited by *lughawis* (i.e. notional grammarians).

A person who has become acquainted with the critical approach of *al-Hadīth* narrators — with the procedures they had set up for any modification, with their pre-occupation with the narrator's truthfulness, and with their approach of renouncing narrations on the grounds of mere suspicion or shade of doubt — would maintain that admitting the possibility of a fully — qualified narrator telling a lie is almost next to impossible.

We would not justify the early scholars for not citing *al-Hadīth,* but it is their lack of practice of this magnificent branch of learning that has caused them to refrain from citing it.

The third tendency is the compromise position between permitting and refraining from citation. Of those who subscribe to this view the most prominent is Abu-Ishāq ash-Shātibiy (d. 790 H.), who distinguishes two categories of *Hadīth.* The first represents the sayings narrated with the narrator's primary attention given to meaning rather than form of expression (sayings falling under this category not having been cited by

three tendencies. The first view is that citation from the Prophet's *Ḥadīth* to substantiate Arabic grammar is perfectly valid. This position is supported by a number of grammarians like Ibn Kharūf (d. 209 H.), Ibn Mālik (d. 672 H.), and Ibn Hishām (d. 671 H.) This is by far the strongest position.

Ibn Mālik, considering *al-Ḥadīth* a source for grammatical reference, has allowed citation from it. Indeed, of all his contemporaries there is hardly anyone who has better claim for discriminating between true and false versions of *Ḥadīth* than Ibn Mālik himself, who is well-renowned among the Shafi'ite circles; it is through Ibn Mālik that As-Suyūṭiy has narrated a number of the Prophet's sayings; it is Imām Yūnīny, Ibn Jamā'ah, and other eminent Muslim leaders that were his Companions. His *Shawāhid at-Tawdhīh wat-Taṣḥīḥ li-Mushkilāt ij-Jami is-Ṣaḥīḥ (Elucidation and Explication of Problems in the True Ḥadīth Volume)* provides sufficient evidence that this scholar has pursued only that which falls within the scope of his specialization, and that he is trustworthy as regards the Prophet's sayings which he would take up or leave whenever the need for citation or quotation arises.

In description of the Prophet's eloquence and supreme command of the Arabic language, Ibn Hazm maintains that he-peace be upon him - « was no doubt more eloquent than imru' al-Qays, ash-Shammākh, or al-Hasan al-Basriy, and was better versed in the vernacular than al-Asma'iy, Abi-Ubeidah, or Abi- Ubeid.

Thus there would hardly be greater abberation than to make linguistic reference to the speech utterances of such men but not to the Prophet's particularly considering the fact that Allah has added to these utterances the infallibility, divine support, and truthfulness of a messenger.

The second position consists in the explicit rejection of quotation or citation from *al-Hadīth.* This position is held by a group of grammarians like Abi-Hayyān (d. 745 H.), Abil-Hasan Ibn Adh-Dhā'é (d. 680 H.) As-Suyūtiy commended and made several references to these two, uncritically endorsing their statements (under the illusion that their views were illuminating) - without realizing how utterly futile their position was.

Those who subscribed to this second position had two pieces of evidence to put forward : (a) the possibility of a « meaning » narration ; (b) the occurrence of numerous instances of solecism, considering the fact that quite a number of narrators were non-Arabs and lacked the native command of Arabic grammar.

We contend that Aba-Hayyan and Ibn Adh-Dhā'é are to blame for

AL-HADITH AN-NABAWIY FIN-NAHWIL-'ARABIY
(THE PROPHET'S HADITH IN ARABIC GRAMMAR)

By
Dr. Mahmud Fajjāl

Associate Professor of Arabic Grammar
Faculty of Arabic Language, Abha
The Islamic University of Imām Mohammad Bin Saud

1403 H - 1983 A.D

ABSTRACT

While the holy *Qur'ān* is the primary source for Arabic grammar, *al-Ḥadīth* (the sayings of Prophet Mohammad) constitutes the secondary source, ranking immediately next to the holy *Qur'ān* as far as rhetoric and eloquence. To a Muslim, the Prophet's speech (peace be upon him) exhibits such eloquence and rhetoric as would by far excel those of any other Arab. This should be evident from the fact that he is Allah's messenger, with highly illuminating portents and most conspicuous proofs — a messenger upon whom has descended a strictly Arabic holy scripture, the *Qur'ān* .

As for the Arabic language of the Prophet's Companions and followers, it was marked by the fluency and naturalness of pure native Arabs, which later generations seem to lack. The later generations were in need of rules to govern their discourse.

In my book *The Prophet's Hadīth and Arabic Grammar* I have taken up the practice of citing and quoting from the Prophet's *Ḥadīth*, for *al-Ḥadīth* is considered a truly magnificent branch of knowledge. It is a branch of learning that would be given due attention only by a genuine scholar.

While *al-Ḥadīth* is uncontestedly the second source (next to the *Qur'ān*) for legislation and Arabic language, it is a standard reference for Arabic grammar according to two of the following three viewpoints; and it is my conviction that *al-Ḥadīth* will for ever remain a source for citation and quotation - side by side with the *Qur'ān* - a fact confirmed by the Prophet's own saying : « I have passed over to you two things with which you shall never go astray : Allah's Book, and my own tradition. »
(Reported by Abi-Hurayrah)

I have grouped the controversial views over citation from *al-Ḥadīth* into

AL-HADITH AN-NABAWIY FIN-NAHWIL-'ARABIY
(THE PROPHET'S HADITH IN ARABIC GRAMMAR)

By

Dr. Mahmud Fajjal

Associate Professor of Arabic Grammar

Faculty of Arabic Language, Abha

The Islamic University of Imam Mohammad Bin Saud